



تجارب تمويل التنمية في بعض من الدول الصناعية الجديدة وحدود وإمكانات الإفادة منها في مصر

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل ماجستير التخطيط والتنمية

إعداد

محمد محمد عبد الظاهر عبد الرحمن

إشراف

أ.د. / محمد عبد الشفيق عيسى

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا
تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

سورة هود (من الآية 88)

إهداء

إلى روح أبي، وإلى أسرتي الحبيبة

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى المشرف العلمي الرئيسي على البحث الذي منحني الكثير من وقته وجاد على إرشاداته وملاحظاته وتصويباته، والذي استلهم الباحث منه أصالة الفكر وجزالة البيان.

وأتوجه بالشكر والدعاء بالمغفرة والرحمة لطبيب الثرى الأستاذ الدكتور مجدي محمد أحمد خليفة المشرف المشارك الذي شارك في تنظيم البحث وتشجيعي على بذل الجهد ووافته المنية قبل انتهاء البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى إدارة معهد التخطيط القومي السمحة والدكتور أحمد رشاد الشربيني مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية على تذليله للعقبات الإدارية التي صادفت الباحث.

والشكر موصول إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وملاحظاتهم البناءة، والروح الطيبة التي تحلت بها قاماتهم العلمية في تعاملهم مع الباحث.

الباحث

المستخلص

عنوان الرسالة: تجارب تمويل التنمية في بعض من الدول الصناعية الجديدة وحدود وإمكانات الإفادة منها في مصر

الباحث: محمد محمد عبد الظاهر عبد الرحمن

المشرفون: المشرف الرئيسي أ.د./ محمد عبد الشفيق عيسى، السنة 2021

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية معهد التخطيط القومي

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء ووضع بعض الحلول لمشكلات تمويل التنمية في مصر، والتي تعد قيدا يواجه أي مشروع تنموي حقيقي، في ضوء الاستعانة بتجارب عدد من الدول الصناعية الجديدة، كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا، التي استطاعت كسر الحلقة المفرغة والخبثية للفقر، وتحقيق طفرات تنموية في حقبات زمنية قصيرة من عمر الأمم.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها فيما يتعلق بمصر: انخفاض الحصيلة الضريبية والايادات الحكومية الأخرى للعديد من الأسباب التي تم تناولها بالعرض والتحليل، الأمر الذي أدى إلى نقص الموارد المتاحة للاستثمار العام وإلى مزيد من الاستدانة من المصادر الداخلية والخارجية وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص على الموارد التمويلية المحلية ورفع تكلفتها. وقد تبين تركيز غالبية الاستثمارات الأجنبية في قطاع استخراج الموارد الطبيعية رغم كبر حجم السوق المصري وموقعه الاستراتيجي، كما تبين ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية واحتياج المناخ الاستثماري إلى مزيد من التحسينات وإلى إعادة صياغة لمنظومة الحوافز.

وانتهت الدراسة إلى عدد من الدروس المستفادة من تجارب الدول الصناعية الجديدة والمقترحات، بشأن تعبئة المدخرات المحلية وزيادة الحصيلة الضريبية ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي وترشيد الدعم، مع الإشارة للوسائل الحديثة والمبتكرة لتمويل التنمية ورفع كفاءة الاستثمار العام وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم المشروعات الصناعية والتكنولوجية والتوجه نحو التصدير والتعميق المالي ومقترحات أخرى.

الكلمات الدالة: التنمية، تمويل التنمية، الدول الصناعية الجديدة، التمويل المحلي العام، الضرائب، الاستثمار الخاص، الدين المحلي، الدين الخارجي، التحويلات، الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمارات الحافظة، أسهم الحافظة، المساعدة الإنمائية الرسمية، التدفقات الرسمية الأخرى.

الملخص

تكون هذا البحث من أربعة فصول:

- الفصل الأول منه بعنوان "المفاهيم النظرية" وتكون من ثلاثة مباحث:
المبحث الأول عنوانه "التنمية ومعانيها" وبين أن مفهوم التنمية معقد لا تقتصر صعوبته على التعريف والوصف ولكن أيضا من حيث القياس. تم تقديم بعض التعريفات للتنمية، مع عرض موجز لتطور مفهوم التنمية ومعانيها المتعددة و التي تطورت سريعا بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم تدشين ما يعرف بالنموذج التقليدي (الأرثوذكسي) للتنمية القائم على الحداثة والتصنيع واتخاذ الغرب نموذجا يجب اقتفاء أثره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبعد اخفاق هذا النموذج في مناطق كثيرة من العالم تم توسيع مفهوم التنمية ليشمل أبعادا اجتماعية بجوار البعد الاقتصادي البحث، و ظهر مفهوم " النمو مع المساواة" و "نهج الاحتياجات الأساسية" و "التمكين" و "التنمية التشاركية"، وعلى صعيد آخر تنافس "النهج الاشتراكي" للتنمية مع نهج "رأسمالية السوق الحرة" التي عاودت الظهور خلال القرن العشرين تحت مسمى "الليبرالية الجديدة"، حتى عادت فكرة الحاجات الأساسية إلى المشهد العالمي في ثوب أكثر تطورا في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 تحت مفهوم "التنمية البشرية" وبمزيد من التعديل والتوسيع ظهر مفهوم جديد وهو "التنمية كحرية" وظهر معه "نهج القدرات"، وبعد أخذ البعد البيئي في الاعتبار ظهر مفهوم "التنمية المستدامة" والذي سيطر على لغة وأهداف المجتمع الدولي المعاصر. ظهرت أيضا مدرسة "ما بعد التنمية" التي نظرت للتنمية على أنها كذوبة وخدعة من الشمال الصناعي لمواصلة هيمنته على العالم.
المبحث الثاني بعنوان "تمويل التنمية" حيث عرض الحلقة الخبيثة المفرغة للفقر التي تعاني منها الدول النامية، والجهود الدولية في مجال تمويل التنمية والتي بدأت بالمؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك في مارس 2002 والذي تمحض عن "إجماع مونتيري"، والمؤتمر الثالث لتمويل التنمية بأديس أبابا في أثيوبيا وما تمحض عنه من وثيقة تعرف بـ "أجندة عمل أديس أبابا". وتعد هذه الوثائق هي النقاط المرجعية والإطار العالمي لتمويل التنمية لرأب الفجوة التمويلية السنوية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تقدر بمبلغ 2.5 تريليون دولار. عرض المبحث للإطار الذي تبناه الباحث وهو "إطار التمويل الوطني المتكامل" وهو الأداة التي يراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم وتشخيص أطر التمويل الوطنية وتحديد الفجوات التمويلية وتصميم الاستراتيجيات والخطط التمويلية التي تراعي المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

يقسم الإطار مصادر تمويل التنمية إلى أربعة أنواع رئيسية، التمويل المحلي العام ويتكون من الإيرادات الحكومية (بخلاف المنح) والاقتراض الحكومي من الداخل، والتمويل المحلي الخاص وهو استثمارات القطاع الخاص المحلي، والتمويل الدولي العام ويتمثل في الاقتراض الحكومي من الخارج والمساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى، والتمويل الدولي الخاص ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم الحافظة الأجنبية والتحويلات واقتراض القطاع الخاص من الخارج.

✚ **المبحث الثالث** فقد تناول "**مفهوم الدول الصناعية الجديدة**" التي لا يوجد تعريف رسمي قاطع لها، ومعايير التصنيف كدولة صناعية جديدة عند بعض المفكرين الاقتصاديين والمؤسسات الدولية التي اعتمدت على متغيرات مثل حصة التصنيع في الناتج القومي الإجمالي وحصة السلع الصناعية في إجمالي الصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الادخار ومقياس التنمية البشرية للدولة. كما عرض المبحث لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الدول الصناعية الجديدة وعوامل النجاح التاريخية الخاصة التي حظيت بها دون غيرها من الدول وساعدتها على النجاح في مسيرتها التنموية مثل الكم الهائل من المساعدات التي تلقتها وحرب فيتنام التي أتاحت لها الحصول على عوائد التصدير الضخمة للجيش الأمريكي، والظروف التاريخية التي أدت لانتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بسهولة والتي نقلت رأس المال والخبرة الفنية وسمحت لها بالتصدير وملئ الفجوات في الأسواق الدولية، بالإضافة لتوافر قروض بأسعار رخيصة من الفوائض البترودولارية.

- الفصل الثاني من هذا البحث عنوانه "**تجارب تمويل التنمية في بعض من الدول الصناعية الجديدة**" وتكون من ثلاثة مباحث:

✚ **المبحث الأول** عرض "**تجربة كوريا الجنوبية في تمويل التنمية**" وكيف تحولت سريعا من سياسة انتاج بدائل الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات وسياسة الصناعات الثقيلة والكيميائية وسياسة صناعة التكنولوجيا العالية قبل الانتهاء لسياسة التحرير الاقتصادي بعد أن اكتمل التحول الهيكلي واكتسبت صناعاتها القدرة على النمو الذاتي. وبلغ متوسط النمو في الفترة من 1961-1996 معدل 9.4% وهو معدل فاق المستهدف من الخطط الخمسية، قبل أن تضربها الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت بانهايار بعض من التكتلات العملاقة "جيبول". شكلت المدخرات المحلية 22.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الثاني من القرن العشرين 2019 وبلغت الذروة بنسبة 41.2% عام 1988، ووصلت إلى 34.3% عام 2019، وساهم على ارتفاع المدخرات ارتفاع الدخل المصاحب للنمو الاقتصادي وجهود الحكومة لكبح الاستهلاك وتعزيز الادخار. في عام 2019 وصلت

الإيرادات الحكومية إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ معدل الاستثمار المحلي الخاص وحده 24% من الناتج، في حين لم يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر أو أسهم الحافطة أو التحويلات 1% من الناتج. وبالطبع لم تتلقى كوريا الجنوبية أي مساعدات لأنها صارت منذ أمد من الدول المانحة للمعونات وليست متلقية لها. تعتمد الحكومة على الاقتراض الداخلي وليس الخارجي وتنفيد بنسبة مديونية تبلغ 40% من الناتج.

✚ عرض المبحث الثاني لـ **"تجربة تايوان في تمويل التنمية"** وكيف تم نزع الفائض من القطاع الزراعي أثناء الاستعمار الياباني وبعد الاستقلال لتمويل بناء البنية التحتية و الصناعات الثقيلة. كانت تايوان مثالا يحتذى به في كفاءة استغلال المعونات الخارجية وفي كبح الاستهلاك الحكومي والنفقات السلبية الأمر الذي أسفر عن معدلات ادخار حكومي مرتفع تم استغلالها واستغلال الأرباح الاحتكارية الحكومية لتمويل التنمية وتحقيق التحول الهيكلي الذي اعتمد لاحقا على المؤسسات المرنة الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي لم تفرض الحكومة عليها ضرائب باهظة. ساعد انخفاض معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على ارتفاع مدخرات القطاع العائلي، والادخار هو سمة للمواطن الصيني بالأساس. خلال عام 2019 لم تستد الحكومة مطلقا وبلغت إيراداتها 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ معدل الاستثمار الخاص المحلي 18.2% . أما الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم الحافطة والتحويلات فقد بلغت 8.24 مليار دولار و 8.11 مليار دولار و 412 مليون دولار وهي مصادر ضئيلة إذا تم نسبتها للناتج المحلي الإجمالي.

✚ عرض المبحث الثالث لـ **"تجربة ماليزيا في تمويل التنمية"** وكيف نشأ التعدد العرقي وتحول إلى معضلة كانت هاجسا استحوذ على الفكر والممارسة التنموية الماليزي بعد الأحداث العرقية الدموية التي شهدتها البلاد عام 1969 بين عرقي المالايو الفقراء والصينيين المهيمنين على مقاليد الثروة والأعمال. تقلبت ماليزيا بين انتاج بدائل الواردات وبين التوجه للتصدير مرات عديدة حتى في عهد مهاتير محمد الذي حاول استلهاهم تجارب اليابان وكوريا وانتهى إلى الخصخصة وتحفيز الاستثمارات الخاصة وتبني سياسة "تحويل ماليزيا إلى شركة" "Malaysia Incorporated" قبل أن يواجه الأزمة المالية الآسيوية. رفض مهاتير الاستعانة بصندوق النقد الدولي وتبنى الحيلة والحذر في التعامل مع النظام العالمي. كان نظام الضمان الاجتماعي في ماليزيا وتقليد تولي وظيفة بعد التقاعد ومعدل الفائدة الحقيقي الإيجابي والاستقرار السياسي وانخفاض معدلات التضخم من الأسباب التي جعلت ماليزيا من أكبر المدخرين في العالم بمعدل ادخار وصل إلى 43% عام 1996 قبل الأزمة المالية. خلال عام 2019 وصل الاستثمار المحلي الخاص إلى 14.6% من الناتج المحلي

الإجمالي ووصل الاستثمار الأجنبي إلى 2.1% من الناتج وبلغت نسبة الإيرادات الحكومية (بخلاف المنح) 17.5% من الناتج. وقد وضعت الحكومة سقفا للاستدانة عند معدل 55% من الناتج ترى أنه مستدام ويمكن التحكم فيه.

- كان الفصل الثالث بعنوان "مشكلات تمويل التنمية في مصر" وبدأ بمشكلات الإيرادات الحكومية التي لم تتعدى 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي وكان أسباب انخفاضها ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي وانخفاض كفاءة الإدارة الضريبية والتهرب واسع النطاق للمهنيين. تنخفض العوائد الضريبية المحصلة من الشركات بسبب عدم الالتزام بإمسك دفاتر وحسابات منتظمة وفساد بعض مأموري الضرائب واتساع صلاحياتهم وعدم إيلاء العناية الكافية بكبار الممولين وتمسك مصر بسرية حسابات البنوك وتقديم حوافز مبالغ فيها بهدف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المحلية وحرمان مصر من تحصيل الضرائب على الاستثمارات الأجنبية بموجب أغلب اتفاقيات منع الازدواج الضريبي. أرجأت مصر تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية مرة تلو الأخرى، وواجه تطبيق قانون الضريبة العقارية مشكلة تسجيل وتقييم القيمة الإيجارية للوحدة. كشفت الحملات الضريبية عدم تسجيل بعض فروع الشركات وتحويل التعاملات عليها للتهرب من ضريبة القيمة المضافة وعدم تقديم أكثر من نصف المسجلين للإقرارات الضريبية للحصول على ميزة تنافسية لبضائعهم وخدماتهم، ووصل الأمر إلى قيام فئة من غير المسجلين لتحصيل الضريبة لأنفسهم من المواطنين وعدم توريدها لمصلحة الضرائب. أضاف القطاع العام عبئا على الموازنة العامة وأدت العديد من العوامل لانخفاض كفاءة الاستثمار العام. عانى القطاع الخاص كذلك من مشكلات تمويلية نتيجة استحواذ الحكومة على 70% من الائتمان المتاح ونسبة 98.7% من السندات المقيدة بالبورصة. تميل البنوك في مصر إلى تقديم خدماتها لعدد قليل من العملاء الكبار، أما البورصة فلم تمول أكثر من 1% من أصول الشركات الصناعية عام 2020، فيما لم يصل التمويل متناهي الصغر كامل طاقاته وإمكانياته حيث وصل عدد عملائه إلى 3.1 مليون مقترض نشط في يونيو 2020 في حين تشير تقييمات السوق الأخيرة إلى أن السوق المحتمل لخدمات الائتمان متناهي الصغر هو 10 ملايين من رواد الأعمال متناهي الصغر. يعاني القطاع الخاص أيضا من انخفاض القدرة التنافسية للصادرات ومن تنامي دور الدولة الإنتاجي ومن بعض مشكلات القضاء التجاري ومن هيمنة القطاع غير الرسمي ومن قلة صفقات الشراكة مع القطاع العام المعروضة. بالنسبة للاستدانة المحلية والخارجية فقد أخذت منحى صعودي منذ عام 2012 ولجأت الحكومة للسحب على المكشوف وبلغت أعباء خدمة الدين 775.7 مليار جنيه خلال عام 19/2018 وهو ما فاق الإيراد الضريبي خلال نفس

العام البالغ 739.6 مليار جنيه. جاءت مصر خامس أكبر متلقي للحوالات عام 2019 لكن يحتاج الأمر إلى خطط لتعظيم الاستفادة منها والاستفادة من تجارب الهند والمكسيك. يتركز ثلثي الاستثمارات الأجنبية في مصر في قطاع البترول والغاز وتحجم الاستثمارات الساعية خلف السوق لاقتحام السوق المصري رغم كبر حجمه وموقعه الجيوسياسي بسبب انخفاض الأمن والاستقرار السياسي بالمنطقة عموماً وتدهور أسعار الصرف وانخفاض إنتاجية العمالة المصرية الذي ألغى ميزة انخفاض تكلفتها. يحتاج المناخ الاستثماري في مصر إلى مواصلة التحسينات و تعديل منهجية تقديم الحوافز وعدم الاقتصار على الحافز الضريبي الذي يحتاج استخدامه لبعض الترشيده، لتزواج الحوافز بين تطلعات المستثمرين واحتياجات التحول الهيكلي في مصر.

- كان الفصل الرابع والأخير من البحث بعنوان "الدروس المستفادة والمقترحات" حيث جرت محاولة للاستفادة من تجارب الدول محل الدراسة وتقديم بعض المقترحات بشأن دراسة توزيع الدخل والثروة في مصر وتشجيع مدخرات القطاع العائلي وتعزيز الضريبة على دخل الأفراد واللجوء للحلول الالكترونية والعودة لفرض ضرائب الأيلولة وترشيده إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتعديل قوانين سرية الحسابات المصرفية والتوسع في الضرائب الايكولوجية وضرائب الخطيئة Sin Taxes بوجه عام مثل تلك التي تفرض على السجائر والمشروبات الكحولية وعلى الرهان والمقامرة وعلى السلع الملوثة للبيئة، وتفعيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية وعدم اللجوء لآلية السحب على المكشوف واتباع أحدث الممارسات الضريبية الدولية لمقابلة تحديات الاقتصاد الرقمي والتجنب الضريبي للشركات عابرة الجنسيات. كما نبهت المقترحات على أهمية محاربة الفساد وأشارت في هذا الصدد لتجربة تايوان و أوصت ببذل الجهد من أجل استرداد الأصول المنهوبة واستعادتها من الخارج وترشيده الدعم وتبني الطرق الحديثة والمبتكرة لتمويل التنمية. وتم التنبيه على أهمية ترشيده الاستهلاك الحكومي ورفع كفاءة الاستثمار العام والسيطرة على سعر الصرف والتخفيف من مزاحمة القطاع العام للخاص، تم التأكيد أيضا على أهمية دعم الصناعات كثيفة التكنولوجيا ومشروعات ريادة الأعمال والمشروعات المصدرة وتشجيع العمل الخيري وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات وقمع القروض الاستهلاكية والتعميق والشمول الماليين وتوسيع الشراكة بين القطاع العام والخاص ووضع سقف للاستدانة ، ومقترحات أخرى.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ش-دد	<u>الإطار العام للدراسة</u>
ت	<u>أولاً: المقدمة</u>
ث	<u>ثانياً: مشكلة الدراسة</u>
ذ	<u>ثالثاً: تساؤلات الدراسة</u>
ذ	<u>رابعاً: أهداف الدراسة</u>
ض	<u>خامساً: أهمية الدراسة</u>
ض	<u>سادساً: منهجية الدراسة ومصادر البيانات</u>
ظ	<u>سابعاً: الدراسات السابقة</u>
بب	<u>ثامناً: حدود الدراسة</u>
ج ج	<u>تاسعاً: تقسيم الدراسة</u>
38-1	<u>الفصل الأول: المفاهيم النظرية</u>
3	<u>المبحث الأول: التنمية ومعانيها</u>
3	<u>مقدمة</u>
3	<u>تعريف التنمية</u>
4	<u>تطور مفهوم التنمية ومعانيها</u>
5	<u>1. النموذج الأرثوذكسي للتنمية</u>
8	<u>2. النمو مع المساواة</u>
9	<u>3. نهج الاحتياجات الأساسية</u>
9	<u>4. التنمية التشاركية</u>
10	<u>5. النهج الاشتراكي</u>
10	<u>6. رأسمالية السوق الحرة</u>
11	<u>7. التنمية البشرية</u>

12	8. التنمية كحرية (نهج القدرات)
12	9. التنمية المستدامة
13	10. ما بعد التنمية
15	المبحث الثاني: تمويل التنمية
15	مقدمة
17	الجهود الدولية في مجال تمويل التنمية
19	إطار التمويل الوطني المتكامل
26	المبحث الثالث: الدول الصناعية الجديدة
26	مقدمة
26	التعريف
27	معايير التصنيف
29	القائمة الحالية للدول الصناعية الجديدة
30	المؤشرات
37	استنساخ تجارب الدول الصناعية الجديدة
39-109	الفصل الثاني: تجارب تمويل التنمية في بعض من الدول الصناعية الجديدة
41	المبحث الأول: تجربة كوريا الجنوبية
41	مقدمة
41	نبذة تاريخية
44	التحول الهيكلي للاقتصاد الكوري الجنوبي
47	تعبئة المدخرات في كوريا الجنوبية
50	المشهد التمويلي في كوريا الجنوبية
66	المبحث الثاني: تجربة تايوان في تمويل التنمية
66	مقدمة

66	<u>تمويل التنمية باستغلال الفائض الزراعي خلال حقبة الاستعمار</u>
68	<u>تمويل التنمية باستغلال الفائض الزراعي بعد الاستقلال</u>
72	<u>التوجه نحو التصنيع والتصدير والتكنولوجيا العالية</u>
74	<u>التحول الهيكلي في تايوان</u>
75	<u>تعبئة المدخرات في تايوان</u>
81	<u>المشهد التمويلي في تايوان</u>
84	<u>المبحث الثالث: تجربة ماليزيا في تمويل التنمية</u>
84	<u>مقدمة</u>
85	<u>التعدد العرقي ومرحلة ما قبل الاستقلال</u>
86	<u>عصر التحالف (1957-1969)</u>
88	<u>العقد الأول للسياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1980)</u>
91	<u>أنظمة مهاتير الثلاثة</u>
104	<u>بعد مهاتير (منذ 2003)</u>
104	<u>تعبئة المدخرات في ماليزيا</u>
106	<u>المشهد التمويلي في ماليزيا</u>
110-184	<u>الفصل الثالث: مشكلات تمويل التنمية في مصر</u>
112	<u>أولاً : مشكلات التمويل الحكومي</u>
128	<u>ثانياً: مشكلات الاستثمار الخاص المحلي</u>
145	<u>ثالثاً: تحليل رباعي للديون الداخلية والخارجية في مصر</u>
155	<u>رابعاً: تحليل رباعي للتحويلات الخارجية</u>
163	<u>خامساً: تحليل رباعي للاستثمارات الأجنبية</u>
185-237	<u>الفصل الرابع: الدروس المستفادة من تجارب الدول الصناعية الجديدة والمقترحات</u>
187	<u>مقدمة</u>

187	أولاً: دروس مستفادة ومقترحات في مجال التمويل المحلي العام
221	ثانياً: دروس مستفادة ومقترحات في مجال التمويل المحلي الخاص
229	ثالثاً: دروس مستفادة ومقترحات في مجال التمويل الدولي العام
233	رابعاً: دروس مستفادة ومقترحات في مجال التمويل الدولي الخاص
238	خاتمة الدراسة
242	▪ قائمة المراجع
III-X	▪ ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
II	▪ مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم
19	أنواع ومصادر تمويل التنمية	1-1
167	متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة ورصيداها في مصر والدول محل الدراسة (2015-2019)	1-3
168	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من يوليو 2011 حتى ديسمبر 2019	2-3

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	رقم
15	الحلقة الخبيثة للفقير	1-1
24	مصادر تمويل البلدان النامية 2000-2014	2-1
50	المشهد التمويلي في كوريا الجنوبية (1970-2019)	1-2
76	إجمالي الادخار والاستثمار في تايوان كنسبة من إجمالي الدخل القومي (1951-2020)	2-2
78	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تايوان وفقا لمالك الاستثمارات	3-2
82	المشهد التمويلي في تايوان (2000-2019)	4-2
107	المشهد التمويلي في ماليزيا (2000-2019)	5-2
112	إيرادات الموازنة العامة للدولة - الحساب الختامي 2019-2020	1-3
129	نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية بالدولة	2-3
130	مصادر تمويل الأصول الثابتة في الشركات الصناعية في مصر بالمقارنة بمجموعات دول أخرى	3-3
136	الاستثمارات العامة والخاصة في مصر كنسبة من إجمالي الاستثمارات	4-3
143	أهم معوقات الاستثمار الخاص من وجهة نظر الشركات: مقارنة بين استطلاعي عامي 2016 و 2020 - كنسبة مئوية من إجمالي الشركات	5-3
145	تطور رصيد الدين المحلي (بالمليار جنيه) ورصيد الدين الخارجي (بالمليار دولار) وصافي الاحتياطات الأجنبية في مصر (2004-2019)	6-3
155	تدفقات التحويلات الداخلة إلى مصر والخارجة منها	7-3
157	إجمالي الادخار وتدفقات التحويلات الداخلة إلى مصر خلال فترة "الربيع العربي"	8-3
162	الدول المرسلة للتحويلات لمصر عام 2019	9-3
167	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة في مصر	10-3

170	ترتيب التنافسية العالمية لمصر والدول محل الدراسة	11-3
171	خصائص البلدان النامية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية	12-3
172	الحوافز الاستثمارية وأهميتها لدى المستثمرين الأجانب في الدول النامية	13-3
191	متوسط استهلاك ودخل الأسر وفق شرائح الانفاق العشرية	1-4
219	التغير النسبي في ثروة الأسر 2016-2017: أكبر الرابحين والخاسرين عالميا	2-4

قائمة الاختصارات

Symbols	Nomenclatures المدلول/المصطلح	
	باللغة الإنجليزية	باللغة العربية
AAAA	Addis Ababa Action Agenda	أجندة عمل أديس أبابا
AEOI	Automatic exchange of information	تبادل المعلومات التلقائي (للأغراض الضريبية)
BEPS	Base Erosion and Profit Shifting	تآكل الوعاء وتحويل الأرباح
BIT	bilateral investment treaty	معاهدة استثمار ثنائية
CCR	Catastrophe Containment and Relief (Trust)	(صندوق) احتواء وإغاثة الكوارث
DSA	debt sustainability analysis	تحليل استدامة الدين
ERP	European Recovery Program	برنامج الإنعاش الأوروبي (خطة مارشال)
FDI	Foreign Direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTZ	free-trade zone	المناطق التجارية الحرة
GFCF	Gross fixed capital formation	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
HIPC	heavily indebted poor countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
HDI	Human Development Index	دليل التنمية البشرية
HDI	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية
IFFs	Illicit Financial Flows	التدفقات المالية غير المشروعة
INFF	Integrated national financing framework	إطار التمويل الوطني المتكامل
IAs	international investment agreements	معاهدات التجارة الدولية
ICS	investment court system	نظام محاكم الاستثمار

IPAs	investment promotion agencies	وكالات الترويج للاستثمار
ISDS	investor–state dispute settlement	نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
MDGs	Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
NIC	Newly Industrializing (or Industrialized) Country	دولة صناعية جديدة (دولة حديثة التصنيع)
NIE	Newly Industrializing (or Industrialized) Economy	اقتصاد حديث التصنيع
ODA	Official development assistance	المساعدة الإنمائية الرسمية
OOF	Other official flows	التدفقات الرسمية الأخرى
PCDR	Post–Catastrophe Debt Relief(Trust)	الصندوق الائتماني لتخفيف عبء الديون بعد الكوارث
PNG	Private Non–Granted (debt)	ديون القطاع الخاص غير المضمونة
PPG	Public and Publicly guaranteed (debt)	الديون العامة والمضمونة حكومياً
PPPs	Public–private partnerships	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
RCF	Rapid Credit Facility	تسهيلات الائتمان السريع
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
SEZ	special economic zone	المناطق الاقتصادية الخاصة
STAR	Stolen Asset Recovery Initiative	مبادرة استعادة الأصول المسروقة
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
FSDO	The Financing for Sustainable Development Office	مكتب تمويل التنمية المستدامة
HIPCs	the heavily indebted poor countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

UNCAC	The United Nations Convention against Corruption	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
TFP	total factor productivity	إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج
TrC	Triangular cooperation	التعاون الثلاثي
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة

تم الاعتراف بالحق في التنمية لأول مرة في عام 1981 في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حيث نصت المادة 22 على ما يلي: "1. لجميع الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع إيلاء الاعتبار الواجب لحريتها وهويتها وتمتع المتساوي بالتراث المشترك للجنس البشري. 2. من واجب الدول، منفردة أو مجتمعة، أن تضمن ممارسة الحق في التنمية (African Commission on Human and Peoples' Rights, 1981)¹. وفي وقت لاحق، وعلى نحو أكثر تفصيلاً، أعلنت الأمم المتحدة "إعلان الحق في التنمية" Declaration on the Right to Development الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 128/41 المؤرخ 4 ديسمبر 1986. والتنمية بذلك إحدى الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية ويعزز استقرار الإنسان وتطوره.

في الواقع، إن الحق في التنمية لا يحتاج إلى تأكيد فهو من أسس العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومات، يرى الفيلسوف الإنجليزي جون لوك John Locke أن المجتمع يتخلى عن درجة معينة من حقوقه وحرياته لصالح الحكومة التي يفوضها ويخضع لها ويمنحها احتكار ممارسة العنف وحقوق أخرى كجمع الضرائب، لأجل أن تعمل الحكومة على رفاهية المجتمع وازدهاره المادي والروحي وحماية الأفراد وحفظ حقوقهم. ويقع على المجتمع التزام أخلاقي بالتمرد والثورة واستبدال أي حكومة تقوض العقد الاجتماعي وتنسى أنها موجودة فقط لمصلحة الشعب (Locke, 1689)².

إن الطريقة الوحيدة لتحسين مستويات المعيشة، ومنع تدهورها، هي ضمان زيادة مطردة في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، حيث يمكن زيادة الناتج الإجمالي بشكل رئيسي عن طريق زيادة الاستثمارات التي تضيف للتراكم الرأسمالي بالمجتمع وتزيد طاقته الإنتاجية.

ولكن الدول النامية عموماً تعاني من ندرة الاستثمارات، بل إنها في الحقيقة تدور في حلقة مفرغة من الفقر. على جانب العرض: ينتج عن الدخل الحقيقي المنخفض هامش ضئيل من المدخرات، والذي بدوره

1 African Commission on Human and Peoples' Rights. (1981, June 28), African Charter on Human and Peoples' Rights, achpr.org, Retrieved March 30, 2021, from

<https://www.achpr.org/legalinstruments/detail?id=49#:~:text=their%20national%20resources,->

,ARTICLE%2022,of%20the%20right%20to%20development.

2 Locke, J. (1689). Two Treatises Of Government, Encyclopedia Britannica. Retrieved January 5, 2021, from

<https://www.britannica.com/biography/John-Locke/Two-Treatises-of-Government>

يوفر القليل من رأس المال للاستثمار، ويؤدي ذلك إلى دخل منخفض مرة أخرى. وعلى جانب الطلب: يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض القوة الشرائية مما يقلل الحافز لدى المنتجين للاستثمار، ويؤدي انخفاض الاستثمارات إلى انخفاض الإنتاجية ومن ثم إلى انخفاض الدخل مرة أخرى (Nurkse, 1953)³.

وقد نجحت بعض الدول النامية في إعادة هيكلة مجتمعاتها والتحرر من أسر التخلف وكسر الحلقة المفرغة للفقر وتحقيق طفرات تنموية اقتصادية واجتماعية هائلة في فترات زمنية وجيزة. وكانت القارة الآسيوية أرضاً خصبة شهدت العديد من التجارب التنموية الناجحة التي تجدر دراستها في معرض سعي مصر الحثيث نحو التنمية وإعادة بناء الاقتصاد والصناعة المصرية، ويكون من المفيد استيعاب الدروس المتاحة ومحاولة الاستفادة منها كلما كان ذلك ممكناً واستلهاها، لا استنساخها، وعلى الأخص قضية تمويل التنمية محل البحث.

ثانياً: مشكلة الدراسة

إن انخفاض معدلات الادخار والاستثمار بمصر وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والعجز المزمن بالموازنة وتراكم الديون السيادية المحلية والأجنبية، ومحدودية الاحتياطي العام من العملات الأجنبية، كل تلك المؤشرات وغيرها ترجح أن أي مشروع تنموي مصري سيواجه عقبة التمويل. على سبيل المثال، ارتفع معدل الفقر - استناداً إلى خط الفقر الوطني - من 27.8% في عام 2015 إلى 32.5% في السنة المالية 2017/2018، ويبلغ الفقر مداه في ريف الوجه القبلي بنسبة 51.9%. أما معدل البطالة لعام 2018 فقد بلغ 9.9% مفصلة 21.4% للإناث و 6.8% للذكور (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020)⁴. بلغ متوسط خط الفقر الرسمي 736 جنيهاً مصرياً للفرد شهرياً أو ما يقرب من 3.80 دولار أمريكي في اليوم (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2011)، وإذا أردنا استخدام خط الفقر الذي يستخدمه البنك الدولي كمعيار للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وهو نسبة السكان التي تعيش على أقل من 3.20 دولاراً أمريكياً في اليوم، نجد أن معدل الفقر قد ارتفع من 16.1% في عام 2015 إلى 26.1% في 2017-2018 (Sinha, 2020)⁵ وهي نسبة مرتفعة للغاية إذا ما قورنت بالمتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل البالغ 10% عام 2017 أو المتوسط بدول الشريحة العليا من

3 Nurkse, R. (1953). Problems of capital formation in underdeveloped countries. Oxford University

4 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام. (مارس 2020). تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021

https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

⁵Sinha, N. (April 2020). Poverty & Equity Brief Arab Republic of Egypt. The World Bank.

البلدان متوسطة الدخل البالغ 2% فقط عام 2019 وذلك وفق مؤشرات البنك الدولي⁶. وقد قدر بيان للبنك الدولي صدر في أبريل 2019 أن نحو 60% من سكان مصر إما فقراء أو عرضة للفقر (World Bank, 2019)⁷. وبعد أن ضربت جائحة كورونا مصر والعالم فقد تنبأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أحد تقاريرها بفقدان حوالي 1.6 مليون شخص في القطاع غير الرسمي المصري وظائفهم بحلول الربع الثالث من عام 2020، ودفع 44.4% (12.9 مليون عامل) تحت خط الفقر، وسقوط حوالي 12% من الشعب من الفقر إلى الفقر المدقع (OECD, 2020)⁸.

كما أشار تقرير وزارة المالية يوليو 2020 إلى أنه في ديسمبر 2019، بلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو ٤٣٥٤,٥ مليار جنيه وهو ما يمثل ٦٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي نحو ١١٢,٧ مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 33.5% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية 43% (وزارة المالية، 2020)⁹. وفقا لمؤشرات البنك الدولي¹⁰ انخفضت نسبة إجمالي الاحتياطيات الدولية كنسبة من الدين الخارجي من 100,7% عام 2010 (قبل ثورتي يناير و 30 يونيو) إلى 38.7% فقط عام 2019 وهي نسبة ضئيلة إذا قورنت بالمتوسط في الدول المتوسطة الدخل البالغ 81.3%. بلغت معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة نسب 17.9% و 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، وهو ما جعل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في مصر يبلغ 17.3% عام 2019، وهي نسبة تقل عن مثيلتها البالغة 29% في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل وفق مؤشرات البنك الدولي¹¹. وفقا لمؤشرات البنك الدولي أيضا، بلغ إجمالي الادخار في مصر نسبة 14.6% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 وهي أقل من نصف

⁶ World bank (2021). *Poverty gap at \$3.20 a day (2011 PPP) (%)*. Retrieved Mars 31, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.LMIC.GP>

⁷ World Bank. (2019, April 30). Press Release. World Bank Group to Extend Current Strategy in Egypt To Maintain Momentum on Reforms. Retrieved March 31, 2021, from www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/30/world-bank-group-to-extend-current-strategy-in-egypt-to-maintain-momentum-on-reforms

⁸ OECD (2020, April 20). The COVID-19 Crisis in Egypt. Retrieved March 31, 2021, from <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/The-Covid-19-Crisis-in-Egypt.pdf>

⁹ وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. يوليو 2020. <https://mof.gov.eg/ar>

¹⁰ World bank (2021). Total reserves (% of total external debt). Retrieved Mars 31, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.DT.ZS>

¹¹ World bank (2021). Gross fixed capital formation (% of GDP). Retrieved Mars 31, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS>

النسبة المقارنة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل والتي تبلغ 30%¹² . تشي هذه المؤشرات وغيرها بحرج المرحلة التي يمر بها الاقتصاد المصري وتضع قيودا تمويلية على أي مشروع تنموي مصري وهذه هي مشكلة الدراسة.

ثالثا: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي على وجه التحديد مصادر تمويل التنمية، المحلية منها والأجنبية، العامة منها والخاصة؟
2. ما هي مصادر تمويل التنمية التي اعتمدت عليها الدول الصناعية الجديدة محل الدراسة، وكيف تطور اعتمادها عليها خلال مسيرتها التنموية؟
3. ما هي أحدث الطرق المبتكرة لتمويل التنمية؟
4. ما هي مشكلات وتحديات تمويل التنمية في مصر؟
5. في ضوء الإجابة على التساؤلات السابقة، كيف يمكن لمصر تنمية وتعبئة مواردها وتعظيم الاستفادة منها من أجل تمويل التنمية.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى مساعدة متخذ القرار على إعداد خطة لتدبير وتوفير موارد إضافية من أجل تمويل التنمية عن طريق الوقوف على المشهد الراهن لتمويل التنمية في مصر والسياسات والممارسات الحالية التي يلزم مراجعتها وإعادة النظر فيها، واستخلاص بعض الدروس من التجارب الناجحة للدول الصناعية الجديدة، ومحاولة تقديم عدد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في حل مشكلة تمويل التنمية في مصر.

¹² World bank (2021). Gross savings (% of GDP). Retrieved Mars 31, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS>

خامسا: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من تنامي الاهتمام بقضية التنمية وبدور الدولة في وضع الخطط والسياسات التنموية وتنفيذها ومتابعتها وبالضرورة تمويلها. لذلك فهي تتعرض لموضوع حيوي قد يساعد مصر على العبور من عنق الزجاجة وتحقيق الانطلاقة التنموية التي يطمح إليها الشعب المصري منذ عقود طويلة.

سادسا: منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة - شأنها في ذلك شأن أغلب الدراسات السياسية والاجتماعية - على أكثر من منهج، وتستخدم عادة منهج تكاملي يجمع بين أكثر من منهج لنقادي قصور استخدام منهج بعينه.

وفي هذا السياق يستخدم البحث المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي: لمعرفة سياسات تمويل التنمية التي انتهجتها كل دولة يتحتم مطالعة البيانات والمعلومات الخاصة بفترات زمنية ماضية وتنقيحها ونقدها بحياد وبموضوعية ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المطلوبة والمُدعمة بالقرائن والبراهين. ونظرا لتعدد مصادر وأساليب تمويل التنمية وفقا للاطار الذي يتبناه الباحث سيكون من الصعب دراسة وتتبع التطورات والتحويلات التاريخية الخاصة بكل مصدر على حده وتكرار ذات السياقات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الحاكمة في كل مرة، وسيقوم الباحث بعرض تطور الفكر الاقتصادي وسياسات تمويل التنمية عرضا تاريخيا مدمجا.
2. المنهج المقارن التحليلي: ستنتم مقارنة سياسات تمويل التنمية على أكثر من مستوى: داخل الدولة الواحدة عند مراحل التنمية المختلفة، وبين الدول محل الدراسة.
3. المنهج الاستقرائي: إن تناول أكثر من دولة بالدراسة والتحليل والمقارنة خلال مراحل تنموية مختلفة قد يصل بنا إلى بعض القواعد والأسس العامة في مجال تمويل التنمية، وهو من نوع الاستقراء الناقص لأن عينة الدول محل الدراسة تظل محدودة ويصعب دراسة جميع الدول للوصول إلى استقراء كامل.

وقد اعتمد البحث على قواعد بيانات البنك الدولي وقواعد بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقواعد بيانات بنك التسويات الدولية، كما اعتمد على البيانات المتوفرة بتقارير وزارات المالية وتقارير البنوك المركزية وتقارير أجهزة الإحصاء لمصر والدول محل الدراسة، وبصفة خاصة في حالة دولة تاوان التي لا تعترف أغلب الدول حاليا بها كدولة مستقلة عن جمهورية الصين الشعبية، وبالتالي لا

يفرد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأغلب منظمات الأمم المتحدة لها إحصاءات ومؤشرات تنمية مستقلة، ولكن تتم إضافة تايوان إلى الإجمالي العالمي وإجمالي البلدان ذات الدخل المرتفع¹³ (World Bank Data Help Desk, 2021)

سابعا: الدراسات السابقة:

تعرضت العديد من الدراسات السابقة لتجارب الدول الصناعية الجديدة، عادة من زاوية السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة، ولكن يقل تناول تجارب هذه الدول من زاوية تمويل التنمية . ولعل من أبرز هذه الدراسات:

1. دراسة أ.د. منصور عيسى " عن " مصادر تمويل التنمية في ماليزيا" ضمن كتاب النموذج الماليزي للتنمية الذي أعده برنامج الدراسات الماليزية بجامعة القاهرة عام 2005. هدفت الدراسة إلى مراجعة وتحليل أهم مصادر تمويل التنمية في ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال مع التركيز على المصادر الداخلية. عرضت الدراسة لإحصاءات متنوعة مستمدة من التقارير الاقتصادية الماليزية حول مصادر الإيرادات الحكومية وتبويبا لمصروفات التشغيل ومصروفات التنمية. خلصت الدراسة إلى أن نجاح السياسات التنموية بماليزيا أدى إلى زيادة الدخل والمدخرات لدى الشعب وانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي للتنمية وكان ذلك عاملا هاما أنقذ ماليزيا من كارثة أكبر أثناء الأزمة المالية عامي 1997-1998. ركزت الدراسة على مصادر التمويل الحكومية ولم تتطرق للمصادر الخاصة لتمويل التنمية، كما أنها لم تتناول الشأن المصري من قريب أو بعيد ولم تقم بإسقاط أي دروس مستفادة أو توصيات على الواقع المصري.
2. دراسة "أمدحت أيوب" عن " دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الماليزية " ضمن كتاب النموذج الماليزي للتنمية الذي أعده برنامج الدراسات الماليزية المشار إليه سابقا. هدفت الدراسة إلى إبراز دور العوامل الخارجية في نموذج التنمية الماليزي، وتناولت الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الإقليمي. بينت الدراسة توجه ماليزيا نحو تقيم مزايا ضريبية وغير ضريبية للاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال صناعات التصدير عالية

13 World Bank Data Help Desk. (2021). Where are your data on Taiwan? Retrieved 31 March 2021, from <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/114933-where-are-your-data-on-taiwan#:~:text=Taiwan%2C%20China%2C%20is%20not%20listed,the%20high%2Dincome%20countries%20aggregate>.

التكنولوجيا حيث يتم اعفاؤها أيضا من شرط وجود شريك محلي، واستحواذ صناعات النفط الغاز والصناعات الالكترونية والكهربائية على النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية واتجاه شركة بتروناس الماليزية للبحث والتنقيب عن النفط خارج ماليزيا لتعظيم عائداتها. لم تتناول الدراسة العديد من أشكال التمويل الخارجي للتنمية مثل الاستدانة من الخارج ومثل استثمارات الحافطة الأجنبية ومثل المنح والمعونات الخارجية ومثل التحويلات الخارجية، كما أنها هي الأخرى لم تتناول الشأن المصري من قريب أو بعيد ولم تقم بإسقاط أي دروس مستفادة أو توصيات على الواقع المصري.

3. دراسة "د. عبد الحميد محبوب" عن "التمويل الداخلي للتنمية في كوريا" ضمن كتاب النموذج الكوري للتنمية الذي أعده مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة عام 1996. وقد تناولت الدراسة بالعرض والتحليل مصادر التمويل الداخلي من قطاع الافراد والقطاع العائلي وقطاع الأعمال، وللسياسات التي انتهجتها الحكومة لتحويل الأموال من القنوات المالية للمستثمرين لا سيما في المجال الصناعي (ائتمان موجه). وتوصلت الدراسة إلى أن التشاور المستمر بين الحكومة وقطاع الأعمال والجدية في اشتراط تحقيق الأهداف التصديرية من قبل المنشآت المتلقية للقروض الموجهة كشرط لاستمرار التمويل المدعم هو ما جعل توجيه الائتمان في كوريا أكثر كفاءة وأفر إنجازا من الدول التي خصصت مواردها المالية. ساعد ذلك الاحتكارات العائلية (جيبول) والتي استأثرت بنصيب الأسد من هذا الدعم الحكومي على اختراق الأسواق العالمية في فترة وجيزة وتحقيق الأهداف التصديرية. توصلت الدراسة أيضا إلى أن عقدي الستينيات والسبعينيات كانا مرحلة الانطلاق الاقتصادي، وفيهما كان الادخار المحلي أهم مصادر التمويل على الرغم من تواضعه عند المقارنة بدول اليابان وشرق آسيا. وبسبب عدم كفايته لتغطية الاستثمار تم اللجوء للاقتراض الخارجي لتغطية الفجوة، وبالرغم من ذلك نجح الاقتصاد الكوري في خفض الدين الخارجي كنسبة من الناتج القومي من 56% عام 1985 إلى 13% عام 1990.

4. دراسة "أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى" عن "دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الكورية" ضمن كتاب النموذج الكوري للتنمية الذي أعده مركز الدراسات الآسيوية السابق الإشارة إليه. وتناولت الدراسة بالعرض المساعدات الغذائية والمالية والتقنية الأمريكية التي حصلت عليها كوريا بعد الحرب، ومدى استفادتها من الانفاق العسكري للجيش الأمريكي المتواجد بها، والمزايا والتفضيلات التجارية التي منحتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية، وسياسات "الدولة التنموية"

في كوريا للاستفادة من الفرص السانحة لتوافر موارد أجنبية. كما عرضت الدراسة أيضا لسياسة الحوافز الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الستينيات والسبعينيات والتي اتسمت بطابع تقييدي وانتقائي يفضل مشروعات التكنولوجيا العالية والمشروعات المشتركة مع شركاء محليين قبل أن تتبدل هذه السياسة بسياسة أكثر ليبرالية بدءا من الثمانينيات استجابة للمطلب المشترك من رأس المال المحلي والخارجي.

5. دراسة "Young-Iob Chung" بعنوان "South Korea in the Fast Lane"

Economic Development and Capital Formation وهي مرجع واف عن تجربة كوريا الجنوبية في تمويل التنمية حتى عام 2007. استعرضت الدراسة السياسات مصادر التكوين الرأسمالي في كوريا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الجاري وعرضت لإحصائيات متنوعة تبين حجم ونسبة كل مصدر منها. بينت الدراسة كيف انحازت الدولة لقطاع التصنيع الموجه للتصدير وكيف أمدت الحكومات التكتلات العملاقة (جيبول) بكل أشكال الدعم باعتبارها القاطرة لتنمية كوريا الجنوبية. يقع على قارئ الدراسة مسئولية استخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة الثرية.

6. دراسة أ.د. فادية محمد عبد السلام (الباحث الرئيسي) بمعهد التخطيط القومي بعنوان "التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة" تم إعدادها عام 2008 ضمن سلسلة قضايا التنمية. هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل متعمق لبعض التجارب التنموية في الدول الآسيوية واستخلاص بعض الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها على الحالة المصرية. وقد تناولت بالبحث النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته وسياساتها للنهوض بالقدرات التنافسية و سياسات سوق العمل النشطة والصناعات الصغيرة والنهوض بالقدرات التنافسية والبحث العلمي والتكنولوجي والتنمية البشرية والأدوار التي لعبتها الدولة . وانتهت الدراسة إلى مصفوفة مقترحات لمتخذي القرار في مصر ورد بها التأكيد على دور الهام للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكيفية جذبها وتعظيم الاستفادة منها، وارتفاع معدلات الادخار في دول آسيا وارتباطه بارتفاع مدلات النمو وانخفاض معدلات التضخم وارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض معدلات الإعالة، لكن لم يتم تناول المصادر الأخرى لتمويل التنمية.

7. دراسة أ.د. إبراهيم العيسوي وآخرون بمعهد التخطيط القومي بعنوان "خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها في مصر" تم إعدادها عام 1992 ضمن سلسلة

قضايا التنمية. ولكثرة مباحث هذه الدراسة المتقدمة التي عرضت لتجارب تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وسياقاتها التاريخية والثقافية ومختلف أبعاد النمو الاقتصادي ومؤثراته والدور الذي اضطلعت به حكومات هذه الدول وسياسات التنمية البشرية والتطوير التكنولوجي والسياسات النقدية التي انتهجتها، وبالتالي لم تتعمق في قضية التمويل على نحو كاف. فيما يخص تجربة تايوان تناولت الدراسة السياسات الادخارية والاستثمارية وكيفية تحويل الفائض من القطاع الزراعي والمعونات الأمريكية السخية لتايوان. وفيما تعلق بكوريا الجنوبية عرضت الدراسة باقتضاب لأهم السياسات النقدية والتمويلية. لكن لم تتعرض الدراسة لجميع مصادر وأشكال تمويل التنمية.

رغم القيمة العلمية والرؤى المتميزة والإضاءات الهامة التي ألقته الدراسات السابقة على تجارب تمويل التنمية في الدول محل الدراسة إلا أنها لم تستخدم إطار علمي متكامل يجمع كافة أنواع ومصادر تمويل التنمية وبالتالي يسمح بمقارنة تجارب تمويل التنمية وتحليلها. ومن بين الأدوات المتاحة تبني الباحث إطار التمويل الوطني المتكامل Integrated national financing framework (INFF)، وهو أداة يراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم وتشخيص أطر التمويل الوطنية وتصميم استراتيجيات تمويل التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة 2030.

ثامنا: حدود الدراسة

من حيث التجارب التي يتناولها البحث بالعرض والدراسة: يتناول البحث عرض تجارب تمويل التنمية في دول كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا للنتائج المبهرة التي حققتها هذه الدول حيث توصف تجاربها بـ " المعجزة الكورية" و "المعجزة التايوانية" و "المعجزة الماليزية"، وكذلك لتوافر مراجع كافية عنها.

ومن حيث الفترة التي يتناولها البحث بالدراسة فهي الفترة الانتقالية التي عبرت هذه الدول فيها من التخلف إلى التقدم. وهي الفترة التي كانت الدولة الإنمائية فيها حاضرة بقوة وتدخلت بشكل مباشر وغير مباشر في النشاط الاقتصادي، قبل أن يتوارى دورها قليلا بعد أن اطمأنت إلى أن قوى النمو الذاتي للاقتصاد واليد الخفية للسوق -التي تحدث عنها آدم سميث- قادرة على إدارة الدفة بصورة أفضل ودون التسبب بأي اختلالات. وتختلف هذه الفترة الزمنية من دولة لأخرى. ففي حين كانت الخطة الخمسية السابعة

للتنمية الاقتصادية (1992-1996) هي آخر خطط التنمية في كوريا الجنوبية (Chung, 2007)¹⁴، تستهل ماليزيا العمل بخططها الخمسية الثانية عشر 2021-2025 (Malaysia ministry of economic affairs. 2019)¹⁵ وستتم دراسة تجربتها حتى الوقت الراهن. أما تايوان فتتبنى خطط متوسطة الأجل مدة كل منها أربع سنوات وليست خمسية، وكان أحدثها خطة التنمية الوطنية الثامنة عشر 2021-2024 التي كشف عنها مجلس التنمية الوطني في يوليو 2020 (National Development Council, 2020)¹⁶.

تاسعا : تقسيم الدراسة:

يتكون هيكل الدراسة من ثلاثة فصول بخلاف الإطار العام

1. الفصل الأول يشرح المفاهيم النظرية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث لشرح المفاهيم الواردة

بعنوان الرسالة:

I. المبحث الأول تناول التنمية ومعانيها المتعددة والتي تطورت سريعا بعد الحرب العالمية الثانية

II. المبحث الثاني تناول قضية تمويل التنمية حيث يعرض مشكلة تمويل التنمية والجهود الدولية الرامية إلى حلها. يتلو ذلك عرض لإطار التمويل الوطني المتكامل الذي يتبناه الباحث.

III. أما المبحث الثالث فيتناول مفهوم الدول الصناعية الجديدة، تعريفها ومعايير التصنيف كدولة صناعية جديدة والمؤشرات التي تميزها وعوامل النجاح التاريخية الخاصة التي حظيت بها دون غيرها من الدول وساعدتها على النجاح في مسيرتها التنموية.

2. الفصل الثاني يعرض لتجربة تمويل التنمية في الدول محل الدراسة وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاثة مباحث

¹⁴ Chung, Y. I. (2007). *South Korea in the fast lane: Economic development and capital formation*. Oxford University Press. P. 47

¹⁵ Malaysia ministry of economic affairs. (2019, November 5). Media release: Twelfth 2021-2025 online public engagement, Retrieved January 5, 2021, from <https://www.malaysia.gov.my/portal/content/30789>

¹⁶ National Development Council of Taiwan. (2020, July 16). National Development Plan (2021-2024), Retrieved January 5, 2021, from https://www.ndc.gov.tw/en/Content_List.aspx?n=9649AD857AF274BA

١. المبحث الأول يعرض لتجربة كوريا الجنوبية في تمويل التنمية.
٢. المبحث الثاني يعرض لتجربة تايوان في تمويل التنمية.
٣. المبحث الثالث يعرض لتجربة ماليزيا في تمويل التنمية.
3. الفصل الثالث : يعرض لمشكلات تمويل التنمية في مصر من المصادر المحلية والخارجية.
4. الفصل الرابع يعرض للدروس المستفادة من تجارب الدول محل الدراسة و يقدم بعض المقترحات في ضوء تلك التجارب.

الفصل الأول:

المفاهيم النظرية

المبحث الأول: التنمية ومعانيها

مقدمة

تتعدد أوجه التنمية وتطل بالعديد من العلوم كالاقتصاد والسياسة والبيئة والزراعة والقضايا الحضرية وعلم النفس وعلم الجمال والتكنولوجيا وغيرها من حقول المعرفة والممارسة الإنسانية (Clammer & Giri, 2017)¹. وما يعنى به هذا البحث هو تنمية المجتمعات وبما يتضمنه ذلك أيضا من تنمية للأفراد والمحليات.

تعريف التنمية

حتى بالاختصار على مجال تنمية المجتمعات تظل التنمية عسيرة على التعريف، ليس عن افتقار لمفهوم يوضح الكنه والماهية، ولكن بسبب وجود مئات من التعريفات والمعاني التي تتباين وتتبارى إلى حد رفض بعضها لفكرة التنمية ذاتها أو التشكيك فيها.

ربما يكون أبسط تعريف للتنمية هو أنها مجرد "تغيير جيد" وعلى هذا النحو، فإن كلمة "تنمية" هي كلمة إيجابية ترادف في لغتنا اليومية المعتادة لـ "التقدم" بالرغم من أننا يجب أن نلاحظ أهمية التمييز بين المفهومين، وتقتضي ضمنا على المدى الطويل زيادة مستويات المعيشة وتحسين صحة ورفاهية الجميع، وتحقيق كل ما يعتبر منفعة عامة للمجتمع ككل (Thomas, Allen & Thomas, 2000, p.23)².

عرف روجرز (Rogers, 1976, p.225)³ مفهوم التنمية بأنه "عملية تشاركية واسعة النطاق للتغيير الاجتماعي في المجتمع، تهدف إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والمادي لغالبية الناس من خلال اكتسابهم سيطرة أكبر على بيئتهم، مع إتاحة قدر أكبر من المساواة والحرية والصفات القيمة الأخرى. أكد وانج وديساناياكي على حماية الطبيعة والثقافة. لقد عرّفا التنمية على أنها "عملية تغيير اجتماعي هدفها تحسين نوعية حياة كل أو غالبية الناس دون ممارسة العنف على البيئة الطبيعية والثقافية التي

¹ Clammer, J., & Giri, A. K. (2017). *The aesthetics of development*. New York: Palgrave Macmillan. p. 1

² Thomas, A., Allen, T., & Thomas, A. (Eds.). (2000). *Poverty and Development in the 21st Century*. Oxford.

³ Rogers, E. M. (1976). Communication and development: The passing of the dominant paradigm. *Communication research*, 3(2), 213-240.

يتواجدون فيها، والتي تسعى إلى إشراك الأغلبية من الناس إلى أقصى حد ممكن في هذا المشروع، مما يجعلهم سادة مصيرهم".¹ (Gonzalez & Norwine, 1998, p.17).

اعتبرت الأمم المتحدة التنمية حقاً من حقوق الإنسان، وأعلنت "إعلان الحق في التنمية" الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 128/41 المؤرخ 4 ديسمبر 1986. وعرفت ديباجة القرار التنمية بأنها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية المجتمع ككل وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للمنافع الناتجة عنها"² (The Office of the High Commissioner for Human Rights, 1986).

تطور مفهوم التنمية ومعانيها

يكاد يكون مفهوم التنمية قديماً قدم الحضارة، حيث تم استخدامه بكثافة منذ الحضارات اليونانية الرومانية، للإشارة للجوانب المتنوعة المتعلقة برفاهية البشرية³ (Soares & Quintella, 2008).

على أن هناك فترتان بارزتان تميزان تطور مفهوم التنمية في الغرب. الفترة الأولى تغطي إلى حد كبير ظهور الثورة الصناعية وتطور الاقتصادات الرأسمالية حيث يمكن إرجاع مفهوم التنمية إلى كتاب عصر التنوير وخاصة الفيلسوف وعالم الاقتصاد الإسكتلندي آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي، الذي صاغ أول فكرة منهجية عن التنمية الاقتصادية في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". أما الفترة الثانية فهي التي تلت الحرب العالمية الثانية، بعد نجاح خطة مارشال التي رعتها الولايات المتحدة في إعادة إعمار أوروبا، وتحول اهتمام عدد من الاقتصاديين الغربيين إلى قضية تنمية الدول النامية وتخليصها من التخلف.

في الواقع يعود الفضل إلى كوين وشننتون (Cowen & Shenton, 1996)⁴ في إزالة اللبس بين مفهوم التنمية التلقائية Immanent Development وهي عملية تطور عفوية وغير واعية تستند إلى

¹ Gonzalez, A., & Norwine, J. (1998). *The new third world* (2nd ed.). Routledge.

² The Office of the High Commissioner for Human Rights, 1986, Declaration on the Right to Development: Adopted by General Assembly resolution 41/128 of 4 December 1986, Retrieved March 31, 2021, from <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/righttodevelopment.aspx>

³ Soares Jr, J., & Quintella, R. H. (2008). Development: an analysis of concepts, measurement and indicators. *BAR- Brazilian Administration Review*, 5(2), 104-124.

⁴ Cowen, M., & Shenton, R. W. (1996). *Doctrines of development*. Taylor & Francis.

حقيقة أن الرأسمالية ديناميكية في جوهرها ، تميل إلى البناء على نفسها والنمو أو التطور من الداخل، و بين مفهوم التنمية المتعمدة Intentional Development والتي تشير إلى السياسات والإجراءات المقصودة والجهود المدروسة للدول ووكالات التنمية للقضاء على التخلف وتحقيق مستويات أعلى من الأهداف الإنمائية.

عرض (Mirakhor & Askari, 2010) ¹ موجزا لتطور مفهوم ونظريات التنمية المتعمدة منذ الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الراهن:

1. النموذج التقليدي (الأرثوذكسي) للتنمية (نموذج التحديث والتصنيع)

بعد أن حددت اتفاقية بريتون وودز عام 1944 سياق التنمية الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن نجحت خطة مارشال (رسميًا برنامج الإنعاش الأوروبي **European Recovery Program (ERP)** عام 1948 في إغاثة وإعادة بناء المناطق التي مزقتها الحروب وإحداث طفرة اقتصادية في البلدان المتقدمة، كان هناك تفاؤل كبير، وتحول انتباه عدد من الاقتصاديين الغربيين إلى مشكلة التخلف في البلدان النامية التي استقلت عن الاستعمار حديثا ويقوم بها ثلثا سكان العالم، معظمهم فقراء لا ينالون سوى 15 % من دخل العالم. تعود نقطة البداية لما بات يعرف بـ"المشروع التنموي" أو "عصر التنمية" إلى 20 يناير 1949، عندما أعلن هاري ترومان Harry S. Truman رئيس الولايات المتحدة في الخطاب الافتتاحي لولايته الثانية :

"يجب علينا الشروع في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والتقدم الصناعي متاحة لتحسين ونمو المناطق المتخلفة. ليس للإمبريالية القديمة - الاستغلال من أجل الربح الخارجي - مكان في خططنا. ما نتخيله هو برنامج للتنمية يقوم على مفاهيم التعامل الديمقراطي العادل". كانت المساعدة المقدمة إلى دول العالم الثالث تتكون من مساعدات نقدية بالإضافة إلى الخبرة العلمية والتكنولوجية في مجالات في الزراعة والتجارة والصناعة والرعاية الصحية. وهكذا ولدت المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) Official development assistance. تعامل علم اجتماع نظريات التنمية مع الغرب كنموذج للتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي يجب على العالم الثالث الاقتداء به واقتفاء أثره (باستثناء جزء الاستعمار). وإلى الآن ينظر

¹ Mirakhor, A., & Askari, H. (2010). The Evolution of the Western Concept of Development. In *Islam and the Path to Human and Economic Development* (pp. 1-25). Palgrave Macmillan, New York.

الكثيرون في الغرب، إلى مركب التصنيع والديمقراطية الليبرالية وتبني اقتصاد موجه بالسوق والاندماج في التقسيم الرأسمالي العالمي باعتباره النموذج الإنمائي الوحيد القابل للتطبيق الآن.

تم إطلاق الخطط المدارة (مثل خطط النمو الخمسية) في العديد من البلدان للمساعدة في تحقيق تنمية اقتصادية منظمة، وطُبق نهج من أعلى إلى أسفل Top-down approach للتخطيط والتنمية. وشاركت المؤسسات التنموية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف في هذه الخطط. تم قياس أداء التنمية بمؤشرات مثل معدل الناتج القومي الإجمالي ودخل الفرد. وشُجعت العديد من البلدان النامية على اتباع نهج كثيفة رأس المال، مقابل كثيفة العمالة، والتنمية الصناعية مقابل الزراعية.

حدث التصنيع بوتيرة مختلفة في مختلف المناطق. بدأت دول أمريكا اللاتينية الكبرى في التصنيع في الثلاثينيات، وبحلول الستينيات كان لديهم بالفعل قاعدة صناعية كبيرة، إلى جانب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر من استثمارات الشركات عبر الوطنية، واتجهت صناعة هذه الدول نحو الأسواق الداخلية. في المقابل، كانت دول شرق آسيا حديثة التصنيع (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة) تبني صناعات تعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية المنتجة بكميات كبيرة. فيما لم تتمكن غالبية البلدان الأفريقية، ذات القواعد الصناعية الأصغر بكثير، من التصنيع على نطاق واسع، ولم تستطع البدء في القيام بذلك إلا متأخرا عندما كانت الظروف الدولية مختلفة للغاية. رسخ هذا التنوع في أنماط التصنيع من التنوع الحالي للبلدان النامية.

تراجع التفاؤل بالنمو تدريجيًا في أواخر الستينيات. وبينما حدث النمو في بعض البلدان النامية، فقد أصبح واضحًا أن أغلب هذه البلدان لم تتطلق بأي حال من الأحوال ولم يحدث "التساقط" 'trickle down' المفترض لثمار التنمية إلى الأسفل، ولم تسفر استثمارات الشركات عبر الوطنية عن بناء القدرات الوطنية اتسع التفاوت في توزيع الدخل على عكس المتوقع، كما أدى "التحيز الحضري" إلى إهمال الزراعة والاعتماد على التدفقات الهائلة للمساعدات الغذائية.

إن فشل النموذج الأرثوذكسي للتنمية بين أن المستعمرات السابقة والدول غير الصناعية اليوم مختلفة هيكليًا عن الدول المتقدمة وبالتالي كانت بحاجة إلى صفات مختلفة للتحديث. كان هذا الادعاء جوهر الأطروحة البنيوية لما أصبح يعرف بنظرية التبعية Dependency theory التي ظهرت في الستينيات و نظرية الأنظمة العالمية World-systems theory التي ظهرت في السبعينيات. لم يتم النظر إلى "التخلف على أنه حالة بدائية من انخفاض الإنتاجية والفقر، بل كظرف تاريخي للتنمية

المعوقة والمشوهة والتابعة. ترى هاتين النظريتين أن الاستعمار أعاد هيكلة اقتصادات المستعمرات السابقة بحيث تخصصت في إنتاج المواد الخام والمحاصيل النقدية والمواد الغذائية للتصدير بأسعار منخفضة إلى بلدان المستعمرين. خلقت هذه الهياكل ديناميكية استمرت في إفقار المستعمرات السابقة وإحباط تحديثها. إن التقسيم الدولي للعمل الذي أنشأه الاستعمار قد فصل الاقتصاد الدولي إلى مركز core or centre ، يتكون من البلدان الصناعية ، ومحيطاً أو أطرافاً أو تخوما periphery ، شمل جميع البلدان المتبقية في جميع أنحاء العالم خارج المعسكر الاشتراكي. ونظراً لأن أسعار السلع المصنعة التي تشتريها الأطراف كانت ترتفع بشكل أسرع من أسعار المواد الخام والمحاصيل النقدية والمواد الغذائية المباعة من الأطراف إلى المركز ، فقد ضمنت التجارة الدولية استمرار عملية التنمية غير المتوازنة. وهكذا، وعلى عكس نظرية التحديث التي أكدت على فوائد التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية ، رأى هؤلاء المنظرون بأن التجارة الحرة وعلاقات السوق الدولية تحدث في إطار من العلاقات غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة التي تعمل على تعزيز وإعادة إنتاج هذه العلاقات، حيث يتم استغلال واستنزاف التخوم اقتصادياً من قبل المركز وخلق تشوهات هيكلية تحبط التنمية وتديم علاقة الهيمنة والاستغلال بين المركز والأطراف . إن الحل للتخلص من الآثار السلبية للوضع "الطرفي" للدول الفقيرة والمتخلفة في العالم هو الاستقلال الذاتي وفك الارتباط عن "البلدان" المركزية " التي تثرى على حسابها عن طريق تبني استراتيجية موجهة للتصدير ومنح الأولوية لنمو الإنتاج الصناعي الذي يستهدف الأسواق العالمية وتطوير ميزة نسبية كأساس للنجاح في التجارة العالمية. وتستند الاستراتيجية إلى انخفاض الأجور ومستويات الاستهلاك المحلي (على الأقل في البداية) لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ، فضلاً عن توفير ظروف أفضل للاستثمار الأجنبي والتمويل الأجنبي للاستثمار المحلي. لقد خلص هؤلاء المنظرون البنيويون إلى أن اتباع استراتيجيات تصنيع بدائل الواردات ISI من قبل دول مثل تشيلي وبيرو والبرازيل والمكسيك والأرجنتين والإكوادور والهند وباكستان والفلبين وإندونيسيا ونيجيريا وإثيوبيا وغانا وزامبيا وكوريا الجنوبية وتايوان ، واليابان قد تعثر في نهاية المطاف بسبب صغر السوق المحلية، وكان وصفاً لمزيد من الاستعمار والسيطرة والتبعية في ظروف علاقات الإنتاج الرأسمالية

التي تهيمن عليها الإمبراطوريات الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة و الشركات عبر الوطنية في هذا النظام العالمي (Halperin, 2018)¹.

يعزو دينيس جول Denis Goulet مؤسس حقل أخلاقيات التنمية أيضا فشل نماذج التنمية إلى حقيقة أنه قد تم تصديرها من الولايات المتحدة وأوروبا إلى مجتمعات مختلفة ثقافياً ونفسياً واجتماعياً. وعدّ جول عدداً من العقبات المحلية الأخرى في البلدان النامية مثل المصالح الراسخة للطبقات الحاكمة لإبقاء بلدانهم معتمدة على شركاء العالم الغني واضطهاد مواطنيهم، في المقابل، ينشأ لدى المضطهدين جموداً نفسياً ومصلحة راسخة في استعبادهم، حيث يتعرفون على الصورة النمطية المهينة على أنها صورتهم الذاتية. يرى دينيس أن البلدان النامية تفتقر أيضاً إلى القادة الذين لديهم "فهم بديهي للأبعاد التاريخية الأكبر، والقدرة على تشكيل "تحالفات طبقية متعددة"، ولديهم "شجاعة أخلاقية وجسدية" وقادرون على إيصال رؤيتهم الخاصة للتنمية والتعلم بسرعة من الأخطاء واستخلاص صياغة إبداعية وحاسمة لآمال الضعفاء واحتياجاتهم (Goulet, 1983)².

2. النمو مع المساواة

بدأ النموذج الاقتصادي الكلاسيكي الجديد الذي تتبأ بانسياب تدريجي لعائد جهود التنمية -trickle down theory يفقد مصداقيته في السبعينيات. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان النامية أظهرت نموا ملحوظا في معدلات الناتج القومي الإجمالي إلا أن معدلات البطالة والفقر وعدم المساواة في الدخل (عند مقارنتها بمعدلات الستينيات) كانت تتزايد أيضاً.

في أوائل السبعينيات، نشرت منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة سلسلة من التقارير البحثية أشارت إلى الهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر، وفشل الصناعات الناشئة في توظيف الكثير من هذه العمالة. كان يُعتقد أن النمو مع التوظيف هو وسيلة لتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للدخل، والحد من الفقر، وتقليل احتمالات الاضطرابات السياسية. ونتيجة لذلك، تحول الاهتمام إلى التقنيات كثيفة العمالة والتي كان يُنظر إليها على أنها "أكثر ملاءمة" لحالات فائض العمالة المفرط. كان "النمو مع المساواة" هو الشعار المفضل في سبعينيات القرن الماضي.

¹ Halperin, S. (2018, December 17). *Development theory*. *Encyclopedia Britannica*.

<https://www.britannica.com/topic/development-theory>

² Goulet, D. (1983). *Obstacles to world development: An ethical reflection*. *World Development*, 11(7), 609–624. doi:10.1016/0305-750x(83)90006-2

3. نهج الاحتياجات الأساسية Basic needs approach

تم تقديم نهج "الاحتياجات الأساسية" من قبل مؤتمر العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية في عام 1976، بعد أن استغرق الأمر بعض الوقت حتى يدرك الأكاديميون والمنظمات الدولية أن "البطالة" توصيف خاطئ للمعضلة، لأن معظم سكان العالم كان يعمل بجد. أصبح "القطاع غير الرسمي" محط اهتمام. وكان هناك اكتشاف متزامن لدور المرأة الحاسم في التنمية الاقتصادية. ركز نهج الاحتياجات الأساسية على الأساسيات لفقراء الحضر والريف مثل الغذاء الكافي، ومياه الشرب النظيفة، والملبس والمأوى اللائق، ويمكن أن تتسع قائمة الأساسيات لتشمل الصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية ووسائل النقل والاحتياجات غير المادية مثل التوظيف والمشاركة والحرية السياسية. ومن ثم اكتسب قياس الفقر أهمية بالغة حيث تم تعريف خط الفقر على أنه مقدار الدخل المطلوب لتلبية تلك الاحتياجات. وعليه، أعلن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاجن عام 1995، أنه ينبغي لجميع دول العالم أن تضع مقاييس للفقر المطلق والنسبي على حد سواء، وأن توجه السياسات الوطنية للقضاء على الفقر المدقع بحلول موعد مستهدف يحدده كل بلد في سياقها الوطني.

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي قد لا يكون شرطاً لازماً للتنمية، إلا أنه لا يزال هدفاً مهماً تسعى دول العالم الثالث لتحقيقه. فبدون نمو اقتصادي مطرد، كيف يمكن لدولة من العالم الثالث توفير الاحتياجات الأساسية وتقديم برامج دعم للفقراء التي يستلزمها نهج الاحتياجات الأساسية؟

4. التنمية التشاركية Participatory development

تم تقديم التنمية التشاركية في السبعينيات كجزء مهم من "نهج الاحتياجات الأساسية" للتنمية تسعى إلى إشراك القاعدة الشعبية أو السكان المحليين في مشاريع التنمية من أجل تمكينهم من تمثيل مصالحهم ومن التغلب على شعورهم بالعجز وانعدام التأثير ومنحهم بعض التمكين Empowerment، وهي بذلك بديل لتعميم التنمية "من أعلى إلى أسفل". قد تجد الحكومات صعوبة متزايدة في إدارة مشاريع وبرامج التنمية التي لا حصر لها، مما يمهّد الطريق لدور أكثر بروزاً للمنظمات المجتمعية غير الحكومية، وهناك بعض الأدلة في مشروعات البنك الدولي للتنمية الريفية والسكان والصحة توضح التأثير الإيجابي للمشاركة المجتمعية على كفاءة المشروع. إذا تم استخدام

الأفراد والمجتمعات المحلية (بدلاً من الدول) كوحدات للمراقبة والتحليل، فمن المرجح أن يتم استهداف مناطق التخلف وتنميتها بشكل أكثر دقة.

5. النهج الاشتراكي

في أوائل السبعينيات، أظهر انفتاح الصين على بقية العالم أنه من الممكن لأي بلد أن يحقق أهدافه الإنمائية باستخدام نموذج فريد وخاص للتنمية. وقد حققت جمهورية الصين الشعبية نجاحاً ملموساً في مجالات الزراعة والصحة وتنظيم الأسرة وحققت درجة من الإنصاف بين مواطنيها في توزيع عوائد التنمية. وتعد تنزانيا وكوبا أمثلة أخرى للتنمية الناجحة دون اتباع النموذج الغربي. حققت كوبا إنجازاً رائعاً في محو أمية شعبها، في حين شرعت تنزانيا في المشاركة اللامركزية والشعبية للشعب في أنشطة التنمية الريفية من خلال برنامج Ujama. توفر تجارب الصين والهند فيما يتعلق بالسيطرة على السكان مثلاً مفيداً.

يرى البعض أنه لا يمكن اعتبار هذه التجارب نماذج محاكاة ما لم تستورد دول العالم الثالث الأخرى أيضاً فلسفتها الاجتماعية والسياسية. عند النظر في النموذج الناجح نسبياً للصين (في ظل كل من ماو ودينج) من حيث النمو الاقتصادي والإنتاجية الزراعية والصناعية وما إلى ذلك، يجب على المرء أيضاً تقييم التكاليف البشرية للنموذج، إذ يتأثر الناظر إلى سجل النظام الشيوعي بالكم الهائل من الخوف والموت والألم البشري الذي يمكن عزوه مباشرة إلى أفعال النظام. وبالتالي، فإن النموذج الصيني، مهما كان ناجحاً، قد يتم اعتباره غير عملي للعديد من دول العالم الثالث، وخاصة تلك التي تحاول الحفاظ على الأنظمة السياسية الديمقراطية¹ (Gonzalez, & Norwine, 1998).

6. رأسمالية السوق الحرة Free Market Capitalism (الليبرالية الجديدة)

أدت بعض العوامل إلى إعادة إحياء مفهوم رأسمالية السوق الحرة على نحو أكثر جموحاً وضراوة. سقطت العديد من الدول النامية في فخ المديونية في السبعينيات، مع بداية الثمانينيات، بدت الآفاق قاتمة بالنسبة لجميع البلدان النامية باستثناء عدد قليل منها. أصبحت تدخلات الوكالات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدواء الشافي الشامل للآزمات. تم الدفع إلى وراء مفاهيم التنمية مع العدالة والاحتياجات الأساسية نتيجة أزمة الديون. وتم انتقاد الدور الإنمائي النشط للدولة الذي حُمل المسؤولية عن تردي وضع الدول النامية، وتم إحياء مذهب عدم التدخل

¹ Gonzalez, A., & Norwine, J. (1998). *The new third world* (2nd ed.). Routledge. P.21

Laissez-faire. وتم تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي Stabilization and Structural Adjustment. انتقدت سياسات شد الحزام وتخفيض الإنفاق العام بدعوى أنها موجهة لتحقيق تحسن سريع وقصير الأجل في ميزان المدفوعات وحماية مصالح البنوك التجارية الدولية الدائنة حتى على حساب الانكماش الاقتصادي وتردي الخدمات العامة الحيوية مثل الصحة والتعليم، مع عواقب وخيمة بشكل خاص على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً.

وبعد انهيار الاقتصادات المركزية وفشل التجربة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 ذهب فرنسيس فوكوياما (Fukuyama, 1995, pp. 3-4) ¹ إلى حد إعلان إنهاء المنافسة الأيديولوجية وأنه ليس ثمة بديل للتنظيم السياسي والاقتصادي غير الرأسمالية الديمقراطية التي اعتبرها الشكل الأخير للحكومة البشرية.

7. التنمية البشرية Human Development

عادت فكرة الحاجات الأساسية السبعينية إلى المشهد العالمي في التسعينيات بطريقة أكثر تعقيداً وبلغت ذروتها في تقرير التنمية البشرية في عام 1990. حتى البنك الدولي اضطر إلى إعادة التفكير في التنمية. كان هناك اعتراف بأن الليبرالية وحدها غير كافية لمواجهة التعقيد الاجتماعي والاقتصادي للدول وبخاصة النامية.

كانت فكرة "التنمية البشرية" تتويجاً لجهود فريق، بقيادة عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق الذي يقول في كتابه، تأملات في التنمية البشرية (1995)، "بعد عدة عقود من التنمية، نعيد اكتشاف ما هو واضح - أن البشر هم وسيلة التنمية الاقتصادية وغايتها. (Ul Haq, 1995, pp. vii-3) ².

تصور محبوب الحق أن نموذج التنمية البشرية يتكون من أربعة مكونات أساسية: العدالة، والاستدامة، والإنتاجية، والتمكين. ولإعطاء محتوى تجريبي لمفهوم التنمية البشرية، ابتكر محبوب الحق وفريقه مؤشر التنمية البشرية (HDI).

بذلت الأمم المتحدة جهداً لتعزيز التنمية البشرية و أعلنت في سبتمبر 2000 عن خطة عمل لمكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية والتمييز ضد المرأة سميت الأهداف الإنمائية للألفية

¹ Fukuyama, F. (1995). *Trust: The social virtues and the creation of prosperity* (Vol. 99). New York: Free press.

² Ul Haq, M. (1995). *Reflections on human development*. oxford university Press.

Millennium Development Goals (MDGs) مع التزام بتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2015.

8. التنمية كحرية (نهج القدرات)

بصفته عضوًا في الفريق الأصلي من العلماء الذي أنتج تقرير التنمية البشرية في عام 1990، وسع أمارتيا سين Amartya Sen ، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1998، البعد النظري والتجريبي للتنمية البشرية من تعريفه على أنه عملية توسيع خيارات الناس ومستوى رفاهتهم، لتتوجها بـ "الحرية" مشيرًا إلى أن هدف التنمية هو "ضمان الحرية والرفاهية والكرامة للجميع" (Sen, 2001).¹ يسمى نهج سين أيضًا بنهج القدرات Capabilities approach إذ تعتمد حرية الأفراد على "القدرات" التي يمتلكوها. يمكن أن تتراوح القدرات التي تجعل التقدم ممكنًا من التغذية الجيدة والصحة والتعليم إلى احترام الذات. يربط سين القدرات بالأداء functioning ، أي الطرق التي يتم بها استخدام القدرات التي يكتسبها الشخص.

يرى سين وجوب أن تصبح الحرية الفردية التزامًا اجتماعيًا حتى تصبح الوكالة الفردية agency individual (قدرة البشر على اتخاذ الخيارات بشكل مستقل وإرادة حرة وفرض هذه الخيارات على العالم) فعالة في حل المشكلات. يتصور سين الحرية كهدف أسمى للتنمية ووسيلة رئيسية لتحقيقها. تتكون التنمية من إزالة أنواع مختلفة من "انعدام الحريات" التي تترك للناس خيارات وفرص قليلة لممارسة وكالتهم المنطقية. يرى سين أن الحرية متعددة الأبعاد وأن الحريات الأساسية تشمل الحريات السياسية، والاستقلال الاقتصادي، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمن الوقائي (شبكات الأمان الاجتماعي).

9. التنمية المستدامة

ترتبط التنمية المستدامة بمبدأ تحقيق أهداف التنمية البشرية مع الحفاظ في نفس الوقت على قدرة النظم الطبيعية على توفير الموارد الطبيعية وتقديم خدماتها البيئية التي يعتمد عليها الاقتصاد والمجتمع (Mensah & Casadevall, 2019).²

¹ Sen, A. (2001). *Development as freedom*. Oxford Paperbacks.

² Mensah, J., & Casadevall, S. R. (2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review. *Cogent Social Sciences*, 5(1), 1653531.

أصبحت البيئة قضية مركزية ومصدر قلق منذ مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم في عام 1972، حيث تم النظر إلى السعي الدؤوب للتنمية من خلال النمو الاقتصادي والتكنولوجي باعتباره تهديدًا لتوافر الموارد الطبيعية في المستقبل ولبقاء النمو نفسه وللتوازن الضروري لصحة الكوكب. يمكن القول بأن مفهوم التنمية المستدامة يركز بشكل أساسي على ثلاث ركائز مفاهيمية. هذه الركائز هي "الاستدامة الاقتصادية" و "الاستدامة الاجتماعية" و "الاستدامة البيئية".

ومن ثم أصبحت أهداف التنمية المستدامة SDGs دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. دخلت حيز التنفيذ في يناير 2016 أهداف لمواصلة جدول أعمال التنمية إذ لم تتحقق جميع الغايات للأهداف الإنمائية للألفية بعد طرحها لمدة 15 عامًا (2000-2015) رغم فعاليتها النسبية.

10. ما بعد التنمية post development

بعد أن دخل التفكير التنموي فيما يشبه الطريق المسدود في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ، ظهرت العديد من كتابات رواد مدرسة ما بعد التنمية أمثال أرتورو إسكوبار Arturo Escobar ، وجوستافو إستيفا Gustavo Esteva ، وماجد رهنما Majid Rahnema ، وولفجانج ساكس Wolfgang Sachs ، وجيمس فيرجسون James Ferguson ، وسيرج لاتوش Serge Latouche ، وجيلبرت ريس Gilbert Ris . رأى هؤلاء أن التنمية كانت دوماً "خدعة"، لم يتم تصميمها أبداً للتعامل مع المشكلات الإنسانية والبيئية، ولكنها كانت مجرد وسيلة للسماح للشمال الصناعي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بمواصلة هيمنتها على بقية العالم من أجل الحفاظ على مستويات المعيشة العالية الخاصة بها. ويرون أن نماذج التنمية غالباً ما تكون عرقية (في هذه الحالة مركزية أوروبية Eurocentric)، وتستند إلى نماذج غربية للتصنيع غير مستدامة في هذا العالم ذا الموارد المحدودة، وهي نماذج غير فعالة لجهلها بالسياقات الثقافية والتاريخية المحلية للشعوب التي تطبق عليها. تتطلب التنمية المزعومة خسارة، أو في الواقع الإبادة العرقية المتعمدة لثقافة السكان الأصليين أو غيرها من أنماط الحياة الغنية نفسياً وبيئياً لصالح الثقافة الاستهلاكية¹ (Sachs, 2010). ماذا يقول كِتَاب ما بعد التنمية أنفسهم حول ما يجب فعله؟ إنهم

¹ Sachs, W. (ed.). (2010). The Development Dictionary: a guide to knowledge as power (2nd ed.). Zed Books. London.

لا ينكرون الحاجة إلى التغيير. ما يجادلون به هو أنه يتحتم إجراء التغيير بشكل مختلف. يقول¹ (Rahnema & Bawtree, 1997, p. 391) "لا ينبغي النظر إلى نهاية التنمية على أنها نهاية للبحث عن إمكانيات جديدة للتغيير، أو لعالم تسوده الصداقة، أو لعمليات إعادة تكوين حقيقية قادرة على ولادة أشكال جديدة من التضامن. بل يجب أن يتحقق ذلك. تعني نهاية التنمية فقط أن النهج الثنائي والآلي والاختزالي واللاإنساني والتدمير الذاتي للتغيير قد انتهى".

يمكن اختتام هذا البحث عن معاني التنمية ونماذجها باقتباس من ملكوت وميريام "إن طبيعة البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم الثالث وفساد المسؤولين وانعدام كفاءتهم وخطرستهم والافتقار إلى المساواة أمام الناس تجعل التنمية صعبة بغض النظر عن نموذج التنمية المتبع".² (Melkote & Merriam, 1998, p.20).

¹ Rahnema, M., & Bawtree, V. (1997). *The post-development reader*. Zed Books.

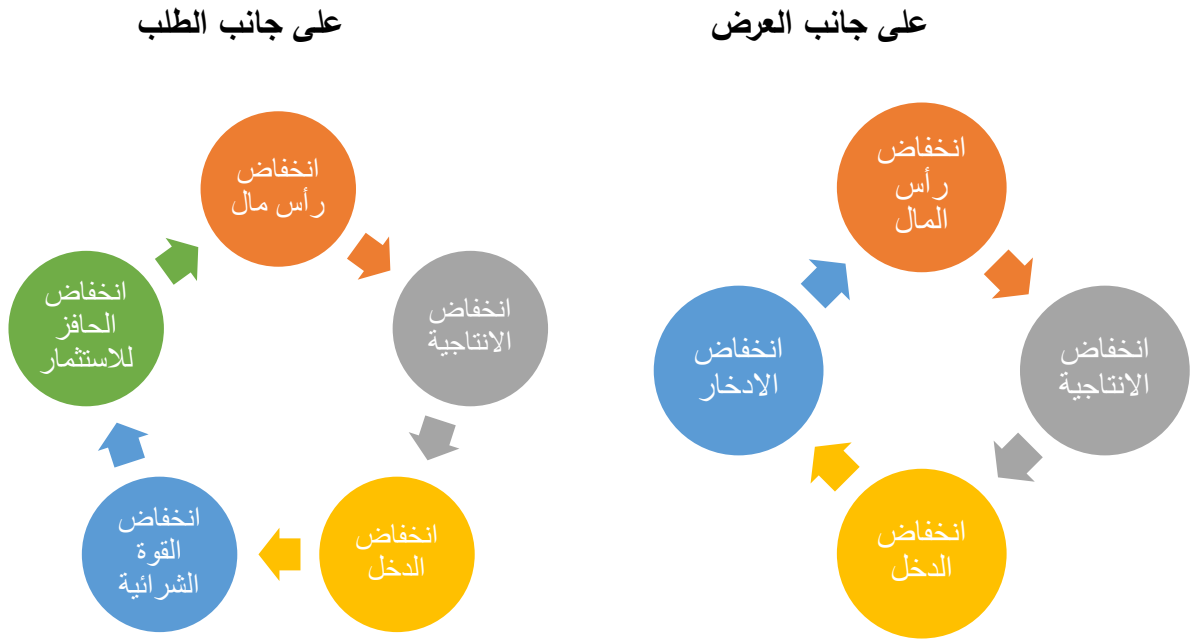
² Melkote, S. R., & Merriam, A. H. (2019). *The Third World: Definitions and new perspectives on development*. In *The New Third World* (pp. 9-27). Routledge.

المبحث الثاني: تمويل التنمية

مقدمة

سبقَت الإشارة في مقدمة الدراسة إلى الحلقة الخبيثة المفرغة من الفقر التي تعاني منها الدول النامية (انظر الشكل 1-1)

شكل (1-1) الحلقة الخبيثة للفقر



المصدر: إعداد الباحث لعرض أطروحة راجنار نوركسي

Nurkse, R. (1953). *Problems of capital formation in underdeveloped countries*. Oxford University

عادة ما يحظى جانب العرض للمشكلة بالتركيز، حيث تتسبب ندرة رأس المال لدى المجتمعات الفقيرة في مستوى منخفض من الناتج والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الدخل القومي. مع انخفاض مستوى الدخل، فإن الميل إلى الاستهلاك يكون مرتفعاً للغاية بحيث يقل ما يتم ادخاره وتركه للاستثمار. ورغم ارتفاع الميل للاستهلاك، ينخفض الاستهلاك الفعلي كنتيجة لتنفيذ الأنشطة

الاقتصادية دون مساعدة كبيرة من الأصول الرأسمالية مثل الآلات والمعدات الشائعة في البلدان الأكثر ثراءً والمتقدمة، فتصبح المنتجات أقل كما وجودة من مثيلاتها في المجتمعات الأكثر ثراءً. وعلى جانب الطلب، يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض القوة الشرائية مما يقلل الحافز لدى المنتجين للاستثمار، ويؤدي انخفاض الاستثمارات إلى انخفاض الإنتاجية التي تعود بنا إلى انخفاض الدخل مرة أخرى.

وتنشأ عن نقص الموارد اللازمة لبناء الهيكل الإنتاجي للاقتصاد في الدول النامية فجوتان: الأولى هي فجوة الموارد المحلية أو فجوة (الاستثمار - الادخار) وتتمثل في عدم كفاية الادخار المحلي المتاح لمواجهة متطلبات الاستثمار المستهدفة والثانية هي فجوة التبادل الخارجي (أو فجوة النقد الأجنبي) وتتمثل في عدم كفاية عوائد التصدير لمواجهة حاجات الاستيراد، وهو ما يعرف بنموذج الفجوتين. وفقا للنموذج تتطابق الفجوتين المحلية والخارجية أي أن: (الاستثمار - الادخار) = (الواردات - الصادرات). قدرت هذه الفجوة في مصر عام 2019 بنحو 145 مليار جنيه أو 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي (فاروق الجزار ومحمد شكر، 2021)¹.

إن توافر رأس المال هو شرط لازم - لا ضامن - للتنمية الاقتصادية، كما أنه يساعد المجتمعات على عبور أوقات الشدة وتحسين أوضاعها عندما تصيبها الكوارث مثل الجفاف أو الأمطار والفيضانات. وليست جائحة كورونا وما أنفقته الدول المتقدمة وغير المتقدمة لعبور الأزمة عنا ببعيد. في شهر مايو 2020 ، أقر مجلس النواب الأمريكي تشريعاً ضخماً بقيمة 3.4 تريليون دولار أطلق عليه اسم قانون الإغاثة من فيروس كورونا² (Senate, 2020).

¹ فاروق فتحى السيد الجزار ومحمد أصيل شكر، فجوة الموارد المحلية (I-S) في مصر وأهم الاتجاهات الحديثة في الاستثمار والادخار لتقليص الفجوة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الثاني، أبريل 2021

² Senate (2020, August 5). CORONAVIRUS; Congressional Record Vol. 166, No. 139. Congress.gov. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://www.congress.gov/congressional-record/2020/8/5/senate-section/article/s4888-2?s=1&r=5>

الجهود الدولية في مجال تمويل التنمية

لقد التفت المجتمع الدولي أخيراً إلى قضية تمويل التنمية وحاول مد يد العون للبلدان النامية والأقل نمواً والبلدان المثقلة بالديون¹ (United Nations, n.d.). كان المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، 18-22 مارس 2002) نقطة تحول في نهج التعاون الإنمائي من جانب المجتمع الدولي. عكست نتائج المؤتمر اتفاقاً عالمياً تاريخياً بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، اعترف فيه كلاهما بمسؤولياتهم إزاء قضايا رئيسية مثل تعبئة الموارد المحلية والدولية والتعاون الضريبي ومكافحة الفساد وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعادة الأموال المنهوبة إلى بلادها، والقضاء على ملاذاتها الآمنة، وتعزيز التجارة الدولية وإزالة الحواجز التجارية، ومكافحة الإغراق، ودعم وصول صادرات البلدان النامية للأسواق العالمية ومساعدتها على تنويع صادراتها، وتخفيف أثر تدني الصادرات للبلدان التي تعتمد على تصدير عدد محدود من السلع، وحماية الملكية الفكرية، وتقديم معونة إنمائية رسمية غير مقيدة Untied aid للبلدان غير القادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإلغاء أو تخفيف عبء الديون عن البلدان المثقلة بالديون لا سيما في أوقات الكوارث الطبيعية والصدمات التجارية والصراعات والتأكيد على دور صندوق النقد الدولي في رصد ومنع الأزمات المالية ومراقبة التدفقات قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) والتعاون الفني في مجالات مكافحة الفساد ودعم المؤسسات المالية والإنمائية المحلية والإقليمية ومتعددة الأطراف، وبناء قدرات البلدان النامية للمشاركة بفاعلية في مننديات صنع القرار الدولية مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة البنك الدولي... إلخ. أصبح "إجماع مونتيري" Monterrey Consensus منذ اعتماده، النقطة المرجعية الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي² (United Nations, 2003).

¹ United Nations (n.d.). *History of Financing for Development*. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://www.un.org/development/desa/financing/about/history-financing-development>.

² United Nations (2003). *Monterrey Consensus of the International Conference on Financing for Development*, The final text of agreements and commitments adopted at the International Conference on Financing for Development Monterrey, Mexico, 18-22 March 2002.

https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_CONF.198_11.pdf

كما عُقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا في الفترة من 13 إلى 16 يوليو 2015. وتم الاتفاق على إطار جديد لتمويل خطة التنمية لما بعد عام 2015، وتم اعتماد أجندة عمل أديس أبابا (Addis Ababa Action Agenda (AAAA) وتبنتها 193 دولة عضو في الأمم المتحدة التي حضرت المؤتمر لتكون علامة فارقة في إقامة شراكة تنموية عالمية. أظهرت الوثيقة الختامية تحولاً جوهرياً عن إجماع مونتيري لعام 2002، من خلال النظر في نهج أوسع نطاقاً وشمولاً لتمويل التنمية المستدامة يتركز حول مساهمات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الضرائب والاستثمار والتمويل العام الدولي. وحتى الآن تعد أجندة أديس أبابا هي الإطار العالمي لتمويل التنمية. ورغم أن الأجندة بالأساس تأطر لشراكة عالمية للتنمية وتمويلها، إلا أنها شددت على مسؤولية الدول عن تنمية ذاتها، حيث ورد في الفقرة التاسعة " ونكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأن دور السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية لا يمكن المبالغة في تأكيده. سنحترم الحيز السياسي والقيادي في كل بلد لتنفيذ سياسات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة"¹ (United Nations, 2015).

وبعد ثلاثة أشهر من اعتماد أجندة أديس أبابا اعتمدت 193 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أجندة التنمية لعام 2030 بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". التزم جدول الأعمال بالقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر SDGs بحلول عام 2030 في جميع أنحاء العالم، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. تنص خطة 2030 على أن "أجندة عمل أديس أبابا هي جزء لا يتجزأ من خطة 2030 وأمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Desa, U. N., 2016) . حيث قدرت الفجوة التمويلية السنوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمبلغ 2.5 تريليون دولار أمريكي، وفق تصريحات رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (تيجاني محمد باندي) في سبتمبر 2019 في الجلسة الافتتاحية للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

¹ United Nations (2015). *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*. Resolution adopted by the General Assembly on 27 July 2015.
https://unctad.org/system/files/official-document/ares69d313_en.pdf

ينسق مكتب تمويل التنمية المستدامة (FSDO) الدعم الفني والتنظيمي لتمويل التنمية، كما يقوم بدور المنسق والمحرر الفني لتقرير تمويل التنمية المستدامة السنوي الذي يعرض التقدم المحرز في تنفيذ أجندة أديس أبابا ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعد هذه التقارير مرجعا هاما لكل باحث في مجال تمويل التنمية وقضاياها الراهنة. وستتم الإشارة إلى إجماع مونتيري و أجندة أديس أبابا وتقارير تمويل التنمية المستدامة في مواضع متفرقة من هذه الدراسة.

إطار التمويل الوطني المتكامل

تبنى البحث إطار التمويل الوطني المتكامل (INFF)، وهو _ من وجهة نظر الباحث- أكثر الأدوات التي يربطها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شمولاً وتكاملاً فيما يتعلق بتقييم وتشخيص أطر التمويل الوطنية وتصميم استراتيجيات تمويل التنمية المستدامة وتنفيذ خطة 2030، وبصيغة أبسط يحدد إطار التمويل الوطني المتكامل ما تحتاجه الدولة من تمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويقيم مشهد تمويل التنمية الراهن في كل دولة ويحدد الفجوة التمويلية ويضع الاستراتيجيات والخطط لأربها آخذاً في الاعتبار المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الخطط والسياسات، كما يضع آليات للرصد والمراجعة والمساءلة وآليات للحوكمة والتنسيق (IATF,2020)¹.

يصنف الإطار مصادر التمويل إلى أربعة أنواع (انظر جدول 1-1). ويجري حالياً تطبيق هذا الإطار على مصر بدعم من صندوق الأمم المتحدة المشترك لأهداف التنمية المستدامة بشراكة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دون أن يتم الانتهاء منه (INFF,2020)².

¹ IATF.(2019). 2019: Integrated national financing frameworks for sustainable development. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://developmentfinance.un.org/2019-integrated-national-financing-frameworks-sustainable-development>

² INFF. (2020). AFRICA: Egypt. Retrieved Mars 24, 2021, from, <https://inff.org/country/egypt>

جدول (1-1) أنواع ومصادر تمويل التنمية

تمويل خاص	تمويل عام	
استثمار القطاع الخاص المحلي	الإيرادات الحكومية بخلاف المنح	تمويل محلي
	الاقتراض الحكومي من الداخل	
الاستثمار الأجنبي المباشر	المساعدات الإنمائية الرسمية	تمويل دولي
أسهم الحافطة	التدفقات الرسمية الأخرى	
اقتراض القطاع الخاص من الخارج	الاقتراض الحكومي من الخارج	
التحويلات		

المصدر: إعداد الباحث وفق إطار التمويل الوطني المتكامل <https://inff.org>

وسيتم فيما يلي التعريف بمصادر تمويل التنمية التي حددها الإطار:

1. التمويل المحلي العام Domestic public finance: ويشير إلى الموارد الحكومية التي

تنشأ محلياً. وهي الإيرادات الحكومية (باستثناء أي منح تم تلقيها، لتجنب ازدواج حسابها مع الموارد الدولية)، والاقتراض الحكومي من المصادر المحلية.

يقيس البنك الدولي مؤشر "العائدات، مع استبعاد المنح" Revenue, excluding grants، ويفسر هذا المؤشر بأنه المتحصلات النقدية من الضرائب، واشتراكات الضمان الاجتماعي بموجب خطط التأمينات الاجتماعية التي تديرها الحكومة، وغيرها من الدخل مثل الغرامات والرسوم الإدارية والإيجارات، والدخول الاستثمارية أو أرباح الأسهم من الممتلكات العامة أو من إيرادات بيع سلع أو تقديم خدمات، والمتحصلات الطوعية بدون مقابل. وتعتبر المنح أيضاً عائدات لكنها مستثناة من هذا الحساب. ("البنك الدولي،

¹(2019)

¹ البنك الدولي. (2019). العائدات، مع استبعاد المنح (بالأسعار الجارية للعملة المحلية). تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.REV.XGRT.CN>

II. التمويل المحلي الخاص Domestic private finance: ويشير إلى الاستثمار من قبل

القطاع الخاص المحلي في البلاد. لا يقوم البنك الدولي بقياس هذا المؤشر. في الواقع يصدر عدد قليل من البلدان بيانات عن الاستثمارات المحلية بشكل مباشر، ولم تصدر أياً من الدول محل الدراسة (كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا) بيانات عن هذا المؤشر. لذلك اتبع الباحث البديل الموصى به وهو استخدام إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)، مع خصم النفقات الرأسمالية العامة والاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الحصول على الاستثمار الخاص المحلي وحده. تستبعد بيانات GFCF أنواعاً معينة من الاستثمارات مثل مبيعات الأراضي ومشترياتها وجميع أنواع الأصول المالية، ولا يتم إجراء أي خصومات لاستهلاك الأصول. لذلك يجب التعامل مع هذه التقديرات على أنها تقديرات للاتجاهات العامة وحجم هذا التمويل.

III. التمويل الدولي العام International public finance: ويشمل المساعدة الإنمائية

الرسمية (ODA)، والتدفقات الرسمية الأخرى (OOF) والاقتراض الحكومي من المصادر الدولية. يقيس البنك الدولي مؤشر صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة ويعرفه بأنه يشتمل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في بلدان ومناطق في قائمة اللجنة لمتلقي هذه المساعدات. وهي تشمل قروضا عنصر المنح فيها لا يقل عن 25 في المائة (محسوبا بسعر خصم قدره 10 في المائة) (البنك الدولي، 2021)¹.

ويقيس البنك الدولي كذلك التدفقات الرسمية الأخرى التي تعرف بأنها المنح المقدمة إلى البلدان النامية لأغراض غير تنموية مثل الأغراض التمثيلية أو التجارية بشكل أساسي، والمعاملات الثنائية الرسمية التي تهدف إلى تعزيز التنمية، ولكن يقل عنصر المنح فيها عن حد 25% الذي يجعلها صالحة لأن تُسجل على أنها مساعدة إنمائية رسمية، والمعاملات الثنائية الرسمية، بغض النظر عن عنصر المنح، التي تهدف في المقام

¹ البنك الدولي. (2021). صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (% من إجمالي الدخل القومي). تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.

الأول إلى تسهيل التصدير. تشمل الفئة الأخيرة : ائتمانات التصدير الممنوحة مباشرة إلى متلقي المساعدة من قبل وكالة أو مؤسسة رسمية (اعتمادات التصدير الرسمية المباشرة) ، صافي حيازة الحكومات والمؤسسات النقدية المركزية للأوراق المالية الصادرة عن بنوك التنمية متعددة الأطراف بشروط السوق ، الإعانات (المنح) للقطاع الخاص لتخفيف أسعار قروضه للبلدان النامية ، والدعم المالي للاستثمار الخاص (بالدول النامية) (البنك الدولي، 2021)¹.

IV. التمويل الدولي الخاص International private finance: ويشمل الاستثمار الأجنبي

المباشر، وأسهم الحافطة، والاقتراض الخاص من المصادر الدولية والتحويلات. يقيس البنك الدولي مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة ويعرفه بأنه "صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب." (البنك الدولي، 2021)²

يقيس البنك الدولي أيضا مؤشر صافي التدفقات الواردة بحافطة أسهم رأس المال، ويعرفه بأنه صافي التدفقات للأوراق المالية الخاصة بأسهم رأس المال بخلاف الاستثمارات التي سجلت على أنها استثمارات مباشرة، وتشتمل على الأسهم والأرصدة والإيداعات المستلمة (سواء الأمريكية أو العالمية)، والمشتريات المباشرة للأسهم في البورصات المحلية من قبل المستثمرين الأجانب. (البنك الدولي، 2021)³

¹ البنك الدولي. (2021). صافي التدفقات الرسمية من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي). تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.NFL.IAEA.CD?end=2019&start=2019&view=bar>

² البنك الدولي. (2021). الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

³ البنك الدولي. (2021). حافطة أسهم رأس المال، صافي التدفقات الوافدة. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.PEF.TOTL.CD.WD>

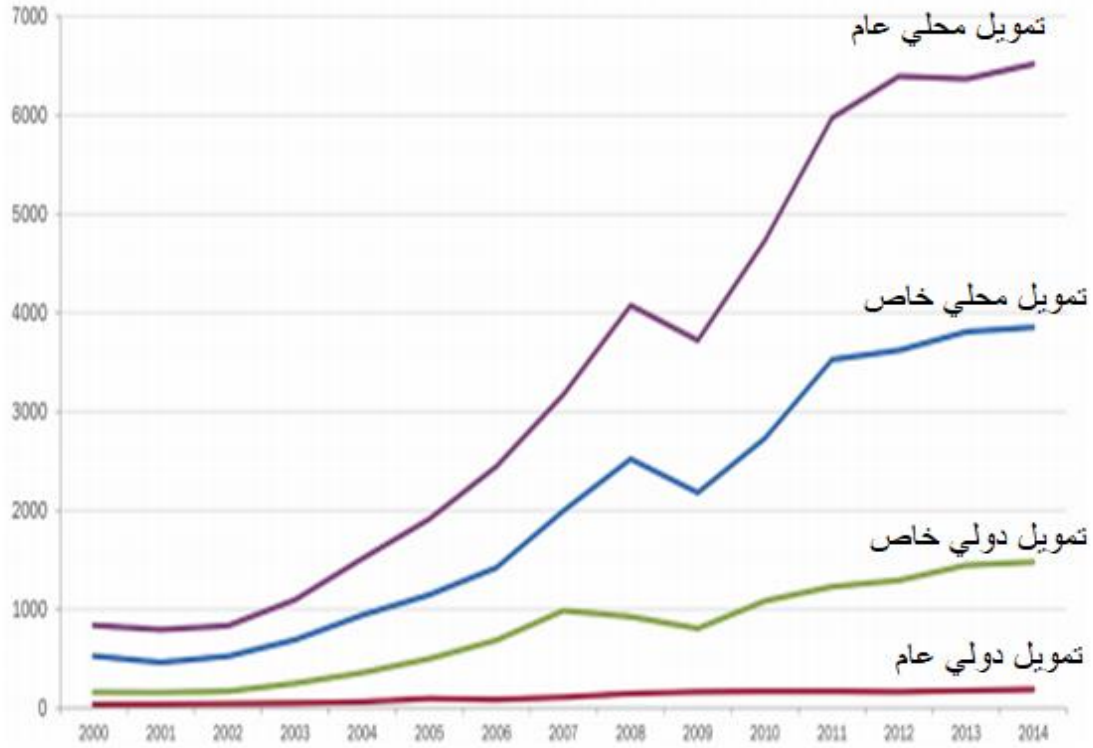
كما يقيس البنك الدولي مؤشر التحويلات الشخصية المستلمة ويعرفه بأنه يتألف من كافة التحويلات الجارية وتعويضات الموظفين ، نقدية أو عينية، التي تلقتها أسر معيشية مقيمة من أسر معيشية غير مقيمة. ولذا، فإن التحويلات الشخصية تشتمل على جميع التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين. وتشير تعويضات الموظفين إلى الدخل الذي يحصل عليه عمال الحدود والموسميون و، وغيرهم من العاملين بعقود قصيرة الأجل الذين يعملون في بلد ليسوا مقيمين به أو أنهم من المقيمين لكنهم يعملون لدى كيانات غير مقيمة. علما بأن البيانات هي مجموع البندين الاثنين الواردين في الطبعة السادسة من دليل صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات: التحويلات الشخصية وتعويضات الموظفين.(البنك الدولي، 2021)¹

وفي ختام هذ المبحث تجدر الإشارة إلى ما ذهب إليه نوركسي في كتابه مشاكل تكوين رأس المال في الدول النامية من أن المصادر الخارجية للتمويل، حتى لو أتت في أكثر الأشكال المفضلة، ليست كافية، ولا يمكنها توفير حل تلقائي لمشكلة ضعف تراكم رأس المال في المناطق النامية. إذ لا يوجد حل لمشكلة التمويل دون بذل جهود حثيثة ومضنية على الجبهة الداخلية لتكوين رأس المال الوطني. فالاستثمارات الأجنبية والقروض والمساعدات الخارجية تلعب دورا مفيداً، ولكن لا يمكن الاعتماد عليهم في جميع الأوقات. وقد اقترح أنه لتمويل معدل معتدل من النمو الاقتصادي، تحتاج الاقتصادات النامية إلى تخصيص 20 % على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي للاستثمار. إن نمو الاقتصاد السليم يتوقف إلى حد كبير على استعداد الشعب للدخار والاستثمار وتكريس الجهد والموارد والتضحية برفاهية الحياة الاستهلاكية مقابل تحقيق ثروة مستقبلية عبر الاستثمار طويل الأجل. وتؤيد الإحصاءات الحديثة (انظر الشكل 1-2) صحة ما ذهب إليه نوركسي منذ أمد بعيد.

يتبين من الشكل اعتماد الدول النامية بشكل رئيسي على التمويل المحلي العام والخاص، فيما يتضاءل للغاية حجم التمويل الدولي العام من المنح والمساعدات والقروض الحكومية الخارجية.

¹ البنك الدولي. (2021). صافي التحويلات الجارية من الخارج. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.

شكل (1-2) مصادر تمويل البلدان النامية 2000-2014، بالمليار دولار وأسعار 2013



Source: The United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). (2016).
Mobilizing Domestic Resources for Sustainable Development.
<https://www.unrisd.org/flagship2016-chapter6>

وأخيرا يلفت الباحث النظر إلى صعوبة في تطبيق الإطار نتيجة عدم توافر البيانات المتعلقة باقتراض القطاع الخاص السنوي من الخارج، حيث تشير البيانات المتوفرة غالبا إلى حجم (رصيد) الدين دون وجود تفصيلات لحجم القروض الجديدة خلال العام والفوائد والأقساط المسددة وخلافه، ونلاحظ اختلاف طريقة عرض الدين الخارجي العام والخاص التي تتبناها كل دولة بل وتغيرها في بعض الأحيان من فترة لأخرى لنفس الدولة وهو ما يظهر عند تتبع تقارير البنك المركزي المالي على سبيل المثال. ولذلك تتعدد طرق عرض احصائيات الديون بقاعدة بيانات الديون على موقع البنك الدولي نفسه. ونتيجة لذلك سيلجأ الباحث لعرض رصيد الدين عوضا عن حجم القروض السنوية الجديدة، ورغم وجود علاقة طردية بينهما لأن القروض هي أحد

مكونات الدين إلا أنه سيترتب على ذلك قياس مصادر تمويل التنمية بنسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وعدم إمكانية نسبتها إلى إجمالي مصادر التمويل.

المبحث الثالث: الدول الصناعية الجديدة

مقدمة

جذب الأداء الاقتصادي المذهل لاقتصادات شرق آسيا الأربعة - هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان - الانتباه منذ الستينيات. وأصبح هذا الجيل الأول من الدول الصناعية الجديدة رائداً للعالم الثالث ككل. كانت غالبية هذه البلدان مستعمرات سابقة لبلدان عالية التصنيع، وتعتمد عليها سياسياً واقتصادياً بالكامل. وعلى الرغم من أن تفكك النظام الاستعماري منحهم الاستقلال، إلا أنه وضعهم أيضاً في مجموعة البلدان الفقيرة، بلدان المواد الخام والزراعة، حيث ينتجون ويصدرون المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والتوابل والقهوة والشاي والمنسوجات والمواد الجلدية والأحذية وما شابه ذلك. لم يضمن هذا التخصص لهم النجاح وعانت غالبية هذه البلدان من عجز دائم في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. استلهمت الدول الصناعية الجديدة التجربة اليابانية وتبنّت، شأنها في ذلك شأن الدول النامية، التوجه المعروف باسم احلال الواردات، وهي تنمية تتوجه باحتياجات السوق المحلية وتهيئ الدول بداية نحو الاستقلال الاقتصادي وعدم استيراد السلع الاستهلاكية من الدول الصناعية المتقدمة والانتهااء بعدم استيراد الآلات والمعدات عندما تتقدم صناعاتها المحلية. تم تنفيذ هذه الاستراتيجية في العالم الثالث ككل حتى النصف الأول من الثمانينيات. على عكس العالم الثالث بأكمله، انسحبت الدول الصناعية الجديدة من استراتيجية احلال الواردات في وقت مبكر، بعضها منذ منتصف الستينيات، وتوجهت نحو الترويج للصادرات. يناظر تعبير "الدول الصناعية الجديدة" اليوم "مرحلة الإقلاع"، "take-off stage"، وهو مصطلح اقترحه والت روستو Whitman Rostow Walt في نظريته حول مراحل النمو الاقتصادي¹. (Bozyk, 2012, pp. 164-174).

التعريف

لا يوجد تعريف قاطع أو قائمة رسمية للاقتصادات الصناعية الجديدة، ومع ذلك فقد ظهر مصطلح "الدول الصناعية الجديدة" في أدبيات التنمية للدلالة على البلدان التي لم تصل اقتصاداتها بعد إلى

¹ Bozyk, P. (2012). *Globalization and the transformation of foreign economic policy*. Ashgate Publishing, Ltd..

وضع الدولة المتقدمة ولكنها، من منظور الاقتصاد الكلي، تفوقت على نظيراتها النامية وأجرت تغييرات هيكلية عميقة في اقتصاداتها وساهمت صناعاتها بشكل رئيسي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة وتوجهت نحو تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

يمكن ملاحظة طريقتين رئيسيتين لاستخدام المصطلح:

- الأولى، وجهة نظر ثابتة ترى أن البلدان التي تمكنت من تحويل نفسها في حقبة ما بعد الحرب العالمية إلى اقتصادات صناعية تعتبر مؤهلة لأن تكون من الدول الصناعية الجديدة. وبالتالي، يمكن اعتبار اليابان أول الدول الصناعية الجديدة بعد الحرب. إنها "جديدة" مقارنة بالدول الصناعية "القديمة" في حقبة ما قبل الحرب.
- أما الثانية، فترى ظهور الدول الصناعية الجديدة كنتيجة لحركة تاريخية معمرة و تحولات في التقسيم الدولي للعمل تخلت فيها الدول الصناعية عن القطاعات الوسيطة في الإنتاج الصناعي، حيث أصبحت البلدان النامية (الصناعية الجديدة حالياً) أكثر قدرة على المنافسة والبلدان الصناعية الجديدة ، بدورها ، تخلت عن قطاعات صناعية أكثر بدائية للطبقة التالية من الدول النامية التي لديها ميزة نسبية". ويفضل الباحث هذه الطريقة الأكثر ديناميكية لفهم المصطلح.

معايير التصنيف

إن اختيار معايير تصنيف الدول كصناعية جديدة يعتمد إلى حد كبير على وجهات النظر التي يتخذها المرء بشأن التنمية¹ (Chowdhury & Islam, 1993, pp. 1-27). على سبيل المثال، استخدم تيرنر (Turner, 1982)² النصيب في التجارة العالمية للسلع المصنعة كمعيار وحيد وخفض قائمة NICs إلى ثمانية بلدان أساسية: كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونغ كونغ ، سنغافورة والبرازيل والمكسيك والأرجنتين والهند. بينما يعرف بالاسا (Balassa, 1980)³ الدول الصناعية الجديدة على أنها دول نامية يزيد دخل الفرد فيها عن 1100 دولار (في عام 1978، وهو نطاق الشريحة

¹ Chowdhury, A., & Islam, I. (1993). *The newly industrialising economies of East Asia*. Psychology Press.

² Turner, L. and McMullen, N. (eds) (1982) *The Newly Industrializing Countries: Trade and Adjustment*, London: George Allen & Unwin

³ Balassa, B. (1980) 'The Newly Industrializing Countries After the Oil Crisis', World Bank Staff Working Papers, No.

العليا للبلدان متوسطة الدخل آنذاك)، وتبلغ حصة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي 20 % أو أكثر. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹ فقد تبنت معيارًا ثلاثي الأبعاد لتعريف دولة نامية على أنها (صناعية جديدة) وهو:

1. نمو سريع في كل من المستوى المطلق للعمالة الصناعية وفي نسبة العمالة الصناعية إلى إجمالي العمالة.
 2. حصة متزايدة من الصادرات العالمية من السلع الصناعية.
 3. نمو سريع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحيث تتجح الدولة في تضيق الفجوة مع الدول الصناعية المتقدمة.
- وهكذا، أدرجت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إسبانيا والبرتغال واليونان وبلغوسلافيا والبرازيل والمكسيك وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان على أنها دول صناعية جديدة.
- وفي حالة تبني مفهوم "التنمية البشرية"، سيتم تعريف الدول الصناعية الجديدة من خلال طرح السؤال ، "هل اقترن النمو الاقتصادي بتوسيع خيارات الناس؟" وبالتالي ، حتى يتم اعتبار الدولة من الدول الصناعية الجديدة يجب أن تتطرق إلى مسار نمو مستدام ذاتيًا، كما يجب أن يكون هناك انخفاض مستمر في الفقر وعدم المساواة وتحسين مستمر في مستوى المعيشة لذلك استخدمت بعض التصنيفات معايير مثل دليل التنمية البشرية و معامل جيني الذي يقيس عدالة توزيع الدخل القومي. يقترح Anis Chowdhury and Iyanatul Islam معيارا رباعيا لاعتبار دولة ما دولة صناعية جديدة. وهو أن يكون لدى الاقتصاد ما يلي كحد أدنى:

- معدل ادخار يساوي 15 % ،
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي 1000 دولار أمريكي (تعادل 1812 دولار في 2020 باستخدام أدوات ضبط التضخم) ،
- حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة تساوي 20 % ،
- درجة 0.75 على مقياس التنمية البشرية HDI هو مستوى تنمية بشرية أعلى من المتوسط بمعنى خيارات موسعة للناس.

¹ OECD (1979) The Impact of the Newly Industrializing Countries on Production and Trade in Manufactures, Paris: OECD

باستخدام المعيار الرباعي أعلاه ، تمكن الباحثان من سرد 22 دولة على أنها دول صناعية جديدة ، وهي: تايلاند وجامايكا والإكوادور وكولومبيا وتركيا وبيرو وتشيلي وكوستاريكا والمكسيك وموريشيوس وماليزيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وأوروغواي والأرجنتين ويوغوسلافيا وفنزويلا وكوريا الجنوبية والبرتغال وتايوان وسنغافورة وهونج كونج. وهذه القائمة ذات سياق ديناميكي ، فقد تتجح دولة نامية أخرى من الإقلاع والانضمام إلى مجموعة NICS ، وقد تنزلق إحدى دول القائمة إلى أسفل السلم ، وفي نفس الوقت، قد تتجح بعض دول NICS من التحول لدول صناعية متقدمة. وبالتالي ، "تشكل البلدان سلسلة متصلة ديناميكية في عملية التنمية.

ويرى الباحث أن معيار النصيب في التجارة العالمية للسلع المصنعة (معياري ترنر) هو الأساس لتصنيف الدول كدول صناعية جديدة ذات قوة تنافسية ، وأن المعايير الإضافية أقل أهمية، وهي تتطرق إلى بعض من العوامل المساعدة للتحول إلى دولة صناعية جديدة (مثل معدل الادخار) أو تقيس نتائج التحول إلى دولة صناعية جديدة (مثل ارتفاع دخول الأفراد وارتفاع مؤشر التنمية البشرية) أو تقيس مؤشرات مصاحبة لعملية التحول الهيكلي نحو الصناعة دون أن تعبر عن مدى نجاح الدولة واستفادتها من هذا التحول (مثل نسبة العمالة الصناعية وحصة الصناعة في الناتج المحلي).

القائمة الحالية للدول الصناعية الجديدة

وفقا لأغلب المؤلفين والخبراء الذين استخدموا طرقا مختلفة للتحليل الاقتصادي تعتبر كل من الصين والهند وماليزيا وأندونيسا والفلبين وتايلاند من قارة آسيا، والمكسيك من قارة أمريكا الشمالية والبرازيل من قارة أمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا من قارة أفريقيا بالإضافة إلى تركيا، دولا صناعية جديدة.

أظهرت دول أخرى تباينا بين الخبراء، فاعتبرها البعض دولا صناعية جديدة وفق معاييرهم ولم يعتبرها أكثر الخبراء كذلك. هذا هو حال دول مثل الأرجنتين وتشيلي ومصر وسريلانكا وروسيا.

وكما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "تشكل البلدان سلسلة ديناميكية متصلة في عملية التنمية... الخط الفاصل بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان الصناعية الجديدة من ناحية ، وبين

البلدان الصناعية الجديدة والبلدان النامية الأخرى من ناحية أخرى ، يتحرك طوال الوقت وسيظل دائماً أمراً قد تختلف الآراء بشأنه ."

المؤشرات

بصفة عامة، تقتصر الاقتصادات النامية إلى قاعدة صناعية راسخة، ويظل القطاع الأولي هو القوة الدافعة. أما الدول الصناعية الجديدة فقد بدأت في تنفيذ تدابير اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي وتصدير سلعها إلى الأسواق العالمية، وتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستويات متصاعدة من التنمية، في ظل استقرار سياسي وسياسات فعالة لتشجيع الاستثمار من خلال المدخرات المحلية ورأس المال الأجنبي. أما الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا فليها قدرة تنافسية ونموًا مستدامًا يعتمد على المهارة والمعرفة والابتكار في جميع قطاعات اقتصاداتها. هناك مؤشرات مفيدة تشير إلى الوقت الذي تتحول فيه دولة نامية إلى دولة صناعية جديدة وكذلك عندما تنتقل الدولة من مراتب الدول الصناعية الجديدة إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة. هذه المؤشرات جيدة وضرورية ولكنها ليست مطلقة، وقد عدد (Chang & Spinelli, 1998)¹ ، ولعل أهم هذه المؤشرات:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

1. معدل النمو الاقتصادي

يميل البلد النامي إلى أن يكون لديه معدل بطيء للنمو الاقتصادي. ويميل هذا المعدل للارتفاع عندما تتحول الدولة إلى دولة صناعية جديدة، ليتراوح بين 5 إلى 10 % سنوياً. ولأن الاقتصاد يبدأ من مستوى متدني، غالباً ما تكون المكاسب كبيرة. قد تتعطل معدلات النمو هذه في بعض الأحيان بسبب الظروف الاقتصادية المتقلبة مثل فترات الركود.

مع استمرار عملية التنمية ونضوج الاقتصاد ، عادة ما يكون معدل النمو الاقتصادي معتدلاً ، حوالي 5 % أو أقل سنوياً. وقد يشابه هذا المعدل مثيله في العديد من البلدان النامية الفقيرة لكنه

¹ Chang, S.S. & Spinelli, J. G. (1998). *Newly Industrializing Countries: A Discussion of Terms*. In The New Third World. Routledge. New York.

يختلف من حيث المغزى، ففي الدول الفقيرة يمثل توازن عند مستوى منخفض أما في الدول المتقدمة فيمثل نسبة مئوية من اقتصاد متوسع هائل الحجم.

2. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

نما دخل الفرد في دول النمرور الآسيوية الأربعة بمتوسط معدل سنوي يبلغ حوالي 7% خلال الفترة (1965-1985) مقارنة بمعدل 2.4% في البلدان الصناعية. وقد رافق النمو في الدخل أيضًا انخفاض مستدام في الفقر وعدم المساواة.

بالنسبة للدول محل الدراسة وخلال عام 2019 بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا 31846 دولار أمريكي، وفي تايوان 25873 دولار وفي ماليزيا 11414 دولار في حين بلغ في مصر 3019 دولار (World bank, 2020)¹. وتعد كوريا وتايوان من الدول مرتفعة الدخل، أما ماليزيا فتتبع للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل في حين تنتمي مصر إلى الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (World bank, 2020a)².

3. التصنيع

بطبيعة الحال، يجب أن يلعب التصنيع دورًا هامًا بالدولة لكي تسمى "دولة صناعية جديدة". يعتمد البلد النامي بشكل أساسي على قطاع إنتاج وتصدير السلع الأولية. وبالنسبة للبلدان الصناعية الجديدة تزداد نسبة مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي بينما تبدأ مساهمة القطاع الأولي، على الرغم من استمرار نموها بالأرقام المطلقة، في انخفاض متناسب.

لوحظ أن نصيب قطاع التصنيع يرتفع بسرعة بمجرد أن يصل إلى مستوى حرج يتراوح بين 18% و20% ويوفر قوة دافعة للتغيير الهيكلي. ومع استمرار عملية التنمية تبدأ نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي يمثلها قطاع التصنيع في الاستقرار أو حتى الانخفاض، في حين تزيد حصة قطاع

¹ World Bank. (2020). *World Development Indicators: Size of the economy*. Retrieved Mars 24, 2021, from <http://wdi.worldbank.org/table/WV.1>

² World Bank. (2020a). New World Bank country classifications by income level: 2020-2021. [https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021#:~:text=The%20World%20Bank%20assigns%20the,i.e.%202019%20in%20this%20case\).](https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021#:~:text=The%20World%20Bank%20assigns%20the,i.e.%202019%20in%20this%20case).)

الخدمات المتطورة غالبًا من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يشير إلى التطور من حالة التصنيع الجديدة إلى حالة البلدان المتقدمة.

بحلول عام 1986، كان لكوريا وسنغافورة وتايوان نصيب أكبر من الإنتاج الصناعي من متوسط اقتصادات السوق الصناعية الناضجة. ارتفعت حصص التصنيع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. استغلت هذه الدول ميزتها النسبية المتمثلة في العمالة الرخيصة، وكانت سريعة جدًا في إعادة توجيه صناعاتها من انتاج بدائل الواردات إلى الصادرات. ومع ارتفاع تكلفة العمالة وتحسن مخزون وجودة رأس المال البشري والمادي، انتقلت تدريجياً من الأنشطة منخفضة التكنولوجيا وكثيفة العمالة إلى الأنشطة كثيفة رأس المال والمهارات. وتم نقل العديد من الصناعات التحويلية كثيفة العمالة إلى أماكن أخرى بالخارج مثل ساحل الصين ودول أخرى في جنوب شرق آسيا. لذلك يمكن تصنيف المناطق الساحلية في الصين بلا شك على أنها حديثة التصنيع، في حين أن المناطق الداخلية أقل تطوراً.

4. الصادرات الصناعية

كان التوسع في التصدير ضرورة لجميع دول شرق آسيا الأربعة بسبب صغر سوقها المحلي ونقص الموارد الطبيعية. حققت البلدان التي تبنت فلسفة "موجهة نحو التصدير" مثل تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند، التصنيع السريع وصاحب ذلك أيضا نمو اقتصادي سريع. يعتقد أن نظام التجارة الليبرالي قد أطلق العنان لقوى المنافسة بين المنتجين المحليين وحد من التشوهات في متغيرات الأسعار الرئيسية مثل أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف مما أدى إلى ارتفاع معدلات الادخار/ الاستثمار ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. كانت هونغ كونغ وسنغافورة مراكز تجارية للصادرات إلى البلدان المجاورة ولديهما نسبة عالية من الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي. كانت كوريا هي الأكثر نجاحًا في رفع نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي، تليها تايوان، لقد كان تحول هذه الاقتصادات واسع النطاق لدرجة أن حصتها في القيمة المضافة للتصنيع العالمي (MVA) قد تضاعفت خلال الفترة 1965-1986، وفي حالة تايوان، فقد ارتفعت ما يقرب من سبع مرات. الجدير بالذكر هو أن صادراتها تهيمن عليها السلع المصنعة. في عام 1982، كان حوالي 90% أو أكثر من صادرات كوريا وتايوان وهونغ كونغ، سلعاً مصنعة.

5. معدل الادخار

وفقاً لما ذكره عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل ، آرثر لويس يصل بلد ما إلى نقطة الانطلاق Take-off بمجرد أن يحول نفسه من 4 أو 5 % إلى 12 أو 15 % مدخر (مستثمر). وقد تمكنت اقتصادات شرق آسيا الأربعة من رفع معدلات مدخراتهم من أقل من 10 % إلى أكثر من 30 %. وبهذا المفهوم أفلعت تايوان في عام 1963 في حين أفلعت كوريا عام 1966.

هناك علاقة إيجابية قوية بين معدل الادخار ودخل الفرد. لا يمكن الحفاظ على نسبة عالية من المدخرات المحلية إلا إذا استمر دخل الفرد في الارتفاع. من ناحية أخرى ، فإن المدخرات والاستثمارات المرتفعة ضرورية لنمو الدخل المستدام. وهكذا ، بمجرد انطلاق بلد ما ، فإن "قانون السببية التراكمية" * يكون قادراً على تحويل "حلقة الفقر الخبيثة" إلى "دائرة فاضلة من الازدهار". بالإضافة لسعر الفائدة كمحدد للادخار ، فإن دمج المكافآت في هيكل الأجور قد وفر دخلاً انتقالياً (من المحتمل أن يساهم في زيادة مدخرات الأسرة). ساعد النمو السريع وانتشار المؤسسات المالية في الاستفادة من مدخرات الأسر المتزايدة ، حيث انخفض عدد سكان كوريا لكل فرع من فروع مؤسسة الإيداع من 63400 في عام 1961 إلى 10100 في عام 1982.

بالإضافة إلى ذلك ، تم تصميم مخططات لتوليد مدخرات طوعية و / أو قسرية. كوريا ، على سبيل المثال ، أدخلت تدابير محفزة لأنواع مختلفة من المدخرين واعتمدت سנגافورة خطة ادخار إلزامية. بحلول عام 1970 ، كانت الميزانية الحكومية تقدم أيضاً مساهمتها الخاصة في المدخرات المحلية في جميع المؤسسات الوطنية للاستثمار. خلال عام 2018 بلغ إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 13.9 % في مصر بالمقارنة بـ 26.2 % في ماليزيا و 35.9 % في كوريا و 35.4 % في تايوان¹.

* تشير السببية التراكمية إلى عملية ذاتية التعزيز يؤدي خلالها الدافع في نظام ما إلى مزيد من التغييرات في نفس اتجاه الدافع الأصلي ، وبالتالي يأخذ النظام بعيداً عن موقعه الأولي في دوائر التغيير الفاضلة أو الخبيثة التي قد تؤدي إلى استمرار الزيادة في النفع (لبعض الأشخاص أو الأنشطة) والضرر (للآخرين)-<https://www.encyclopedia.com/social-sciences/applied-and-social-sciences-magazines/cumulative-causation>

1 البنك الدولي (2019). إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي) - Taiwan, China, Egypt, Arab Rep., Malaysia, Korea, -

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=TW-EG-MY-KR;Rep>

6. سوق العمل

كان معدل البطالة منخفضًا بشكل ملحوظ في جميع الاقتصادات الأربعة. كان معدل البطالة في تايوان أقل من 2 في المائة منذ عام 1960. وتمكنت الدول الثلاثة الأخرى الوصول إلى نفس المعدل بحلول أواخر الثمانينيات. عملت هذه الاقتصادات في شبه العمالة الكاملة خلال معظم الفترة 1971-1989 باستثناء فترات قصيرة قليلة وهي معدلات أقل بكثير مما عانتها معظم البلدان المتقدمة والنامية. وقد صاحب هذه العملية هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وتطوير التعليم على جميع المستويات ، وخاصة التعليم المهني والجامعي ، مما أدى إلى نمو إنتاجية العمل خاصة الصناعي.

7. البنية التحتية

إن توفر البنية التحتية الكافية ورأس المال الاجتماعي العام (النقل والاتصالات والمياه وإمدادات الطاقة الكافية) أمر حيوي كحافز للتصنيع. وهذا بدوره يجبر الدول الصناعية الجديدة على تطوير بنيتها التحتية بشكل أكبر لمواكبة الطلب والنمو السريع ولتجنب تعطل التنمية.

في المراحل الأولى من التصنيع ، عادة ما يتم بناء المنشآت وشراء معدات جديدة ، ولكنها تتدهور بمعدل سريع بسبب عدم وجود أعمال صيانة مناسبة. لكن عندما يبدأ التصنيع في الدول الصناعية الجديدة في النضج ، تتطور أعمال الصيانة أيضًا ، والتي يُنظر إليها أحيانًا على أنها مقياس بديل للتنمية الاقتصادية.

8. مؤشرات الموارد (المواد الأولية والطاقة)

يعد الاستهلاك المتزايد لموارد الطاقة مؤشرًا جيدًا آخر التحول لدولة صناعية جديدة. على سبيل المثال ، كانت الصين دولة مصدرة للنفط خلال الثمانينيات ، ولكن منذ عام 1993 ، أصبحت مستوردًا للنفط. لا يرجع ذلك لانخفاض في مستويات استخراج النفط ، ولكن من عدم كفاية إنتاج النفط في الصين لتلبية الطلب المتزايد. كما يتزايد الطلب على الموارد الصناعية الأخرى مثل الخشب والورق ولب الورق والمعادن. يعتبر استهلاك هذه المنتجات بمثابة مؤشر دال على التنمية. ومع التنمية الاقتصادية يحدث أيضا ارتفاع معدلات استهلاك الغذاء وإدخال المزيد من اللحوم في النظام الغذائي.

9. توزيع الدخل

يصاحب النضج الاقتصادي نمو مصاحب للطبقة الوسطى وتصبح هي الطبقة الاجتماعية المهيمنة وتنتشر خارج البيئة الحضرية حيث تكون معزولة في المجتمعات التقليدية. تنخفض فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء بينما تتمتع المجموعتان بثروة أكبر. ربما يكون انخفاض معامل جيني في تايوان من 0.44 إلى 0.32 في عقدين فقط هو أكبر انخفاض في أي دولة غير اشتراكية منذ عام 1900 .

10. الدور الحكومي

هناك إجماع عام بين مراقبي الدول الصناعية الجديدة الأربعة على أن حكوماتها (باستثناء هونغ كونغ) هي حكومات تدخلية. أولت هذه الحكومات أهمية خاصة لتوجيه المؤسسات الخاصة نحو تنفيذ الأهداف الاستراتيجية ، المتمثلة في زيادة التراكم وتحقيق وفورات واستثمارها ، وتشجيع الاستثمارات في تطوير الإنتاج الموجه للتصدير ، والتحديث التكنولوجي ، وكان السوق وبصفة خاصة الخارجي، هو الذي يتحقق من فعالية هذه السياسة. اشترت الدولة التقنيات الحديثة من الخارج وأرسلتها إلى المنتجين المحليين بشروط ميسرة أو بالمجان ، ووفرت اعتمادات الصرف الأجنبي إلى المنتجين المحليين لاستيراد المواد الخام وكذلك الآلات والمعدات للإنتاج الموجه للتصدير. ومنحت الدولة إعانات تصدير أخرى ، وألغت أو حدت من منافسة المنتجين الأجانب في الصناعات الناشئة بالإضافة إلى تسهيل وصول السلع المحلية إلى الأسواق الأجنبية عن طريق التفاوض الثنائي ومتعدد الأطراف . على الرغم من القبول المفتوح للتجارة الدولية ، فإن بعض الدول ، مثل تايوان وكوريا الجنوبية واليابان ، تميل أكثر إلى التصدير بينما تحاول أيضًا حماية شركاتها المحلية بعوائق الاستيراد مثل التعريفات واللوائح والمراقبة الصارمة لعمليات فحص الجودة. أصبح دور الدولة أكثر تقييدًا في السبعينيات والثمانينيات، حيث اضمحلت سيطرة الدولة على الاقتصاد وتمت خصخصة الأصول العامة وهيمنت مبادئ السوق الحرة في العلاقات الدولية ، بدأت الحمائية تقسح المجال أمام التدفق الحر للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج. بدأت جولة طوكيو ، وتلتها جولة أوروغواي ، عملية رفع القيود شبه الجمركية وغير الجمركية في التجارة الدولية. اتبعت أشكال التأثير غير المباشرة مثل الإعانات غير المباشرة.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية

حققت دول شرق آسيا الأربعة أداءً جيداً في ترجمة نموها الاقتصادي إلى تنمية بشرية خلال فترة زمنية قصيرة جداً. من حيث وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين ، فإن جميع دول شرق آسيا الأربعة قريبة جداً من العالم المتقدم.

تماشياً مع هدفهم المتمثل في تحويل الهيكل الصناعي نحو المزيد من الأنشطة التي تعتمد على المهارات والتكنولوجيا ، استثمرت دول شرق آسيا بشكل كبير في التعليم. زادت معدلات القيد في جميع الفئات. كان هناك أيضاً تركيز كبير على التعليم الهندسي والفني. بشكل عام لإنتاج المهارات التي تعتبر ضرورية وملاءمة لاحتياجات الاقتصاد ككل".

زاد الطلب على اليد العاملة في الأنشطة الاقتصادية القائمة بالمدن، مما يترتب عليه انخفاض في النسبة المئوية لسكان الريف وتمديد السكان وزيادة التحضر. قد يحدث التحضر في الدول النامية ليس نتيجة التصنيع فحسب ، بل بسبب القوة الطاردة للفقر الريفي.

حتى مع التوسع الحضري المتزايد والتصنيع الناشئ، تستمر هيمنة المدن الرئيسية - عادة العواصم الرئيسية أو المراكز الصناعية الكبرى - كنقاط التركيز للموارد النادرة اللازمة للنمو الاقتصادي ، مثل العمالة الماهرة ورأس المال الاستثماري والموظفين الإداريين والمؤسسات البحثية. لكن بمجرد الوصول إلى مرحلة النضج في عملية التصنيع، تصبح المدن الأخرى أيضاً نقاطاً محورية أو أقطاب نمو تجتذب العمال والموارد وينتشر التحضر في جميع أنحاء البلاد. ومع زيادة التعرض للثقافات الأخرى ، يصبح الناس أكثر عالمية في سلوكهم وتوقعاتهم.

يتطور نظام الأسرة من الممتد إلى النظام النووي ويحدث انخفاض في المعدل السنوي للنمو السكاني ناتج في الغالب عن انخفاض معدلات الخصوبة الإجمالية إلى مستوى أقل من مستوى الإحلال البالغ 2.1 ولادة لكل امرأة أثناء الحياة الإنجابية . تظهر البلدان المتقدمة معدلات زيادة طبيعية منخفضة للغاية ، غالباً أقل من 1 % وبعضها يعاني من معدلات سلبية. تنخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال الناجم عن التحسينات في الرعاية الصحية ومستويات التغذية وتدابير الصحة العامة. نتيجة انخفاض مستويات الوفيات يزداد متوسط العمر المتوقع وتطرح الشيخوخة مشاكلها الخاصة كما حدث باليابان من نمو نسبة السكان المسنين.

وفقا لأحدث تصنيف لمؤشر التنمية البشرية (HDI) لعام 2020 بلغ مؤشر التنمية البشرية مصر 0.707 وجاء ترتيبها 116 عالميا، بالمقارنة بمقياس 0.810 وترتيب 62 في ماليزيا، ومقياس 0.916 وترتيب 23 في كوريا (UNDP, 2020)¹، مع ملاحظة عدم ادراج الأمم المتحدة لتايوان في قائمة الدول بتقرير التنمية البشرية لأسباب سبق ذكرها.

استنساخ تجارب الدول الصناعية الجديدة

في ختام هذا المبحث يود الباحث أن يؤكد أنه يجب على كل دولة أن تضع خطة تنمية خاصة تتفق مع وضعها الفريد الذي تمليه الظروف المحلية والإقليمية والعالمية. وأنه من غير الواقعي أن تتبع الدول الأخرى تفاصيل عملية التنمية التي أظهرتها هذه الاقتصادات الأربعة. على سبيل المثال ، لعب تصنيع وتصدير المنسوجات والملابس دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية لهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية، وحافظت هذه الصناعات على دور قيادي لمدة خمسة عشر إلى عشرين عامًا بعد مساهماتها الأولية في النمو. لكن لا يمكن لشركات التصنيع الوطنية اليوم الاعتماد على صناعات النسيج والملابس نفسها لتلعب دورًا حاسمًا مماثلًا كحافز للتنمية. إن العوائق التجارية والمنافسة المتزايدة ستجعل نمو الصادرات أكثر صعوبة.

ويلفت الباحث النظر إلى أن هناك بعض من العوامل التي ساهمت في نجاح الجيل الأول من الدول الصناعية الجديدة والتي ربما لا تتوافر للدول في الوقت الحالي. فعلى عكس النظريات الاقتصادية والتحليلات التي تضع الاستعمار في سلة احدة يرى رينولدز (Reynolds, 1983) ² في دراسته أن السياسات الاستعمارية اليابانية لدول كوريا وتايوان كانت أكثر توجهاً نحو التنمية من نظيراتها البريطانية، والألمانية ، والفرنسية والبلجيكية والهولندية والبرتغالية ، حيث شجعت الزيادات في الإنتاجية الزراعية وتحويل الفائض الزراعي لاستخدامه في إنشاء البنية التحتية الاجتماعية وتطوير صناعة تجهيز الأغذية،. كما كان المناخ الاقتصادي العالمي مواتيا، مما جعل الوصول إلى الأسواق الخارجية وملئ الفجوات وتصدير المنتجات أكثر سهولة. وكانت مساعدات اليابان التكنولوجية غير القابلة للسداد مفيدة للغاية، وبالمثل كانت التبرعات السخية من حكومة الولايات

1 UNDP (2020). United Nations Development Programme, Human Development Reports, Latest Human Development Index Ranking, <http://hdr.undp.org/en/content/latest-human-development-index-ranking>

² Reynolds, L. (1983). The Spread of Economic Growth to the Third World: 1850-1980. *Journal of Economic Literature*, 21(3), 941-980.

المتحدة لكوريا وتايوان لتسهيل تمركز القوات الأمريكية في أراضيها، ولتقف كحائط صد ضد التمدد الشيوعي الصيني. بالإضافة لما سبق كان هناك فائض في العرض على الطلب في سوق الائتمان نتيجة الكمية المتزايدة من البترودولارات في السوق المالية ، مما أدى إلى أسعار فائدة منخفضة للمقترضين في السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات. كذلك لعبت الشركات عبر الوطنية ، ولا سيما الأمريكية واليابانية ، الدور الرئيسي بين المستثمرين الأجانب في البلدان الصناعية الجديدة ونقلت هذه الاستثمارات رأس المال والدراية know-how والتكنولوجيا ، مما ساهم في تحديث الصناعة في تلك البلدان. إن جذب الاستثمارات الأمريكية واليابانية لبلد نامي اليوم ليس بالشيء اليسير. يرى بعض الاقتصاديين أن دول آسيا الصناعية الجديدة - كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة - حققت الانطلاقة الاقتصادية Take-off نتيجة لحرب فيتنام (1955-1975)، حيث شكلت مشتريات جيش الولايات المتحدة في حرب فيتنام نسبة كبيرة من صادرات هذه البلاد مما منحها الفرصة لكسب النقد الأجنبي اللازم لشراء السلع الرأسمالية والمواد الخام المطلوبة وتوسيع مرافق الإنتاج¹. ويثور جدل بين الاقتصاديين حول دور وتأثير الثقافة البوذية والكنفوشيوسية في النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا. منحت هذه الثقافات أساساً أخلاقياً قوياً للحكومة والأنظمة السياسية الهرمية القائمة على أعلى معايير الكفاءة والجدارة والتي تتصرف بتعاطف مع الشعب . حتى الشركات يتم تنظيمها بطرق تشبه الأسرة والمجتمع مع تركيز قوي على العمل الجاد وروح الفريق والاحترام المتبادل والولاء².

¹ Chowdhury, A., & Islam, I. (1993). *The newly industrialising economies of East Asia*. Psychology Press.

p. 38,42,107

² Bozyk, P. (2012). *Globalization and the transformation of foreign economic policy*. Ashgate Publishing, Ltd..p. 169-

173

الفصل الثاني: تجارب تمويل التنمية في بعض من الدول الصناعية الجديدة

المبحث الأول: تجربة كوريا الجنوبية في تمويل التنمية¹

مقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية وتقسيم كوريا إلى دولتين كانت كوريا الجنوبية عبارة عن نصف دولة صغيرة ذات كثافة سكانية عالية وتضاريس وعرة وقليل من الموارد الطبيعية. وكانت تعاني من الضعف السياسي والثقافي بعد أن حكمتها اليابان طوال النصف الأول من القرن العشرين تقريباً. ومع ذلك بحلول عام 1986، كانت البلاد قد أنهت ديكتاتوريتها العسكرية وحققت اقتصاداً مكتفياً ذاتياً إلى حد كبير، مع وجود فائض في الميزان التجاري، وتعتبر الآن واحدة خامس أكبر الدول الصناعية في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا (Richter, 2020)². اكتسبت كوريا الجنوبية سمعتها كدولة متخلفة استطاعت تحقيق معجزة اقتصادية حولتها في فترة زمنية قصيرة جداً، من اقتصاد زراعي استعماري تابع إلى قوة مستقلة وصناعية كبرى.

نبذة تاريخية

خلال أربعين عاماً من الاستعمار الياباني (1905-1945) ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 745 دولاراً إلى 1094 دولاراً بأسعار عام 2000. تحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد شبه صناعي خلال هذه الفترة. نشأت الشركات الصغيرة وانتشرت وازداد حجمها ببطء. وظهر عدد قليل من المجموعات الشاهقة (zaibatsu اليابانية)، التي هيمنت على الاقتصاد. ترك الاستعمار إرثاً غنياً لرأس المال، بما في ذلك رأس المال البشري، ومؤسسات أكثر ثراء. ويرى البعض أن الاستعمار الياباني، مقارنة بغيره، هو الأكثر توجهاً نحو للتنمية. وعندما تحررت كوريا من الحكم الياباني بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1945، كان الاقتصاد الكوري الجنوبي في حالة من الفوضى تجابهه عقبات عديدة أمام التوسع الاقتصادي.

¹ ما لم يشار إلى غير ذلك اعتمد هذا المبحث على المرجع التالي: Chung, Y. I. (2007). *South Korea in the fast lane: Economic development and capital formation*. Oxford University Press.

² Richter, F, (2020, February 25). *These are the top 10 manufacturing countries in the world*. World Economic Forum. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://www.weforum.org/agenda/2020/02/countries-manufacturing-trade-exports-economics/>

العقبة الأولى كانت انهيار الاقتصاد الياباني، والذي كان الاقتصاد الكوري مدمجا فيه بشكل كبير. لم يكن الانهيار يعني خسارة مصدر قطع الغيار الحيوية ورأس المال والموارد البشرية وغيرها من الضروريات فحسب، بل خسارة الأسواق أيضًا وخسارة الخبرة المطلوبة في إدارة مستقلة للاقتصاد.

العقبة الثانية، كانت تقسيم الدولة إلى دولتين منفصلتين ومستقلتين، كوريا الجنوبية باقتصاد موجه نحو السوق و كوريا الشمالية باقتصاد مخطط مركزيًا، كانت الصناعات الثقيلة والكيميائية مركزة في الشمال. ونتيجة للانفصال انخفض الإنتاج الصناعي في كوريا الجنوبية في عام 1947 نسبة 15% فقط مما كان عليه في عام 1939.

العقبة الثالثة، تدفق ما يقرب من 1.7 مليون شخص إلى النصف الجنوبي من شبه الجزيرة من الشمال ومن الخارج، مما أدى إلى زيادة عدد السكان بنسبة 27 % وأدى ذلك إلى إرهاق موارد الدولة وقدرتها على توفير الطعام والسكن والاحتياجات الأخرى.

العقبة الرابعة، هي الحرب الكورية الكارثية التي بدأت عام 1950 ودمرت ربع بنيتها التحتية من الوحدات السكنية والمصانع والطرق وخطوط السكك الحديدية ومحطات الطاقة الكهربائية، بخلاف الخسائر البشرية كبيرة. انخفض دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الثلث، ووصل معدل البطالة إلى 45% من إجمالي القوى العاملة مما جعل كوريا الجنوبية من بين أفقر الدول في العالم. وحتى بعد انتهاء الحرب الكورية عام 1953، استنزفت نفقات الدفاع الثقيلة الموارد بعيدا عن الاستثمار والتنمية (20 إلى 25 % من الميزانية الحكومية). وبعد الهدنة في عام 1953 ، مرت البلاد بسبع ثورات سياسية وانقلاب عسكري عام 1961 مما أدى إلى زيادة الشكوك وانعدام الأمن في الشعب ورجال الأعمال حتى تم تشكيل الجمهورية السادسة عام 1987 و تأسيس حكومة منتخبة.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن عقد الستينيات هو نقطة الإقلاع للنمو الاقتصادي السريع والتحول من اقتصاد الكفاف والركود إلى اقتصاد ديناميكي وشبه صناعي. بمجرد أن استولت الحكومة الجديدة على السلطة في عام 1961 من خلال انقلاب عسكري، تم توجيه طاقات البلاد نحو النمو الاقتصادي. نفذت الحكومة العسكرية الجديدة سلسلة من خطط النمو الاقتصادي الخمسية الطموحة بهدف تحويل الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي. كان لخطط التنمية الاقتصادية نتائج أفضل من المتوقع، و عادة ما تجاوز النمو الاقتصادي السنوي المعدلات

المستهدفة. بصفة عامة كان معدل النمو قبل الأزمة المالية الآسيوية أي منذ عام 1961 حتى عام 1996 مرتفعاً وبلغ 9.4% في المتوسط. لكنه انخفض إلى 4.1% خلال الفترة (1997-2019) متأثراً بالأزمة المالية الآسيوية حيث وصل معدل النمو إلى -5.1% عام 1998، ومتأثراً بالأزمة المالية العالمية حيث وصل معدل النمو إلى 0.8% عام 2009 (World Bank Korea Rep. Indicators, 2020).¹

كان الاعتقاد العام في كوريا الجنوبية أن الطريق الوحيد للنمو الاقتصادي هو "تحديث" الاقتصاد، ولمعظم الكوريين كان ذلك مرادفاً للتصنيع. وقد تم السعي إلى التوسع الصناعي في إطار عدة سياسات مختلفة، وهي سياسة انتاج بدائل الواردات import-substitution policy ، وسياسة تشجيع الصادرات export promotion policy ، وسياسة الصناعات الثقيلة والكيميائية heavy industry policy and chemical industry policy ، وسياسة صناعة التكنولوجيا العالية high-tech industry policy قبل التحول لسياسة التحرير الاقتصادي The Liberalization Policy، حيث قررت كوريا في أوائل الثمانينات إعادة توجيه سياستها الصناعية للتخفيف من الآثار السلبية للتدخل الحكومي في الأعمال التجارية. وبدأت في تحرير الرقابة والتنظيم على الشركات. وخفضت ببطء من الدعم الحكومي المباشر.

كان التوجه الأولي هو الاستثمار في الصناعات كثيفة العمالة، والتي طورت فيها كوريا الجنوبية ميزة تنافسية. ولكن عندما واجه الهيكل الصناعي المنخفض القيمة المضافة وكثافة العمالة منافسة حمائية متزايدة من البلدان النامية الأخرى في أوائل السبعينات، استجابت الشركات لهذه المشكلة بالاستثمار في صناعات ذات قيمة مضافة عالية، كثيفة رأس المال مثل الصناعات الثقيلة والكيميائية. ورحبت كوريا الجنوبية بنقل التكنولوجيا والتدريب الأجنبي. كانت الشركات تشتري براءات اختراع وتكنولوجيات أجنبية والسلع الرأسمالية المتطورة وتنتج نفس السلع المصنوعة في أماكن أخرى بتكلفة أقل، وهو ما كان أحد أسباب نجاحها خلال الثمانينات.

ساهم اتفاق بلازا في سبتمبر 1986 ، الذي وافقت بموجبه خمسة اقتصادات كبرى على تخفيض قيمة الدولار الأمريكي ، جزئياً في ازدهار الصادرات الكورية، حيث كانت الصادرات الكورية

1 World Bank Korea Rep. Indicators (2020). Korea, Rep. <https://data.worldbank.org/country/korea-rep>

مرتبطة بالدولار، وأدى انخفاض الدولار إلى جعلها جذابة في السوق العالمية. كما ارتفع معدل النمو بقوة على خلفية الطلب القوي على أشباه الموصلات وصعود الين الياباني. تضاعفت صادرات كوريا الجنوبية بين عامي 1985 و 1988 ، مما نقل البلاد بثبات إلى صفوف الدول التجارية الـ 12 الأولى في العالم.

بعد رؤية إنجازها ، خلص الكثيرون إلى أن كوريا الجنوبية كانت العملاق الاقتصادي التالي في آسيا. أصبحت كوريا الجنوبية عضوًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1996 ، وانضمت إلى صفوف أغنى البلدان في العالم. كان أداء الاقتصاد الكوري الجنوبي متميزًا حقًا.

نتيجة للأزمة المالية عام 1997 عانى الاقتصاد من تدهور حاد مفاجئ وسلسلة من حالات إفلاس الشركات والتكتلات وهروب رأس المال الأجنبي. في نهاية المطاف ، اضطرت كوريا الجنوبية إلى اللجوء في أواخر عام 1997 إلى المساعدة الخارجية من صندوق النقد الدولي. انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 557.4 مليار دولار في عام 1996 إلى 516.4 مليار دولار في عام 1997 ، و 346.1 مليار دولار في عام 1998 . على الرغم من أزمتها المالية والانكماش والركود الاقتصادي ، فقد استمر التقدم الصناعي مع نمو صادرات المنتجات الإلكترونية والسيارات. تعافى اقتصاد البلاد ووصل متوسط النمو السنوي لكوريا الجنوبية بين عام 1998 و 2004 إلى معدل 6.1 %.

كما انخفض معدل التضخم المتفشي بأكثر من 50% سنويًا في أوائل الخمسينيات تدريجيًا إلى 2.3% عام 1984 ووصل إلى 0.38% (أقل من 1%) في عام 2019. أما البطالة فقد انخفضت من أكثر من 30% في عام 1953 إلى حوالي 2.4% بحلول عام 1986 ، وبقيت على معدل منخفض منذ ذلك الحين وبلغت 4.1% في عام 2019.

التحول الهيكلي للاقتصاد الكوري

تغير الهيكل الاقتصادي لكوريا الجنوبية بشكل جذري وعميق إلى هيكل صناعي حقيقي. على سبيل المثال، خلال الأعوام من 1953-1998 انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 47.3% إلى 4.9% في حين ارتفعت مساهمة الصناعة من 10% إلى 31.1%، وخلال نفس الفترة انخفضت نسبة العمالة الزراعية من 60.6% من إجمالي القوى

العاملة إلى 11.3% في حين ارتفعت نسبة التوظيف المقابلة في القطاع الصناعي من 5% من إجمالي القوى العاملة إلى 18.3% .

وداخل القطاع الصناعي ذاته ارتفعت نسبة الصناعات الثقيلة والكيميائية ، مثل الحديد والصلب والسيارات وبناء السفن والبتروكيماويات والأسمدة والأسمنت والمعادن غير الحديدية، من 21.1% إلى 73.1% في حين انخفضت نسبة الصناعات الخفيفة، مثل صناعة النسيج والملابس والمنتجات الجلدية والأحذية والألواح الزجاجية ومعالجة الأغذية والسجائر ومنتجات الورق وإطارات السيارات والأنابيب والدراجات ، من 78.9% إلى 26.9%.

و زاد حجم تجارة السلع الأساسية (أي الواردات والصادرات) من 267 مليون دولار أغلبها واردات، في عام 1954 إلى 280 مليار دولار في عام 1996، وفي عام 2018 بلغت إجمالي الصادرات 617 مليار دولار في حين بلغت الواردات 509 مليار دولار (World Bank Korea Rep. Indicators, 2020)¹.

زادت حصة السلع المصنعة من حوالي 5% من الصادرات بعد الحرب العالمية الثانية -والتي تألفت بشكل رئيسي من بيع سلع وخدمات أغلبها مواد أولية وأغذية إلى القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في البلاد أثناء حرب فيتنام إلى أكثر من 90% بحلول عام 1985. كما يظهر فحص أكثر تفصيلاً للسلع المصنعة المصدرة تغير طبيعتها. في عام 1955 ، كانت صادرات الآلات 1.1% فقط من إجمالي الصادرات ، لكن زادت حصتها إلى حوالي 36% في عام 1985. واليوم ، أصبحت الإلكترونيات مثل أجهزة الكمبيوتر وأشباه الموصلات ، والآلات ، ولا سيما السيارات ، هي منتجات التصدير الرائدة في كوريا الجنوبية. انخفضت حصة تصدير المواد الخام بشكل كبير من حوالي 85% من إجمالي الصادرات السلعية في منتصف الخمسينات إلى أقل من 5% بحلول منتصف الثمانينيات.

نجحت كوريا الجنوبية في تنويع أسواق التصدير للبلدان المتقدمة والنامية الأخرى كدول أوروبا الغربية و الشرق الأوسط وماليزيا بعد أن اقتصرت في السنوات الأولى على الولايات المتحدة واليابان بشكل أساسي. يبدو أن السلع المصنعة الكورية الجنوبية قد اخترقت الأسواق اليابانية

1 World Bank Korea Rep. Indicators (2020). *Korea, Rep.* <https://data.worldbank.org/country/korea-rep>

التقليدية في العالم، وحلت الصادرات الكورية الجنوبية محل صادرات اليابان في العديد هذه الأسواق.

تغيرت أنواع السلع المستوردة فانخفضت حصة السلع الاستهلاكية المستوردة من 24.1 % من إجمالي الواردات في عام 1962 إلى 9.8 % في عام 1986 ، بينما ارتفعت حصة الإمدادات الصناعية وواردات المعدات الرأسمالية. كانت الواردات في الغالب من المواد الخام (50 إلى 60 % من الإجمالي) ، والسلع الرأسمالية (25 إلى 35% من الإجمالي). وهكذا أظهر نمط التجارة في كوريا الجنوبية بوضوح أنه تم استخدام أرباح الصادرات لشراء الآلات والمعدات اللازمة لتوسيع القدرة الصناعية ودفع ثمن المواد الخام المستوردة المستخدمة لتصنيع الصادرات.

وكان هناك تغيير هيكلي واضح آخر في الصناعة وهو حجم الأعمال التجارية. ازدادت هيمنة الشركات الكبيرة مما أدى إلى تركيز القوة الاقتصادية والسياسية في التكتلات الصناعية الكبيرة جيبول jaebeol ، وتخلفت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الضرورية لريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي. إن الارتفاع السريع للجيبول والانخفاض النسبي للشركات الصغيرة في كوريا الجنوبية يتناقض تناقضاً صارخاً مع الهيكل الاقتصادي في تايوان، حيث كانت أكبر قوة وراء نموها الاقتصادي الملحوظ هي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

خلال عقد الأزمة المالية 1997-1998 تكشف أن إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج total factor productivity (TFP) لجيبول كان أقل من غيرها من الشركات الأصغر حجماً . أفلس عدد كبير من الجيبول أو كان على وشك الإفلاس على الرغم من امتلاكها لمصانع مليئة بالآلات المتطورة من الناحية التكنولوجية ، وأعداد هائلة من براءات الاختراع ، ومعرفتهم الصناعية الحديثة بعد أن وصلت الديون إلى مستوى غير صحي هددت السلامة المالية للاقتصاد بأكمله.

. اعتقدت جيبول بأن التوسع وبناء امبراطورية عظيمة الأصول ، ونمو الإيرادات كان أكثر أهمية من الكفاءة والأرباح. ربما أدى تنوع هذه الامبراطوريات المفرط إلى تقويض الكفاءة والقدرة التنافسية من خلال تحويل الموارد بعيداً عن أنشطتها الأساسية التي تتمتع فيها بميزة تنافسية. وقد يُنظر إلى التنوع نفسه على أنه نتيجة لعدم كفاءة جيبول وبحثها عن فرص للربح في المجالات غير ذات الصلة. ربما كانت شراكة جايبيول الحكومية مصدراً رئيسياً لرأسمالية المحسوبية والفساد بدلاً من كونها عاملاً للارتفاع التكنولوجي السريع. قد يكون فشلهم أيضاً مثالا كلاسيكيا لمشكلة الخطر الأخلاقي moral hazard .

تعبئة المدخرات في كوريا الجنوبية

حققت كوريا نجاحًا ملحوظًا في تعبئة المدخرات المحلية. كان الادخار المحلي صغيرًا بعد الحرب الكورية بوقت قصير وهو ما كان غير كافٍ لتلبية احتياجات البلاد الاستثمارية. ومع ذلك ، فقد ازدادت المدخرات ليس فقط بالقيمة المطلقة ولكن أيضًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وصلت إلى ذروتها عام 1988 بنسبة 41.2%، لتفوق الاحتياجات الاستثمارية المحلية خلال نفس العام التي بلغت 31.1% من الناتج المحلي الإجمالي. بعد عام 1988، انخفضت نسبة المدخرات إلى حد ما حيث نما الاستهلاك بسرعة أكبر من الدخل. كما دعمت زيادة الإنفاق الحكومي على شبكة الأمان الاجتماعي الانخفاض في نسبة الادخار، الذي وصل إلى 34.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019.

ساهمت عوامل كثيرة في ارتفاع المدخرات لعل أهمها:

1. ارتفاع الدخل الشخصي

مع توسع الاقتصاد ونمو الدخل المتاح ، تضاعف متوسط الأجور وزادت مدخرات الأسر و زاد الميل الحدي للادخار. زاد دخل الفرد بالأسعار الجارية من حوالي 80 دولارًا في عام 1953 إلى 2000 دولار في عام 1986 وحوالي 11385 دولارًا في عام 1996 و 31846 في عام 2019. حتى مع أخذ التضخم في الاعتبار، تظل الزيادة في الدخل الحقيقي كبيرة. لم تتح سرعة نمو الدخل وقتًا للتكيف وتوسيع عادات الاستهلاك ، وبالتالي ارتفع معدل الادخار. انخفض الاستهلاك الخاص بشكل مطرد من حوالي 80-90 % في الخمسينيات إلى حوالي 53 % في التسعينيات.

2. استقرار الأسعار و جهود الحكومة لكبح الاستهلاك وتعزيز الادخار

أدرك الكوريين الجنوبيين أن الأسعار المستقرة نسبيًا التي كانوا يشهدونها لن تؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية لمدخراتهم. كما بذلت الحكومة جهودًا لتحقيق الاستقرار في أسعار السلع ومنع المضاربات العقارية. وقامت بشن حملات إعلانية لتوعية و تدكير الكوريين بأن "هذا ليس الوقت المناسب للكوريين للانخراط في الاستهلاك المفرط". وفرضت ضرائب صارمة على الاستهلاك الفاخر. وفرضت على موظفي الخدمة المدنية والمزارعين والصيادين ادخار جزءا من دخلهم في ودائع مصرفية أو تأمين أو أسهم.

3. التوزيع غير المتكافئ للدخل

يعتقد بشكل عام أن هناك علاقة إيجابية بين معدل الادخار وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة. كان هناك قدر أكبر من المساواة في توزيع الدخل في البلاد عند مطلع السبعينيات ، لكنه تدهور وأصبح أقل مساواة بمرور الوقت.

4. وجود دوافع شخصية للادخار لدى الأسر

ووفقًا لمسح وطني شمل 3000 أسرة حضرية تم إجراؤه في عام 1992 ، كان الغرض الرئيسي من الادخار هو شراء منزل (28.8 ٪) ، والاستعداد للتقاعد أو الشيخوخة (19.8 ٪ ، أو لتغطية نفقات التعليم و حفلات الزفاف لأبنائهم (31.8 ٪)، و لحالات الطوارئ (31.3 ٪) ومن الجدير بالذكر أن الكوريين الجنوبيين قاموا بالادخار والاستثمار في البلاد ولم ينخرطوا في تهريب رؤوس الأموال ، كما يحدث غالبًا في البلدان النامية.

لم يكن مصدر هذه المدخرات ملاك الأراضي السابقين (الإقطاعيون) الذين نزع إصلاح الأراضي جل ثروتهم عندما اشترت الحكومة الحيازات التي تزيد عن 7.35 فدان (3 هكتار) مقابل "سندات الأراضي" والتي تم تقديرها من قبل الحكومة بنحو 30 إلى 40 ٪ من سعر السوق. كانت الحكومة تسعى إلى تحويل الملاك السابقين للأراضي إلى رواد أعمال و رأسماليين صناعيين وحثهم -دون جدوى- على شراء المصانع اليابانية السابقة. انخفض سعر السوق لسندات الأراضي و تم تداول معظمها بنسبة 20 إلى 30 ٪ من قيمتها الاسمية ولم يعد لدى هذه الفئة الكثير لادخاره.

أما الفلاحون فكانت مدخراتهم قسرية لا طوعية. كان عليهم تخصيص 20 إلى 30 ٪ من محصولهم سنويًا لمدة تتراوح من 5 إلى 15 عامًا لشراء الأراضي التي كان يملكها الاحتلال الياباني أو الإقطاعيون الكوريون من الحكومة في ظل برنامج "الأرض للحارث"-land-to-the-tillers" مما شكل ادخارًا قسريًا و عبئًا ثقيلًا على أكتافهم ، كان عليهم أيضًا دفع ما يسمى ضريبة المزرعة في زمن الحرب . وهكذا، كان العبء المالي الإجمالي للمزارعين الجدد أصحاب الأراضي حوالي 50 ٪ من قيمة حصادهم السنوي . بالإضافة إلى ذلك ، اضطر المزارعون إلى بيع ثلث محاصيلهم إلى الحكومة بالسعر المنخفض المحدد رسميًا وفقًا لقانون إدارة الحبوب. وبالتالي كان المستفيد الحقيقي من إصلاح الأراضي الزراعية هو الحكومة، وليس الملاك أو المزارعين. وقد ساهم استيراد كميات كبيرة من الحبوب الأجنبية في إطار برامج المساعدات الخارجية الأمريكية، إما من خلال إدارة التعاون الدولي الأمريكية أو القانون العام 480 في

انخفاض أسعار المنتجات الزراعية الكورية وخلق دخل المزارعين . ونتيجة لذلك، ظلت أسعار المنتجات الزراعية منخفضة حتى في أوقات ارتفاع التضخم.

بعد عام 1970 ، تمت إزالة العديد من القوى التي قمعت دخل المزارع و تحسنت قدرتهم على الادخار . ومع ذلك ، ظل دخلهم متخلفاً عن الدخل الحضري، بل واتسعت الفجوة بينهما على الرغم من حقيقة أن المزارعين ظلوا يمثلون أكبر شريحة من سكان البلاد حتى عام 1985 تقريباً.

وبالنسبة لأصحاب الأجور فقد تخلفت الزيادة في الأجور الحقيقية عن الارتفاع في إنتاجية العمل. يعزى ذلك إلى وجود مجموعة كبيرة من العمال غير المهرة العاطلين عن العمل تجاوزت أعدادهم الطلب عليهم ، مما أدى إلى انخفاض الأجور لحد الكفاف. السبب الثاني هو سياسة قمع الحكومة للعمال لدعم أصحاب العمل والتي أدت إلى كبح ارتفاع الأجور رغم أن كوريا الجنوبية كانت معروفة بامتلاكها أطول ساعات العمل في العالم بمتوسط 54.7 ساعة أسبوعياً. العامل الثالث كان تأثير التضخم ، الذي سيطر على البلاد لمدة ثلاثة عقود حتى حوالي عام 1981. تتحمل الطبقة العاملة بشكل كبير تكاليف التضخم ، حيث لا تتناسب الزيادات في الأجور مع ارتفاع الأسعار. وكان ميل العمال الحضريين ذوي الدخل المتوسط في كوريا الجنوبية للاستهلاك مرتفعاً ، مع تأثير التقليد والمحاكاة demonstration effect لفئات الدخل الأعلى للطبقة الوسطى من الدول الأجنبية التي اجتذبت مهاراتها كوريا الجنوبية. لم تدخر الطبقات المتوسطة المأجورة إلا النذر القليل.

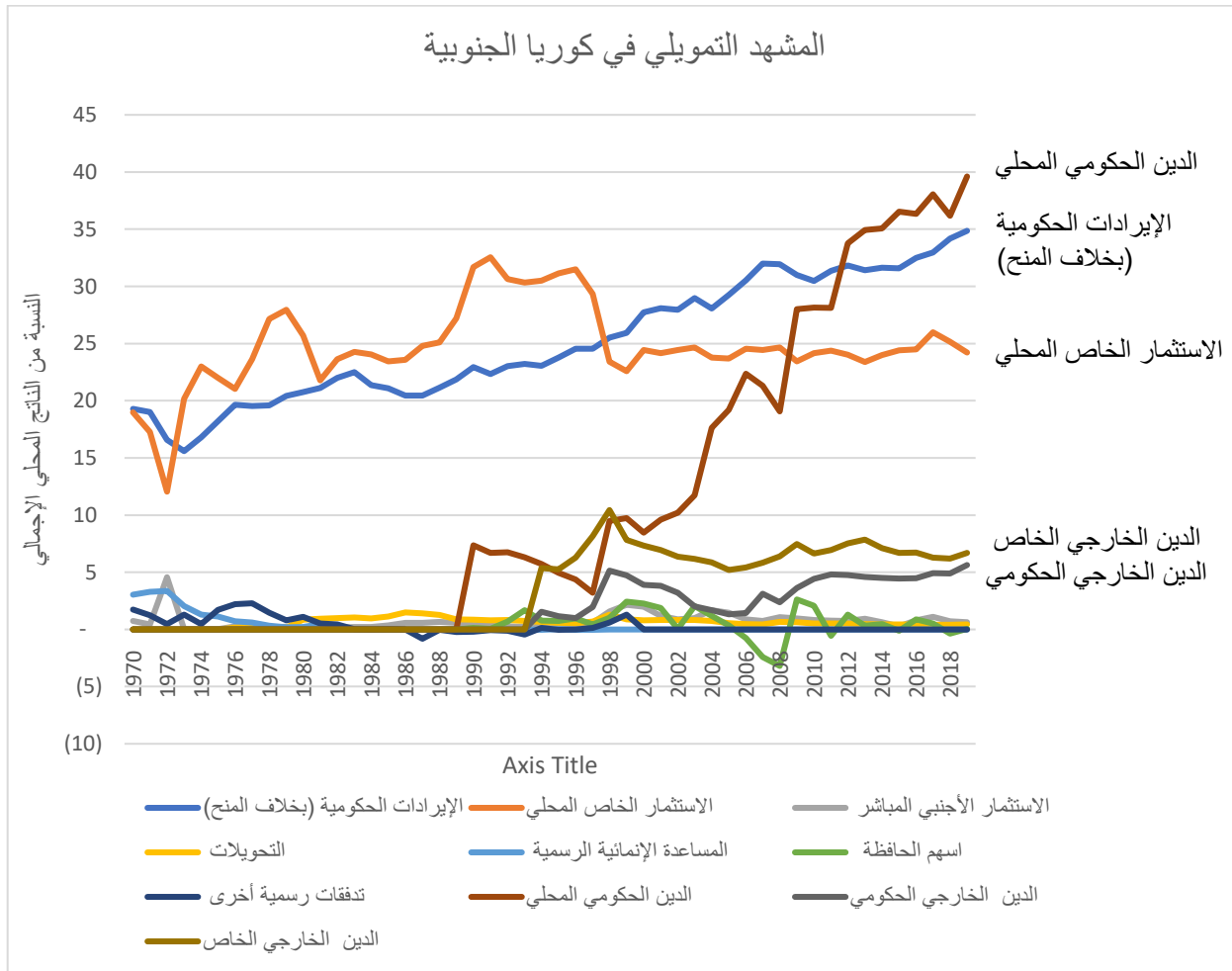
وبالتالي فإن معظم المدخرات في كوريا الجنوبية جاءت من أصحاب الدخل المرتفع الذي شمل في المقام الأول رواد وأصحاب الأعمال والمستثمرين، حيث تميل أرباح المؤسسات التجارية إلى النمو بوتيرة أسرع من الدخل القومي. وجد البنك الدولي أن معدلات العائد على الاستثمار التجاري في كوريا الجنوبية أعلى بكثير من المعدلات العالمية. كان متوسط معدلات العائد على حقوق الملكية يتراوح بين 25 إلى 29 % سنوياً. ومن الجدير بالذكر أن الأرباح المحققة في التصنيع كانت من بين الأدنى (متوسط العائد على الملكية للقطاع الصناعي بلغ 13.3% خلال الفترة من 1960 حتى 1998 وهي السادسة من بين ثماني قطاعات بعد الترفيه والرياضة، والإنشاءات، والعقارات، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والاتصالات) على الرغم من أن القطاع تلقى العديد من الإعانات والدعم المالي السخي. مما يشير إلى أنه بدون الإعانات ، ربما لم يكن للتصنيع أن يزدهر كما

حدث. وبمجرد سحب معظم برامج الدعم الحكومية النشطة بعد ثمانينيات القرن الماضي ، واجهت العديد من شركات التصنيع انخفاضاً في أرباح الأعمال التجارية ، وواجه بعضها إفلاساً.

المشهد التمويلي في كوريا الجنوبية وفق إطار التمويل الوطني المتكامل

بالنظر إلى الشكل (1-2) يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات العامة لتمويل التنمية في كوريا الجنوبية

شكل (1-2) المشهد التمويلي في كوريا الجنوبية (1970-2019)



المصدر: إعداد الباحث وفق إطار التمويل الوطني المتكامل، الإيرادات الحكومية والاستثمار الخاص والدين الحكومي الداخلي والخارجي والدين الخاص الخارجي من إحصاءات البنك المركزي الكوري الجنوبي <http://ecos.bok.or.kr> ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم الحافظة والتحويلات والمساعدة الإنمائية الرسمية من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بكوريا الجنوبية <https://data.worldbank.org/country/korea-rep> ، التدفقات الرسمية الأخرى من إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية <https://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=TABLE2B#>

- بداية تشكل الإيرادات الحكومية (بخلاف المنح) مصدرا متناميا لتمويل التنمية وارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 19% عام 1970 إلى 35% عام 2019 بقيمة 574 مليار دولار.
- أما الاستثمار المحلي الخاص فقد ارتفع من 19% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ذروته عام 1991 بمعدل 33% ثم انخفض متأثرا بالأزمة المالية الآسيوية وظل مستقرا منذ ذلك الحين، وبلغ معدله 24% في 2019 بقيمة 399 مليار دولار.
- نلاحظ من الشكل أيضا تنامي حجم الدين الحكومي المحلي منذ الأزمة المالية الآسيوية حتى وصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 بقيمة 652 مليار دولار، أما الدين الحكومي الخارجي فهو مستقر عند مستويات منخفضة وبلغ 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 بقيمة 63 مليار دولار، والملفت للنظر أن الدين الخارجي الخاص يفوق الدين الخارجي الحكومي ووصلت نسبته إلى 7% من الناتج عام بقيمة 110 مليار دولار 2019.
- أما الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم الحافظة والتحويلات فهي مصادر ضئيلة لم يتجاوز أيا منها 1% من الناتج المحلي الهائل لكوريا الجنوبية (1.65 تريليون دولار عام 2019)، وكانت قيمها المطلقة خلال عام 2019 هي 10.6 مليار دولار و0.8 مليار و 7.4 مليار دولار على التوالي.
- وبالطبع كانت قيم المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى منعدمة (صفر) منذ عام 1990، فكوريا دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي الآن دولة مانحة للمعونات وليست متلقية لها.

ويسلط الجزء التالي من هذا المبحث الضوء على أهم هذه المكونات في مسيرة كوريا الجنوبية
التنمية

1. الإيرادات الحكومية (بخلاف المنح)

كان على حكومة كوريا الجنوبية تخصيص مبالغ كبيرة من مواردها المتاحة لتمويل الاستثمار. حتى خلال فترة التسع سنوات الأولى بين عامي 1953 و 1961 ، عندما كانت مرافق الإنتاج في البلاد في حالة خراب وواجهت الحكومة عجزاً كبيراً في الميزانية، خصصت الحكومة أكثر من ثلث الميزانية السنوية لتمويل الاستثمار. لم تتردد حكومة كوريا الجنوبية في استخدام الشركات العامة،

وهي الأداة الأكثر مباشرة وتدخلًا، كوسيلة لتوجيه موارد البلاد نحو الاستثمار. وبالإستعانة بأموال المعونة الأجنبية نفذت العديد من المشاريع الاستثمارية لإعادة بناء وتحسين رأس المال الاجتماعي وحصلت على السلع الرأسمالية وأدخلت صناعات جديدة ووسعت مرافقها الصناعية وطورتها إلى مستوى عالمي وحققت التنمية الاقتصادية في البلاد ، يضطلع بهذا الدور عادة مؤسسات الأعمال الخاصة في معظم البلدان المتقدمة ذات التوجه السوقي.

شمل الاستثمار الحكومي مصانع لإنتاج الأسمدة والنفط وزجاج الألواح والبتروكيماويات والصلب والأسمت والسيارات والسفن وحتى المنتجات الغذائية المصنعة. وقد تم توجيه هذه الاستثمارات العامة إلى بعض الصناعات الجديدة والأساسية التي تنتج بدائل الواردات والصناعات الموجهة نحو التصدير بغية إدخال تكنولوجيات متقدمة باهظة الثمن كثيفة رأس المال إلى البلد وجذب اهتمام القطاع الخاص ومنحه نموذج للعمل مع تحمل مخاطر الاستثمار الابتكاري العالية في مجال تنظيم المشاريع لا سيما وأن هذه المشاريع تحتاج إلى فترات إثمار طويلة قد تتجاوز قدرة المستثمرين من القطاع الخاص.

وهكذا، كان المحرك الذي جذب التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة في السنوات الأولى هو الحكومة، التي كان قادتها من ذوي الحنكة والتعليم الرفيع. اعتقدت الحكومة كذلك أنها ببدا شركاتها الخاصة، فإنها تسد الفجوات في الصناعة التحويلية وتتغلب على المشاكل المتعلقة بالاحتكارات الطبيعية وظروف السوق غير الكاملة.

وبالفعل انطوت هذه المؤسسات العامة على وفورات الحجم، وكان لها ترابطاً أمامياً وخلفياً ليس فقط مع قطاع الصناعة التحويلية وإنما مع الاقتصاد الكوري ككل وقد ساعد هذا كوريا الجنوبية على توفير السلع الاجتماعية، ومنع المنافسة المبددة، واللاحق بالاقتصادات الخارجية.

التمويل بالعجز

للحصول على أموال لتغطية النفقات المختلفة ، بما في ذلك الاستثمار لجأت الحكومة إلى مطبعة البنك المركزي وتضاعفت كمية العملة الصادرة عن بنك كوريا مرات عديدة خلال النصف الأخير من القرن العشرين. زاد العرض النقدي الإجمالي ، أي العملة و M2 (المخزون النقدي الأكثر شمولاً) في الفترة بين 1953 و 1994 في المتوسط بنسب 27.3% و 28.7% سنوياً على التوالي. بعبارة أخرى ، زاد مخزون النقود و M2 بأكثر من 6500 و

10800 مرة على التوالي خلال الفترة 1953-1994 ، مما ساهم في بقاء التضخم مرتفعاً حتى عام 1981 تقريباً.

خصصت الأموال المطبوعة حديثاً للاستثمار في بناء البنية التحتية ومرافق الإنتاج وشراء السلع الرأسمالية. كانت كوريا الجنوبية تحت ضغط مستمر من "التضخم التنموي" بمتوسط معدل سنوي يبلغ حوالي 17.3% بين عام 1953 وحوالي 1981. بعد ذلك ، هبط التضخم إلى 5.3% سنوياً بين عامي 1983 و 1994. ومنذ ذلك الحين ، انخفض إلى ما بين 2% و 3% سنوياً. وهكذا ، فرضت الحكومة ضرائب بشكل غير مباشر على دخل المواطنين وحولت الموارد بعيداً عنهم للاستثمار في مشاريع التنمية العامة ، وأجبرت الشعب على الادخار بشكل غير إرادي.

2. الاستثمار الخاص المحلي

ازدادت حصة المدخرات من قبل الشركات بشكل مطرد من حوالي 13% من إجمالي المدخرات في أوائل الستينيات إلى حوالي 33% في الثمانينيات والتسعينيات. ارتفعت مدخرات الأعمال للفترة ما بين 1974 و 1998 ، من أكثر بقليل من 50% من الأرباح إلى حوالي 84% منها. كانت نسبة المدخرات التجارية في اليابان حوالي 50% من المدخرات المحلية ، أو 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك أعرب أحد المسؤولين الكوريين الجنوبيين في لجنة تعزيز المدخرات عن أسفه لأن "معدل المدخرات الضعيف للشركات [الكورية] المحلية قد أعاق تحسين الهيكل المالي للشركات". و مع ذلك بالمقارنة مع الولايات المتحدة ، يبدو أن الادخار التجاري في كوريا الجنوبية يبدو أكبر إلى حد ما. على سبيل المثال ، وجد سيمون كوزنتس أن الشركات مسؤولة عن حوالي 25% من المدخرات في الولايات المتحدة في الفترة من عام 1897 إلى عام 1949.

ومن أهم القوى المؤثرة في استجابات وأنشطة أصحاب المشاريع الخاصة وفي تحديد حجم الاستثمار ونمطه الحكومة وما تقدمه من حوافز ، وقد قدمت حكومة كوريا الجنوبية سلسلة من الحوافز والتدابير الإيجابية لتعزيز الاستثمار الخاص وتوجيه الطاقات والموارد الاقتصادية إلى مجالات ذات إنتاجية اجتماعية عالية، فيما يلي عرض موجز لأهم تلك الحوافز وتقييم لأثرها:

- تصفية الأصول اليابانية السابقة والمؤسسات العامة ومنحها للقطاع الخاص بسعر رمزي:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ورثت حكومة كوريا الجنوبية شبكة واسعة من الأصول والمصانع التي كانت تملكها وتديرها الحكومة اليابانية والشركات اليابانية الخاصة والمواطنون اليابانيون والتي

شكلت ما يقرب من 94 % من جميع الأصول الصناعية والتجارية في كوريا وبلغت 2500 مؤسسة صناعية وتجارية. قام الجيش الأمريكي وحكومة كوريا الجنوبية بتشغيل المرافق المصانع بشكل مؤقت وإعادة الإعمار لبعضها مع الاحتفاظ بمعظم المرافق العامة (مثل الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات)، والاحتكارات العامة للتبغ، الجينسنغ والملح والبنوك و الفحم، وكانت هذه المنشآت موردا فعالا ومتجددا لتوليد الإيرادات للحكومة، فضلا عن كونها منتجة لسلع وخدمات أساسية. تم بيع وخصخصة باقي الأصول بموجب قانون تصفية الممتلكات الصادر في مايو 1949. وافادت الانباء ان معظم المشترين كانوا أولئك الذين لديهم علاقات مع المالكين اليابانيين السابقين، مثل المنافس أو الشريك أو العامل أو المقاول من الباطن أو الصديق أو موظفين إداريين تحت الحكم العسكري الأمريكي. وفي وضع مماثل للشركات اليابانية، أنشأت الحكومة بعد الحرب الكورية عدد من الشركات العامة لريادة بعض الصناعات الأساسية البديلة للاستيراد - مثل الأسمدة وتكرير النفط والبتروكيماويات والصلب - والتي تم بناؤها في الغالب في إطار برامج المساعدات والقروض الخارجية، والتي لم يكن لدى أي شركة خاصة في كوريا الجنوبية في ذلك الوقت المال أو المعرفة التقنية للاستثمار فيها وتشغيلها. وحتى لو تمكنت شركة تجارية خاصة من الاستيلاء على هذه المرافق، فمن المرجح أن يكون ذلك المنتج قد سيطر على السوق وأن ينشئ مركزاً احتكارياً في تلك الصناعات. بيعت هذه الأصول دون تكلفة تقريبا أو بأسعار متواضعة عادة ما تقل عن نصف تكلفتها إلى شركات جيپول، التي كانت لها علاقات شخصية أو سياسية وثيقة مع الحكومة أو مسؤولي أحزاب الأكثرية السياسية. وفي الآونة الأخيرة، قامت الحكومة بخصخصة عدد من هذه المؤسسات العامة ببطء من خلال بيع الأسهم للمواطنين العاديين في إطار برنامج الخصخصة. وقد حصل المشترون من برامج تصفية الأصول اليابانية السابقة والممتلكات الحكومية على مكاسب إضافية غير متوقعة بسبب التضخم. حيث كانت المعاملة النموذجية هي دفع المشتري دفعة مقدمة قدرها عُشر سعر الشراء والباقي على 10 دفعات سنوية متساوية، وقد انخفضت القوة الشرائية الحقيقية للعملة الكورية خلال الفترة التي قام فيها المشتري بسداد أقساط الشراء، بدءا من معدل التضخم السنوي الذي يزيد على 50 % في المتوسط حتى حوالي عام 1956 ، واستمر بمعدل سنوي بلغ حوالي 17.3 % في المتوسط حتى عام 1981. إن المشتري على 10 أقساط سنوية في عام 1962، دفع حوالي 55 % من سعر العقار وحقق مكاسب تبلغ 45 % بسبب التضخم. ونتيجة لذلك تم نقل أكثر الأصول الرأسمالية للبلاد إلى القطاع الخاص وأرست كوريا الجنوبية الأساس الاقتصادي المتين للقطاع الخاص الذي حصل

على الأصول بأسعار رمزية ثم ربح من التضخم. وهكذا، تمكن من إنتاج وبيع السلع بصورة تنافسية في السوق العالمية وأصبح الفاعل الرئيسي في التوسع السريع للقطاع الصناعي والنمو الاقتصادي.

- اتبعت الحكومة الكورية سياسات وبرامج حتى عام 1986 تقريباً تهدف إلى إبقاء تكاليف الإنتاج منخفضة من خلال الحفاظ على انخفاض تكاليف الأجور ، وهي العنصر الرئيسي في تكلفة الإنتاج، مع توفير قوة عاملة عالية الجودة وطيدة. وكان متوسط الأجر في كوريا الجنوبية في عام 1985 هو 1.39 دولار للساعة الواحدة ، مقارنة بـ 1.67 دولار في تايوان، و 2.23 دولار في سنغافورة، و 9.50 دولار في اليابان، و 13.09 دولار في الولايات المتحدة. واستخدمت "القوة الغاشمة" لإبقاء العمال في الصف. وتم فصل أو سجن قادة النقابات المناوئة وجعلت اللوائح الإضرابات القانونية شبه مستحيلة، بالإضافة إلى ذلك، أمرت الحكومة البنوك برفض منح القروض للشركات التي رفعت الأجور بأكثر من 10 إلى 15 % في عام 1981. وهكذا اعتادت الشركات على الحصول على المساعدة من الحكومة وانتهاك قوانين العمل وتجاهل احتياجات العمال، ورضخت قوة العمل للأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة. شمل الدعم الحكومي للتصنيع تخفيض أسعار استخدام المنافع العامة بالنسبة للشركات الصناعية. إلى حوالي 77% من المعدلات في الأسر المعيشية وحوالي 41% من المعدلات للقطاع التجاري والقطاع العام.
- دعمت الصناعات المصدرة بإعفاءات ضريبية تجارية لمدة خمس سنوات وتخفيضات في ضرائب الدخل على الشركات والدخول الخاصة و تم غض الطرف عن تهريبها الضريبي. و منحت إعانات تصدير مباشرة على 71 بندا، تراوحت بين 5 و 25 وون لكل دولار من الصادرات انخفضت بعد ذلك مع مرور الوقت. شملت الحوافز المالية للصادرات بدلات الإهلاك المعجلة.
- أنشأت الحكومة "مسابقات" لتعزيز المنافسة والتعاون بين شركات القطاع الخاص وبين الحكومة. ومنحت أنواعا من المكافآت على أساس معدلات الأداء مثل إمكانية الحصول على ائتمان للمصدرين، والوصول إلى النقد أو الائتمان الأجنبي أو قد تأخذ المكافأة شكل المشاركة في المداولات التجارية الحكومية.

- كان لدى الحكومة مخزون من النقد الأجنبي - تم الحصول عليه بشكل رئيسي من المساعدات الخارجية في السنوات الأولى والصادرات والقروض الخارجية في السنوات اللاحقة - وكان مطلوباً الحصول على إذن من الحكومة لاستيراد السلع والخدمات الأجنبية. تم تخصيص العملات الأجنبية بسعر صرف أجنبي منخفض لاستيراد المدخلات للصناعات التصديرية، والصناعات ذات التكنولوجيا العالية ، مثل المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية، وبالمقابل تم تقشير استيراد السلع الاستهلاكية. وبهذه الطريقة، شجعت الحكومة الاستثمار في صناعات التصدير المرغوبة وسمحت للشركات باستيراد السلع الرأسمالية، والمواد الخام، والسلع الوسيطة أخرى بتكلفة منخفضة وتصنيع سلعهم بأسعار زهيدة وبيعها بشكل تنافسي في الأسواق المحلية والعالمية. وبعد الإصلاح الليبرالي في عام 1981، تبذرت الفجوة تدريجياً بين أسعار الصرف الأجنبي الرسمية وأسعار السوق. وهكذا ساهمت سياسة صرف العملات الأجنبية في تحويل اقتصاد كوريا الزراعي أو شبه الصناعي إلى اقتصاد صناعي متطور بحلول نهاية القرن العشرين.
- في ظل سياسة انتاج بدائل الواردات وبمعارضة البلدان المانحة للمعونة الأجنبية، تم بخس قيمة النقد الأجنبي أو المغالاة في تقدير اللوون الكوري، وإلى جانب سياسة سعر الصرف الأجنبي التعسفية، استخدمت الحكومة نظام أسعار صرف متعددة للعملات الأجنبية وتباينت المعدلات التي تم بها تخصيص النقد الأجنبي الفعلي للمستوردين، للترويج لنوع معين من الاستثمار ووفقاً للنفوذ السياسي للمقترض. تم تحرير سياسات أسعار الصرف وخفضت قيمة العملة الكورية في كثير من الأحيان لدعم نمو الصادرات، وبعد عام 1981، انتهت ضوابط أسعار الصرف الأجنبي وأدخل نظام سعر الصرف العائم.
- كان تخصيص الائتمان إلى حد بعيد أهم أداة لسيطرة الحكومة على الاستثمار وتوجيه الموارد النادرة نحو المشروعات الاستثمارية. اتبعت الحكومة أربعة مناهج رئيسية في مراحل مختلفة من تنمية الدولة وهي التمويل الحكومي المباشر ، والتمويل غير المباشر من خلال البنوك ، والتمويل التنافسي المفتوح ، وبرامج ضمان القروض. عندما تم التخصيص المباشر للقروض للشركات ، واجهت الحكومة العديد من الصعوبات. كما أدركت أن معظم الحكومات بالبلدان الأخرى التي حاولت تخصيص الائتمان بشكل مباشر لم تنجح، وكثيراً ما أسفرت هذه البرامج عن زيادة أنشطة التربح (على سبيل المثال، إيداع القرض ذو الفائدة المدعومة في الأسواق المالية غير المنظمة (UOFMs) بسعر فائدة

أعلى، وتحقيق مكاسب كبيرة)، لذلك استخدمت الحكومة الوسطاء الماليين المنظمين كوسيلة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية حتى مطلع الثمانينيات. وقد ضمن ذلك تدفق الأموال إلى القطاعات والمقترضين المفضلين. تم تقديم (76.8%) من أرصدة قروض الوسطاء الماليين للشركات في الفترة ما بين 1970 و 1994 وتم تخصيص الجزء الأكبر منها للتصنيع، بينما كانت القروض الممنوحة للأسر والحكومة صغيرة نسبياً، 14.6% و 8.6% على التوالي. وكما لاحظ المعهد الاقتصادي الكوري الأمريكي "كانت المؤسسات المالية تخضع لتنظيم مفرط وحماية من قبل الحكومة إلى حد تعيين موظفي البنك و تقييد حقوق تصويت المساهمين وبالتالي لم تنتظر البنوك إلى تعظيم الأرباح على أنها هدفها الأساسي، كما هو الحال في معظم البلدان المتقدمة، لكنها تصرفت على أنها "وكلاء تقنين المخصصات" للحكومة. مع الإصلاحات الليبرالية عام 1981، بذلت الحكومة جهوداً واعية لتضييق الفجوة في أسعار الفائدة بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، والسوق المالية غير المنظمة، و سمحت للبنوك بتقديم الائتمان للشركات دون تدخل حكومي وتطوير خدمات وأدوات مالية جديدة.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر صغير الحجم ويتم تنفيذه في شركات صغيرة، إلا أنه أصبح مصدرًا مهمًا لإدخال تقنيات جديدة إلى الصناعة في بلد يتمتع بموارد بشرية عالية الجودة. تم الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب في الصناعات الجديدة وكثيفة رأس المال والتكنولوجيا وأدى إلى رفع مستوى التعقيد التقني وتعزيز إنتاجية الصناعات المحلية. لم توفر الحيازات الأجنبية للأسهم فائدة من حيث تقاسم المخاطر فحسب، بل سهلت أيضًا نقل التكنولوجيا و المهارات الإدارية. على سبيل المثال، استخدمت سيارات هيونداي في الأصل محركًا طورته شركة ميتسوبيشي اليابانية.

كان الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية أيضًا ميالاً إلى جذب المزيد من القروض الأجنبية. وخلاصة القول، كانت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فائدة بكثير مما قد يشير إليه حجمه بالنسبة للاقتصاد المضيق وكذلك للبلدان المستثمرة. في فترة الـ 42 سنة ما بين 1953 و 1994، بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي و 1.1% من إجمالي الاستثمار في الدولة. اجتذب قطاع التصنيع أكثر من نصف (56.6%) جميع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1962-2002. تركز الاستثمار الأجنبي المباشر

في حقول التكنولوجيا الفائقة حيث تم توفير امتيازات ضريبية له. في الثمانينيات والتسعينيات ، تم توجيه ما يقرب من 90 % من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاستثمارات الموجهة نحو التصدير .

حدث تغيير كبير في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1973 . أصبحت سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية أكثر انتقائية و أكثر صرامة. حتى مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعتمدة لاستبدال الواردات كان عليها أن تساهم في توسيع الصادرات. كما ركزت على الصناعات الثقيلة والكيميائية (HCIs) . أعطى القانون أولوية أعلى للمشاريع المشتركة. حددت الحكومة نسبة المشاركة الأجنبية الأساسية عند 50 % ، وسمحت بتملك الأجانب لغالبية الأسهم في حالات استثنائية فقط ، وكفلت أرباحاً تصل إلى 20 % للمستثمرين الأجانب في المشاريع المشتركة. تم استثناء مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي كان يعتقد أنها مفيدة للاقتصاد الكوري الجنوبي من قيد نسبة الـ 50 % بموجب ما يسمى "القائمة الإيجابية". تضمنت القائمة الإيجابية المستثناءة المشاريع الموجهة بالكامل نحو التصدير والتي لا تتنافس الشركات المحلية في الأسواق الخارجية، والمشاريع التي كانت كثيفة التكنولوجيا وأنتجت أو حثت على إنتاج صادرات مهمة أو بدائل استيراد، والمشاريع التي ساهمت في ترشيد الهيكل الصناعي ولكنها تجاوزت القدرات المحلية من حيث رأس المال أو التكنولوجيا، ومشاريع من دولة يمكن لكوريا أن تتوقع منها زيادة كبيرة في الاستثمار في المستقبل، والمشاريع الواقعة في مناطق التصدير الحر أو المناطق الصناعية الأخرى التي تعينها الحكومة. وقد لوحظ تأثير السياسة الجديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في طفرة الاستثمار الأجنبي في السبعينيات.

تباطأت طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر في أواخر السبعينيات ، ويرجع ذلك جزئياً إلى أزمة النفط الأولى. أيضاً ، كانت كوريا الجنوبية لا تزال واحدة من عدد قليل من البلدان في العالم التي استمرت في فرض قيود صارمة على الاستثمار الأجنبي بقيود الصناعات المستهدفة بشكل انتقائي ، ومتطلبات التصدير الصارمة ، والأولوية العالية الممنوحة للمشاريع المشتركة. في غضون ذلك ، نمت الصناعات المحلية وواجهت منافسة دولية في السوق العالمية.

ولمواجهة هذه التحديات ، سنت الحكومة قانون تحفيز رأس المال الأجنبي لعام 1977 عكست فيه موقفها السابق وبدأت في إزالة القيود وشجعت المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي من شأنها تطوير التكنولوجيا الجديدة ومهارات القوى العاملة وتحسين كفاءة الطاقة مع الحد من التلوث البيئي والمخاطر الصناعية. وصل الحد الأدنى من الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب إلى 200000 دولار في عام 1979. ولكن حتى أوائل الثمانينيات ، كانت كوريا

الجنوبية تحتفظ بسياسة تقييدية إلى حد ما للاستثمار الأجنبي المباشر .

تم اعتماد السياسة الليبرالية للاستثمار الأجنبي المباشر في يوليو 1984 ، عندما تم استبدال نظام القائمة الإيجابية بنظام القائمة السلبية التي تعني أن أي استثمار غير محظور بشكل خاص مفتوح للاستثمار الأجنبي المباشر . شملت القائمة السلبية تلك المشروعات التي من شأنها إخلال التوازن بين الطلب المحلي والمعروض من المواد الخام والمنتجات الوسيطة ، أو التنافس ضد الشركات المحلية في الأسواق الخارجية ، أو التي تهدف فقط إلى توفير الدعم المالي للشركات المحلية القائمة أو التريح من المضاربة على الأراضي . بموجب هذا النظام ، قامت كوريا الجنوبية بتقييم طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الفئات الرئيسية الثلاث التالية: الصناعات "المحظورة" ، مثل المرافق العامة ، والنقل العام ، والمؤسسات الصحية ، ووسائل الإعلام ، والنشر ، والصناعات "المقيدة" ، مثل البناء وإنتاج بعض المواد الغذائية ، التي يُحظر فيها الاستثمار الأجنبي من حيث المبدأ ولكن يمكن الحصول على الموافقة من وزير المالية ، والصناعات "المحررة" ، التي لم تكن على القائمة السلبية ويمكن الموافقة عليها . تضمنت المراجعات اللاحقة تخفيف القيود المفروضة على إعادة الأرباح والاستثمار الأساسي إلى الوطن ، والحد الأقصى لمتطلبات نسبة الملكية الأجنبية ، وتعديل الإعفاءات الضريبية ، وإنشاء نظام حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات التي تتطلب تكنولوجيا أجنبية متقدمة . تم تخفيض الحد الأدنى من متطلبات الاستثمار من 200.000 دولار إلى 50,000 دولار في عام 1987 وتبسيط الإجراءات الإدارية للموافقة على الاستثمار الأجنبي وانخفض عدد العناصر المدرجة في التصنيف الصناعي الكوري القياسي في القائمة السلبية (339 من 999 مادة) وبسبب هذه التدابير ، كان إجمالي الاستثمار المباشر في منتصف الثمانينيات أكثر من مليار دولار وتحسنت ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الكوري .

في أواخر الثمانينيات وخلال التسعينيات ، واجهت كوريا الجنوبية بيئات اقتصادية وتحديات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر مع ظهور التكنولوجيا الجديدة وعصر الاتصالات . ولمواجهة هذه التحديات ، أعلنت الحكومة في ديسمبر 1987 عن سياسة لزيادة تحرير سوق رأس المال المحلي . ونتيجة لذلك ، تم تخفيض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر . اقتصرت المجالات المحظورة على الاحتكارات الحكومية (مثل التبغ والجينسنغ) والمتفجرات والنشر . لذلك ، من الإنصاف القول إنه كانت هناك قيود قليلة جدًا على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع في كوريا الجنوبية . أما إعادة رأس المال وتوزيعات الأرباح إلى الوطن ، فيمكن سحبها في أي وقت يرغب فيه المستثمر الأجنبي .

ومع ذلك ، تم تشديد معايير العائد الضريبي للاستثمار الأجنبي المباشر و تم إلغاء الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الممنوحة سابقا لجميع الشركات ذات الاستثمارات الأجنبية مع تحسن وضع ميزان المدفوعات. أدركت الحكومة أن الإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب يمكن أن تضع المنافسين المحليين في وضع غير موافٍ، كما أنها تسببت في خسائر ضريبية دون تعويض. أدركت الحكومة أنها لا تحتاج إلى مزيد من التدابير الخاصة لحث المزيد من دعم الصادرات أو بدائل الاستيراد.

حددت الحكومة 58 مجالا (اعتباراً من سبتمبر 1992) والتي تم تطبيق الإعفاء الضريبي عليها. وكان من بينها تصنيع التكنولوجيا الفائقة لآلات الاختبار الدقيق ، والروبوتات الصناعية ، وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة ذات الصلة ، صناعة الطيران ، صناعة الدفاع ، ومصنعي المنتجات البيولوجية ، والمواد والأجزاء فائقة التوصيل ، ومعدات مولدات الليزر، وتم السماح للمستثمرين في هذه المجالات باختيار بدلات اهلاك خاصة بدلاً من الإعفاء الضريبي على الشركات.

توسع الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لتدابير الحكومة. خلال خطة العام السابع (1992-1996)، بلغ متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي حوالي 1.25 مليار دولار، بزيادة تقارب 50% عن السنوات السابقة.

بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر 25 مليار دولار بين عامي 1962 و 1997 وبصفة عامة، لم تكن الحكومة مهتمة بإزالة العوائق التي تحول دون تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وظل موقفها الأساسي تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر سلبياً. تختلف هذه السياسة عن السعي النشط للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الصين والعديد من دول جنوب شرق آسيا.

لم ينطلق الاستثمار الأجنبي المباشر فعلاً حتى الأزمة المالية في عام 1997 التي أحدثت تغييراً جذرياً في موقف حكومة كوريا الجنوبية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. سارعت السلطات آنذاك إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لجذب رأس المال الأجنبي إلى السوق المحلية. أطلقت سلسلة من الإصلاحات لقوانين وسياسات الاستثمار الأجنبي لجعل كوريا الجنوبية ، على حد تعبير الرئيس الأسبق ، داي جونج كيم ، "أفضل مكان للاستثمار في العالم". حددت الحكومة هدفاً للاستثمار الأجنبي المباشر 20 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010 ، وهو هدف طموح لم يتحقق إلى الآن. قامت الحكومة الكورية بزيادة الإعفاءات ، والتخفيضات الضريبية ، وتخفيضات الإيجار في مواقع المصانع ، فضلاً عن

تقديم أشكال مختلفة من الدعم، بالإضافة إلى القيام بتحرير كامل في مجال الاندماج والاستحواذ العدائي عبر الحدود وملكية الأراضي الأجنبية.

ونتيجة لهذه التغييرات في السياسة ، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بعد عام 1998. وخلال عامي 1998 و 1999 ، اجتذبت كوريا الجنوبية استثمارات أكثر مما كانت عليه خلال السنوات الأربعين السابقة مجتمعة. وفي وقت كانت فيه بعض الدول الآسيوية (ولا سيما الصين) تعاني من انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر ، ظهرت كوريا الجنوبية كواحدة من أفضل الوجهات للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

4. المنح والمساعدات الأجنبية

أنهت كوريا اعتمادها على مساعدة البنك الدولي في عام 1995 واستُبعدت من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية للدول المتلقية المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2000. وكوريا الآن دولة مانحة للمساعدات ووصلت مساعداتها المنصرفة 2 مليار دولار عام 2015 (ODA Korea,n.d.)¹

حصلت كوريا الجنوبية على مساعدات إجماليها 12 مليار دولار كان لها أثر ملحوظ على الاقتصاد الكوري، وقد تطورت المساعدات الخارجية التي تلقتها كوريا الجنوبية على أربعة مراحل رئيسية:

أ. مساعدات الإغاثة: 1945-1952

لمساعدة الشعب الكوري الجنوبي على التعافي من الدمار الاقتصادي والاضطرابات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ، بدأت الولايات المتحدة برنامجاً للإغاثة وتسهيل الاحتلال العسكري الأمريكي من خلال منع الأمراض والاضطرابات في كوريا الجنوبية . إجمالي المساعدة الاقتصادية التي تلقتها كوريا الجنوبية بين عامي 1945 و 1952 مسجلة رسمياً عند 852 مليون دولار. بلغ متوسطها 5.50 دولاراً للفرد سنوياً. كانت في الغالب على شكل طعام وملابس ومواد إغاثة أخرى كلها تقريباً من الولايات المتحدة.

ب. مساعدات إعادة الإعمار: 1953-1961

تطلب التدمير الهائل للحرب الكورية برامج واسعة النطاق للإغاثة وإعادة الإعمار . كان إجمالي المساعدة الاقتصادية الخارجية بين عامي 1953 و 1963 كبيراً بشكل استثنائي ، 2,282.5

1 ODA Korea (n.d.). *Overview. Korea's ODA by Type of Aid (2010-2015)*. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://www.odakorea.go.kr/eng.result.Overview.do>

مليون دولار . وبلغ متوسط نصيب الفرد من المساعدة 11 دولارًا سنويًا. جاءت جميع المساعدات الخارجية خلال هذه الفترة تقريبًا من الولايات المتحدة. شكلت واردات السلع، حوالي ثلاثة أرباع المساعدات، نصفها كان سلعا زراعية ، والباقي في شكل أسمدة ومنتجات بترولية. مكنت هذه المساعدات كوريا من زيادة الاستهلاك المحلي ، و رفع مستوى المعيشة. ارتفع استهلاك الفرد بمتوسط سنوي قدره 26% مما مكن البلاد من تجنب كارثة المجاعة.

في عام 1961 بدأت قروض التنمية طويلة الأجل. بلغ مجموع القروض بين عامي 1958 و 1961 ما يقرب من 2 مليار دولار، 80 % منها قروض ميسرة قابلة للسداد بالعملة المحلية. تم استيراد المواد الخام والحبوب والنفط والمعدات.

III. مساعدات التنمية: 1962-1971

خلال منتصف الستينيات ، نما اقتصاد كوريا الجنوبية بسرعة كبيرة لدرجة أن المانحين والكوريين خلصوا إلى أن كوريا الجنوبية في هذه المرحلة بحاجة إلى مساعدات تنمية اقتصادية أكثر من الإغاثة وهكذا ، تم تحويل المساعدة لتمويل واردات المواد الخام والسلع الوسيطة التي تتطلبها المنشآت الصناعية والتي حصلت على احتياجاتها بأسعار صرف مواتية. خفضت الولايات المتحدة ببطء مساعدتها للبلاد من 232.3 مليون دولار في عام 1962 إلى 51.2 مليون دولار في عام 1971 ، عندما انتهت منح المساعدات الأمريكية رسميًا وقت أن أصبحت كوريا أكثر اكتفاء ذاتيًا.

كان حوالي 80 % من إجمالي المساعدة في شكل منح وقروض ميسرة ، بينما كان جزء صغير فقط من القروض صعبة نسبيًا. كانت المساعدات الخارجية عمليا المورد الوحيد المتاح للاستثمار في الوقت الذي ابتعد فيه المستثمرون الأجانب والمقرضون عن كوريا.

لا يمكن تجاهل المساعدة التقنية التي قدمتها الولايات المتحدة على المستوى الثنائي وبشكل متعدد الأطراف من خلال برامج التعليم والتدريب في الخارج التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. من عام 1951 إلى عام 1982 ، تم إرسال ما يقرب من 2300 خبير أجنبي إلى كوريا ، بينما شارك حوالي 15000 كوري في التدريب من خلال هذه المنظمات. تم تصميم بعض البرامج ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على وجه التحديد لبناء الخبرة لصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية في كوريا.

بالإضافة إلى المساعدة الاقتصادية ، كانت هناك مساعدة عسكرية أمريكية لكوريا الجنوبية. وإجمالاً ، قدمت الولايات المتحدة وحدها حوالي 12.6 مليار دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية بين عامي 1946 و 1976 ، إلى جانب 1.9 مليار دولار إضافية من المؤسسات المالية الدولية وحوالي مليار دولار من اليابان. مكنت هذه المساعدات من التدريب المستمر لأكثر من نصف مليون من الأفراد العسكريين الكوريين على المهارات التنظيمية والإدارية والفنية ضد تهديدات كوريا الشمالية.

IV. التعويضات والمعونة اليابانية

كانت مدفوعات التعويضات اليابانية مصدراً آخر للتمويل الأجنبي بعد الحرب الكورية عوضت جزئياً الانخفاض الحاد في المساعدات الخارجية الأمريكية بعد منتصف الستينيات وكان لها تأثير ملحوظ على الاقتصاد الكوري. بعد التوقيع على "معاهدة السلام" في عام 1965 وعقب إبرام اتفاقية تعويضات "الاحتلال" بين البلدين ، قدمت اليابان لكوريا ما قيمته 300 مليون دولار من السلع والخدمات على أساس المنح لمدة 10 سنوات تبدأ عام 1966 كما وافقت اليابان أيضاً على تزويد كوريا بقروض بقيمة 300 مليون دولار. تم استخدام منحة اليابان بشكل أساسي في الزراعة والغابات وتنمية مصايد الأسماك.

V. حزم الإنقاذ من صندوق النقد الدولي (1997-2000)

لمساعدة كوريا الجنوبية على الخروج من ضائقتها بعد الأزمة المالية الآسيوية وكانت مقترنة ببرامج التكيف الهيكلي.

5. القروض الأجنبية

مع انخفاض المساعدة الأجنبية وندرة الاستثمار الأجنبي المباشر والحاجة المتزايدة للاستثمار ، تم البحث عن وسائل تمويل أخرى. بالنسبة للمقترضين الكوريين ، كان الائتمان الأجنبي جذاباً ومفضلاً على القروض المصرفية المحلية ، والتي لم تكن باهظة الثمن فحسب ، بل كانت قليلة العرض ، وبالتالي كان من الصعب الحصول عليها.

نتيجة للقروض الخارجية ، ارتفع الدين الخارجي باطراد حتى وصل 542 مليار دولار في 2020.

شكلت القروض طويلة الأجل أكثر من ثلاثة أخماس إجمالي القروض وجاءت حتى أوائل الثمانينيات من الولايات المتحدة واليابان ومؤسسات الإقراض الدولية. مثل مجلس التعاون الاقتصادي الدولي لكوريا ، والبنك الدولي ، وبنك التنمية الآسيوي (ADB) ومؤسسة التنمية الدولية. في السنوات الأولى جاءت القروض العامة في الغالب في شكل قروض ميسرة. بلغت مدة القروض في أفضل الحالات ، 40 سنة مع فترة سماح مدتها 10 سنوات ، مع عدم وجود فائدة سنوية أو رسوم خدمة (0 إلى 2 % ، قابلة للسداد بالعملة الكورية)

جاءت القروض العامة الصعبة ، التي يمكن مقارنتها بالقروض التجارية ، إلى كوريا الجنوبية بعد عام 1975. ارتفعت أسعار الفائدة إلى 9 % عام 1976. وانخفض متوسط عنصر المنح من 30 % إلى 11 % عام 1975. انخفض استحقاق القرض إلى أقل من 10 سنوات.

كان الغرض من الحصول على قروض عامة أجنبية هو تمويل مشاريع رأس المال الاجتماعي والتصنيع.

سمحت الحكومة الكورية للشركات الخاصة باقتراض الأموال من مصادر خاصة أجنبية. تم سن قانون تعزيز تحفيز رأس المال الأجنبي Foreign Capital Inducement Promotion Act ، لأول مرة في يناير 1960 - لتنظيم القروض التجارية الأجنبية ، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين أحكام القانون أنه يتعين على المقترض التجاري الحصول على إذن حكومي للحصول على قروض أجنبية. تمت مراقبة الاقتراض الخارجي بشكل صارم للتأكد من استخدام الأموال المقترضة للأغراض المعتمدة وفي المشاريع المؤهلة التي من شأنها أن تسهم في سياستها الاقتصادية ولمنع الاقتراض الأجنبي "غير الضروري". بموجب القانون ، فإن الحكومة ، بالعمل مع البنوك ، تضمن سداد القرض الأجنبي في حالة عدم قدرة شركة مدينة كورية على سداده. كانت النتيجة زيادة في ائتمانات الموردين وقد تحملت البنوك والحكومة بالفعل بعض القروض المتعثرة التي تم ضمانها والتي يقع عبأها في النهاية على دافعي الضرائب الكوريين الجنوبيين.

في عام 1986 ، حظرت الحكومة القروض التجارية على أساس أنها ستؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وتجعل السيطرة النقدية أكثر صعوبة. عندما تم رفع الحظر المفروض على القروض التجارية الأجنبية التي تستحق لمدة ثلاث سنوات أو أكثر في عام 1997 ، تدفقت ووصلت إلى ما

يقرب من 22 مليار دولار في عام 1998. أعلنت حكومة كوريا الجنوبية في أبريل 2003 عن نيتها لرفع قيودها بالكامل على اقتراض الشركات من الخارج.

لم يتم استخدام بعض القروض الأجنبية في القطاع الخاص على النحو الأمثل ، كما كشفت في الأزمة المالية لعام 1997، حيث تم اعتماد القروض الأجنبية من قبل الحكومة لمشاريع غير سليمة ماليًا وتقنيًا نفذتها شركات جيپول في الصناعات المحمية بشكل مفرط . غالبًا ما أدت إلى مزيج من التكاليف المرتفعة والأسعار الاحتكارية ، مما أدى بدوره إلى تقليل القدرة على المنافسة في كل من أسواق الصادرات و الأسواق المحلية. سمح حصول الشركات الكبيرة على القروض الأجنبية بتوسيع استثماراتها وساهمت في النمو السريع للجيپول، لكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ليس لها وضع ائتماني راسخ لم تكن قادرة على الحصول على قروض أجنبية. كان الملاذ الوحيد هو الاقتراض من السوق المحلية بأسعار فائدة أعلى بكثير ، إن استطاعوا ، وبالتالي زادت تكلفة القروض.

6. مصادر أخرى لتمويل التنمية

في كوريا الجنوبية، لم يتم استخدام السندات الأجنبية كوسيلة لتمويل استثماراتها حتى منتصف السبعينيات تقريبًا. وعندما حظرت الحكومة القروض التجارية الأجنبية من 1986 إلى 1997 ، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي في المحفظة و أصبحت الشروط التي تم بموجبها الحصول على الأموال من استثمارات المحافظ الأجنبية أكثر ملاءمة من تلك الخاصة بالقروض التجارية. وبلغت ذروتها عند 21.2 مليار دولار في عام 1996. وشكلت حافظة الأوراق المالية الأجنبية في عام 2005 ما نسبته 40 % من سوق الأوراق المالية المحلي. تم أغلب الاستثمار في المحافظ الأجنبية في كوريا الجنوبية في التكتلات الكبيرة. سيطر خمسة جيپول على سوق سندات الشركات بنسبة 95 % من الإصدار. هذا لأنه كان يُنظر إليهم على أنهم مصدر السندات الأكثر أمانًا ، حيث كان يُنظر إليهم على أنهم أكبر من الفشل. يكشف ذلك عن أن الاستثمار الأجنبي في المحافظ الاستثمارية بشكل عام يمثل جزءًا صغيرًا من التمويل الأجنبي الذي مول استثمارات جديدة في القطاع الخاص.

المبحث الثاني: تجربة تايوان في تمويل التنمية

مقدمة

تايوان جزيرة كبيرة تعرف رسميًا باسم جمهورية الصين (ROC) Republic of China تبعُد نحو 260 كم عن الشاطئ الجنوبي الشرقي لجمهورية الصين الشعبية People's Republic of China (PRC) ، تبلغ مساحتها 36 ألف كيلو مترا مربعا، أي حوالي 3.6% من مساحة مصر، ويقدر عدد سكانها في 2020 بنحو 23.6 مليون نسمة، حظها من الموارد الطبيعية ليس بالوفير لذلك فهي تعتمد على استيراد ما تحتاجه صناعاتها المزدهرة من مواد خام ومعادن ومصادر للطاقة.

كانت تايوان جزءا من امبراطورية الصين القديمة حتى استولت عليها اليابان عام 1895 في أعقاب الحرب الصينية اليابانية. وظلت خاضعة للاحتلال الياباني حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945 لتعود مرة أخرى إلى الصين. ومع تنامي قوة الشيوعيين بقيادة ماو تسي تونج نقل الرئيس الصيني شيانج كاي شيك حكومته التي كانت على شفا الانهيار وقواته إلى الجزيرة التايوانية تحت حماية الأسطول السابع الأمريكي عام 1949. وظلت حكومة الصين الوطنية في تايوان وحكومة الصين الشعبية تتنازعان السيادة والشرعية الدولية على كامل الصين. تلقى شيانج دعما ماليا وفنيا وعسكريا من الولايات المتحدة الأمريكية قل أن نجد له نظيرا، مما ساعده على تطوير الجزيرة وتحويلها إلى قوة اقتصادية آسيوية بارزة.

لقد تجلّى تطور الاقتصاد التايواني منذ أوائل ستينيات القرن المنصرم في النمو السريع للصادرات واستقرار الأسعار والتوظيف الكامل وارتفاع المدخرات المحلية والاحتياطات الأجنبية والتوزيع العادل نسبياً للدخل. لعبت الحكومة دوراً مهماً في تطوير ما يسمى بـ "المعجزة الاقتصادية لتايوان" ولم يخلو سبيلها من المصاعب الكبيرة والهيمنة الخارجية.

تمويل التنمية باستغلال الفائض الزراعي خلال حقبة الاستعمار الياباني

لعب التراكم الأولي دوراً حاسماً في التنمية التايوانية الشاملة. ويقصد بذلك أنه تم استخراج الفائض من الزراعة واستخدامه في الاستثمار الصناعي ، كما تم استخدام الفائض لتمويل الاستثمارات في البنية التحتية والتي كانت شرطاً أساسياً للتوسع الصناعي.

عندما سيطر اليابانيون على تايوان في عام 1895 كان اقتصاد الجزيرة زراعيًا بطبيعته. اهتم اليابانيون بتايوان باعتبارها "سلة خبز" توفر الغذاء اللازم لإطعام القوة العاملة الصناعية المتنامية في اليابان. وهكذا سعت إلى تعزيز النمو والإنتاجية في السلع التي تتمتع فيها تايوان بميزة نسبية، مثل الأرز والسكر ، والتي تم تصديرها إلى اليابان فيما تقوم الأخيرة بتصدير السلع الاستهلاكية المصنعة إلى تايوان.

كانت إحدى العقبات الرئيسية أمام تعزيز النمو الزراعي السريع هي نظام حيازة الأراضي الذي نشأ في القرن الثامن عشر الميلادي عندما منح المسؤولون الصينيون حقوق الملكية المؤقتة في تايوان للأفراد الأثرياء إذا حولوا أراض جديدة للزراعة. أصبحت هذه الطبقة في نهاية المطاف ملاك غائبين ومؤجرين للأرض ، ومع تحسن وضع المستأجرين الاقتصادي ، قاموا هم أيضًا بتأجير الأراضي للمهاجرين الآخرين. كل هذا أدى إلى ترتيب معقد للحقوق والالتزامات وصعوبة الاحتفاظ بسجل دقيق لحيازات الأراضي وبالتالي ، تحصيل ضريبة الأرض. أدرك اليابانيون أنه إذا كان من المقرر زيادة إنتاجية الزراعة واستخراج فائض من الزراعة ، فيجب إصلاح نظام حيازة الأراضي. حدد مسح للأراضي بين عامي 1898 و 1903 الملكية ووفر أساسًا لتقدير قيمة الأرض. و أجبر اليابانيون ملاك الأراضي على استبدال إيجاراتهم الوراثية بالسندات ذات العائد. قام العديد من ملاك الأراضي هؤلاء ، إما بسبب الجهل أو الضائقة المالية ، ببيع سنداتهم بأقل من القيمة الاسمية. انتقلت ملكية الأرض إلى المستأجرين وطُلب منهم ، في المقابل ، دفع ضريبة الأرض . وهكذا تم إصلاح نظام الحيازة، وأصبحت إحدى آليات تحويل الفائض الزراعي ، وهي ضريبة الأرض ، تحت السيطرة اليابانية. باستخدام عائدات ضريبة الأراضي بالإضافة إلى الإعانات التي قدمتها اليابان في البداية ، تم إجراء استثمارات لتوسيع نظام الري في تايوان حيث تم بناء سدود كبيرة لتقليل حالات الجفاف والفيضانات الشائعة في الماضي ، كما تم تطوير أصناف بذور أكثر إنتاجية. تم تخصيص 40 إلى 60% من إنفاق الحكومة على التنمية وتطوير قطاع النقل والمواصلات إذ لم يكن لتايوان أي طرق أو سكك حديدية تقريبًا قبل الاستعمار الياباني، لكن بحلول عام 1940 كان لديها 907 كم من السكك الحديدية العامة و 12076 كم من الطرق ، وتم بناء أول محطات لتوليد الطاقة الكهربائية. وكانت الموارد البشرية من المجالات التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام ولا سيما الصحة والتعليم. تم نشر التعليم الابتدائي مجانًا وإنشاء المدارس الثانوية والمهنية ، وتأسيس جامعة تايبيه الإمبراطورية عام 1928، وارتفع

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 1% في عام 1905 إلى 27% في عام 1940. زاد متوسط عمر التايوانيين بشكل كبير بعد توسيع خدمات الصحة العامة والمستشفيات وكليات الطب، التي تم إنشاؤها في البداية لصالح المهاجرين اليابانيين (Grabowski, 1988)¹.

أدت هذه الأنشطة بلا شك إلى زيادة الإنتاجية ووفرت شرطاً أساسياً ضرورياً للنمو السريع في المستقبل. تم التخلص من الحاجة إلى الإعانات من اليابان في وقت مبكر جداً مع توفر مصادر جديدة للإيرادات الحكومية.

كان السبيل الرئيسي الآخر الذي تم من خلاله نقل الفائض الزراعي هو السلوك الاحتكاري للشركات اليابانية. حيث واجه المزارعون التايوانيون عدداً صغيراً من شركات التصدير والتجهيز التي كانت تشتري محاصيلهم وتحتكر الشراء، ومكنهم ذلك من تحقيق أرباح ضخمة على حساب الفلاحين. ربما تم إعادة استثمار بعض أرباح احتكار الشراء في تايوان، ولكن تم تحويل جزء كبير منها إلى اليابان واستخدم الفائض الزراعي لتمويل التوسع الصناعي، لكنه كان توسع الصناعة اليابانية، وليس التايوانية.

استخدم جانب من الفائض المحول من الزراعة لإحداث تطور صناعي في تايوان. منذ عام 1915 إلى عام 1940، تضاعف عدد المصانع الخاصة سبعة أضعاف. وارتفع معدل التوظيف في المصانع من 21800 إلى 127700 عامل. ومع ذلك، كان معظم هذا النمو في صناعة تجهيز الأغذية التي مثلت في عام 1930 حوالي 64% من جميع المصانع المسجلة، و 55% من العمالة في المصانع، و 76% من القيمة الإجمالية لإنتاج المصانع. كانت السيطرة اليابانية على قطاع التصنيع شبه كاملة.

تمويل التنمية باستغلال الفائض الزراعي بعد الاستقلال

عانت تايوان خلال فترة الحرب العالمية الثانية من تدمير جسيم و عانت بعد الحرب من انخفاض التجارة وخسارة كاملة للتصدير إلى السوق اليابانية. نقص الإنتاج الزراعي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1935-1945) بمعدل 12.3% سنوياً حتى تحول الفائض الغذائي إلى عجز. و يرجع تايوان إلى الصين في 1945 بدأت حقبة من التدهور السريع. تم تفكيك المصانع وشحنها

¹ Grabowski, R. (1988). *Taiwanese economic development: an alternative interpretation*. Development and Change, 19(1), 53-67.

إلى الصين مع المواد الخام. و بدأ الصينيون في البر الرئيسي برنامجًا للقمع السياسي على مستوى البلاد موجه ضد التايوانيين بصفة عامة ولتصفية النخبة الفكرية والاجتماعية التايوانية على وجه الخصوص واستبعادها من مواقع النفوذ. ومع ذلك ، كان الكثير من التراجع أيضا بسبب الفساد وعدم كفاءة الحكومة العسكرية الصينية.

ثبت أن خسارة الأسواق اليابانية الكبيرة للصادرات الزراعية كانت بمثابة ضربة قاسية. بالإضافة إلى ذلك ، تسبب رحيل القيادة الفنية والمهنية اليابانية في حالة من الفوضى. كانت الشركات الكبرى التي تم الاستيلاء عليها من اليابانيين بعد الحرب تدار من قبل قطاع عام قليل الخبرة والذي استخدم أيضًا معظم رأس المال المحدود المتاح، وعندما انسحبت حكومة شيانج كاي شيك إلى تايوان هربا من النظام الشيوعي في الصين الأم خسرت تايوان السوق الصينية أيضا، وارتفع الإنفاق العسكري، وبلغ التضخم المفرط ذروته عند 37٪ شهريًا في عام 1949 نتيجة النقص في المواد التي تفاقمت أيضا بسبب تدفق مليوني مهاجر من البر الرئيسي للصين في 1949/1948 وزيادة المعروض النقدي بنسبة 200٪ سنويًا من عام 1943 إلى عام 1945 تحت الحكم الياباني إبان الحرب تلتها زيادة 480٪ سنويًا من عام 1946 إلى عام 1949 بعد تولي الحكومة الصينية زمام الأمور. لم يتباطأ التضخم حتى تم استبدال الدولار التايواني "القديم" بـ "الجديد" في يونيو 1949 بمعدل تحويل 40000 إلى 1 (Lin, Leung, , Chen, 1998) ¹. كان معدل النمو السكاني مرتفعًا بنسبة 3.5 ٪ سنويًا، وجعلت الحاجة إلى الدفاع الوطني عجز الميزانية أمرًا لا مفر منه تقريبًا. لقد شكل ذلك تهديدًا خطيرًا لاستقرار اقتصاد تايوان بل وبقائه.

ولكنها عوضت ذلك وتجاوزت هذا العصر المظلم بفضل ما ورد إليها من رجال أعمال ذوي خبرة وإداريين وفنيين وعمال مهرة فارين من الصين الأم وبفضل المساعدات الأمريكية السخية.

بعد استعادة النظام، انخرطت حكومة تايوان الجديدة في إصلاح زراعي كبير دفعتها إليه اعتبارات سياسية واقتصادية. سياسيًا، كان من الواضح أن قيام الشيوعيين بتنفيذ اصلاح زراعي في الصين الأم قد أكسبهم شعبية كبيرة بعد أن تسبب الفقر في سقوط الحكومة الوطنية هناك. لذلك وضع الإصلاح الزراعي في تايوان أساسا متينا لشرعية الحكومة الوطنية الوافدة والتي لم تكن قد شكلت بعد مصالح خاصة مع طبقة ملاك الأراضي. ومن الناحية الاقتصادية اتضح أن استعادة النمو

1 Lin, J., Leung, S.K.C., Chen, D.M. (1998). *A Century of Economic Development in Taiwan*. Review of Pacific Basin Financial markets and policies, Vol. 1, No. 3. World Scientific Publishing.

الزراعي يتطلب تغيير نظام ملكية الأراضي السائد. كان الإيجار يكلف المزارع نصف أو 70% من انتاجه السنوي وكان عليه دفع اتاوة لتجديد عقد الإيجار، مما جعل المزارعين يعيشون على حد الكفاف وكان باعثاً على كثير من الاضطرابات والقلقل في الريف. صاحب تنفيذ الإصلاح الزراعي العنف والقهر والقسر تجاه ملاك الأراضي السابقين. وقد تم الإصلاح الزراعي على ثلاثة مراحل:

1. مرحلة تخفيض ايجارات المزارع عام 1949 ومد فترة الإيجار لست سنوات وإلغاء الاتاوة وتقييد حق المالك في استرداد أرضه أو بيعها.
 2. مرحلة بيع الأراضي المملوكة للحكومة إلى المزارعين والتي شكلت 20% من الأراضي الزراعية وكانت مملوكة سابقاً لليابانيين. استمرت هذه المرحلة حتى عام 1952.
 3. مرحلة تطبيق برنامج الأرض لمن يزرعها في عام 1953، حيث اشترت الدولة إجبارياً المساحات التي تزيد عن الحد الأقصى للحيازة وهو 3 هكتار (7.5 فدان) من الأراضي المزروعة أرز أو 6 هكتارات من الأراضي الجافة. اشترت الحكومة 60% من الأراضي المستأجرة وأعادت بيعها لنحو مائتي ألف أسرة ريفية.
- قضى الإصلاح الزراعي على طبقة كبار ملاك الأراضي، و ضيق الفوارق في توزيع الدخل مما عزز الاستقرار الاجتماعي، ومنح المزارعين حافزاً لتحسين إنتاجيتهم.
- سمح الإصلاح الزراعي للحكومة بشراء الأرض بأسعار أقل بكثير من القيمة السوقية وبالتالي الاستحواذ على فائض كبير تم تحويله للاستثمار في القطاع الصناعي. خلال المرحلة الأولى من الإصلاح، أدت التخفيضات المطلوبة في الإيجارات إلى انخفاض كبير في سعر الأراضي المستأجرة، كان متوسط سعر السوق لحقول الأرز حوالي أربعة أضعاف العائد السنوي، في حين اشترتها الدولة خلال المرحلة الثالثة للإصلاح الزراعي بما يعادل 2.5 ضعف قيمة العائد السنوي. سددت الحكومة ثمن الأراضي التي اشترتها من الاقطاعيين السابقين في صورة سندات السلع (70%) و أسهم أربع مؤسسات حكومية (30%). منحت سندات الأراضي معدل فائدة 4% عندما كانت أسعار البنوك 16% في السنة. وبالتالي، فإن أسعار الفائدة المنخفضة تعني ضمناً مدخرات قسرية. وأخيراً، انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات الحكومية إلى أقل من القيمة الاسمية ولم تمنح أي عائد للأسهم طوال الفترة من 1957 حتى 1962، باستثناء شركة تايوان للأسمنت.

تكمُن أهمية الإصلاح في أنه سمح للحكومة بالحصول على سيطرة حازمة على الفائض الزراعي لتكون قادرة على استخدامه في التوسع الصناعي. وبعبارة أخرى ، حلت الحكومة الجديدة محل لليابانيين وبدلاً من تحويل الفائض الزراعي لتمويل التصنيع الياباني ، فقد تم استخدامه لتمويل النمو الصناعي في تايوان. وحلت الحكومة محل طبقة ملاك الأراضي في الحصول على نصيب ضخم من انتاج الأرز (حوالي 30%)، وتشير التقديرات إلى أن صافي تدفق رأس المال الخارج من الزراعة خلال هذه الفترة الزمنية قد مَوَّل ما يقرب من 34 % من إجمالي الاستثمار المحلي.

وبإمعان النظر في سبل انتزاع الفائض الزراعي وتوجيهه لتمويل التصنيع نلاحظ أنه وبينما لجأ اليابانيون إلى الوسائل المباشرة لنزع الفائض مثل ضريبة الأرض والرسوم الإنتاجية ونحو ذلك، جمعت حكومة تايوان عددا من الطرق الظاهرة وغير الظاهرة لتحقيق ذات الغاية. كان من الوسائل الظاهرة تحصيل ايجار الأراضي المملوكة للدولة في شكل عيني، والضريبة العينية على الأراضي والتي أسهمت بنحو 12% إلى 16% من حصيللة الحكومة من الأرز خلال الفترة من 1952-1960، والتوريد الاجباري للمحاصيل الذي أسهم بنسبة 12% من حصيللة الحكومة من الأرز بسعر يقل عن نصف سعر الجملة السوقي. أما الطرق غير الظاهرة فهي تحويل شروط التجارة المحلية ضد القطاع الزراعي. حدث هذا بشكل رئيسي كنتيجة لتفعيل نظام مقايضة سماء الأرز. في ظل هذا النظام كانت الحكومة هي المصدر الوحيد للأسمدة الكيماوية. دفع المزارعون ثمن الأسمدة (التي تم المغالاة في سعرها بما يتراوح بين 1.7 إلى 2.9 ضعف سعر استيرادها) من خلال توريد كميات من الأرز أو الحبوب الأخرى للحكومة (التي تم بخس أسعارها بما لا يتجاوز نصف السعر السوقي) وقد أسهمت بنحو 60% من حصيللة الحكومة من الأرز. وهكذا اضطر المزارعون إلى دفع ثمن باهظ للغاية مقابل الأسمدة مما سمح للحكومة باستخراج رأس المال من القطاع الزراعي.

استمرت سياسات انتزاع الفائض الزراعي قائمة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات حتى توفرت مصادر أخرى لتمويل التنمية مثل المساعدات الأجنبية. وبصفة عامة لم تتماهى الحكومة في حرمان المزارعين من ثمرة جهدهم ولم تحد بشكل كبير من مستوى معيشة المزارعين كما حدث في بلدان أخرى، بل إنها قد أضافت للقاعدة الزراعية المتقدمة نسبيا التي تركها اليابانيون من خلال استثمارات وبحوث الزراعية وتقديم قروض ميسرة للمزارعين.

التوجه نحو التصنيع والتصدير والتكنولوجيا العالية

يعتبر علماء المعونة الذين درسوا المساعدات الأمريكية أن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الصين مثال ناجح لاستخدام المساعدات . بدأت المساعدات الأمريكية في عام 1951 وانتهت في عام 1965. وبلغ المبلغ السنوي الذي تم استلامه خلال هذه الفترة ، في المجموع ، 372 مليون دولار أمريكي. أنقذت المعونة الأمريكية تايوان من الوقوع في شرك القروض الخارجية في المراحل الأولى من تنميتها، وفي المراحل اللاحقة ساعدها التوجه للتصدير على تفادي هذا الشرك. استخدمت المساعدات الأمريكية بشكل أساسي لتوسيع البنية التحتية ، بما في ذلك الكهرباء والنقل والاتصالات. وتم تقديم مساعدات للقطاع الخاص بالعملة المحلية للاستثمار في الصناعات التحويلية.

في البداية تبنت الحكومة سياسة إنتاج بدائل الواردات ، حيث استغلت الفائض الزراعي لدعم القطاع الصناعي ، واستخدمت حصيلة صادراتها من المنتجات الزراعية بالعملة الأجنبية لاستيراد الآلات الصناعية ، وبالتالي تطوير القطاع الصناعي. رفعت الحكومة التعريفات الجمركية ، وضبطت النقد الأجنبي وقيدت الواردات من أجل حماية الصناعة المحلية وخلق نواة للرأسمالية في سوق محمية بالكامل. وبمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، تم إنشاء بنية تحتية صناعية ضخمة وتم تطوير النظام التعليمي. كما تحسنت الرعاية الصحية ونوعية الحياة. بحلول الستينيات ، واجهت سياسة إنتاج بدائل الواردات في تايوان مشكلة تشبع السوق المحلية. في الوقت نفسه ، انتقلت مصانع بعض الدول الصناعية ، بسبب ارتفاع الأجور وأسباب أخرى ، ببطء إلى المناطق التي تتميز بوجود قاعدة صناعة أساسية وتكاليف عمالة منخفضة ومنها تايوان. انتقلت الشركات اليابانية إلى تايوان واستفادت من الأجور والرواتب المنخفضة ونقص وتساهل القوانين والضوابط البيئية ، والقوى العاملة الماهرة والمتقنة ، ودعم الحكومة. لكن نواة الهيكل الصناعي كانت وطنية ، وتتألف من عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ونتيجة لذلك ، تغيرت السياسة الاقتصادية لتايوان وتوجهت نحو التوسع في الصادرات لا سيما وأن حجم السوق المحلية كان صغيرًا جدًا بحيث لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر للنمو المستدام بالإضافة إلى الحاجة الملحة لعائدات النقد الأجنبي. في عام 1960 ، سنت الحكومة "لوائح تشجيع الاستثمار" للمنافسة على الاستثمار الأجنبي في تايوان. كان أقوى حافز هو "الإعفاء

الضريبي لمدة خمس سنوات" للمؤسسات الإنتاجية ، وخصم نسبة 2% من عائدات التصدير السنوي من الدخل الخاضع للضريبة و منح اعفاء ضريبي للربح غير الموزع المعاد استثماره لأغراض إنتاجية، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات. وفي عام 1966 ، أنشأت الحكومة منطقة معالجة الصادرات في كاوشيونغ ، وهي أول منطقة لمعالجة الصادرات في آسيا ، لتوسيع إنتاج (تجميع) السلع الصناعية. وهكذا أصبحت تايوان حلقة وصل في النظام الدولي لتقسيم العمل. لم تكن مساهمات الاستثمار الأجنبي مالية فحسب ، بل مالت أيضاً إلى معرفة فنية أفضل. من خلال الاتصالات المكثفة مع الشركات الأجنبية ، تمكنت الشركات المحلية من توسيع فرصها لاستيراد مواد وأجزاء ومعدات أكثر كفاءة ، وفي الوقت نفسه ، اكتساب أسواق دولية أوسع لصادراتها. وبالتالي ، وجد ارتباط كبير بين النمو المرتفع للصناعة وحصّة عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

منذ عام 1968 ، حافظت تايوان على متوسط نمو اقتصادي سنوي طويل الأجل مكون من رقمين حتى أزمة النفط عام 1973. في عام 1971 ، كان لدى تايوان فائض في التجارة الخارجية واستمرت منذ ذلك الحين دولة تصدير ومنتج رئيسي للآلات الكهربائية والسلع الإلكترونية.

أصبح النمو الاقتصادي أكثر تواضعا منذ أواخر التسعينيات. أحد العوامل الرئيسية المسببة لذلك هو صعود الصين. قدمت الصين نفس الظروف التي أتاحت ، قبل 40 عامًا ، معجزة تايوان (بيئة سياسية واجتماعية هادئة ، عمال رخيصون ومتعلمون ، غياب النقابات العمالية المستقلة). للاستمرار في النمو ، تحتم على الاقتصاد التايواني أن يواصل الابتكار والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأن يتخلى عن الصناعات كثيفة العمالة التي لا يمكنه منافسة الصين أو فيتنام أو غيرها من البلدان النامية فيها.

تواصل اعتماد تايوان بشكل كبير على قطاع التكنولوجيا وبحلول عام 2015 ، استحوذت على الجزء الأكبر من حصة السوق العالمية من اللوحات الأم (89.9 %) ، والكابلات CPE (84.5 %) ، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة (83.5 %) ، واحتلت المرتبة الثانية في إنتاج شاشات الكريستال السائل الترانزستور (لوحات TFT-LCD) (41.4 %) ، والثالثة لشاشات LCD (27 %) و LED (19 %). تزايدت نفقات البحث والتطوير تدريجياً ، ففي عام 2006 ، بلغت 307 مليار دولار تايواني جديد ، لكنها ارتفعت إلى 483.5 مليار دولار تايواني جديد (16 مليار دولار

أمريكي) في عام 2014 ، أي ما يقرب من 3% من الناتج المحلي الإجمالي. أدرج تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2017-2018 تايوان في المرتبة 16 عالمياً في التعاون بين الجامعة والصناعة في مجال البحث والتطوير ، والمركز العاشر في إنفاق الشركات على البحث والتطوير ، والمركز الثاني والعشرين في مجال القدرة على الابتكار.

التحول الهيكلي في تايوان

ترافق النمو الاقتصادي الحثيث مع التصنيع السريع ، وخضوع الهيكل الاقتصادي لتايوان لتغييرات ملموسة. خلال الفترة 1961-1997 ، انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 28% إلى 3% ، في حين ارتفعت حصة القطاع الصناعي من 27% إلى 35%. وفي عام 2020 بلغت حصة الزراعة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت حصة القطاع الصناعي 36.8% والخدمي 61.5% (National Statistics of Taiwan 2021)¹

حتى عام 1970 ، تميز التصنيع في تايوان بالتوسع السريع في التصنيع الخفيف كثيف العمالة، أما بعد عام 1971 ، تغير هذا الاتجاه. حيث بدأت حصة الصناعات الخفيفة في الانخفاض ، خاصة الصناعات الغذائية والمنسوجات. وبدلاً من ذلك ، لوحظت زيادة نسبية في المزيد من الصناعات التي تتطلب الكثير من رأس المال والمهارات مثل البتروكيماويات والمعادن والآلات والآلات الكهربائية ، فضلاً عن الصناعات عالية التقنية. من الواضح أن التصنيع السريع تسبب في تحول مركز الثقل من الزراعة إلى الصناعة، وداخل الصناعة ، من التصنيع كثيف العمالة إلى التصنيع كثيف رأس المال والمعرفة.

لقد كان تطوير قطاع التصنيع في التسعينيات كبيراً. وانخفضت حصة الصناعات التقليدية في الإنتاج الصناعي من 43% من الإجمالي إلى 27% بين عامي 1981 و 1996 ، بينما زادت حصة الصناعات كثيفة التكنولوجيا من 20% إلى 38%. بالإضافة إلى ذلك ، هيمنت على الهيكل الاقتصادي في تايوان إلى حد كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكنها التكيف بسرعة مع البيئة المتغيرة، مما يضيف المرونة إلى الاقتصاد.

1 National Statistics of Taiwan. (2021). *Macro Database*. <http://statdb.dgbas.gov.tw/>

رافق التغيير الهيكلي للإنتاج تغيير هيكلي في التوظيف. وانخفضت العمالة في الزراعة من 56% من إجمالي العمالة في عام 1952 إلى 10% في عام 1997 وإلى 4.8% عام 2020، بينما ارتفعت العمالة في القطاع الصناعي من 17% في عام 1952 إلى 38% في عام 1997. تم استيعاب نمو القوى العاملة وانخفاض معدل البطالة من 4.4% في عام 1952 إلى أقل من 3% في عام 1971. وقد تم الحفاظ عليه عند أقل من 3% منذ ذلك الحين. وبلغ معدل البطالة 3.85% في 2020 رغم مرور تايوان والعالم بجائحة فيروس كورونا.

تغيرت تركيبة الصادرات بشكل ملحوظ. زادت صادرات المنتجات الصناعية من 8% عام 1952 إلى 98% عام 1997، منها 38% منتجات كثيفة التكنولوجيا.

خلال الفترة من 1976-2019 انخفضت حصة ربح ريادة الأعمال من إجمالي الدخل القومي من 25% إلى 12%، وخلال هذه الفترة لم تتغير حصة الدخل من الأجور كثيرا حيث انخفضت من 60% إلى 54% وارتفعت حصة الدخل من الممتلكات من 9% إلى 15% وزاد الدخل من التحويلات بنسبة ملحوظة من 6% إلى 19% (National Statistics of Taiwan 2021)¹. تشير هذه اتجاهات هذه الفترة والفترات السابقة إلى أن النمو المتوازن كان ولا يزال أحد المعالم الرئيسية لسياسة الحكومة. كانت الشعارات المفضلة التي استخدمتها الحكومة هي "النمو مع العدالة" و "النمو مع الاستقرار"، وفي الأيام الأولى، "تطوير الزراعة عن طريق الصناعة وتعزيز الصناعة بالزراعة".

تعبئة المدخرات في تايوان

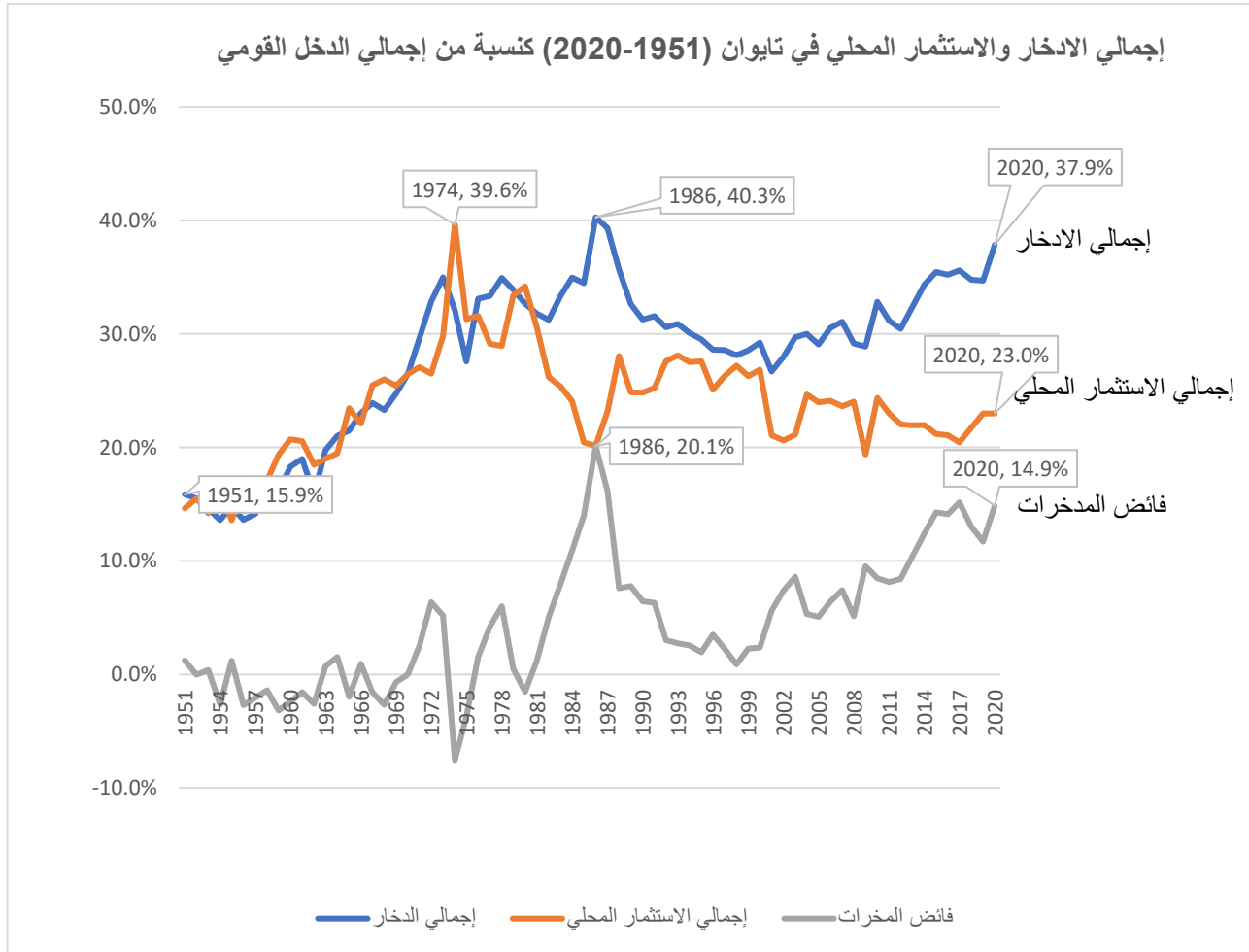
كان تحقيق معدل ادخار مرتفع في الفترة المبكرة عاملا حاسما في التنمية الناجحة لتايوان. وفقًا للبروفيسور والت وايتمان روستو، بعد أن يشكل صافي الاستثمار لبلد ما أكثر من 10% من الدخل القومي، يمكن اعتبار الدولة على أنها استوفت الشرط الضروري "للانطلاق". لم يستوف الاقتصاد التايواني شروط الإقلاع قبل عام 1963. أدى الاستثمار المرتفع إلى نمو الاقتصاد بسرعة، مما أدى بدوره إلى ارتفاع معدل الادخار إلى مستوى مرتفع (Kuo & Ranis, 2020)².

1 National Statistics of Taiwan. (2021). *Macro Database*. <http://statdb.dgbas.gov.tw>

2 Kuo, S. W., & Ranis, G. (2020). *The Taiwan Success Story: Rapid Growth With Improved Distribution In The Republic Of China, 1952-1979*. Routledge.

وصل نسبة إجمالي المدخرات إلى معدلها القياسي عام 1986 بنسبة 40.3% من إجمالي الدخل القومي (انظر الشكل (2-2)). بلغ إجمالي الادخار في عام 2020 معدل 37.9%، وكان أكثر من كاف لتمويل الاستثمار المحلي الذي بلغ معدله في نفس العام 23%، مما يعني أن هناك فائضا في المدخرات بلغ 14.9% خلال عام 2020.

شكل (2-2): إجمالي الادخار والاستثمار في تايوان كنسبة من إجمالي الدخل القومي (1951-2020)



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإحصاءات القومية لتايوان <http://statdb.dgbas.gov.tw>

وبتقسيم مصدر المدخرات المحلية إلى مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص، والمدخرات الحكومية نجد أن مدخرات جميع هذه الفئات كانت بأرقام إيجابية (Kuo, 2019)¹.

¹ Kuo, S. W. (2019). *The Taiwan economy in transition*. Routledge.

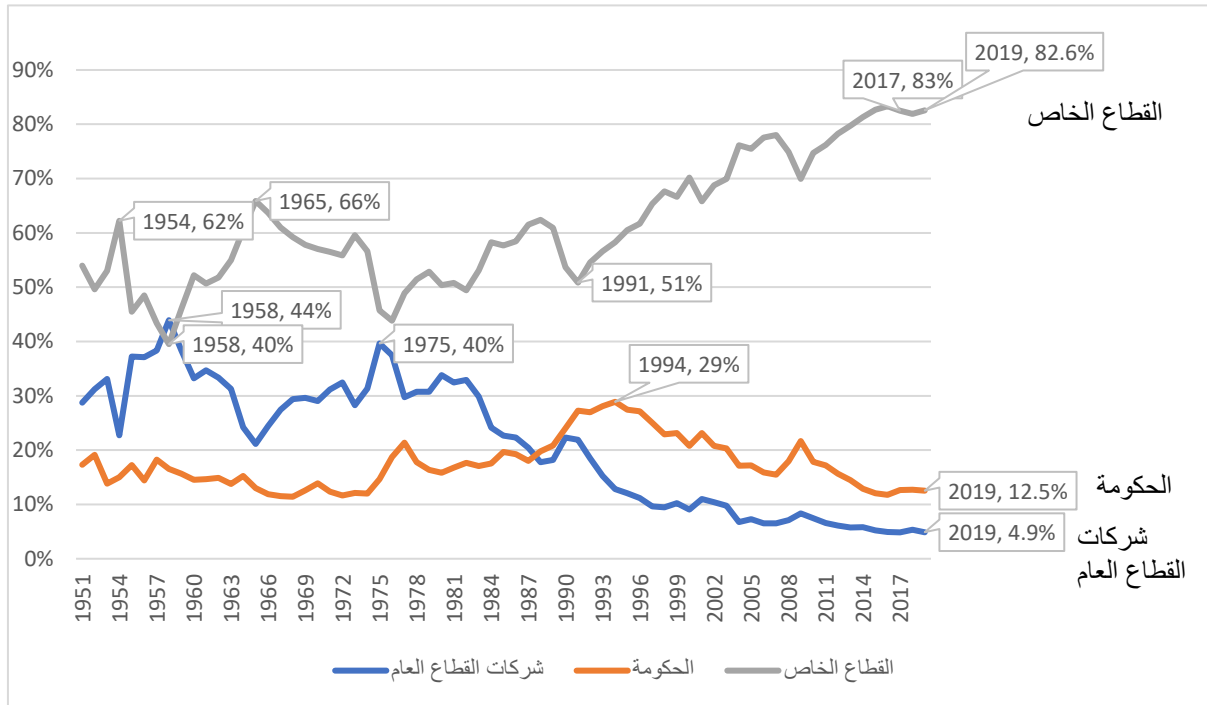
أولاً: المدخرات الحكومية

كانت المدخرات الحكومية إيجابية طوال الوقت لأنها تلقت قدرًا كبيرًا من مدفوعات التحويل من الخارج في شكل مساعدات أمريكية. عندما يتم طرح هذه التحويلات ، تصبح المدخرات الحكومية قبل عام 1964 سلبية ، مما يدل على أن الحكومة كانت تعاني من عجز قبل عام 1964. خلال سني تنميتها الأولى، كان جزء كبير من الفائض الزراعي المتراكم للحكومة يعزى إلى "ضريبة الأرز الخفية" من خلال المشتريات الحكومية بسعر رسمي أقل بكثير من سعر السوق. تجاوزت ضريبة الأرز الخفية إجمالي ضريبة الدخل للاقتصاد بأكمله كل عام تقريبًا قبل عام 1963 . سمح ذلك بفرض ضرائب خفيفة على القطاع الصناعي ومكنه من الاحتفاظ بجزء كبير من أرباحه لمزيد من الاستثمار. ومع ذلك ، كان الاستهلاك الحكومي المقيد هو الذي جعل من الممكن فرض ضرائب خفيفة. كان ارتفاع معدل المدخرات الحكومية ممكنًا بسبب السياسات المالية السليمة التي تم تنفيذها بتصميم وحزم. وبما أن الحكومة قد استوعبت الدرس المرير للتضخم ، فقد كان إصدار العملة الورقية يخضع لرقابة صارمة. تم إعداد الميزانية السنوية وتنفيذها بعناية. تم تنفيذ العديد من الإجراءات الهامة من قبل الحكومة لمواجهة مشاكل زيادة الإنفاق العام. وشمل ذلك إطلاق برنامج الإصلاح الضريبي ، زيادة في الأرباح الاحتكارية ، تسريع التخلص من الممتلكات المتوارثة من اليابانيين ، زيادة الإنفاق للأغراض الإيجابية وتخفيض الإنفاق للأغراض السلبية ، الحفاظ على ميزانية متوازنة ، وإنشاء نظام موازنة سليم يذكر مينغ - ييه ليانغ¹ أن المدخرات الحكومية مثلت جزءا كبيرا من إجمالي المدخرات، يزيد دائما عن 30%، بل يتجاوز 50% في بعض الحالات (Liang, 1982). كانت المساعدات الأمريكية حقًا عاملاً أساسيًا لا غنى عنه في التنمية الاقتصادية لتايوان ولكنه غير كافٍ لتحقيق مثل هذه الإنجازات الهائلة في تايوان ، لولا الطابع الدؤوب والحريص لتايوان ، والاستقرار السياسي ، والسياسات الفعالة التي تنفذها الحكومة. وهكذا فإن قدرًا كبيرًا من المدخرات في تايوان كان في الواقع نتيجة لقرارات السياسة العامة التي لعبت دورًا هامًا في تحقيق هذا المستوى العالي من المدخرات الحكومية وكانت مصدرا ماليا رئيسيا للاستثمار العام. بعد عام 1975 ، كثفت الحكومة بشكل كبير بناء البنية التحتية والصناعات

1 Liang, M. Y. (1983). Savings in Taiwan: An empirical investigation. Journal of Economic Development, 8(1), 109-129.

الثقيلة ، مثل النقل ، وتوليد الطاقة النووية ، والبتروكيماويات ، والصلب. كانت الاستثمارات العامة والخاصة تتنازعان النسبة الأكبر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت حتى عام 1991 (انظر الشكل 2-3) قبل أن تتخذ الاستثمارات الخاصة اتجاهها صعودياً، والاستثمارات العامة اتجاهها هبوطياً بشقيها الحكومي وشركات القطاع العام. وقد بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت 82.6% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2019، في حين بلغ في الحكومة وشركات القطاع العام نسب 12.5% و 4.9% على التوالي

شكل (2-3): إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تايوان وفقاً لمالك الاستثمارات (1951-2019)



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإحصاءات القومية لتايوان <http://statdb.dgbas.gov.tw>

من المثير للإعجاب أن المدخرات الحكومية (إيرادات الحساب الجاري للحكومة مطروحاً منها نفقات الحساب الجاري) سجلت مثل هذا المبلغ الكبير. لم يكن ارتفاع معدل المدخرات الحكومية ناتجاً عن الضرائب الباهظة ، ولكن بسبب الاستهلاك الحكومي المقيد للغاية. بالنسبة للإيرادات الضريبية ، كانت نسبة مئوية منخفضة للغاية من الناتج القومي الإجمالي: 10.0% في 1951-55 ، 11.7% في 1956-60 ، و 10.1% في 1961-1965. كانت ضريبة الدخل منخفضة بشكل خاص ، شكلت ضريبة دخل الأعمال وضريبة الدخل الفردي مجتمعين 1.53% و 1.56%

و 1.17% على التوالي من الناتج القومي الإجمالي في تلك الفترات. وفق أحدث الإحصائيات لعام 2020 بلغ إجمالي نسبة الدخل الضريبي 12.3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة جداً إذا قورنت بالمتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 33.8% خلال عام 2019

(OECD Data, 2020).¹

ثانياً: مدخرات القطاع العائلي

يشار إلى وجود علاقة عكسية بين المدخرات الحكومية والخاصة لأن جني الضرائب لتعزيز المدخرات الحكومية على سبيل المثال، يقتطع جزءاً من المدخرات الخاصة وقد قدر (Singh, 1972)² معامل الاستبدال بين هذين النوعين من المدخرات بـ 0.57. وبعبارة أخرى، فإن الدولار الإضافي من المدخرات الحكومية يعني ضمناً تخفيضاً قدره 57 سنتاً في المدخرات الخاصة. وبالرغم من ذلك شهدت تايوان ارتفاع نوعي المدخرات الحكومية والخاصة على السواء، ويعود ذلك للأسباب التالية:

• النمو السريع للناتج القومي الإجمالي

عاد الاقتصاد التايواني إلى مستواه الذي كان عليه قبل الحرب بحلول عام 1951، وبعد ذلك نما الاقتصاد بسرعة عالية. تخبر الإحصاءات القومية لتايوان أن متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي بلغ 8.5% خلال خمسينيات القرن المنصرم، و10.3% خلال الستينيات، و10.5% خلال السبعينيات، و8.2% خلال الثمانينيات، و6.7% خلال التسعينيات، و3.6% خلال عقدي الألفية الجديدة. ونلاحظ تباطؤ معدل النمو مؤخراً وهي سمة مصاحبة لانتقال الدول من مصاف الدول الصناعية الكبيرة إلى مصاف الدول المتقدمة، ويعزى ذلك جزئياً - من ناحية أخرى - إلى الأزمة المالية العالمية وتباطؤ الاقتصاد العالمي. وبسبب تحول تايوان إلى اقتصاد متقدم أدى معدل النمو المرتفع للناتج القومي الإجمالي إلى زيادة الدخل، مما زاد بشكل طبيعي من الميل للادخار.

1 OECD Data, (2020). *Tax revenue*, <https://data.oecd.org/tax/tax-revenue.htm>

2 Singh, S. (1972). *The determinants of aggregate savings*. The World Bank.

• أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة

أظهرت تجربة تايوان سياسة مناهضة للتضخم تم تنفيذها من خلال تنفيذ الإصلاح النقدي و امتصاص المعروض النقدي عن طريق تغيير سعر الفائدة والحفاظ على موازنة حكومية متوازنة. تم منح معدل فائدة حقيقي مرتفع بسبب عاملين: ارتفاع معدل الفائدة الاسمي وانخفاض معدل التضخم، وبالتالي ، ساهم النجاح في استقرار الأسعار بشكل كبير في زيادة المدخرات. على سبيل المثال، في مارس 1951 عندما كان التضخم جامحا بمعدل 66% كان معدل الفائدة الاسمي 69.6%، مما يعني سعر فائدة حقيقي موجب قدره 3.6%، وفي عام 1958 كان معدل التضخم 1.4% كان سعر الفائدة الاسمي 21%. وخلال عام 2020 كان معدل التضخم (التغير في مؤشر أسعار المستهلكين) سالبا (-0.23%) (National Statistics of Taiwan, 2021)¹ واقرن هذا المعدل بأقل فائدة ممنوحة في تاريخ تايوان (1.125%) ولكنها لا تزال تشكل معدلا إيجابيا لسعر الفائدة الحقيقي (Central Bank of Taiwan, 2021)².

• نظام الضمان الاجتماعي

نظام الضمان الاجتماعي الأقل تطوراً نسبياً هو سمة تميز تايوان (واليابان أيضاً) عن معظم البلدان الغربية. يجب على معظم الناس هنا الاعتماد على مدخراتهم الخاصة أو على أبنائهم للحصول على الدعم بعد التقاعد. في الولايات المتحدة، تبلغ نسبة ضرائب التأمين الاجتماعي إلى صافي الناتج القومي عام 1983 نسبة 6.9%، بينما هي أقل من 1% في تايوان. وفقا لقانون معاش العمل الجديد المعدل عام 2019 في تايوان، يجب أن يساهم صاحب العمل بما لا يقل عن 6% من الأجر الشهري للعامل ، في حين يساهم العاملون طوعيا بنسبة 6% كحد أقصى في حسابات معاشاتهم التقاعدية (Bureau of Labor Insurance, 2021)³ وهي نسب منخفضة حتى بالمقارنة بالنسب المستقطعة في مصر، وبالتالي لا يعول عليها لمعاش تقاعدي كاف، ومن ثم تفرض على العاملين مزيدا من الادخار لتأمين أنفسهم.

1 National Statistics of Taiwan. (2021). *Latest indicators*. <https://eng.stat.gov.tw/>

2 Central Bank of Taiwan. (2021). <https://www.cbc.gov.tw>

3 Bureau of Labor Insurance, 2021. *characteristics of the New Labor Pension System*.

<https://www.bli.gov.tw/en/0010366.html>

• الثقافة الصينية

تؤكد التقاليد الصينية على التوفير، بل يعتبرونها سمة وطنية وفضيلة يتحلى بها المواطن الصيني. من جهة أخرى وبينما يرى الاقتصاديون أن نسبة الإعالة المرتفعة وارتفاع معدلات المواليد تميل إلى خفض المدخرات، بل و من بين العوامل الهامة التي يعزى إليها الفرق الكبير في معدلات الادخار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، كانت العلاقة إيجابية بين نسب الإعالة ومعدلات الادخار في تايوان. بفضل الروابط الأسرية الصينية البالغة القوة، معظم الآباء والأمهات في تايوان يشعرون بأن من واجبات الوالدين ليس فقط تربية أطفالهم ودفع تكاليف تعليمهم، ولكن أيضا مساعدتهم على بدء حياتهم المهنية ومنحهم بعض الممتلكات. وإذا كان الطفل صبياً، فمن المعتاد أن يدخر الوالدان المال لشراء منزل له، أما إن كانت فتاة، يشعر الآباء بالتزامهم بتوفير المال لحفل زفافها. وبطبيعة الحال، يمكن العثور على هذا النوع من السلوك في الثقافات الأخرى أيضاً، ولكن ليس بنفس القدر.

- وأخيراً فقد أنشأت الحكومة مؤسسات داعمة للادخار في طول الجزيرة وعرضها، حيث فتحت فروع ادخارية بالبنوك التجارية ومكاتب البريد التي تناسب صغار المدخرين وأعفت المدخرات من الضرائب. وقد ترتب على ذلك ارتفاع حجم المدخرات وزيادة شريحة الطبقة الوسطى داخل المجتمع (Chu, 1992) ¹

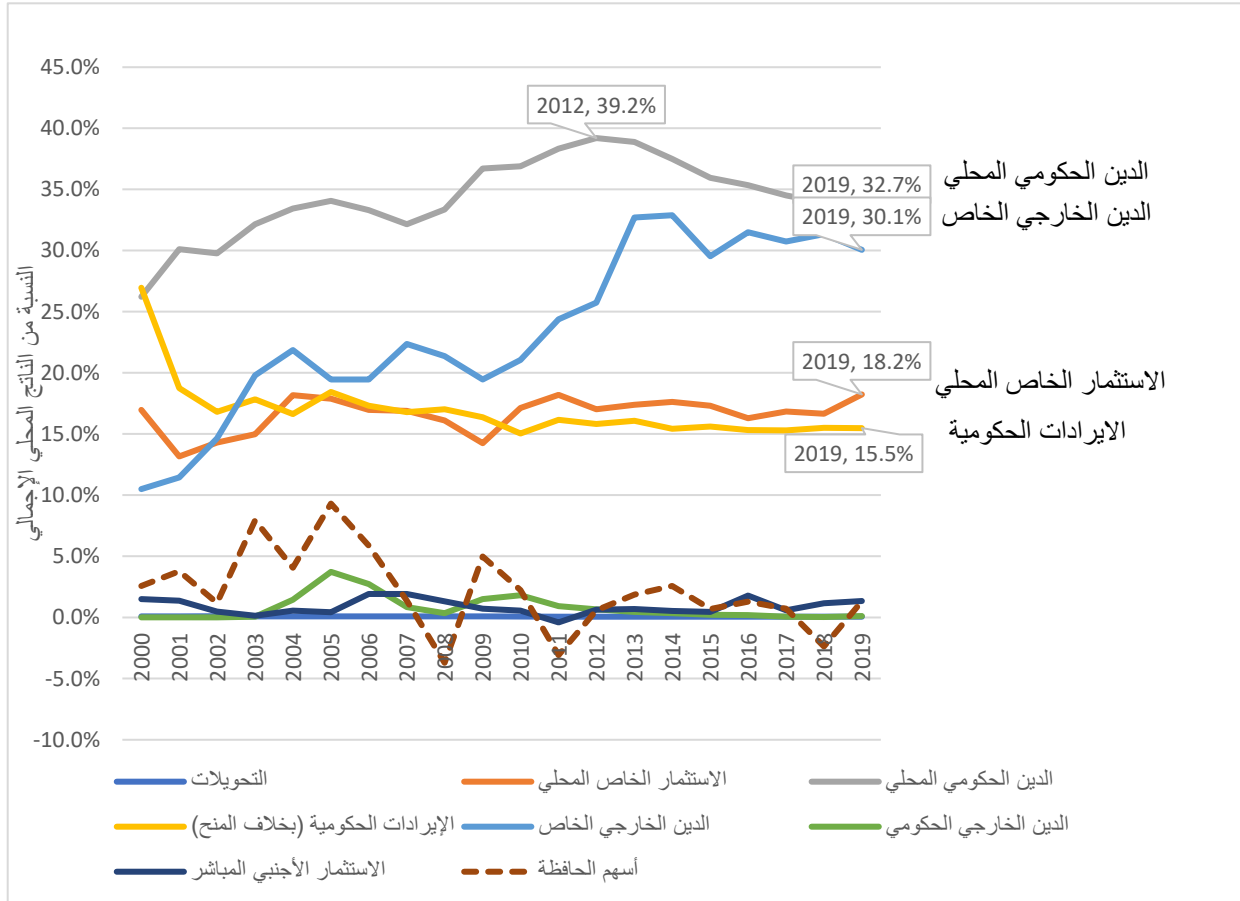
المشهد التمويلي في تايوان وفق إطار التمويل الوطني المتكامل

- بالنظر إلى الشكل (2-4) يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات العامة لتمويل التنمية في تايوان:
- بداية تشكل الإيرادات الحكومية (بحلاف المنح) مصدراً مستقراً لتمويل التنمية. ولكنه مستقر عند حدود منخفضة. حيث بلغت الإيرادات الحكومية 94.8 مليار دولار خلال عام 2019 بنسبة 15.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، منها 12.3% إيرادات ضريبة وهي نسبة ضئيلة إذا قورنت بالأرقام المناظرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث بلغت نسبة العائد الضريبي 33.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019، ناهيك عن الإيرادات غير الضريبية.

1 Chu, K. (1992). The Critical Factors Of Economic Development: The Case Of Taiwan. Journal of Third World Studies, 9(1), 173.

- الاستثمار المحلي الخاص مستقر هو الآخر، وبلغ 111.6 مليار دولار خلال عام 2019 بنسبة 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (2-4) المشهد التمويلي في تايوان (2000-2019)



المصدر: إعداد الباحث وفق إطار التمويل الوطني المتكامل، الدين الخارجي العام والخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة وأسهم الحافطة من إحصاءات البنك المركزي التايواني <https://www.cbc.gov.tw> والإيرادات الحكومية والدين الحكومي المحلي من إحصاءات وزارة المالية التايوانية <http://service.mof.gov.tw> الاستثمار الخاص من الإحصاءات القومية لتايوان <http://statdb.dgbas.gov.tw> لتحويلات من إحصاءات الاونكتاد <https://unctadstat.unctad.org>

- نلاحظ من الشكل أيضا تراجع حجم الدين الحكومي المحلي من ذروته البالغة 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى 32.7% عام 2019. في الواقع، لم تصدر

- الحكومة التايوانية أي أدوات جديدة للمديونية خلال العامين الأخيرين 2018، 2019 بسبب تميز الإيرادات وتخفيض النفقات السنوية (Ministry Of Finance, 2020) 1.
- نلاحظ ارتفاع الدين الخارجي الخاص الذي وصل إلى 184 مليار دولار خلال عام 2019 بنسبة 30.1% من الناتج المحلي الإجمالي. ويظهر ارتفاعه إذا قورن بالدين الحكومي الخارجي البالغ 630 مليون دولار فقط، مما يوضح عدم اعتماد الحكومة التايوانية على القروض الخارجية، وقد يعود الفضل في ذلك إلى فائض الحساب التجاري الذي لم يقل عن 10 مليار دولار سنوياً خلال الألفية الجديدة ووصل إلى 58 مليار دولار عام 2017 مثلت 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي وإلى 38.8 مليار دولار في عام 2019 تعادل 7.11% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - أما الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم الحافطة والتحويلات فهي مصادر ضئيلة لتمويل التنمية في تايوان، بلغت قيم هذه المصادر 8.24 مليار دولار و 8.11 مليار دولار و 412 مليون دولار على التوالي خلال عام 2019، بنسب 1.3% و 1.3% و 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - وبالنسبة كانت قيم المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى منعدمة (صفر)، فتايوان الآن دولة مانحة للمعونات وليست متلقية لها. تظهر إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن عام 1996 كان آخر عام يشهد حصول تايوان على مساعدة إنمائية رسمية أو تدفقات رسمية أخرى (2). في الواقع استخدمت تايوان والصين المساعدات الخارجية كأداة للسياسة الخارجية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وبعد الانسحاب الإجمالي لتايوان من الأمم المتحدة في عام 1971، أصبحت المنافسة الدبلوماسية ومنافسة تقديم المساعدات مع الصين أكثر حدة وتم استخدام المساعدة للحصول على الدعم الدبلوماسي من البلدان المتلقية (OECD stat., 2020) 3.

1 Ministry of Finance, (2020, September). *Government Finance in The Republic of China*, <https://www.mof.gov.tw/eng>.

2 OECD stat. (2020). Other official flows (OOF) and export credits - disbursements [DAC2b], <https://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=TABLE2B#>

3 Lin, T. C., & Lin, J. Y. C. (2017). Taiwan's Foreign Aid in Transition: From ODA to Civil Society Approaches. *Japanese Journal of Political Science*, 18(4), 469.

المبحث الثالث: تجربة ماليزيا في تمويل التنمية

مقدمة

ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا لذلك هي عضو في رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان ASEAN كما أنها من دول منظمة التعاون الإسلامي، ورغم أن ماليزيا متعددة الأعراق والثقافات إلا أن الإسلام هو الدين الرسمي ويمنح الدستور حرية الدين لغير المسلمين. تتكون من 13 ولاية State وثلاثة أقاليم اتحادية federal territories، بمساحة كلية تبلغ 329 845 كم². تنقسم ماليزيا إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، في الجزء الشرقي تتواجد ولايتي صباح وسراواك ومنطقة لابوان وفي الجزء الغربي شبه جزيرة الماليزية التي تضم باقي الولايات والمناطق. العاصمة هي كوالالمبور. يصل تعداد السكان إلى أكثر من 32 مليون نسمة سنة 2019 منهم 69% من الملايو وهم السكان الأصليون ويدين غالبيتهم بالإسلام و23% من الصينيين و7% من الهنود و1% أعراق أخرى.

وماليزيا دولة ذات دخل متوسط (شريحة عليا) ولها تاريخ من النمو الاقتصادي المستدام ، فهي واحدة من 13 دولة فقط شهدت نموًا اقتصاديًا مرتفعًا ومستدامًا منذ الستينيات (World Bank, 2008)¹. تطور اقتصادها من اقتصاد تهيمن عليه الزراعة وإنتاج الموارد الطبيعية الخام إلى اقتصاد مختلط متنوع يشمل التصنيع وتقديم الخدمات الحديثة. ساهم النمو الاقتصادي الكبير والتركيز على الشمولية في خفض معدل الفقر المدقع إلى 0.1 % فقط من السكان (النقص في الدخل أو الاستهلاك عن خط الفقر البالغ 3.20 دولار في اليوم) (World Bank Malaysia Indicators, 2020)²، وقد دعم هذا النمو التحسينات الرئيسية في مستويات المعيشة والرعاية الصحية والتعليم والتقدم التام في عدد من المجالات. استهدف برنامج التحول الوطني (NTP) ، الذي أطلقه رئيس الوزراء في عام 2010 رفع ماليزيا إلى مرتبة الدولة المتقدمة عالية الدخل بحلول عام 2020 ، مع استهداف نصيب للفرد من إجمالي الدخل القومي يبلغ 15000 دولار وتحسين

1World Bank. (2008). *The growth report: Strategies for sustained growth and inclusive development*. The World Bank.

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/6507/449860PUB0Box3101OFFICIAL0USE0ONLY1.pdf?sequence=>

2 World Bank, Malaysia Indicators. (2020). <https://data.worldbank.org/country/malaysia>

معامل جيني ليلبغ 0.385. ورغم عدم تحقيق هذا الهدف، يشير المسار الاقتصادي الحالي إلى أن هذا الهدف سيتم تحقيقه في المدى المتوسط.

تعود أصول ماليزيا إلى ممالك الملايو التي أصبحت ، منذ القرن الثامن عشر ، خاضعة للإمبراطورية البريطانية . احتلت الملايو تدريجيًا من قبل اليابانيين منذ 8 ديسمبر 1941 وظل اليابانيون في الاحتلال حتى استسلامهم للحلفاء في عام 1945 لتعود الملايو للاحتلال البريطاني من جديد. تم توحيد شبه جزيرة ماليزيا تحت اسم اتحاد الملايو Malayan Union في عام 1946. تمت إعادة هيكلة مالايا باسم فيدرالية مالايا Federation of Malaya في عام 1948 وحصلت على الاستقلال في 31 أغسطس 1957. اتحدت مالايا مع ولايتي صباح وساراواك وسنغافورة في 16 سبتمبر 1963 لتتأسس دولة ماليزيا. في عام 1965 ، تم إخراج سنغافورة من الاتحاد.

إن التنمية الاقتصادية المثيرة للإعجاب في ماليزيا في فترة ما بعد الاستعمار ترجع إلى حد كبير إلى التدخلات والإصلاحات الحكومية المناسبة ، بدلاً من الاعتماد البسيط على قوى السوق.

التعدد العرقي ومرحلة ما قبل الاستقلال

لم تقم الحكومة الاستعمارية بأداء أي شكل من أشكال التخطيط الاقتصادي. عملت حكومة الاحتلال البريطاني على جذب رأس المال الأجنبي من بريطانيا وتشجيع الاستثمار في القطاعات الأولية والتي تركزت بالأساس في قطاعي الزراعة والتعدين مع تمييز المستثمرين البريطانيين. خفضت القوة الاستعمارية البريطانية ضرائب التصدير على القصدير والمطاط ، التي هيمنت عليها مصالح الشركات البريطانية. وبدلاً من ذلك ، برزت ضرائب "الخطيئة" على الأفيون والكحول والقمار والدعارة. كان التفضيل الإمبراطوري يعني أيضاً ضرائب أقل على الواردات من بريطانيا مقارنة بالواردات من خارج الإمبراطورية. لم يكن للحكومة البريطانية بطبيعة الحال ثمة مصلحة في تنمية قطاع الصناعة في ماليزيا. لذلك منحت أولوية الإنفاق العام للتنمية الريفية والبنية التحتية التي تخدم المصالح الاستعمارية في تصدير السلع الأولية وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

هناك تفسيرات متعددة لتجذر المشكلة العرقية في ماليزيا. فمن الناحية التاريخية رغم حقيقة أن الملايو هم سكان البلاد الأصليين إلا أن طبيعة الأرض الغنية بالمياه والمحاصيل وإمكانيات الزراعة والصيد كانت سببا في جذب موجات من الهجرة خاصة من الصين والهند المكتظتين

بالسكان. كانت العلاقة بين السكان الأصليين والأعراق والأقليات الأخرى المبعثرة في شبه جزيرة الملايو ودية ، لكن السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر حصرت الملايو في الاقتصاد الزراعي التقليدي بينما فتحت الباب واسعا أمام الجماعات المهاجرة -وخاصة الصينيين- للانخراط في القطاعات التجارية الأكثر ربحية وخدمة مصالح البريطانيين الخاصة في مناجم القصدير ومزارع المطاط، مما أدى إلى تحطم الطبقة التجارية الملاوية وحدث تمايز اقتصادي بين العرقين . الجدير بالذكر أن الملايو والهنود لم تنشب بينهما أي توترات إثنية إذ أن كلا العرقين يحتلان قاع السلم الاقتصادي(المنوفي وعوض،2005)¹.

عصر التحالف (1957-1969)

حرص البريطانيون على إعداد النخب العرقية الملتزمة بحماية مصالحها. ومع تحقيق الاستقلال تولى السلطة السياسية رسميا تحالف من هذه النخب السياسية من المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث.

كان الاقتصاد موجها للخارج، حيث كانت عوائد الصادرات في عام 1960 تعادل 55% من الناتج المحلي الإجمالي. مما يعني أن ماليزيا كانت عرضة لصدمات معدلات التبادل التجاري. لهذا السبب شرعت حكومة ما بعد الاستقلال في برنامج للتنمية الاقتصادية يركز على التنوع الاقتصادي والتصنيع. ولتقليل اعتماد مالايا المفرط على القصدير والمطاط، تم تشجيع المزارع على زراعة محاصيل أخرى ، لا سيما نخيل الزيت. شجعت الدولة التصنيع من خلال تقديم الحوافز، وتوفير البنية التحتية وغيرها من الإجراءات الاقتصادية الداعمة ، مما أدى إلى تسريع نمو الصناعة. أصدرت الحكومة قانون الصناعات الرائدة وعززت تصنيع بدائل الواردات وفرضت الحماية الجمركية، إلا أنها لم تنتهج سياسة حمائية قوية من شأنها أن تعزز التصنيع على حساب الزراعة. يعود هذا الموقف السياسي جزئياً إلى التأثير السياسي المستمر للمزارع الكبيرة والمصالح الاقتصادية للقوة الاستعمارية السابقة.

كان لدى الملايا آمال عريضة في تصحيح أوضاعهم الاقتصادية المتردية بعد الاستقلال، لكنهم عجزوا عن تحقيق أي تقدم يذكر. يبدو أن تفاهما قد تم بين قيادة القوة السياسية المهيمنة للملايا والقوة الاقتصادية للصينيين على تبني الحرية الاقتصادية بالمفهوم (الليبرالي) Laissez Faire

¹ كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محررين). النموذج الماليزي للتنمية. برنامج الدراسات الماليزية. جامعة القاهرة. 2005.

واعتبار الصينيين قاطرة للتنمية، على أمل أن عوائد النمو ستنتساب إلى الطبقات الدنيا. وبذلك استمرت سيطرة الصينيين على مقاليد الحركة الصناعية والتجارية الكبرى في البلاد وأعمال المقاولات والتعدين بل وحتى الأعمال المهنية. شجعت السياسات (الليبرالية) للحكومة تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتي تركزت في قطاعي التعدين وزراعة أشجار المطاط، وقد مثلت الاستثمارات في هذين القطاعين مصدر الدخل الرئيسي للبلاد من العملات الأجنبية.

بذلت الحكومة بعض المحاولات لتعزيز مصالح مجتمع الأعمال الماليزي الناشئ. حظيت هذه المحاولات بدعاية كبيرة مع تنفيذ برامج التنمية الريفية وتخفيض الضرائب على أصحاب الحيازات الصغيرة لتأمين الدعم الانتخابي الريفي الذي يغلب عليه الملايو، ولكنها مع ذلك كانت محاولات ضعيفة ومقيدة بسبب إحجام الحكومة عن العمل ضد المصالح السياسية والتجارية والمالية ذات التأثير السياسي. بدأ الاهتمام بالتعليم في هذه المرحلة المبكرة من أجل رفع الإنتاجية بل إنه صار الشغل الشاغل لخطط ماليزيا المبكرة في الستينيات، كان التعليم ثالث أكبر بند في ميزانية التنمية بعد تطوير الأراضي والنقل.

كان وزراء التحالف وكبار موظفي الخدمة المدنية الملايو يرسمون السياسات ويتولون عملية التخطيط المعقدة بالاستعانة بالمستشارين الأمريكيين، وتم تبني تقنيات التخطيط الحديثة والمتطورة في ذلك الوقت، وعلى سبيل المثال تم استخدام نموذج نمو هارود-دومار Harrod-Domar لتقدير معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق معدلات نمو الدخل والعمالة المستهدفة.

كانت الدولة على استعداد لتحمل عجز محدود في الميزانية والاقتراض من المصادر المحلية والأجنبية لتمويل الإنفاق التنموي المتزايد للقطاع العام. ورغم ذلك، كان للبلاد ميزانية متوازنة نسبياً. توازن الحساب الجاري الخارجي، وكانت ديون ماليزيا بالعملة الأجنبية حوالي 10% من الصادرات السنوية.

عند أواخر الستينيات، تحولت الحكومة تدريجياً من تصنيع بدائل الواردات إلى التصنيع الموجه للتصدير بسبب الحجم المحدود للسوق المحلي، والروابط المحلية المحدودة، والبطالة المتزايدة وغيرها من المشاكل. تم إنشاء هيئة التنمية الصناعية الماليزية لتشجيع الاستثمار الصناعي وتم سن قانون الحوافز الصناعية لعام 1968، والذي قدم حوافز لجذب المزيد من الصناعات كثيفة العمالة الموجهة للتصدير.

حققت ماليزيا في الستينات نموا مرتفعا مع تطور كبير في البنية التحتية وانخفاض لمعدل التضخم. ساعد على ذلك أسعار السلع المواتية وبعض النجاح المبكر في التصنيع البديل للواردات. ورغم ذلك تدهور توزيع الدخل وتزايدت الفجوة بين المدينة والريف، مما أدى إلى توترات عرقية بين الطبقات في ظل تعبئة سياسية واسعة النطاق. استاء الملايو من هيمنة رأس المال ورجال الأعمال الصينيين. وفي المقابل، كانت ثمة إحباطات من بعض الجماعات غير المالوية لهيمنة الملايو سياسيا على الدولة عبر المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO)، الشريك المهيمن في الائتلاف الحاكم. منذ وقت الاستقلال وحتى أواخر الستينيات، كان القطاع الخاص مقصوراً إلى حد كبير على الرأسماليين الصينيين المحليين والمستثمرين الأجانب الأكثر قوة. كان الصينيون يعملون بشكل أساسي في تجارة التجزئة والجملة، وممتلكات المطاط، وتعددين القصدير، والنقل المحلي، والتصنيع على نطاق صغير وبعض الأعمال المصرفية، بينما هيمنت المشروعات الأجنبية على الاقتصاد الرسمي، مثل المزارع الكبيرة، والوكالات التجارية، ومناجم القصدير، والبنوك الأكبر والمؤسسات المالية وشركات التأمين والتصنيع. أظهرت إحصاءات عام 1970 أن 65% من الملايا يعيشون تحت خط الفقر وأن غير الملايا (خاصة الصينيين) قد استحوذوا على الوظائف المهنية بنسبة 90% في مجال الطب و 84% في مجال الأعمال الهندسية و 68% في حقل التعليم. نتيجة لذلك اندلعت اضطرابات عرقية دموية عام 1969 واضطرت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية وإقالة رئيس الوزراء داخل الحزب الحاكم وصعد نائبه في "انقلاب القصر"، مما مهد الطريق لنظام جديد.

العقد الأول للسياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1980)

تم الإعلان عن السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy (NEP في عام 1970 لتعبر عن ميثاق سياسي جديد يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي للملايو وفتح المجال أمامهم للترقي في الوظائف الحكومية وتمكينهم من اكتساب المهارات الفنية المتميزة مع الحرص الشديد على عدم الاضرار بكافة الأعراق الأخرى، لتكون العدالة الاقتصادية والثقافية والتعليمية بين الأعراق أساسا للسلم الاجتماعي، ولن يتأتى ذلك إلا بمنح الملايا معاملة تفضيلية ونصيبا أكبر من جهود التنمية وعوائدها لتقليل الفوارق بين الأعراق. وبذلك تحولت أولوية الحكومة من التنمية الاقتصادية في حد ذاتها إلى نمو اقتصادي مع إعادة توزيع الثروة.

استهدفت الحكومة من خلال صناديق الملايا Bumiputera Trust رفع حصة الملايا من أسهم الشركات من 2.4% إلى 30% بحلول عام 1990. لا يزال هذا الهدف غير متحقق بالكامل ولا زال مستهدفا في الخطة المالية الحادية عشر (2016-2020 Malaysian Government Documents Archive, 2020)¹. زاد الإنفاق على التعليم بشكل كبير لتمويل التعليم الثانوي والعالي مع منح الملايا تخصيص تفضيلي للمنح الدراسية للالتحاق بالجامعات في ماليزيا والخارج. تم تفضيلهم أيضا في فرص العمل والترقية ، ليس فقط في الحكومة والشركات المملوكة للدولة ، ولكن أيضًا في القطاع الخاص، وخاصة المؤسسات التي تتطلب موافقة حكومية من نوع أو آخر.

وهكذا شهدت سياسة التنمية في السبعينيات رجوعا متزايدًا عن سياسات (عدم التدخل) من خلال تدخل أكبر من الدولة في تخصيص الموارد العامة وكذلك ملكية القطاع العام والسيطرة على مؤسسات الأعمال. تم تمويل جميع مشاريع البنية التحتية التي تم تطويرها منذ الاستقلال وحتى أواخر الثمانينيات تقريبًا من قبل الحكومة وكانت مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية كمقدم خدمة Provider ولم تتضمن الكثير من التمويل أو تحصيل الإيرادات من هذه المشروعات. وقد أدت زيادة الإنفاق إلى زيادة سريعة في الدين العام المحلي منذ أوائل السبعينيات ، تلاها ارتفاع في الاقتراض الخارجي السيادي منذ أواخر العقد.

على الرغم من أن هذه السياسات التدخلية بدأت تؤثر سلبيًا على الاستثمارات الخاصة وتتسبب في هروب رأس المال، فقد تم تعويض ذلك من خلال الاستثمارات العامة المتزايدة وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير من قبل الشركات عابرة الجنسيات والتي تم تشجيعها لتعويض الانسحاب التجاري الصيني ولتأمين التكنولوجيا المتقدمة والوصول إلى الأسواق الأجنبية والاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية.

اقتصرت التصنيع الموجه للتصدير في ماليزيا في السبعينيات إلى حد كبير على جوانب الإنتاج التي تتطلب مهارات منخفضة نسبيًا وكثيفة العمالة ، مثل تجميع المكونات الإلكترونية. رغم تسجيل

1 Malaysian Government Documents Archive. (2020). Retrieved Mars 24, 2021, from,

<https://govdocs.sinarproject.org/documents/prime-ministers-department/economic-planning-unit/rmke-11-book.pdf>;

<https://www.theedgemarkets.com/article/institutions-help-achieve-bumiputera-30-corporate-ownership-target>

ماليزيا لمؤشرات أداء مثيرة للإعجاب إلا أنها تخلفت عن جارتها سنغافورة التي برزت فيها عمليات الإنتاج والتدريب الأكثر مهارة وتعقيداً. ورغم أن التصنيع الموجه للتصدير يتمتع بإمكانيات كبيرة إلا أن مصادر النمو الذي تقوده الصادرات ليست متكاملة أو مستدامة وتعتمد على التكنولوجيا والأسواق الخارجية. و ربما أدى النجاح الكبير للنمو الذي تقوده الصادرات آنذاك إلى تثبيط المزيد من الجهود الجادة لتطوير اقتصاد وطني أكثر توازناً وتكاملاً.

في أوائل السبعينيات ، أنشأت مناطق جديدة لتجهيز الصادرات خالية من الجمارك بموجب قانون مناطق التجارة الحرة. نجح الترويج للصناعات كثيفة العمالة التي تسعى إلى العمالة الرخيصة من أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات في الحد من البطالة. شهدت ماليزيا تحولاً هيكلياً جذرياً في اقتصادها من حيث النمو السريع للتصنيع والخدمات بينما استمرت الزراعة في التوسع (ارتفعت القيمة المضافة من قبل قطاع الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 13.67% في عام 1970 عند بدء السياسة الاقتصادية الجديدة وبلغت ذروتها بنسبة 30.94% في عام 1999 وفي عام 2019 بلغت النسبة 21.46% (global economy,2020)¹).

في البداية ، تحقق الحد من البطالة على حساب الأجور الحقيقية ، إلى أن أدى انخفاض البطالة وهجرة العمالة الماليزية إلى سنغافورة ودول أخرى إلى ارتفاع الأجور مرة أخرى في منتصف السبعينيات. ظهرت جيوب من نقص العمالة ، عادة في الأنشطة التي توفر أجوراً منخفضة وظروف عمل سيئة وآفاق مستقبلية محدودة. لذلك وافقت الحكومة على استقدام مئات الآلاف من العمالة المهاجرة من إندونيسيا وجنوب تايلاند وجنوب الفلبين ولاحقاً من بنغلاديش (يقدر عددهم بـ 3.85 مليون في 2018). أثناء حالة الطوارئ بعد مايو 1969 ، تم تعديل تشريعات العمل للحد من تنظيم النقابات ونشاطها وللسماح للمرأة بالعمل على مدار الساعة كما هو مطلوب من قبل بعض الصناعات الجديدة (الإلكترونية بشكل أساسي). وفي عام 1980 تم تشديد قوانين العمل مرة أخرى، لتحديد من حقوق النقابات واعتبرت هذه السياسات ضرورية لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل النمو السريع والتصنيع.

1 Global economy. (2020). *Malaysia: Share of manufacturing*. Retrieved Mars 24, 2021, from https://www.theglobaleconomy.com/Malaysia/Share_of_manufacturing/#:~:text=The%20average%20value%20for%20Malaysia,122%20countries%20is%2012.47%20percent.

في منتصف السبعينيات، بدأ إنتاج النفط قبالة الساحل الشرقي لشبه جزيرة ماليزيا وتحولت ماليزيا من مستورد صاف للنفط إلى دولة مُصدرة. سمح ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد للحكومة بالتوسع في الإنفاق والاقتراض من الخارج بتكلفة منخفضة. لعبت عائدات البترول دورًا مهمًا في تنمية البلاد منذ ذلك الحين.

أنظمة مهاتير الثلاثة

في منتصف عام 1981، تولى مهاتير محمد منصب رئيس وزراء ماليزيا. تعد فترة حكم مهاتير محمد هي الفترة التي شهدت بحق انطلاق النموذج الماليزي للتنمية. فقد تضاعف متوسط دخل الفرد الماليزي 17 مرة من 600 دولار أمريكي عام 1980 إلى ما يزيد عن 7000 دولار أمريكي عام 2001. وخلال الفترة ذاتها ارتفعت قيمة الصادرات من 5 مليار دولار أمريكي إلى 100 مليار دولار ونما الحجم التراكمي للاستثمارات الأجنبية من حوالي 5 مليار دولار أمريكي إلى ما يقارب 57 مليار دولار. أراد مهاتير، أكثر من أي رئيس وزراء آخر لماليزيا، تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية جديدة (NIC) تحت قيادة رجال الأعمال الملايا. لم تقتصر استراتيجية مهاتير التنموية على التقليد والمحاكاة بل يُنسب إليه الفضل في ابتكار سياسات التنمية الرئيسية منذ عام 1981 حتى تقاعده في أواخر عام 2003، قبل أن يعود لرئاسة الوزراء في فترة قصيرة (2018-2020). وبقدر ما بدت سياساته للبعض غير مترابطة، فقد مثلت جهودًا لتحويل ماليزيا إلى دولة صناعية جديدة في ظروف ليست من اختياره. من سياسات مهاتير التي يشار إليها سياسة "التطلع إلى الشرق" "Look East"، وسياسة العمالية وسياسة "تحويل ماليزيا إلى شركة" "Malaysia Incorporated"، وسياسة الخصخصة ورؤية 2020 واستجابته لأزمة 1997-1998. وفقًا لـ (Sundaram & Wee, 2013)¹ يمكن عرض مبادراته السياسية الرئيسية في سياق ثلاثة أنظمة سياسية اقتصادية مميزة، والتي استمرت لأكثر من عقدين من منتصف عام 1981.

نظام مهاتير الأول: أدوار جديدة للدولة (1981-1985)

بعد أن تولى مهاتير منصب رئيس الوزراء، قدم جولة ثانية من سياسة إنتاج بدائل الواردات في صورة بناء الصناعات الثقيلة، على غرار حملة التصنيع الثقيلة والكيمياويات في كوريا الجنوبية تحت قيادة الجنرال بارك تشونغ هي في السبعينيات.

¹ Sundaram, J. K., & Wee, C. H. (2013). *Malaysia@ 50: Economic development, distribution, disparities*. World Scienti

في أوائل الثمانينيات ، أصبح العجز المتزايد في الحساب الجاري أكثر إلحاحًا بسبب انخفاض أسعار تصدير السلع وضعف الطلب على الصادرات المصنعة (خاصة الإلكترونيات) وانخفاض الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع النفط والغاز بشكل حاد. في الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات الخاصة المحلية كنتيجة لسياسات التمييز العرقي ضد المصالح التجارية الصينية.

لمدة عام ، ومنذ منتصف 1981 استمرت إدارة مهاتير في زيادة الاستثمار والاستهلاك والتوظيف في القطاع العام لمواجهة الركود العالمي. ربما كان الهدف هو أيضا تأمين تفويض انتخابي قوي من خلال هذا الإنفاق بالعجز. إذ أن الحكومة بعد فترة وجيزة من فوزها في الانتخابات العامة في أبريل 1982 ، أعلنت عن حملة تقشف ، وخفض الإنفاق العام وتقليص الالتزامات السابقة بخلق الوظائف بعد أن تضاعف الدين الخارجي أكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 1980 و 1985 ، أغلبه في شكل دين خارجي تضمن به الحكومة شركاتها غير الربحية. قبل الثمانينيات ، كان العجز المالي يتم تمويله من خلال الاقتراض الحكومي من المدخرات الإجبارية في صندوق ادخار الموظفين (Employees Provident Fund (EPF). أعطى ظهور عائدات النفط الكبيرة من منتصف السبعينيات حيزًا ماليًا أكبر للسلطات. لمجموعة متنوعة من الأسباب - بما في ذلك التغيير في الهيكل الضريبي بعد عام 1984 والذي تم تبريره على أنه تحفيز المزيد من الاستثمار الخاص - كان هناك حيز مالي أقل بكثير متاح منذ الثمانينيات. بدأت الحكومة في الاقتراض بكثافة من الخارج ولكن في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بشكل حاد منذ عام 1981. بعد فترة وجيزة من بدء ماليزيا في الاقتراض بكثافة من اليابان ، والتي استمرت في تقديم أسعار فائدة منخفضة نسبيًا ، تضاعفت قيمة الدين تقريبًا مقابل الرنجيت (العملة المحلية لماليزيا) بين عامي 1984 و 1987. ونتيجة لذلك ، لم تتمكن السلطات الحكومية من فعل الكثير وبدأت حملة التقشف. قدمت أزمة الديون في أوائل الثمانينيات لاقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ولا سيما الولايات المتحدة ، فرصة غير مسبوقة لفرض إصلاحات هيكلية وفق رؤية صندوق النقد الدولي على الدول النامية المثقلة بالديون بعد محاولات سبعينيات القرن الماضي القوية لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. ومع ذلك ، لم تواجه ماليزيا العديد من المشاكل الاقتصادية المؤلمة التي عانت منها اقتصادات (الجنوب) الأقل حظًا في الثمانينيات. على سبيل المثال ، لم تعاني ماليزيا حقًا من نقص في رأس المال ، ولم تقترب كثيرًا من الخارج حتى أوائل الثمانينيات. ومن المفارقات

أنها اقترضت عندما كانت السيولة الدولية أكثر إحكامًا وأسعار الفائدة الحقيقية أعلى. ومع ذلك ، سرعان ما انتهت حملة الاقتراض منذ منتصف الثمانينيات.

سرعان ما حدث ما لا مفر منه ، وانكمش الاقتصاد في 1985-1986 نتيجة للعديد من العوامل منها استمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي واستمرار انخفاض أسعار تصدير السلع الأساسية مثل النفط و زيت النخيل والقصدير ، وانخفاض الطلب على الصادرات المصنعة ، وانخفاض تدفقات الاستثمار الخاص الأجنبي ، وتراجع الاستثمارات الخاصة المحلية بحيث أصبح النمو الاقتصادي المستمر أكثر اعتمادًا على الاستثمار العام - وليس الخاص ، والسياسات المالية والنقدية الانكماشية (باستثناء أولويات إنفاق معينة مثل الصناعات الثقيلة والتي تتميز بانخفاض إنتاجية رأس المال) ، وضيق السيولة الدولية وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية. ربما تكون الحكومة قد استهانت بأسباب وخطورة الركود ، وافترضت أنها قد شقت طريقها للخروج منه.

أدى الركود في منتصف الثمانينيات والسياسات الانكماشية و استخدام المهاجرين إلى زيادة البطالة و إضعاف العمالة وانخفاض الأجور الحقيقية ، خاصة بالنسبة للعمال ذوي المهارات الضعيفة والعمال المهرة من الملايو والهنود. نجحت الحكومة في الاستفادة من الفساد والخصومات بين أعضاء الحركة النقابية آخذة بمبدأ "فرق تسد" ، مما قوض قدرتهم على خدمة نقاباتهم بفاعلية وتحقيق مصالح العمال بشكل عام، كما فرضت الحكومة عقوبات شديدة لتنشيط أي تشدد عمالي. كانت سياسة العمل السابقة أكثر تسامحًا مع مجموعة أكبر من النقابات العمالية طالما أنها لا تتماشى مع المعارضة السياسية أو تشجع التشدد العمالي. شجعت الحكومة النقابات الداخلية للقطاع الخاص لتحل محل النقابات "المزعجة" الموجودة بالفعل مما أدى إلى زيادة إضعاف الحركة النقابية في البلاد. الجدير بالذكر أن الأجور الحقيقية عاودت الارتفاع مع الاقتراب من حالة العمالة الكاملة في أوائل ومنتصف التسعينيات. وفي حين أن تخفيض الرينجت 1997-1998 أدى إلى خفض تكاليف العمالة للأجانب ، فقد أدى طرد العمال المهاجرين إلى استمرار الضغط لرفع الأجور .

على الفور ، استجابت الحكومة للركود وقدمت الحوافز لتشجيع الاستثمار الخاص. كان الإنفاق ، وخاصة من قبل الحكومة ، مقيدًا بالانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية الرئيسية - بما في ذلك النفط وزيت النخيل والقصدير والمطاط. ولم يبدأ الطلب الخارجي على الصادرات الماليزية

من السلع الأساسية بالتعافي إلا بعد أن انخفض سعر النفط إلى أدنى مستوى له في يناير 1986 حيث وصل إلى أقل من 10 دولارات أمريكية للبرميل.

شارك مهاتير شخصيًا في صياغة أول سياسة زراعية وطنية (1984) ، والتي سعت إلى تعزيز الزراعة المجدية تجاريًا لدى أصحاب الحيازات الصغيرة. زادت إنتاجية المحاصيل التجارية إلى حد كبير نتيجة استخدام العمالة الأجنبية ذات الأجور المنخفضة. استمرت الهجرة المحلية من الريف إلى الحضر استجابةً لعدم المساواة المكانية ، مع البطء النسبي للتوسع الزراعي بالمقارنة بنمو التصنيع. تم إيلاء اهتمام رسمي أيضًا لتشجيع المزارع الكبيرة التي تستخدم أساليب إدارة حديثة أكثر إنتاجية وربحية لأسواق التصدير. واصلت سلطات التنمية الإقليمية تطهير مناطق الغابات من أجل الزراعة بشكل متزايد في صباح وساراواك. استمر التنوع الزراعي ، وأصبحت زراعة الكاكاو أملاً جديداً في ولاية صباح في الثمانينيات بينما استمر نجاح زيت النخيل منذ سبعينيات القرن الماضي في باقي أنحاء البلاد الأخرى.

سياسة "التطلع إلى الشرق" "Look East" Policy

في منتصف عام 1981 ، أعلن مهاتير عن سياسة التطلع إلى الشرق لتحويل ماليزيا إلى "دولة صناعية جديدة" من خلال محاكاة المعجزات الاقتصادية اليابانية والكورية الجنوبية. من بين بلدان شرق آسيا الأربعة ، تم استبعاد هونغ كونغ وسنغافورة بسبب السمات المختلفة بوضوح لاقتصاداتها. وبالتالي ، فإن الخيارات الحقيقية الوحيدة في شرق آسيا كنماذج للمحاكاة كانت تايوان وكوريا الجنوبية. كان اختيار تايوان ، بالطبع ، معقدًا بسبب الاعتبارات الدبلوماسية والعرقية. ومع ذلك ، بحلول أوائل عام 1988 ، بدأ مهاتير وبعض وزرائه أيضًا في الترويج لتايوان بشكل صريح لمحاكاتها. في أوائل التسعينيات ، نجحت ماليزيا أيضًا في جذب استثمارات تايوانية كبيرة عندما تبنت تايوان سياسة "نحو الجنوب" للاستثمار في جنوب شرق آسيا ، بدلاً من الصين.

تطلع مهاتير محمد إلى أخلاقيات وممارسات العمل اليابانية، مثل العمل بجد والولاء للشركة والابتكارات الإدارية ذات الصلة مثل مراكز مراقبة الجودة التي تعزز إنتاجية العمالة بأقل تكلفة للإدارة، وأكد أن هذه القيم والممارسات ليست متناقضة ، بل متوافقة مع الإسلام، كما أطلق حملة متزامنة من أجل "استيعاب القيم الإسلامية"، حيث تم إنشاء بنك إسلامي والجامعة الإسلامية العالمية.

تشمل مجموعة مبادرات مهاتير السياسية التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بـ "التطلع إلى الشرق" التصنيع الثقيل ، وتفضيل ترتيبات "المشروع تسليم المفتاح" ، ومشروع بروتون (السيارة الماليزية) ، وتشجيع المزيد من العلاقات التعاونية والتكاملية بين الحكومة والقطاع الخاص المرتبطة بشعار "تحويل ماليزيا إلى شركة" 'Malaysia Incorporated' و الخصخصة أو إلغاء التأميم للأنشطة الاقتصادية التي يحتمل أن تكون مربحة والتي كانت تقوم بها الحكومة في السابق.

التصنيع الثقيل

يشير التعميق الصناعي إلى تكوين روابط محلية وإنشاء قاعدة قوية من الموردين المحليين. قبل الثمانينيات، كان هناك القليل من التعميق لصناعات بدائل الواردات لعدة أسباب: الصغر النسبي للسوق المحلي ، وانخفاض مستوى القدرات التكنولوجية المحلية، وحماية الصناعة المحلية. كذلك لم تضغط الحكومة كثيرا من أجل تعميق الروابط الصناعية أو تشجع الصناعات لتصبح قادرة على المنافسة دوليًا. كما أدت التوترات بين الحكومة التي يهيمن عليها عرقية الملايو والأعمال التجارية الصينية إلى الحد من الجهود الرسمية لتعزيز القطاع الخاص الماليزي، مع اقتصار الكثير من الجهود الحكومية على تشجيع نمو الأعمال الملاوية منذ السبعينيات.

بحلول عقد الثمانينيات ، كان قطاع التصنيع الموجه للتصدير قد تطور وفاق قطاع تصنيع بدائل الواردات الذي تم الترويج له خلال الستينيات. كان هذا هو السياق الذي أطلقت فيه حكومة مهاتير الجديدة برنامج التصنيع الثقيل في أوائل الثمانينيات كجولة ثانية وعودة إلى سياسة تصنيع بدائل الواردات مع استلهاهم تجربة كوريا الجنوبية ، التي عززت بقوة الصناعات الثقيلة بين عام 1972 وعام 1979.

في عام 1980 أنشأت الحكومة شركة الصناعات الثقيلة في ماليزيا HICOM لتنفيذ برنامج التصنيع الثقيل وتنويع الصناعات، ولتطوير المزيد من الروابط المحلية التي فشلت صناعات بدائل الواردات السابقة والصناعات الموجهة للتصدير على خلقها، ولرفع القيمة المضافة المحلية وتعزيز الشركات الملاوية الصغيرة والمتوسطة ولقيادة التطور التكنولوجي من خلال التعاون مع الشركات الأجنبية والاستثمار في البحث والتطوير المحلي. تم تنفيذ مشاريع مشتركة مع الشركات اليابانية. تم إنشاء مصنع لقضبان الحديد والصلب المقولب ، ومصنعين آخرين للأسمنت ، ومشروع بروتون الوطني للسيارات ، وثلاثة مصانع لمحركات الدراجات النارية ، ومشروع لتكرير البترول

والبتروكيماويات ، ومصنع لب الورق والورق . كانت ملكية هذه الصناعات تسيطر عليها الحكومة قبل بيع الأسهم للجمهور وخصخصتها في منتصف التسعينيات. بلغت التكاليف الاستثمارية لهذه المصانع والمنطقة الصناعية في سيلانغور لشركة HICOM 3.8 مليار رينغيت ماليزي.

كان من المتوقع أن تتطلب الصناعات الثقيلة فترات استرداد طويلة نظراً لكونها كثيفة رأس المال، ولكن من المسلم به الآن أن أدائها أيضا كان مخيباً للآمال وتعرض عدد من هذه المشاريع لخسائر مالية فادحة بسبب تباطؤ السوق المحلية وتخمة الأسواق الخارجية واحتدام المنافسة بها. كانت تكاليف الإنتاج والإدارة مرتفعة بالمعايير الدولية ، و قد تفاقم الوضع بسبب الاستخدام المنخفض للطاقة في المصانع. تطلبت هذه الصناعات حماية شديدة منذ ذلك الحين، لا سيما صناعات الصلب والأسمنت والبتروكيماويات وبناء وإصلاح السفن. ارتفعت معدلات الحماية الفعالة للحديد والصلب من 28 % في عام 1969 إلى 131 % في عام 1987. لم تكن الصناعات الثقيلة الجديدة مرتبطة استراتيجياً ببقية الاقتصاد ، وبالتالي لم يكن لديها الكثير من الإمكانيات لدفع التصنيع في ماليزيا بشكل كبير .

أثناء حملة التصدير في أواخر الثمانينيات ، تم استخدام "الريع الاحتكاري" * monopoly 'rents' للسيارة بروتون من السوق المحلية شديدة الحماية لدعم الصادرات. بحلول عام 1993 ، قامت شركة بروتون بتوريد 80% من مكونات السيارات محلياً ، وأجبرت الشركات الموردة للمكونات على زيادة حصة الملايا من أسهمها.

نظام مهاتير الثاني: تحفيز الاستثمارات الخاصة (1986-1997)

في حوالي عام 1985 حدثت نقطة التحول الرئيسية لسياسة الحكومة صوب التحرير الاقتصادي. كان هناك استياء متزايد من الحكومة بين الكثيرين، بما في ذلك الملايا، في كل من القطاعين العام والخاص، حيث انتقد البعض ما اعتبروه تدخلاً حكومياً مفرطاً في عالم الأعمال أدى إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقويض المصالح التجارية الخاصة.

اقتبس مهاتير شعار "تحويل ماليزيا إلى شركة" "Malaysia Incorporated" من شعار "Japan Incorporated" وقدمه في عام 1983 لتحسين العلاقات بين الحكومة والقطاع

* يشير الريع الاحتكاري إلى الحالة التي يفتقر فيها المنتج الاحتكاري إلى المنافسة وبالتالي يمكنه بيع سلعه وخدماته بسعر أعلى بكثير من سعر السوق التنافسي - على حساب المستهلكين.

الخاص. تم تشجيع المسؤولين الحكوميين على إيجاد طرق لخدمة القطاع الخاص وإنشاء لجان للاستماع إليه بشكل أفضل بدلاً من معاملته كخصم، وتصحيح "التجاوزات" المرتبطة بالتنفيذ المفرط الحماس للسياسة الاقتصادية الجديدة من قبل المسؤولين الملاويين ، والتي أدت إلى استياء المصالح التجارية الصينية العرقية.

أدخلت الحكومة بعض إجراءات التحرير الاقتصادي. أدت خسائر الشركات المملوكة للدولة إلى إهدار موارد الاستثمار الثمينة ، وزادت من العبء المالي للحكومة ، وزُعم أنها أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. اكتسبت الخصخصة ، التي تم الإعلان عنها رسميًا في عام 1983 ، زخماً ونشاطاً وبلغ المشروعات التي يجري تخصيصها بحلول منتصف التسعينيات حوالي 200 مشروع.

سعت الحكومة أيضًا إلى جذب استثمارات جديدة ، وخاصة الأجنبية ، مع قانون تشجيع الاستثمار لعام 1986. على سبيل المثال، تمت زيادة حد الإعفاء للترخيص من مليون دولار من أموال المساهمين أو 50 موظفًا بدوام كامل في عام 1984 إلى 2.5 مليون دولار أو 75 موظفًا بدوام كامل. كان التوقيت مثاليًا ، حيث قام المصنعون من شمال شرق آسيا (خاصة اليابان وبعد ذلك ، تاوان) بنقل صناعاتهم للاستفادة من الحوافز والبنية التحتية الجيدة نسبيًا واللوائح البيئية وغير البيئية المتساهلة ، فضلاً عن تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبيًا بسبب انخفاض الأجور وانخفاض أسعار الصرف. وكما هو الحال مع إندونيسيا وتايلاند ، يمكن أن يُعزى النمو المرتفع الذي حققته ماليزيا بعد منتصف الثمانينيات إلى التخفيض العمدي لأسعار الصرف في منتصف الثمانينيات. خلال هذه الفترة ، انخفض الرينجت الماليزي بشكل طفيف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1984-1987 ، من 2.4 رينجيت ماليزي إلى 2.7 رينجيت ماليزي مقابل الدولار الأمريكي الواحد. كما نمت قوة الين في فترة "الين المرتفع" من عام 1985 إلى عام 1995 ، خاصة بعد اتفاقية بلانزا في سبتمبر 1985. وبالتالي ، فإن الانخفاض المتواضع لقيمة الرينجت مقابل الدولار الأمريكي يعني انخفاضًا أكبر أمام الين ، وكذلك الوون الكوري ، والدولار التايواني الجديد ، والدولار السنغافوري ، والمارك الألماني وغيرها من العملات. وبالتالي أدى انخفاض قيمة الرينجت إلى خفض تكاليف الإنتاج في ماليزيا للمستثمرين الأجانب المحتملين. وهكذا كانت البلاد قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي ، ليس فقط من اليابان ، ولكن أيضًا من دول الجيل الأول من اقتصادات شرق آسيا الصناعية الحديثة. ارتفع الاستثمار الياباني وحده من أقل من 500 مليون رينجيت ماليزي في عام 1980 إلى 4.2 مليار رينجيت ماليزي في عام 1990. في عام 1989 ، كانت اليابان أكبر مستثمر أجنبي في ماليزيا ، حيث ساهمت بنسبة 31.1 % من إجمالي

الاستثمار الأجنبي ، تليها تايوان 24.7 % وسنغافورة 10.6 % (Mansur, Mamalakis & Idris, 2003)¹

إن ازدهار دول جنوب شرق آسيا منذ أواخر الثمانينيات يرجع بشكل كبير إلى تدفق استثمارات الجيل الأول من الدول الصناعية الجديدة التي عانت اقتصاداتها من ارتفاع تكاليف الإنتاج (بسبب تشديد أسواق العمل ونقص العمالة) ، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن اللوائح البيئية الأكثر صرامة وسحب الامتيازات. فنقلت هذه النُمور الآسيوية منشآت الإنتاج إلى الخارج، إلى بلدان جنوب شرق آسيا والصين بحثاً عن التكلفة المنخفضة والحوافز الجديدة. بالإضافة إلى ذلك ارتفع الين الياباني ثم اللوون الكوري ، والدولار التايواني الجديد والدولار السنغافوري مقابل الدولار الأمريكي منذ أواخر عام 1985 ، وارتفعوا أكثر مقابل الينجت ، مما عزز جاذبية ماليزيا للمستثمرين الأجانب ، لا سيما من شرق آسيا .

وهكذا ، بدت التغييرات السياسية في منتصف وأواخر الثمانينيات ناجحة في إنعاش النمو والتصنيع وحافظ الاقتصاد على معدلات نمو تزيد عن 8% سنوياً لمدة عقد منذ عام 1988. تأكدت هذه السياسات مع إعلان عام 1991 لـ "رؤية 2020" التي يُنظر إليها على أنها تدعم النمو والتحديث والتصنيع ، بدلاً من تركيز السياسة الاقتصادية الجديدة على إعادة التوزيع بين الأعراق. ولحق فقد نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة في زيادة نصيب الملايا من ملكية الشركات من 2% عام 1970 إلى 20.3% عام 1990 ومن الناتج القومي من 24% إلى 30% وارتفعت نسبة العمالة المهنية المتخصصة من مهندسين وأطباء ومحاسبين من 5% إلى 29% خلال نفس الفترة وصارت ماليزيا نموذجاً للسلام العرقي في مجتمع متعدد الأعراق.

خفضت الحكومة القيود المفروضة على رأس مال العرق الصيني وأدرجت العديد من الشركات المملوكة للعرق الصيني في سوق الأوراق المالية وتمكنت هذه الشركات من الاستفادة من سوق رأس المال المحلي للحصول على تمويل. استمر جذب المستثمرين الأجانب من اليابان وسنغافورة وتايوان وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستقرار في منتصف التسعينيات ، أدى ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين المحليين وتزايد الاستثمارات المحلية التي حافظت على زخم النمو الاقتصادي السريع حتى الأزمة الإقليمية 1997-1998.

1 Mansur, K., Mamalakis, M., & Idris, S. (2003). Savings, investment & FDI contribution to Malaysian economic growth in the globalization era. *International Business & Economics Research Journal (IBER)*, 2(8).

في أوائل ومنتصف التسعينيات ، شجعت ماليزيا الشركات الماليزية الكبيرة على الاستثمار في دول نامية أخرى في جنوب شرق آسيا وإفريقيا وجنوب المحيط الهادئ وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى ، وحتى في أوروبا والولايات المتحدة من خلال إنشاء وكالات لتسهيل التجارة وائتمان الصادرات والتأمين ، وتوقيع اتفاقيات الازدواج الضريبي مع مختلف البلدان ، وتنظيم العديد من البعثات التجارية والاستثمارية بقيادة وزراء الحكومة. وفي الوقت نفسه ، فضلت أيضًا تحرير التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف مع بعض الاستثناءات. تم تعليق هذه السياسة في أعقاب أزمة 1997-1998 في محاولة لإحياء الاستثمارات المحلية حتى تقاعد مهاتير في عام 2003 ، مما أدى إلى تحرير التجارة والاستثمار الثنائي من جديد.

في عام 1996 ، قامت الحكومة بإنشاء "الممر الفائق للوسائط المتعددة" سوبر كوريدور Multimedia Super Corridor (MSC) وسمحت للشركات الأجنبية التي تم منحها (MSC) بحصة ملكية 100٪. لتشجيع بعض استثمارات تكنولوجيا المعلومات في الدولة خصصت الحكومة أكثر من 50 مليار رينجيت ماليزي لتطوير البنية التحتية. وفي الوقت نفسه ، عززت الحكومة قوانين الملكية الفكرية لطمأنة المستثمرين وقدمت حوافز أكثر سخاء للاستثمارات الجديدة في هذا المجال.

انخفضت معدلات البطالة انخفاضًا ملحوظًا منذ أواخر الثمانينيات، ومع التطور المتزايد للاقتصاد، ظهر نقص في الوظائف الخدمية واليدوية. ارتفعت معدلات الأجور في جميع المستويات المهنية بشكل حاد بما يزيد عن 50% في المتوسط خلال الفترة 1990-1997. وبجانب العمالة غير الماهرة الرخيصة، استقدمت ماليزيا أيضًا المهنيين الأجانب في الطب والهندسة وغيرها من التخصصات من بلدان أخرى.

الخصخصة

نمت الشركات المملوكة للدولة بشكل متواضع من منتصف الستينيات وأسرع بكثير في السبعينيات ، بعد الإعلان الأول عن السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970، وفي أوائل الثمانينيات ، قادت الشركات المملوكة للدولة تنويع الاقتصاد في الصناعات الثقيلة الذي ارتفعت حصته من 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981 إلى حوالي 10% في عام 1984 وكانت الزيادة في الإنفاق الرأسمالي للقطاع العام - خلال السنوات الثلاث 1981-1983 - تتجاوز باستمرار 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفع عدد المؤسسات العامة من 10 في عام 1957 و 22 في عام 1960 ، إلى 109 في عام 1970 ، و 656 في عام 1980 و 1014 في عام 1985 ، قبل أن تتوقف عن النمو تقريباً وتتقيد بسبب انخفاض الموارد وزيادة تكلفة تدبيرها ، باستثناء انشاء عدد قليل من مشاريع الصناعات الثقيلة المفضلة.

أصبح ضعف التنسيق والمساءلة في الشركات المملوكة للدولة أكثر وضوحاً في الثمانينيات. على سبيل المثال ، من بين أكثر من 900 شركة مملوكة للدولة في عام 1984 ، أمكن لوزارة المؤسسات العامة الإبلاغ عن نتائج الأعمال السنوية لعدد 269 شركة فقط، والتي سجلت خسائر متراكمة بلغت 137.3 مليون رينجيت ماليزي. بدا أن تدخل الدولة لإعادة توزيع الثروة بين الأعراق مفتقراً لضمانات المساءلة والكفاءة. تم تصوير المؤسسات العامة على أنها مؤسسات تستنزف موارد الدولة ولا تقدم سوى القليل من الفوائد الاجتماعية باستثناء عدد قليل من المستفيدين المباشرين أصحاب النفوذ السياسي ، بدلاً من رواد الأعمال الحقيقيين.

تم الإعلان رسمياً عن سياسة الخصخصة في ماليزيا في عام 1983. وتم توجيه العديد من الانتقادات لهذه السياسة، فعلى الرغم من أن الخصخصة قد تزيد ربحية القطاع الخاص ، فإن مثل هذه التغييرات لن تفيد بالضرورة الجمهور أو المستهلكين ككل. قامت الحكومة بتبرير دعم المستفيدين من القطاع الخاص من الخصخصة بالقول إن الشركات المخصصة ستدفع ضرائب على أرباحها للحكومة ، على الرغم من أن هذا الادعاء تناقضه بوضوح الإعفاءات الضريبية السخية وضمانات الإيرادات التي قدمتها الحكومة. فرضت سياسة الخصخصة ضغوطاً متزايدة على من يعتمدون على الخدمات العامة كالخدمات الصحية، حيث تم تقديم الخدمات المربحة بدلاً من الخدمات التي يحتاجها المواطنون ، لا سيما الفقراء ، ما لم تتطلب شروط الخصخصة غير ذلك. على سبيل المثال، على الرغم من أن الخصخصة كانت تدار بشكل جيد من قبل الحكومة لضمان المشاركة الشعبية والحماس (بشكل رئيسي من خلال إصدارات الأسهم المخفضة) ، فقد نما الغضب الشعبي ضد الخصخصة مع ارتفاع الرسوم بعد منح أنظمة الصرف الصحي البلدية بالمحسوبية لشركة Indah Water Konsortium (IWK) في عام 1993. كذلك فإن تحويل رأس المال الخاص من الاستثمارات الجديدة المنتجة إلى شراء أصول القطاع العام الحالية ، يمكنه إعاقة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي بدلاً من زيادتها. وفي كثير من الأحيان ، لم تتضمن الخصخصة في ماليزيا نظام العطاءات، حيث تم اختيار العديد من المستفيدين على أساس

العلاقات السياسية والشخصية. تم إضفاء الشرعية على هذه الممارسات من قبل السلطات، التي ادعت اتباعها سياسة "من يأتي أولاً ، يخدم أولاً" كمكافأة أولئك الذين قدموا قبل غيرهم مقترحات خصخصة "قابلة للتطبيق" للحكومة. تسبب هذا التواطؤ الرسمي وغير الرسمي في العطاءات الخاصة بالعقود في قلق واسع النطاق. علاوة على ذلك، كانت الحكومة قادرة فقط على خصخصة المشاريع والأنشطة المربحة أو التي يحتمل أن تكون مربحة لأن القطاع الخاص كان مهتماً بها، وبذلك لم تحل الخصخصة مشكلة المالية العامة على المدى المتوسط ، حيث خسرت الحكومة الدخل من أنشطة القطاع العام المربحة وعلقت بتمويل أنشطة غير مربحة. وفي حين شعر معظم موظفي القطاع العام المحتمل تأثرهم في البداية بالتهديد من الخصخصة ، فإن العديد من المالىزيين الآخرين - الذين سئموا من الهدر وعدم الكفاءة والفساد المرتبط عادةً بالقطاع العام - كانوا غير مباليين ، إن لم يكونوا داعمين للسياسة. ولطمأنة موظفي الشركات المخصصة تم منحهم خيار الانضمام إلى المؤسسة الجديدة أو التقاعد أو البقاء في القطاع العام، وقد أثارت هذه السياسة مخاوف من أن الكفاءة التي تهدف الخصخصة إلى تعزيزها يتم إعاقتها بسبب الإفراط في الموظفين.

أدت أزمة 1997-1998 المالية إلى تعليق برنامج الخصخصة وبدء عمليات الإنقاذ ، بما في ذلك إعادة تأميم بعض الكيانات الرئيسية السابق خصصتها بتكلفة عامة كبيرة وبرزت الخزانة كشركة حكومية قابضة للمؤسسات التي تمت خصصتها سابقاً. أدت الخصخصة في ماليزيا إلى إثراء قلة من ذوي العلاقات السياسية القوية. لقد حصلوا على بعض أكثر الفرص ربحية ، لكن أصبحت الرفاهية العامة خاضعة بشكل متزايد لسلطة ومصالح الشركات الخاصة.

نظام مهاتير الثالث: إدارة الأزمات (1997-2003)

كان الرينجت مرتبطاً بالدولار الأمريكي لعقود من منتصف السبعينيات ، وإن كان بمعدلات مختلفة. قدم هذا مزايا استقرار سعر الصرف والعملة والتضخم المنخفض. كانت هذه المزايا مرغوبة من قبل القطاع المالي المؤثر سياسياً ، الذي تهيمن عليه الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والعرقية الصينية. ولكن منذ الثمانينيات اجتذبت قواعد التحرير الحكومية في القطاع المصرفي والمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد. تتيح هذه القواعد سهولة إدارة الأموال من قبل المستثمرين خاصة فيما يتعلق بحرية الصرف وتحويلات الأموال لإدارة المخاطر عند الاستيراد أو التصدير. كما نمت التمويل بالأسهم وتسهيل الوصول إلى الأموال الأجنبية وزادت المنافسة بين مقدمي

الديون. تراجعت أهمية الوساطة المصرفية بشكل عام وتقلصت سلطات واختصاصات بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي) وضعف نطاق وفعالية اللوائح التنظيمية الاحترازية الوطنية. تم تمويل العجز الضخم في الحساب الجاري في ماليزيا وبعض البلدان الأخرى عن طريق تدفقات رأس المال الخارجية قصيرة الأجل إلى سوق الأوراق المالية والقروض. تم "تعقيم" هذه التدفقات ظاهرياً لتقليل تضخم أسعار المستهلك إلى أدنى حد كما هو مطلوب من قبل المجتمع المالي ، ولكن بدلاً من ذلك تضخمت أسعار الأصول من العقارات والأسهم ونشأت فقاعة تضخمية. أضعفت رأسمالية المحسوبية من استجابات السياسة الرسمية الحكومية وفاقمت الأزمة وقوضت الثقة ، وبالتالي أخرجت التعافي. أصبحت أزمة العملة والأزمة المالية أزمة "الاقتصاد الحقيقي" في ماليزيا.

أدت المضاربات الدولية الشديدة إلى انخفاض سعر صرف الرينجيت الماليزي من 2.42 رينجيت ماليزي إلى 4.88 رينجيت ماليزي للدولار الأمريكي بحلول يناير 1998. أوصى صندوق النقد الدولي (IMF) بإجراء إصلاحات تقشفية في السياسات المالية والنقدية. بعض الدول (تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا) تبنت هذه التوصيات على مضض. رفضت الحكومة الماليزية توجيهات الصندوق ومساعداته ونفذت إجراءات مستقلة. أصبح الرينجيت غير قابل للتحويل خارجياً وتم ربطه بسعر 3.80 رينجيت ماليزي للدولار الأمريكي مما ساعد على ضمان استقرار التنمية وموثوقية الخطط الاقتصادية وقرارات الاستثمار في ماليزيا . كذلك تم فرض رسوم كبيرة على رأس المال الأجنبي الذي يعاد إلى الوطن قبل البقاء لمدة اثني عشر شهراً على الأقل في ماليزيا. على الرغم من الانتقادات الدولية ، أدت هذه الإجراءات إلى استقرار الوضع المحلي بشكل فعال للغاية ، واستعادة النمو الصافي خاصة بالمقارنة مع إندونيسيا المجاورة. أجبرت عديد من البنوك المحلية على الاندماج لمنحها فرصة أفضل للبقاء مع انفتاح الصناعة على المشاركة الدولية . على إثر هذه الأزمة تحولت نظرة مهاتير محمد والسياسة الماليزية من تقبل العولمة والتفاعل الإيجابي معها إلى الحذر منها للخطر الذي تمثله السوق المفتوحة كقوة غير مشروطة، ولغياب العدالة والمساواة التي يتسم بها النظام الرأسمالي ومحاولة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة فرض هيمنتها على الآخرين.

تشير أزمات العملة والأزمة المالية إلى أن الازدهار الاقتصادي الذي شهدته ماليزيا على مدى عقد من الزمان حتى عام 1997 كان مبنياً على بعض الأسس الهشة وغير المستدامة. إن المستويات العالية من الاستثمار الأجنبي المباشر تعني أساساً محدودية القدرات التصنيعية واعتماد عملية

التصنيع بشكل كبير على رأس المال الأجنبي والأسواق والتكنولوجيا والإدارة ، وبالتالي استدامة أقل. ليس من المستغرب إذن أن يكون لدى ماليزيا طبقة صناعية ضعيفة. في غياب طبقة صناعية قوية ، أصبح أصحاب الدخل المالي كما أشار كينز أكثر تأثيرا وسيطرة على صنع السياسات والأولويات في الدولة . ينطبق هذا أيضًا على العديد من دول جنوب شرق آسيا المجاورة. علاوة على ذلك، أدت الاستثمارات العامة المحدودة وغير الملائمة في الموارد البشرية إلى إعاقة القدرات التكنولوجية والتنمية الصناعية الكبرى . تعتمد ماليزيا أيضا على العمالة المهاجرة، لا يمكن ضمان التقدم الاقتصادي المستقبلي بالاعتماد على العمالة الرخيصة وحدها. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي الماليزي كان قويا لنحو عقد من الزمن قبل أزمة شرق آسيا 1997-1998 ، إلا أنه لم يتعافى تمامًا منذ الأزمة. مقارنة بمتوسط 9.2% خلال الفترة 1991-1997 ، بلغ متوسط النمو الاقتصادي الماليزي 5.11% خلال الفترة 1998-2019 ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الانخفاض في الاستثمار الخاص الذي انخفض بشكل كبير مع أزمة 1997-1998. تم تعويض الانهيار في الاستثمار الخاص جزئيًا من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ، سواء للاستهلاك أو الاستثمار مما سبب عجزًا ماليًا كبيرًا منذ عام 1998. إن الزيادة المؤقتة في الإنفاق الحكومي خلال فترة الانكماش أمر مرغوب فيه من وجهة نظر معاكسة للتقلبات الدورية ، ولكن هذا الموقف منذ عام 1998 لمدة تزيد عن عقدين لا يمكن وصفه بأنه معاكسة للدورة الاقتصادية ، حيث استمر الإنفاق خلال الازدهار الاقتصادي العالمي عند منتصف العقد التالي للأزمة. بالطبع ، يمكن تبرير نفقات التنمية الممولة بالعجز ، لكن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي فاق الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل متزايد منذ عام 2004 ، أي بعد خروج مهاتير. لم يكن هذا الدعم الحكومي المتسق للنمو من خلال العجز المالي ممكنًا إلا بسبب تدفقات الإيرادات المرتبطة بالثروة النفطية.

من الواضح أن ثقة المستثمرين المحليين انخفضت بشكل ملحوظ بعد أزمة 1997-1998. يعزو العديد من المراقبين تراجع الاستثمار الأجنبي إلى انهيار الاستثمار الخاص. وهذا انعكاس للحكمة الاقتصادية التقليدية بشأن الدور القيادي المنسوب للاستثمار الأجنبي المباشر.

بعد مهاتير (2003-2020)

لم تحدث تغييرات أساسية في السياسة منذ ذلك الحين. توقع أنصار رئيس الوزراء التالي ، عبد الله أحمد بدوي ، منه أن يعود إلى التأكيد على إعادة التوزيع الاقتصادي لصالح عرقية الملايو. ومع ذلك ، فقد خيب آمالهم. أكد عبد الله على زيادة الاهتمام بالزراعة ، والتي أقر معظم المراقبين بأن مهاتير أهملها إلى حد كبير على الرغم من نموها المستمر خلال فترة ولايته الطويلة. يُنظر الآن إلى فترة حكم عبد الله لمدة خمس سنوات على أنها لم تحقق سوى القليل بخلاف العودة البلاغية إلى الزراعة. تعرض عبد الله لضغوط شديدة من حزبه ومعارضة داخلية للحزب بقيادة مهاتير إلى جانب تحالف المعارضة. وقد أدى ذلك إلى الإطاحة المبكرة بعبدالله لصالح حزبه ونائبه نجيب عبد الرزاق. وضع نجيب الذي تولى رئاسة الوزراء (2009-2018) نفسه في صورة ليبرالية اقتصادية وسياسية حديثة باعتبارها ضرورة لاستعادة القدرة التنافسية الاقتصادية الماليزية ولجذب استثمارات جديدة. خفض نجيب الدعم الحكومي، وخفف القيود على الاستثمار الأجنبي، وحد من الإجراءات التمييزية العرقية لصالح شعب الملايو في مجال الأعمال. ولأنه فشل في تهيئة الظروف المواتية لازدهار قطاع التصنيع، فقد أكد بدلاً من ذلك على الخدمات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية. ظل متوسط معدلات النمو على حاله إلى حد كبير في العقد الأخير بعد مهاتير ، مدعوماً بشكل أساسي بالإنفاق الحكومي. بعد سلسلة من الفضائح السياسية والاقتصادية وخروج مسيرات مطالبة باستقالته ودعوات من مهاتير محمد للإطاحة به، خسر نجيب الانتخابات في عام 2018 وألقي القبض عليه من قبل هيئة مكافحة الفساد الماليزية وأدانته المحكمة العليا في سبع تهم متعلقة بإساءة استخدام السلطة وغسيل الأموال وخيانة الأمانة ، ليصبح أول رئيس وزراء لماليزيا يُدان بالفساد ، وحُكم عليه بالسجن 12 سنة وغرامة 210 ملايين رينجيت ماليزي. تولى مهاتير محمد فترة رئاسية قصيرة حتى عام 2020 استقال في نهايتها على إثر بعض الشقاكات السياسية.

تعبئة المدخرات في ماليزيا

يتفق معظم الاقتصاديين على أن ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار في ماليزيا كان عاملاً رئيسياً في النجاح الاقتصادي. تتطلب معدلات الادخار المرتفعة بعض التفسير. أشارت بعض الكتابات الاقتصادية إلى عدد من الأسباب لأداء المدخرات الاستثنائي في ماليزيا مثل التوزيع غير المتكافئ للدخل ، والمواقف التقليدية للمجتمع الصيني تجاه الادخار ، ونظام الضمان الاجتماعي المتطور

جنبًا إلى جنب مع تقليد تولي وظيفة بعد التقاعد والسجل الطويل لمعدل فائدة حقيقي إيجابي ، والاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي الذي أدى إلى معدلات تضخم منخفضة نسبيًا.

ومن الواضح أن ماليزيا كانت ناجحة للغاية في تعبئة المدخرات المحلية ، كما يتضح من ارتفاع معدل الادخار من 24% فقط في عام 1960 إلى 43% في عام 1996 ، قبل اندلاع الأزمة المالية الآسيوية. تأثرت معدلات الادخار والاستثمار بشدة في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في 1997-1998. أدت هذه الأحداث إلى انخفاض مماثل في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من هذه النكسات ، ظلت ماليزيا واحدة من أكبر المدخرين في العالم.

تُعرف أكبر مؤسسة ادخار فردية باسم صندوق ادخار الموظفين (EPF) الذي يدير خطة الادخار الإجبارية وتخطيط التقاعد للعاملين في القطاع الخاص في ماليزيا. العضوية في EPF إلزامية للمواطنين الماليزيين العاملين في القطاع الخاص ، وطوعية لغير الماليزيين. وزاد معدل المساهمة تدريجياً من 10% في 1952 إلى 13% في 1975 ، إلى 20% من الأجور بحلول 1980، واعتباراً من عام 2012 ، أصبحت النسبة المقتطعة 11% من الراتب الشهري لكل موظف تودع في حساب توفير ، بينما يلتزم صاحب العمل العضو بإضافة 12% على الأقل من راتب الموظف في نفس الحساب (13% إذا كان الراتب أقل من 5000 رينجيت ماليزي) . يسمح للعمال بسحب هذه المدخرات عند التقاعد أو لأغراض خاصة قبل ذلك. قبل التقاعد، يمكن للعضو استثمار مدخراته بالشركات التي يعتبرها الصندوق مربحة ومسموح بها ، ويتم تحويل أرباح الأسهم منها إلى حسابات الأعضاء المعنيين. كما يمكن للأعضاء ، بشروط معينة وبالتناوب، استخدام مدخراتهم في استثماراتهم الخاصة.

الصندوق هو أكبر حامل للديون الحكومية (60% عام 1980) وهو ملزم من الناحية القانونية بتقديم أرباح بنسبة 2.5% ولكن الأرباح الموزعة فعلياً تتراوح بين 5% و 8%، وهي معدلات ممتازة بالنظر إلى معدلات التضخم المنخفضة (0.7% في عام 2019). رغم اقتطاع تلك المدخرات قسرياً، إلا أن مؤسسات الإيداع الطوعية مثل صناديق استثمار Permodalan National Berhad (PNB) ومؤسسات الادخار الإسلامية تجتذب طوعية نسبة كبيرة أخرى من المدخرات .

تم إنشاء مؤسسة ادخار بريدي لجذب صغار المدخرين وتوفير أماناً أكبر وتكاليف معاملات أقل من القطاع الخاص. لذلك كان هذا النظام فعالاً في جذب مدخرات الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر الريفية. كما هو الحال في معظم البلدان الآسيوية ، منحت ماليزيا أيضاً إعفاءاً ضريبياً على الفوائد المتولد من المدخرات البريدية خلال فترات طويلة. في ماليزيا وكذلك في سنغافورة ، شكلت المدخرات البريدية نسبة كبيرة من الودائع المحلية. فصلت الحكومة إدارة نظام الادخار عن مكتب البريد في أوائل السبعينيات عندما انخفضت نسبة المدخرات البريدية في إجمالي المدخرات ، والواضح أن موظفي البريد لم يكونوا من المروجين المتحمسين للادخار.

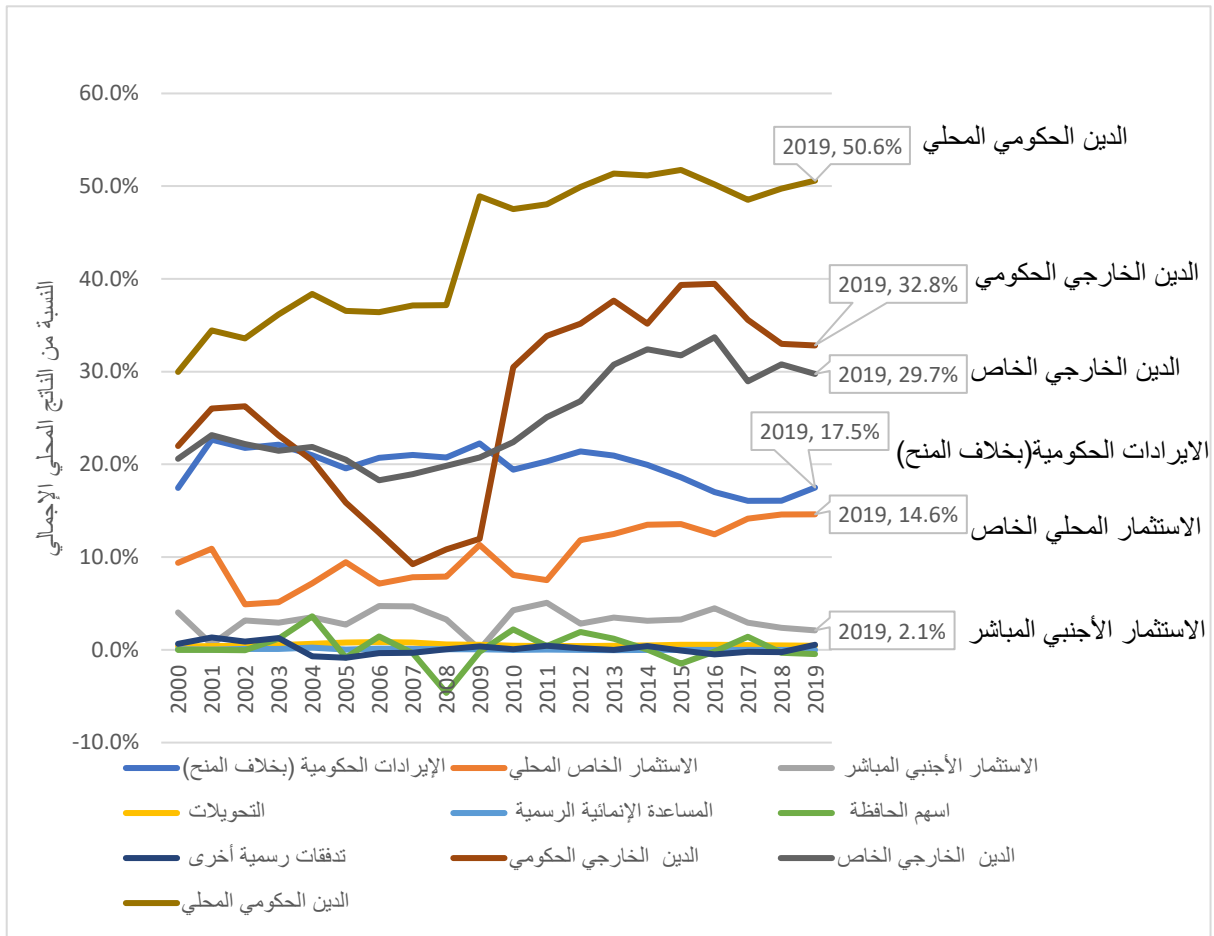
من الضروري أيضاً النظر في تأثير التحول الديموغرافي على الادخار الخاص في ماليزيا. في حين أن نسبة إعالة كبار السن (عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 64 عاماً كنسبة من السكان في سن العمل ، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاماً) ظلت دون تغيير إلى حد ما خلال العقود القليلة الماضية ، فإن إعالة الأطفال (عدد الأشخاص دون سن 15 كنسبة من السكان في سن العمل ، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاماً) قد انخفضت بشكل ملحوظ. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في نسبة الإعالة الإجمالية من 95% إلى 54% خلال الفترة من 1960 إلى 2007. وهذا يعكس انخفاضاً كبيراً في معدل النمو السكاني ، والذي من المرجح أن يكون له تأثير كبير على الادخار الخاص. وبصيغة أخرى ، أدت الزيادة الهائلة في نسبة السكان في سن العمل إلى زيادة المدخرات الخاصة بشكل كبير. من ناحية أخرى ، فإن تطور سوق التأمين ، الذي يقلل الحاجة إلى الادخار الاحترازي ، يرتبط سلباً بالادخار الخاص.

المشهد التمويلي في ماليزيا وفق إطار التمويل الوطني المتكامل

بالنظر إلى الشكل (2-5) يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات العامة لتمويل التنمية في ماليزيا:

- بعد الارتفاع الكبير في عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية ، ظلت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا ثابتة نسبياً منذ عام 2009، وبلغت 764 مليار رينجت ماليزي في عام 2019 وهو ما يعادل 184 مليار دولار بنسبة 50.6% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أقل من مستوى 55% الذي حددته الحكومة كسقف للدين.

شكل (2-5) المشهد التمويلي في ماليزيا (2000-2019)



المصدر: إعداد الباحث وفق إطار التمويل الوطني المتكامل، الدين الحكومي الداخلي والخارجي والدين الخاص الخارجي من إحصاءات البنك المركزي الماليزي <https://www.bnm.gov.my>، الإيرادات الحكومية (بخلاف المنح) و الاستثمارات الأجنبية وأسهم الحافظة والتحويلات والمساعدة الإنمائية الرسمية من قاعدة بيانات البنك الدولي لماليزيا <https://data.worldbank.org/country/malaysia> ومنها تم حساب الاستثمارات الخاصة، التدفقات الرسمية الأخرى من إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية <https://stats.oecd.org/>

- نلاحظ من الشكل أيضا ارتفاع الدين الخارجي بشقيه العام والخاص، حيث وصل الدين الخارجي الحكومي في عام 2019 إلى حوالي 120 مليار دولار تمثل 32.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصل الدين الخاص في ذات العام إلى 108 مليار دولار بنسبة 29.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع الصعود المفاجئ للدين في عام 2010 إلى إعادة ماليزيا تعريف الدين الخارجي بحيث أصبح يشمل حيازات غير المقيمين من سندات الدين المصدر بالعملة المحلية. لا يشير ارتفاع المديونية إلى عجز بميزان المدفوعات، فماليزيا -على النقيض- تشتهر بانفتاحها على التجارة الدولية وتحقيق فوائض

- متميزة. مثلت التجارة الخارجية 130.5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2018، وبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية ، بلغت الصادرات السلعية في ذلك العام 247.4 مليار دولار أمريكي ، فيما بلغت الواردات 217.6 مليار دولار أمريكي. وقد استحوذت المنتجات الإلكترونية والإلكترونية على نسبة 38% من إجمالي الصادرات.
- بلغت الإيرادات الحكومية (بخلاف المنح) 64 مليار دولار في عام 2019 تمثل 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي، نزولا من نسبة 22.7% عام 2001. رغم الزيادة المطردة في الإيرادات الناتجة عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة لكن عائدات البترول انخفضت حصة ضريبة البترول من إجمالي الإيرادات الحكومية من 18.6% في عام 2006 إلى 5.7% في عام 2016.
 - انخفض الاستثمار الخاص من ذروته البالغة 27% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1997 إلى 5.5% فقط عام 1999 متأثرا بالأزمة المالية الآسيوية، ومنذ ذلك الحين وهو يرتفع بوتيرة هادئة لكنه لم يصل أبدا إلى سابق عهده، وصل معدله 14.6% خلال عام 2019.
 - تهدف الحكومة حاليا إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو أنشطة التوظيف ذات القيمة المضافة الأعلى وكثيفة المعرفة و قد بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 7.7 مليار دولار خلال عام 2019.
 - التحويلات منخفضة نسبيا من حيث الحجم ، سواء فيما يتعلق بالبلدان الأخرى في المنطقة أو بالتدفقات الدولية الخاصة الأخرى في ماليزيا ، وهي ثابتة عند 1.7 مليار دولار في الأعوام 2017 و 2018 و 2019.
 - تتميز أسهم الحافطة بتذبذب قيمتها، في آخر ثلاث سنوات على سبيل المثال، تدفق 4.5 مليار دولار للداخل في عام 2017 في حين تدفق للخارج 1.2 مليار دولار و 1.6 مليار دولار في أعوام 2018 و 2019 على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الماليزية ألغت واحدة من أكثر الضوابط إثارة للجدل وهي الضريبة على أرباح المستثمرين الأجانب على استثمارات المحافظ التي تم إخراجها من البلاد بنسبة 10%.
 - في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدر تمويل صغير نسبيا في ماليزيا ، لن تكون الدولة مؤهلة للحصول على تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية إذا حققت هدفها الوطني وأصبحت دولة ذات دخل مرتفع مما يؤدي إلى مزيد من انخفاض نطاق المساعدة

الإنمائية الرسمية لدعم الأنشطة الإنمائية. دعمت المساعدة الإنمائية الرسمية تدخلات محددة في قطاع المياه والصرف الصحي والصحة العامة بقروض ميسرة ، وفي قطاعي التعليم والبيئة ، إلى حد كبير من خلال المساعدة التقنية(UNDP,2016).¹

1 UNDP. (2016). *Development Finance Assessment Snapshot Malaysia :Financing the future with an integrated national financing framework*. Funded by Government of China as input into the 2017 ASEAN-China-UNDP Symposium on Financing the Sustainable Development Goals in ASEAN.

الفصل الثالث: مشكلات

تمويل التنمية في مصر

1. انخفاض الحصيلة الضريبية التي بلغت 740 مليار جنيه تمثل 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 5.820 تريليون جنيه (وزارة المالية، 2020)¹. وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت بمثيلات مصر من الدول غير النفطية، على سبيل المثال تصل نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 33.1% في البرازيل، 23.1% في تركيا، 29.1% في جنوب أفريقيا، 32.1% في تونس، 27.8% في المغرب و 34.3% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية² (OECD—Brazil, 2020; OECD—Turkey, 2020; OECD—South Africa, 2020; OECD—Tunisia, 2020; OECD—Morocco, 2020).

ويعود انخفاض الحصيلة الضريبية للأسباب التالية:

- ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي في مصر والذي يعمل به 63% من إجمالي المشتغلين ويساهمون بما يوازي 30-40% من الناتج المحلي الإجمالي. تشكل المشروعات غير الرسمية حوالي 90% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، ولا تضيف هذه المشروعات شيئاً للإيرادات الضريبية³.
- احتياج منظومة تحصيل الضريبة في مصر إلى الإصلاح، إذ يشير صندوق النقد الدولي في مراجعته الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري عام 2018 إلى ضرورة دمج الإدارة الضريبية لضريبة الدخل والإدارة الضريبية لضريبة القيمة المضافة داخل مصلحة الضرائب المصرية، حيث يخصص لكل منهما مقرات منفصلة وشبكات مكاتب ميدانية منفصلة وأنظمة تكنولوجيا معلومات منفصلة (تحتاج إلى تطوير)، ما يؤدي إلى ازدواجية الوظائف الأساسية، وإعداد تقارير منفصلة عن الأداء. وأشار الصندوق إلى أن العمليات التشغيلية الأساسية

1. 1 وزارة المالية (2020). الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2019/2020. <http://www.mof.gov.eg>

2 OECD-Brazil. (2020). Revenue Statistics in Latin America and the Caribbean 2020 – Brazil, <https://www.oecd.org/tax/tax-policy/revenue-statistics-latin-america-and-caribbean-brazil.pdf>; OECD-Turkey. (2020). Revenue Statistics 2020 - Turkey, <https://www.oecd.org/tax/tax-policy/revenue-statistics-turkey.pdf>; OECD-South Africa. (2020). Revenue Statistics in Africa 2020 — South Africa <https://www.oecd.org/tax/tax-policy/revenue-statistics-africa-south-africa.pdf>; OECD- Tunisia, (2020). Revenue Statistics in Africa 2020 — Tunisia. <https://www.oecd.org/countries/tunisia/revenue-statistics-africa-tunisia.pdf>; OECD-Morocco.(2020). Revenue Statistics in Africa 2020 — Morocco. <https://www.oecd.org/countries/morocco/revenue-statistics-africa-morocco.pdf>

³ المركز المصري للدراسات الاقتصادية (6 أبريل 2020). رأي في أزمة الاقتصاد غير الرسمي. رأي في خبر. العدد 7. http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_4_6-6_37_306-4-2020-last%20by%20Ebrahim-1.pdf

لمصلحة الضرائب أقل مما هو مرغوب فيه، بالرغم من البيئة المكتبية الميدانية واسعة النطاق والقوى العاملة الكبيرة التي تحتاج إلى ترشيد.

- بالنسبة للضرائب على دخول عمل الأفراد: تمثل الضرائب على دخول الأفراد 13% من مجمل الإيراد الضريبي في مصر في حين تبلغ النسبة المقارنة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 24% (OECD-Egypt, 2020)¹. ويتلاحظ انخفاض الضرائب المحصلة عن المهن غير التجارية والتي بلغت 2.8 مليار جنيه خلال العام بالمقارنة بـ 65.5 مليار جنيه ضرائب التوظيف و 28.7 مليار جنيه ضرائب مزاولة الأفراد لأنشطة تجارية أو صناعية. تشهد المهن الحرة أو غير التجارية حجما كبيرا من التهرب الضريبي لعدم وجود وسيلة قانونية تلزم أو تحاصر إيراداتها وتدخلها دائرة التسجيل الضريبي لأن كثير من تعاملاتها يتم يدا بيد بدون ايصالات او فواتير او مستندات مثل ثمن كشف الطبيب بالعيادة وأتعاب المحامي وأجور المطربين بالأفراح والفنانين وأجور المدرسين الخصوصيين والعمل الحر على الانترنت بأنشطة البرمجة والترجمة ونحو ذلك (freelancer وهي مهنة العصر). ولا يمنع كون الدروس الخصوصية نشاطا مجرما من عدمه من تحصيل ضريبة على إيراداته، فمصلحة الضرائب تخضع تجار المخدرات والدعارة والسلاح لضريبة الدخل حال القبض عليهم ولا يعد ذلك اعترافا بشرعية هذه الأنشطة التي يجرمها القانون، ولكن اعتراف بإيراد يخضع للضريبة (أيمن رمضان، 2020)². الجدير بالذكر أن مشروع القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ عند إعداده ومناقشته تضمن نصا يتعلق بالالتزام الممولين ببيان مؤشرات الثراء لما في ذلك من أهمية في مكافحة التهرب الضريبي، إلا أنه تم استبعاده دون توضيح أي أسباب جوهريّة، كما تم استبعاد النص الخاص بإقرارات الثروة التي كان يلتزم الممول بتقديمها كل خمس سنوات لمتابعة النمو في ثروته الخاصة، والذي كان معمولاً به قبل صدور القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ مما كان له تأثير سلبي على تحسين نسبة الالتزام الضريبي (مصطفى محمود عبد القادر، 2019)³.

1 OECD-Egypt. (2020). Revenue Statistics in Africa 2020 — Egypt. <https://www.oecd.org/countries/egypt/revenue-statistics-africa-egypt.pdf>

2 أيمن رمضان. (29 يوليو 2020). الضرائب: نحصل أموالا من تجار المخدرات والدعارة والسلاح ولا يعد ذلك اعترافا. اليوم السابع. <https://www.youm7.com/story/2020/7/29/الضرائب-نحصل-أموال-من-تجار-المخدرات-والدعارة-والسلاح-ولا-يعد-4903587>

3 د. مصطفى محمود عبد القادر. (2019). إصلاح السياسة الضريبية في مصر، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية. العدد رقم 2. 1_5-2019. www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2019_1_5-2019.pdf

- بالنسبة لضرائب الشركات: بصفة عامة يرتفع الإيراد الضريبي المحصل من هيئة البترول والشريك الأجنبي، ومن هيئة قناة السويس، ومن باقي الشركات عاما تلو الآخر. بموجب القانون رقم 96 لسنة 2015 تخضع أرباح هيئة قناة السويس والهيئة المصرية العامة للبترول والبنك المركزي للضريبة بسعر 40% كما تخضع أرباح شركات البحث عن البترول والغاز وإنتاجهما للضريبة بسعر 40.55% خلافا للسعر العام لضريبة الشركات البالغ 22.5%. ورغم وصول الضرائب على هيئة البترول والشريك الأجنبي إلى 26.3 مليار جنيه و الضرائب على أرباح المرور بقناة السويس إلى 43 مليار جنيه و الضرائب على أرباح البنك المركزي إلى 30.6 مليار جنيه (مصنفة تحت بند ضرائب أخرى- رؤوس أموال منقولة من البنك المركزي)، إلا أنها تمثل ضرائب على جهات سيادية تقتطع من هذه الجهات الحكومية وتورد إلى جهة حكومية أخرى وهي الخزنة العامة، أي أنها لا تمثل زيادة في الموارد الحكومية المتاحة بل تحويلا من جهة لأخرى. كما أن بعضا من هذه الحصيلة دفتري "ورقي"، فالضرائب المحصلة من هيئة البترول يخصم منها دعم المواد البترولية المرسل لذات الهيئة، والضرائب المحصلة من أرباح البنك المركزي يخصم منها الفوائد على قروض الحكومة من البنك المركزي. وإذا خصمت ضرائب الجهات السيادية من إجمالي الحصيلة الضريبية -كما يحلو لبعض الاقتصاديين أن يفعل- يصبح مؤشر الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر سوءا مما هو عليه (10.7% بدلا من 12.7%). أما الضرائب المحصلة من باقي الشركات والبالغة 120 مليار جنيه خلال العام السابق فتتعرض لمشكلات تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد الضريبي، منها:
- ✚ عدم التزام الممولين بإمساك دفاتر وحسابات منتظمة، مما أدى إلى عدم تناسب الضريبة التي يتم تحديدها أو الاتفاق عليها مع الدخل الحقيقي ولكن تُحدد على أساس مقدرة الممول على دفع الضريبة وعادة ما تكون أقل من الضريبة المستحقة فعلا.
 - ✚ الفساد المالي والإداري الناتج عن انخفاض دخول العاملين في الإدارة الضريبية والسلطة التقديرية الواسعة لمأموري الضرائب و عدم وجود رقابة فعالة - وبصفة خاصة مستقلة- على العاملين في الإدارة الضريبية.
 - ✚ الحماية السياسية لكبار رجال الأعمال البارزين في الدولة أو ما يعرف باستغلال النفوذ والسلطة.
 - ✚ عدم وجود نظام قوي للمعلومات اللازمة للربط الضريبي وعدم التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات

تراكم الملفات التي تم إحالتها إلى مركز كبار الممولين وعدم فحصها بشكل سنوي، مما يؤدي إلى تراكم سنوات الفحص وكثرة المنازعات والتأخر في تحصيل الضريبة، بسبب بطء معدلات الأداء و كثرة عدد الملفات المحالة. كما أن هناك العديد من الملفات المتعلقة بكبار الممولين وفقا للمعايير الموضوعية لا زالت في المأموريات الجغرافية العادية لأسباب قد ترجع إلى المأمورية أو الممول ذاته. لم يتم توظيف عدد كاف بمركز كبار الممولين من ذوي الخبرات والمهارات اللازمة لإدارة الأعمال المعقدة التي تخص كبار الممولين ومنع التجنب الضريبي، رغم ارتفاع العائد وقلة عدد كبار الممولين على العكس من مأموريات صغار الممولين.

تمسك مصر بسرية حسابات البنوك ووضع الضمانات المتعلقة بحماية هذه البيانات مع أهميتها في مجال مكافحة التهرب الضريبي المحلي أو الدولي. يوجد ما يزيد عن عشرة مشروعات لاتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع كل من النمسا والنرويج وفنلندا ولوكسمبورج والهند وكوريا والبحرين دون توقيع، بسبب عدم إضافة الفقرة التي تتطلب تبادل المعلومات المصرفية حتى ولو كانت محظورة وفقا للقوانين والتشريعات الداخلية. الحوافز الضريبية المقدمة في المناطق الحرة العامة والخاصة وحوافز الاستثمار المبالغ فيها دون تأثير حقيقي على جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، وبالتالي تقوت على الدولة عائد ضريبي هي في ميسر الحاجة إليه. لقد جاء القانون رقم 91 لسنة 2005 ليخفض الضريبة الحدية على أرباح الشركات البالغة 40% و الضريبة الحدية على الرواتب وما في حكمها من 32% إلى 20% (22.5% وفق آخر تعديل) آملا في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والحد من التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل أكبر عدد ممكن من المكلفين. وفي مقابل تخفيض سعر الضريبة على هذا النحو تم إلغاء العديد من الإعفاءات سواء الواردة بقانون الضريبة على الدخل السابق أو الواردة بقوانين ضمانات وحوافز الاستثمار. وكانت أهم مبررات الإلغاء عدم تحقيق الإعفاءات الهدف المنشود من إقرارها ألا وهو زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية وإساءة استخدامها. حيث تعتمد بعض المشروعات إلى تغيير شكلها القانوني بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي أو الانتقال إلى منطقة جديدة بهدف الحصول على فترة إعفاء جديدة، أو التصفية وإقامة المشروع في بلد آخر. ولا تزال الحكومة تستخدم الإعفاءات الضريبية آملة في توجيه النشاط الاقتصادي على النحو الذي تخطط له، مع علمها أن الإعفاءات الضريبية لا تحتل مرتبة متقدمة في قائمة أفضل العوامل الجاذبة للاستثمارات حيث توجد

مجموعة أخرى من العوامل لها الأولوية في ذلك المجال مثل الاستقرار السياسي و الاقتصادي، واستقرار أسعار الصرف والفائدة... إلخ (سهير أبو العنين، 2013)¹.
معظم الاتفاقيات التي أبرمتها مصر مع الدول الكبرى التي لها استثمارات أجنبية في مصر، كإيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا ومعظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تنص على أن يكون حق فرض الضريبة على توزيعات الأرباح لدولة الإقامة Residence State لمنع الازدواج الضريبي، ومن ثم لا يكون لدولة المصدر Source State وهي مصر في هذه الحالة حق فرض الضريبة، بالرغم من وجود صيغ أخرى تعطي هذا الحق لدولة المصدر وصيغ أخرى تتقاسم فيها الدولتان الإيراد الضريبي، لكن يبدو أن التلطف على الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن دفعت مصر للتنازل عن حقوقها الضريبية.

- بالنسبة للضريبة على الأرباح الرأسمالية فقد بلغت 1052 مليون بنسبة 0.14% من الإيرادات الضريبية. تخضع الأرباح الرأسمالية المحققة من الأوراق المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية للضريبة بسعر 10% وغير المقيدة بالبورصة بالسعر العام 22.5%. يبلغ سعر هذه الضريبة 28.6% في الولايات المتحدة و يبلغ المتوسط المرجح لسعرها في دول OECD 23.3%، ويعفي عدد قليل من الدول الأرباح الرأسمالية من الخضوع للضريبة مثل كوريا وهولندا وتركيا (Pomerleau, 2015)². كانت الحكومة المصرية قد فرضت ضريبة الأرباح الرأسمالية ونسبتها 10% في عام 2014، إلا أنها واجهت مشكلات في تطبيقها وهو ما اضطر الحكومة في 2015 إلى تأجيلها مرة تلو الأخرى (آخر تأجيل حتى نهاية 2021) خشية هروب رؤوس الأموال وفقدان الأسواق المالية لحجم كبير من الاستثمارات. عبر المسؤولون في صندوق النقد الدولي عن إحباطهم من قرار تأجيل تفعيل ضريبة الأرباح الرأسمالية، لأن تأجيلها يعني أن المزيد من أعباء خفض العجز في الميزانية سيتحمله أفراد الشعب، غير القادرين أصلاً على دفع أي تكاليف إضافية. وبالتالي لا يرجع السبب في تدني الحصيلة إلى التهرب أو التجنب الضريبي هذه المرة لأن سوق الأوراق المالية مركزي ويتحكم بعمليات الشراء والبيع، ولكن بسبب القرارات الحكومية.
- بالنسبة للضريبة على الممتلكات: فتمتيز بأنها نوع فريد من الضرائب لا يؤثر بالسلب على النمو مثل ضرائب الأرباح والضرائب الجمركية ولا يؤثر بالسلب على عدالة التوزيع مثل

1 سهير أبو العنين (باحث رئيسي) وآخرون. (2013). مرجع سبق ذكره

2 Pomerleau, K. (2015, March 24). S. Taxpayers Face the 6th Highest Top Marginal Capital Gains Tax Rate in the OECD. Retrieved March 31, 2021 from, <https://taxfoundation.org/us-taxpayers-face-6th-highest-top-marginal-capital-gains-tax-rate-oecd/>

الضرائب على دخول الأفراد وضرائب استهلاك السلع والخدمات. ويعول على هذه الضريبة للمساهمة في إعادة توزيع الثروة والدخل والحد من واللامساواة. وتفرض في مصر على عائد أذن الخزنة والأراضي والمباني والسيارات.

a) بالنسبة للعائد على أذن وسندات الخزنة: يفرض القانون 91 لسنة 2005 ضرائب على هذا العائد بسعر 20%. وقد أشار العديد من الباحثين¹ إلى أن هذه الضريبة لا ينبغي تصنيفها كضريبة ملكية إذ أنها لا تفرض على ملكية الأذن والسندات بحد ذاتها ولكنها تفرض على العائد المتحقق منها وبالتالي فهي ضريبة دخل. يبدو أن هذا التصنيف الخاطئ هو محاولة لتعظيم رقم ضريبة الممتلكات حيث أن الضريبة على العائد على أذن وسندات الخزنة تبلغ 49 مليار جنيه في حين تبلغ باقي بنود ضريبة الممتلكات (على العقارات والسيارات ورسوم نقل الملكية) مجتمعة 10.6 مليار جنيه فقط تمثل 0.18% من الناتج المحلي الإجمالي وتبلغ النسب المقارنة 1% في تركيا و 3% في أمريكا و 4.1% في إنجلترا خلال عام 2019 (OECD.Stat, 2020)². مما يعكس مراعاة هذه الدول وغيرها-نسبيا وبالمقارنة بمصر - لمبادئ العدالة الضريبية (مبدأ القدرة على الدفع و مبدأ المنفعة) التي يجب أن يقوم عليها النظام الضريبي. ناقشت لجنة الخطة والموازنة في يناير 2021 مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بقانون يقضي بإعفاء عوائد السندات، التي تطرح للاكتتاب في الخارج من الضرائب والرسوم لجذب وتشجيع المستثمرين على عمليات الاكتتاب فيها، مما ينذر بحرمان الخزنة العامة من هذه الإيرادات الضريبية ، ووفقا للمذكرة الإيضاحية المقدمة من وزارة المالية، بلغ إجمالي الفاقد الضريبي عن عوائد أذن وسندات الخزنة خلال العام المالي 2020/2019 نحو 33.8 مليار جنيه .وتبين أن هناك بعض القوانين، وبينها قانون صناديق التأمين الخاصة وقانون إنشاء بنك الاستثمار القومي، وقانون التأمينات الاجتماعية، تتضمن نصوصا لإعفاء هذه الجهات من الضرائب والرسوم من شأنها إعفاء عوائد أذن الخزنة والسندات والأرباح الرأسمالية من الضريبة على الدخل(محمد يوسف، 2021)³.

1 سهير أبو العينين (باحث رئيسي)، دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، عدد 247، معهد التخطيط القومي

2 OECD.Stat. (2020). Revenue Statistics - OECD countries: Comparative tables.

<https://stats.oecd.org/index.aspx?DataSetCode=REV#>

3 محمد يوسف (2021). البرلمان يناقش إعفاء عائد السندات المطروحة للاكتتاب بالخارج من الضرائب. جريدة الوطن. تم الرجوع إليه في تاريخ 30 مارس 2021 <https://www.elwatannews.com/news/details/5250902>

(b) وبالنسبة للضريبة على الأراضي والمباني: يفرض قانون الضريبة على العقارات رقم 196 لسنة 2008 ضريبة ثابتة بنسبة 10% من القيمة الإيجارية السنوية للعقارات الخاضعة بعد استبعاد 30% من هذه القيمة بالنسبة للأماكن المستعملة في أغراض السكن و32% بالنسبة للأماكن المستعملة في غير أغراض السكن وذلك مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المكلف بأداء الضريبة بما في ذلك مصاريف الصيانة. ويكون الأساس في تقدير قيمة الوعاء الضريبي هو القيمة السوقية للعقار ويتم إعادة تقدير القيمة الإيجارية دوريا كل 5 سنوات بشرط ألا يترتب على إعادة التقدير زيادة هذه القيمة عن 30% من التقدير السابق بالنسبة للعقارات المستعملة لأغراض السكن وعن 45% لتلك المستعملة لأغراض غير السكنية، مع إعفاء الوحدات السكنية التي تقل قيمتها الإيجارية السنوية عن 24000 جنيه (وفق تعديل عام 2012)، على أن يقتصر هذا الإعفاء على وحدة واحدة فقط لكل ممول. تتميز الضريبة العقارية بأن محل الضريبة غير قابل للنقل والتهريب كما أنها تفرض على الاستثمار الريعي الأقل إنتاجية، وهي بذلك لا تعوق النمو والاستثمار في النشاط العيني، وتمثل وسيلة لتحويل رأس المال إلى النشاطات الأكثر كفاءة اقتصاديًا. وقد بدأ التطبيق التدريجي للقانون في 2014 ولا تزال الحصيلة ضئيلة رغم إمكاناتها الواعدة.

ويواجه تطبيق الضريبة العقارية في مصر مشكلة تقييم القيمة الإيجارية للوحدة، فوفقًا للقانون ولوائحته التنفيذية، يتم تقييم العقار على أساس معايير الموقع الجغرافي، والمرافق، ومستوى البناء عبر لجان فحص وتقدير تضم عضوًا من مصلحة الضرائب العقارية، ومندوبين من وزارتي المالية والإسكان، واثنين من المكلفين بأداء الضريبة بناءً على ترشيح المجلس الشعبي المحلي. مما يعني ارتفاع تكلفة عملية التقييم والتي لا تسلم من شكاوى وطعون من الممولين تعطل عملية التحصيل نتيجة التفاوت الكبير بين الوحدات في المنطقة الواحدة أو حتى الشارع الواحد، مما يؤدي إلى ضعف التقدير وغياب الموضوعية والشفافية للعملية بأكملها، كما أن هناك منشآت ذات طبيعة خاصة مثل المصانع والفنادق والموانئ والمطارات يصعب الوصول لقيمتها السوقية لأنها غير قابلة للتداول (نادر أسامة، 2018)¹. علاوة على ذلك لم تكتمل قاعدة البيانات والحصص للملكية في مصر. لدى مصر نظامان لتسجيل الملكية: نظام "الشهر العقاري" الذي يغطي جميع أنحاء البلاد منذ إنشائه ولكنه يعتمد على المعلومات المقدمة من

1 نادر أسامة (2018). ورقة سياسات: نحو ضريبة على الثروة في مصر. حلول للسياسات البديلة. تم الرجوع إليه في 30 مارس 2021. ورقة-سياسات: نحو-ضريبة-على-الثروة-في-مصر/495/articles/ar/aps.aucegypt.edu/

أطراف المعاملة وليس على المعلومات التي تخص العين/العقار/الوحدة نفسها ومسجل به أقل من 10% من العقارات والممتلكات، ونظام "السجل العيني" الذي يُستهدف أن يحل نظام محل الشهر العقاري تدريجيًا وقد اتسم تنفيذ هذا النظام في جميع أنحاء البلاد بالبطء الشديد وعدم دقة البيانات واحتياجها للتحديث. وحتى الآن، لم يتم تنفيذ هذا النظام إلا في المناطق الريفية والزراعية وعدد قليل من المناطق التجريبية في المدن. ويؤدي النظامان المتوازيان المتقادمان اللذان يتسمان بعدم كفاءة تسجيل الملكية والعقارات إلى حالات تأخير كبيرة في تسجيل الملكية والعقارات وعدم الثقة في المنظومة من جانب الأفراد والشركات والبنوك. يستغرق التسجيل وقتًا وإجراءات مطولة. ونتيجة لذلك، لا يتم تسجيل أعداد كبيرة من العقارات والأموال بشكل رسمي مما يمنع الحكومة من تحصيل الضرائب والرسوم على عمليات نقل الملكية، ويحرم الأشخاص من الاستفادة الكاملة من توفير القروض والتسهيلات الائتمانية من البنوك التي تشترط التسجيل الكامل. والتسجيل أقل تعقيدًا في المدن الجديدة (البنك الدولي، 2018)¹. وقد قدمت الحكومة بعض التخفيض في رسم التسجيل وحولته إلى مبلغ ثابت بدلا من الرسم النسبي من قيمة العقار تشجيعًا للمواطنين على تسجيل ما لديهم من عقارات.

- بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات: فهي أكبر رافد للحصيلة الضريبية بنسبة 45%.
- منها 53 مليار جنيه ضرائب على السلع المحلية و95 مليار جنيه ضرائب قيمة مضافة على السلع المستوردة مما يبين اعتماد الاقتصاد الوطني إلى حد كبير على الواردات السلعية لتلبية احتياجاته الاستهلاكية. أما القيمة المضافة على الخدمات -والتي تفرض بسعر 5% فقط في مقابل 14% مفروضة على السلع- فقد بلغت إيراداتها 45 مليار جنيه منها 10.4 مليار جنيه خدمات الاتصالات، 5.5 مليار جنيه خدمات الفنادق والمطاعم السياحية و28.2 مليار جنيه خدمات التشغيل لدى الغير أما باقي أنواع الخدمات فقد اقتصرت حصيلتها على 1.4 مليار جنيه فقط نتيجة الإعفاءات الممنوحة لعدد من الخدمات والتهرب الضريبي واسع النطاق الذي تصل نسبته إلى 60% في بعض الأنشطة - وفق تصريحات رئيس مصلحة الضرائب المصرية - ويمتد التهرب من القرى السياحية وحتى الكافيهات والمطاعم والمحال التجارية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية رغم بلوغها حد التسجيل الضريبي البالغ 500 ألف جنيه وفق قانون القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016، بل إن بعض أصحاب المشروعات يستولي

1 البنك الدولي (13 نوفمبر 2018). وثيقة برنامج للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل تقديم قرض مقترح بمبلغ مليار دولار أمريكي إلى جمهورية مصر العربية من أجل مشروع تنمية القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع قرض سياسات التنمية-Private-Sector-Development-for-Inclusive-Growth-Development-Policy-Financing-Project.pdf
<http://documents1.worldbank.org/curated/en/757371553833598275/pdf/Egypt-Private-Sector-Development-for-Inclusive-Growth-Development-Policy-Financing-Project.pdf>

لنفسه على قيمة ضريبة القيمة المضافة المحصلة من المواطنين على مبيعاتهم من السلع والخدمات رغم أنهم غير مسجلين بمصلحة الضرائب، ولا يقوموا بتوريدها للخزانة العامة(مها أبو ودين، 2019)¹. وقد صرح وزير المالية أن الحملات التفتيشية لمكافحة التهرب الضريبي كشفت أن بعض الشركات تكتفي بتسجيل المركز الرئيسي دون الفروع مع تحويل تعاملاتها إلى الفروع غير المسجلة بالمخالفة للقانون. وأشار إلى أن هناك فجوة بين عدد المسجلين في ضرائب القيمة المضافة وبين من يقدم الإقرارات، فقد بلغ عدد الإقرارات الضريبية 198 ألف إقرار ضريبي خلال شهر أكتوبر 2019، رغم أن عدد المسجلين في منظومة الإقرارات بمصلحة الضرائب وصل 550 ألف مسجل. وشدد على أن التهرب الضريبي، جريمة مخلة بالشرف والأمانة تحرم المحكوم عليه من تولي الوظائف والمناصب العامة، وتفقده الثقة والاعتبار وتستوجب الحبس لمدة تتراوح بين عامين وخمس سنوات بخلاف الغرامات وسداد الضريبة المستحقة(الوطن، 2019)².

تنخفض نسبة الالتزام الضريبي في مجال ضريبة القيمة المضافة ويحجم الممولين عن تسجيل أنفسهم على الرغم من أن عبء الضريبة يقع على المستهلك، ويرجع ذلك إلى سببين: أولهما هو الرغبة في الحصول ميزة تنافسية وتقديم منتجات بسعر منخفض، الأمر الذي يشكل عبئا على فئة الممولين الملتزمين الشرفاء، و السبب الثاني هو تجنب الإفصاح عن رقم الأعمال الحقيقي في إقرارات ضريبة القيمة المضافة حتى لا يحاسب عليه الممول عند محاسبته في الضريبة على الدخل.

بالنسبة للضريبة على التجارة الدولية : فقد بلغت حصيلاتها 32.6 مليار جنيه بنسبة 4.4% من إجمالي الضرائب المحصلة وتتميز بتعقيد هيكل التعريفية الخاص بالرسوم الجمركية و تباين التعريفية بشكل كبير بناء على المجموعة السلعية، فالتعريفية تبلغ الحد الأقصى لها بالنسبة للمنتجات النهائية التي تم إنتاجها في مصر كأداة سياسية لوضع قيود على الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي، ومعلوم الأثر السلبي لهذه الحماية على الكفاءة الاقتصادية. تتميز هذه الضريبة أيضا بسلطة التقدير الجزافي لمنح إعفاءات الأمر الذي يؤثر على الحصيلة الضريبية.

1 مها أبو ودين(2 سبتمبر 2019). الضرائب ترفع حالة الاستعداد لمكافحة التهرب من القيمة المضافة. جريدة المال و يبلغ حد التسجيل في قانون، نفسه حتى يخضع text=#:~/#الضرائب-ترفع-حالة-الاستعداد-لمكافحة/ https://almaalnews.com/ لأحكام القانون.

2 الوطن (19 ديسمبر 2019). وزير المالية: استمرار حملات مكافحة التهرب الضريبي.. لتحصيل حق الدولة. تم الرجوع إليه في 30

مارس 2021. https://www.elwatannews.com/news/details/4490805

2. بالنسبة للمنح: حصلت مصر على منح قيمتها 5.3 مليار جنيه بنسبة 0.5% من إجمالي الإيرادات الحكومية منها 1.2 جارية و 4.1 رأسمالية. وبالتالي فهو مورد هزيل ولا يليق الاعتماد عليه.

3. بالنسبة للإيرادات غير الضريبية الأخرى : فنتكون من عوائد ملكية أسهم الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص وهيئة البترول وقناة السويس وأرباح الأوراق المالية والفوائد المحصلة على السندات وعلى الإقراض وإعادة الإقراض وأتاوات الذهب والبترول وإيجارات الأراضي الحكومية وإيرادات المناجم والمحاجر والمرافق التي تديرها المحليات. كما تشمل إيرادات بيع السلع وتقديم الخدمات مثل لخدمات التعليمية والصحية والطرق والمواصلات والرسوم القضائية وإيرادات التعويضات والغرامات. وقد بلغت حصيله هذه الإيرادات 230.5 مليار جنيه شكلت مع المنح 4% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تقل حتى عن النسبة المناظرة في الدول الأفريقية البالغ متوسطها 6.5% .

4. أعباء القطاع العام: يتكون القطاع العام بمعناه الواسع من الجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح) ووحدات الإدارة المحلية (المحافظات وما يتبعها من مدن وأحياء ومراكز وقرى) وكافة الهيئات العامة الخدمية والهيئات العامة الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والشركات القابضة النوعية (أحمد عاشور، 2017، ص8)¹. ونلاحظ أن جانب الإيرادات بالحساب الختامي يحتوي على عرض مفصل للإيرادات التي آلت للخرانة العامة للدولة من جهات القطاع العام المختلفة وفقا للجهة ووفقا لنوع الإيراد، أما جانب المصروفات فلا يحتوي على عرض مماثل أو بنود مستقلة لما تم تحويله لهذه الجهات لتقوم بأدوارها الخدمية أو لدعم وإعانة الكيانات الاقتصادية التي حققت خسائر جسيمة، مما يعني تضمين هذه التحويلات داخل بنود المصروفات مثل الأجور وشراء السلع والخدمات والدعم، وقد تم تقسيم الدعم المقدم حسب نوعه وليس حسب نوع الجهة المتلقية له. لذلك لا يمكن تجميع بيانات نتائج أعمال القطاع العام وأعباءه على الموازنة إلا من تقارير حكومية متفرقة وفقا لنوع هذه الجهات. وقد تبين أن القطاع العام لا يزال يلقي بالعديد من الخسائر والأعباء المالية على الموازنة العامة ويشكل أحد مصادر الضغط على السياسات المالية العامة. فالهيئات الخدمية- التي لا تهدف للربح بالأساس- بلغ عددها خلال العام المالي 2017/2018 157 هيئة منها 140 هيئة

1 أحمد عاشور عبد الله (باحث رئيسي) وآخرون (يوليو 2017). آليات إصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية . معهد التخطيط القومي.

لا تفي إيراداتها بمصروفاتها وتمول من الخزنة العامة للدولة، وتوازنت إيرادات ومصروفات 13 هيئة ، بينما حققت 4 هيئات فقط فائضا حول للخزنة العامة(مركز خدمات قطاع الأعمال العام، 2019)¹. أما الهيئات الاقتصادية فقد كشف حسابها الختامي للعام المالي 2019/2018 عن 27 هيئة رابحة (مثل الهيئة المصرية العامة للبترول وهيئة قناة السويس والهيئة العامة لميناء الإسكندرية)، و 16 هيئة خاسرة و 4 هيئات متوازنة. بلغت خسائر الهيئة القومية لسكك حديد مصر وحدها 12.3 مليار جنيه، وبلغت خسائر الهيئة الوطنية للإعلام 7.1 مليار جنيه وبلغت خسائر هيئة النقل العام بالقاهرة 385.7 مليون جنيه. وفي المحصلة دفعت الموازنة العامة مساهمات وإعانات للهيئات الاقتصادية بلغ 264.6 مليون جنيه في حين آل إليها 180.2 مليون جنيه من هذه الهيئات. أما الشركات المملوكة للدولة فقد حملت الموازنة بأعباء أثقل، فقد بلغ الايراد المحول من هذه الشركات للخزنة خلال العام المالي 2019/2018 مبلغ 7 مليار جنيه منها 3 مليارات محولة من بنك مصر والبنك الأهلي و 341 مليون جنيه محولة من الشركة المصرية للاتصالات، في حين بلغ المحول إلى هذه الشركات المملوكة للدولة من الخزنة 23.3 مليار جنيه منها 17.3 مليار جنيه محولة للشركة القابضة لكهرباء مصر دعما -بالأساس- لكهرباء القطاع الصناعي حيث أن الدعم المقدم للمواطنين محدودي الدخل أصبح "دعما تبادليا" بين كثيفي الاستهلاك وقليلي الاستهلاك وفق تصريحات وزير الكهرباء والطاقة المتجددة(نورا فخري، 2020)². يذكر أن الحكومة قد بدأت في يونيو 2019 تحرير أسعار الوقود ورفع له مستوى التكلفة وتطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية، بحيث تراجع الأسعار كل 3 أشهر، على ألا تتجاوز نسبة التغير في سعر البيع للمستهلك ارتفاعاً أو انخفاضاً 10% من سعر البيع الساري. وتتضمن آلية التسعير التلقائي معادلة سعرية تشمل السعر العالمي لخام برنت وسعر الصرف، واستثني منها الغاز المسال (البوتاجاز) والمنتجات البترولية المستخدمة من قبل قطاعي الكهرباء والمخابز. كما حققت العديد من شركات قطاع الأعمال العام خسائر ضخمة خلال العام المالي 2019/2018 على سبيل المثال بلغت الخسائر 899.6 مليون جنيه في شركة الحديد والصلب المصرية و 859.7 مليون جنيه في شركة الدلتا للأسمدة و بلغت إجمالي الخسائر المجمعة في الشركة القابضة للقطن والغزل والملابس 2.94 مليار جنيه(مركز معلومات قطاع

1 مركز خدمات قطاع الأعمال العام (2019). الهيئات الخدمية ٢٠١٨/٢٠١٧. www.bsic.gov.eg/Pdf/Hyaat/hyaat_KH1.pdf.

2 نورا فخري (13 يناير 2020). وزير الكهرباء: رفع دعم الكهرباء لا يعني إلغائه عن محدودي الدخل. جريدة اليوم السابع www.youm7.com/story/2020/1/13/4584915/ -عن-محدودي

الأعمال العام، 2020)¹. ويمكن إجمال المشكلات التي يعاني منها القطاع العام بصفة عامة في سوء الإدارة وتدنى الكفاءة وتفشى مظاهر الفساد وإهدار الأموال العامة، وضعف الإنتاجية وتدني مهارات العاملين و سوء الخدمات المقدمة في بعض الهيئات والمصالح الحكومية، وقلة الحوافز لدى العاملين، وتحميل الكيانات العامة بأعباء اجتماعية تتمثل في عمالة زائدة عن حاجة العمل أو تحميلها بالدعم أو فروق الأسعار بين المنتجات والخدمات المقدمة وأسعارها بالسوق لأغراض اجتماعية. وقد ترجع بعض مظاهر ضعف الأداء إلى القوانين المنظمة لعمل القطاع العام ذاتها عندما تُحدد مجالس إدارتها من قبل الوزير المختص والذي يختار من يتم تعيينه وفقاً لمعايير سياسية وانتماءات حزبية وليس وفقاً لمعايير الكفاءة والجدارة. وترجع بعض مظاهر الضعف الأخرى إلى بعض القوانين التي تتيح التلاعب وإهدار المال العام كقانون المناقصات والمزايدات رقم 9 لسنة 1998 والذي يسمح بترسية العقود من خلال الأمر المباشر أو من خلال اختيار أفضل عرض بين ثلاثة عروض فنية ومالية والتي غالباً ما تكون صورية. ويضاف إلى أسباب تدنى كفاءة الإدارة في القطاع العام عدم تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة في معظم شركاته. فهناك العديد من الشركات الحكومية التي تحقق خسائر سنوية ويتم التجديد لمجالس إدارتها وأعضائها المنتدبين وقد يعزى السبب في ذلك كما فسره "ها جون تشانج" إلى تضارب المصالح بين المالك لكيانات القطاع العام وهو الدولة وبين الوكيل الذي يدير هذه الكيانات وهو مجالس الإدارات الخاصة بهذه الشركات. حيث يسعى هؤلاء الوكلاء إلى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب نتائج أعمال تلك الكيانات الحكومية، وذلك نظراً لمعرفتهم بغياب أو ضعف الرقابة على أعمالهم أو التواطؤ مع القائمين على عملية الرقابة. وأحياناً تتدنى كفاءة القطاع العام نظراً لعدم إلمام الإدارات المسؤولة بأن الدولة في النهاية هي المسؤولة عن هذه الكيانات. وبالتالي أياً تكن الخسائر التي تحققها تلك الكيانات تقوم الدولة بالإنفاق من موازاناتها لسد أي عجز أو خسائر، بل تقوم الحكومة بتمويل أجور ومكافآت بعض الشركات التي تحقق خسائر وتعجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية كما يحدث في شركات الحديد والصلب وشركات الغزل والنسيج التي تواجه منتجاتها منافسة شرسة من شركات القطاع الخاص المحلية ومن المنتجات المستوردة (أحمد عاشور، 2016)². علاوة على

1 مركز معلومات قطاع الأعمال العام (2020). بيانات الموازنات التقديرية للشركات القابضة.

<http://www.bsic.gov.eg/Moaznat.aspx?callingitem=1yYdiMKEn/JR3LNOGB0Uzw==>

2 أحمد عاشور (يناير 2016). الهيئات العامة الاقتصادية مشكلاتها وأساليب معالجتها، سلسلة كراسات السياسات، معهد

التخطيط القومي⁸

ما سبق، تواجه شركات قطاع الأعمال العام صعوبات مالية في الحصول على تمويل كاف يسمح لها بالتوسع في استثماراتها، إضافة إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات المطلوبة لإعادة الهيكلة الفنية والعمالية والتشغيلية وتحديث وإحلال الأصول الثابتة وتمويل رأس المال العامل في ظل ارتفاع تكاليف التشغيل (أحمد عاشور، 2017)¹.

5. مشكلات الاستثمار العام: في ظل تدني معدلات الاستثمار المحلية وتراجعها (13.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020/2019 بعد أن وصلت إلى 22.4% في عام 2008/2007) (وزارة التخطيط، 2020)²، كان يعول على الاستثمار العام لمعكسة الدورات الاقتصادية وزيادة العرض الكلي بإضافة طاقات إنتاجية جديدة بالمجتمع وزيادة الطلب الكلي بتأثير المضاعف المالي مما يحفز النمو ويدفع التنمية. وهناك فائض أولي بالفعل في الموازنة العامة بلغ 2% في موازنة عام 2019/2018، ولكن مع سداد مدفوعات فوائد الدين يصل العجز الإجمالي إلى 7.2%. لذلك أدت الضغوط المالية لبند الإنفاق الأخرى والرغبة في السيطرة على عجز الموازنة العامة إلى الضغط على الإنفاق الاستثماري وعدم قدرته على تعويض ضعف معدلات الاستثمار الخاص الذي يشهد تراجعاً هو الآخر ناجم عن ضغوط داخلية وخارجية، حيث وصل إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020/2019. بلغ حجم الاستثمار العام خلال 2020/2019 ما قيمته 473.8 مليار جنيه بنسبة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 191.6 مليار جنيه ممولة من الخزنة العامة للدولة، وتتجه أغلب هذه الاستثمارات لمشروعات البنية التحتية خاصة مع توجه الدولة إلى المشروعات القومية الكبرى. وفقاً لدراسة (أمل عامر وآخرون، 2016)³، اتسم معدل الاستثمار العام بالتذبذب وعدم الاستقرار متأثراً بالظروف السياسية والاقتصادية للدولة وغياب رؤية واضحة لدور الاستثمار العام وتكامله مع القطاع الخاص. أشارت الدراسة إلى أن الدول تفقد في المتوسط 30% من قيمة استثماراتها العامة بسبب قصور وعدم كفاءة عمليات الاستثمار العام، و بينت بعض مشكلات إدارة الاستثمار العام في مصر، ومنها:

1 أحمد عاشور عبد الله (باحث رئيسي) وآخرون (يوليو 2017). آليات إصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي.

2 وزارة التخطيط (2020). بيانات الاستثمار العام والحسابات القومية <https://mped.gov.eg>

3 أمل زكريا عامر (الباحث الرئيسي) وآخرون. (سبتمبر 2016). كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. عدد 74، معهد التخطيط القومي

- ضعف المشاركة المجتمعية في صياغة الرؤى والخطط الاستراتيجية وعدم وضوح الرابطة بين الرؤى والخطط الخمسية من ناحية وبين الخطط السنوية من ناحية أخرى، وعدم نشر تفاصيل مشروعات الخطط للمواطنين للاطلاع عليها.
- مبالغة جهات الإسناد في طلباتها الاستثمارية دون وجود سقف لموازنتها الاستثمارية قبل أن يتم التفاوض مع وزارة التخطيط، وينتهي الأمر بتخفيض المبلغ وإعادة توزيعه على المشروعات، مما يؤدي إلى تفتيت الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات وتجاوزها حدود التكلفة والوقت المستهدفين وارتفاع نسب المشروعات المفتوحة والمتوقفة.
- التأثير السياسي الكبير على مشروعات الخطة وإدراج نسبة كبيرة من المشروعات بقرارات سيادية عليا مثل مشروعات الطرق القومية ومشروعات محطات توليد الكهرباء. لا يوجد تقييم رسمي أكثر تدقيقاً للمشروعات التي تتجاوز قيمة مالية معينة أو عملية مراجعة مستقلة من جهة أخرى.
- وأغلب المشروعات يتم تقديمها دون دراسة للبعد البيئي أو الاجتماعي أو تحليل التكلفة والعائد أو تحليل المخاطر نتيجة نقص الخبرات والكفاءات بجهات الإسناد اللازمة لإعداد دراسات جدوى ومؤشرات التخطيط، وضعف الموارد المالية لدى هذه الجهات للاستعانة بمكاتب استشارية لإعداد دراسة الجدوى. ويلاحظ عدم وجود دليل إرشادي رسمي صادر عن وزارة التخطيط حول كيفية إعداد مقترح للمشروع يتناسب مع الطبيعة المختلفة للمشروعات. لكن مؤخراً تم تطبيق المنظومة الالكترونية لإعداد ومتابعة مشروعات الخطة وأصبح لزاماً على جهات الإسناد الفرعية إدراج المقاييس أو الدراسة التفصيلية أو دراسة الجدوى حتى يمكن إدخال المشروع على قاعدة البيانات مع دعم فني وتدريب على دراسة وتقييم المشروعات وتنظيمه وزارة التخطيط.
- بعض المشروعات يتم إسنادها بالأمر المباشر أو بالمناقصة المحدودة ضمان لسرعة التنفيذ وجودته ومن ثم لا تطرح مناقصات تنافسية تنتهي بالترسية على أفضل عرض فني وأقل تكلفة بين العروض المقبولة فنياً وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات رقم 89 لسنة 1998.
- لا يوجد رابط كافي بين وزارتي المالية والتخطيط لمعرفة انعكاس الإنفاق الاستثماري لإقامة المشروع على الإنفاق الجاري لتشغيله وصيانته، ويلاحظ انقطاع مسئولية وزارة التخطيط بمجرد الانتهاء من تنفيذ المشروع دون التحقق من تشغيله وتقييم أدائه ومردوده الاقتصادي والاجتماعي. ولا يتم تداول تقارير التقييم والمتابعة التي يعدها الجهاز المركزي للمحاسبات بشكل كاف داخل وزارة التخطيط حتى يتم الاستفادة منها عند فحص المقترحات

الاستثمارية في السنوات التالية. وهناك أيضا ضعف في التنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة التعاون الدولي فيما يتعلق بتمويل المشروعات من المنح والقروض.

- انخفاض نسبة المشروعات المنفذة بالشراكة مع القطاع الخاص للغاية، وعدم وجود نظام عمل أو إرشادات خاصة بالتمويل المشترك داخل وزارة التخطيط وتلعب وزارة المالية الدور الأساسي في طرح ومتابعة إجراءات وإبرام عقود مشروعات الشراكة (وفق قانون مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة رقم 67 لسنة 2010)، دون تنسيق مع وزارة التخطيط التي يصبح دورها غير واضح في تنظيم هذه المشروعات أو الموافقة عليها أو الترويج لها.
- ضعف معدلات التنفيذ الفعلي (إلى المخطط) ووصولها في بعض جهات الإسناد الفرعية التابعة لوزارة التربية والتعليم إلى 12.6% خلال فترة الدراسة (2002/2003-2012/2013). وبالرغم من أن معدل التنفيذ الفعلي لمشروعات وزارة التربية والتعليم ككل وصل إلى 56.9% فقط إلا أن الاستثمارات المخصصة تم تعديلها وبلغت 105.3% من الاستثمارات الأصلية المستهدفة. وارتبط بمشكلة ضعف معدلات التنفيذ مشكلة المشروعات المتوقفة التي ناهز عددها 850 مشروعا بنسبة تتراوح بين 10%-15% من جملة المشروعات.
- ضعف عملية المتابعة وعدم وجود آلية للتعرف على المشكلات التي تواجه المشروع والعمل على حلها، وهي مشكلات متكررة تنتج عن قصور عمليات اختيار المشروعات وعدم دراستها بشكل جيد وبوقت كاف قبل تقديم الخطة. يتعلق معظم هذه المشكلات بالاستحواذ على الأراضي اللازمة للمشروع والحصول على الموافقات اللازمة وتأخر إجراءات الطرح والترسية وتأخر الحصول على التمويل اللازم من بنك الاستثمار وتأخر مستحقات المقاولين وتعدد هم وتقاوسهم عن التنفيذ. وتؤدي هذه التأخيرات إلى تجاوز التكلفة الكلية للمشروع قيمتها المقدرة. يقتصر دور وزارة التخطيط في غالب الأمر على تلقي التقارير والمتابعات المكتبية وبالتالي لا يقف مسؤولي التخطيط على واقع التنفيذ الفعلي للمشروعات. كما لا يوجد نظام إشراف مستقل لمتابعة وتقييم أعمال المقاولين والتحقق من اكتمال الأعمال بالجودة المواصفات المطلوبة.
- عدم اطلاع وزارة التخطيط على سجلات الأصول والمخزون رغم وجودها، وهو ما يؤدي إلى طلب بعض الجهات شراء معدات جديدة رغم وجود معدات مماثلة في مخازنها.

- القصور في تطبيق اللامركزية سواء في إعداد الاستراتيجيات أو الخطط السنوية التي يتم التخطيط لها قطاعيا بالأساس ثم يتم توزيعها جغرافيا. لم يتم تحديد دور بارز للمديريات في إعداد وتنفيذ المشروعات واقتصر دورها على تلقي الأوامر من الوزارة والمحافظات.

ثانيا: مشكلات الاستثمار الخاص المحلي

نظرا للنمو السريع في عدد سكان مصر الذين يغلب عليهم الشباب، يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في دفع عجلة الاقتصاد وخلق فرص عمل لائقة لنحو 800 ألف خريج تدخل سوق العمل سنويا. تبلغ نسبة التشغيل في القطاع الخاص في مصر 78% وهي أقل كثيرا من المتوسط العالمي البالغ 90% ، وأدى الاستبعاد الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء مقارنة بالبلدان المماثلة (بلغ معدل البطالة في عام 2019 بين الشباب الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى 36.1% (25.1% ذكور ، 53.2% إناث) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020) ¹. يعاني القطاع الخاص من الركود وانخفاض كثافة دخول شركات جديدة إلى السوق ومعدلات دوران واستقالة سريعة للموظفين. وعلى الرغم من أن نصيب استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد بدأت في التزايد، إلا أنها تظل أقل من متوسطها في مراحل سابقة، وفق بيانات وزارة التخطيط، بلغت استثمارات القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 9.2% خلال الفترة السنوات 2003 - 2019، وهي نسبة تقل كثيرا (بحوالي 7%) عن النسبة في الاقتصادات الصاعدة والدول المشابهة في حجم اقتصادها. ولن ننسى كذلك كوفيد-19، الذي أدى إلى توقف النشاط وانكماش الطلب وعمق من أثر نقاط الضعف الموجودة بالفعل. فيما يلي بعض أهم المشكلات والمعوقات التمويلية وغير التمويلية التي يعاني منها القطاع الخاص في مصر.

أ- المشكلات التمويلية

1. أدى ارتفاع الاحتياجات التمويلية الحكومية و الإفراط في الاقتراض الحكومي إلى مزاحمة القطاع الخاص على مصادر التمويل الخاصة المتاحة وارتفاع تكلفتها، وأثرت على فرص الشركات الخاصة في الحصول على التمويل (International Finance Corporation, 2020)². بل إن القطاع

1 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (8 نوفمبر 2020)، بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للشباب

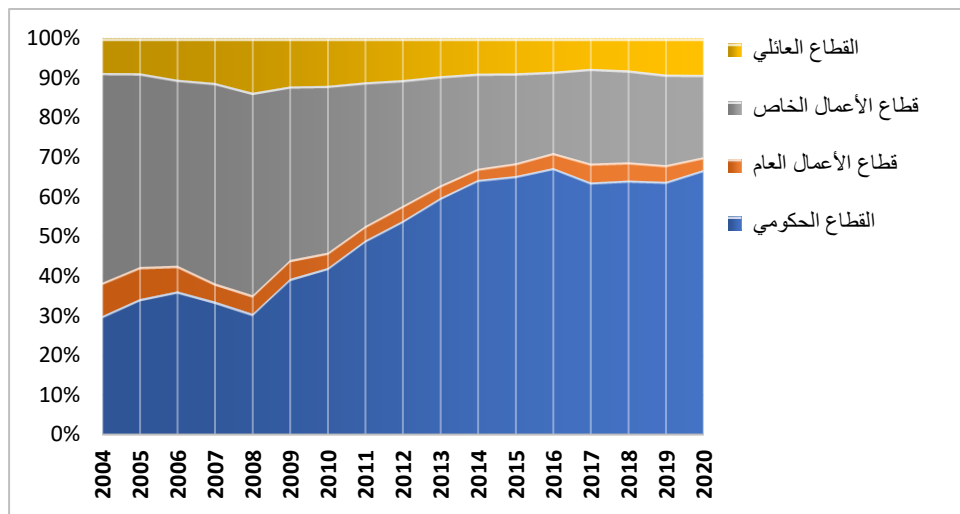
2 International Finance Corporation. (December 2020). *Creating Markets in Egypt: Country Private Sector*

Diagnostic. World Bank. [https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/af513599-08b4-45a4-b346-](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/af513599-08b4-45a4-b346-1a44de58cda6/CPSD-Egypt.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT1-BJ)

[1a44de58cda6/CPSD-Egypt.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT1-BJ](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/af513599-08b4-45a4-b346-1a44de58cda6/CPSD-Egypt.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT1-BJ)

المصرفي صار عرضة لمخاطر سيادية بسبب الاقتراض الشديد من جانب الحكومة في السنوات الأخيرة لتمويل عجز المالية العامة. وبمقارنة عام 2008 وعام 2020 نجد أن نسبة الائتمان المقدمة للقطاع الخاص تناقصت من 51.1% إلى 20.81% ، وفي المقابل ازدادت نسبة الائتمان الممنوحة للحكومة من 30.5% إلى 66.8% أما قطاع الأعمال العام فقد انخفضت حصته من 4.7% إلى 3.2% و هو ما حدث أيضا للقطاع العائلي الذي انخفضت حصته من 13.7% إلى 9.2%. أي أن الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي تمدد على حساب جميع القطاعات الأخرى وبخاصة قطاع الأعمال الخاص (انظر الشكل 2-3)

شكل (2-3): نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية بالدولة خلال الأعوام (2004-2020)



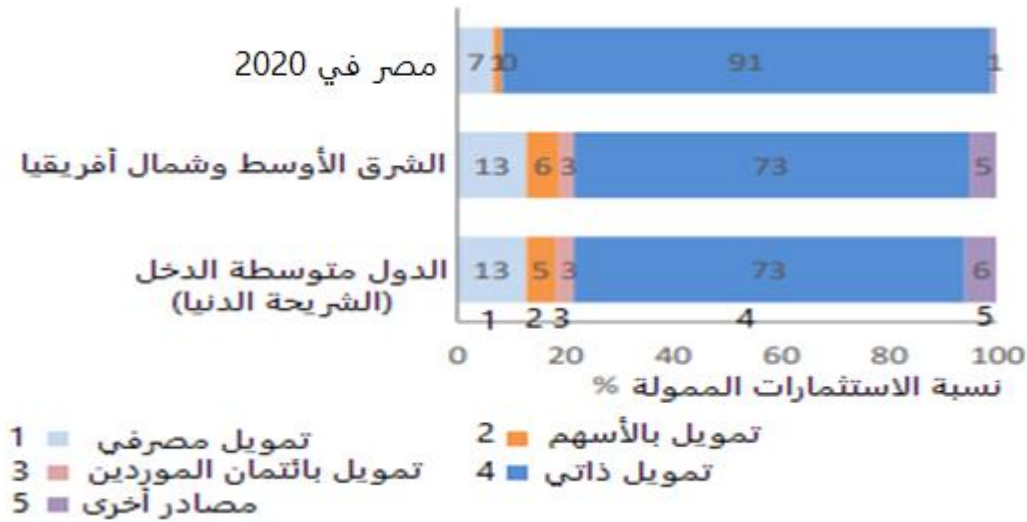
المصدر: إعداد الباحث من بيانات السلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

تصل المزاحمة مداها في سوق السندات بالبورصة المصرية. وفقا لتقرير البنك المركزي المصري السنوي لعام 2019/2018 بلغت قيمة سندات الخزنة المصرية خلال السنة ٧٤٦,٦ مليار جنيه، بما يمثل ٩٨,٧ ٪ من إجمالي قيمة السندات المقيدة.

يرى البعض أن فكرة مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على تمويل تحتاج إلى مراجعة بعد أن بدا القطاع الخاص محجما عن طلب التمويل بشروط تنافسية في المبادرات التي أتاحتها الدولة. 2. يمثل انعدام القدرة على الحصول على التمويل والخدمات المالية أحد أهم معوقات للاستثمار في مصر وتظهر مؤشرات الشمول المالي أيضا مستوى منخفضا من الاعتماد على المؤسسات المالية في ممارسة أنشطة الأعمال، خاصة بالمقارنة مع الدول النظيرة في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع الشركات

الصناعية في مصر تمويل سوى 7% فقط من استثمارات من البنوك مقارنة بـ 13% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الشكل 3-3)، وتمول 1% من هذه الاستثمارات عن طريق إصدار أسهم مقابل 6% متوسط المنطقة ، مما يؤكد الدور المحدود لأسواق الأسهم في تمويل الاقتصاد الحقيقي في مصر. كذلك تقل نسبة التمويل عن طريق ائتمان الموردين ومن المصادر الأخرى إلى نسب 0% و 1% على التوالي، مما يبين انعدام ائتمان الموردين لهذه المشروعات وأن المؤسسات المالية غير المصرفية ، ومشغلي التمويل الأصغر ، والتمويل الإسلامي و الشبكات الشخصية ليست منتشرة أيضًا (Enterprise Surveys,2020)¹.

شكل (3-3): مصادر تمويل الأصول الثابتة في الشركات الصناعية في مصر بالمقارنة بمجموعات دول أخرى



Source: The World Bank Group (2020),Enterprise Surveys www.enterprisesurveys.org.

3. جرت العادة أن تقدم البنوك في مصر خدماتها للشركات الكبرى والمستقرة وأن تمنحها القروض بضمان الأصول الثابتة (الأراضي والمباني) وتتردد في إقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسبب المخاطر المرتبطة بها، بالرغم من أنها تمثل أكثر من 98% من المشروعات وتوفر أكثر من 85% من فرص العمل في القطاعات الخاصة غير الزراعية. الجدير بالذكر أنه تم إصدار قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم (115) لسنة 2015 لينظم استخدام الأصول المنقولة كضمانة للحصول على التمويل،

1 Enterprise Surveys(2020).Egypt 2020, Country profile. The World Bank Group.

<https://espanol.enterprisesurveys.org/content/dam/enterprisesurveys/documents/country/Egypt-2020.pdf>

الأمر الذي يساعد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على زيادة فرص حصولها على التمويل اللازم لأعمالها. وقد تم تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة - الذي تم التعاقد عليه مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) في مارس 2018. يعد إنشاء مصر أول سجل للضمانات المنقولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوة رئيسية لفتح المجال أمام الحصول على التمويل لا سيما بالنسبة للشركات التي تقودها نساء، تبين الدراسات حول المعوقات الثقافية والتقاليد أن العادة قد جرت أن يتم توريث الأرض لأفراد العائلة من الذكور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يجعل نساء الأسرة غير قادرات على استخدام الأراضي كضمان للحصول على تمويل، وبالتالي تزداد أهمية الأصول المنقولة.

4. بالنسبة للتمويل متناهي الصغر: تتنامى معدلات الحصول على قروض التمويل متناهي الصغر بوتيرة سريعة إلا أنها لم تصل بعد إلى تحقيق كامل طاقاتها وإمكانياتها. وقد زادت محفظة التمويل متناهي الصغر النشطة من 4.5 مليار جنيه و1.8 مليون مقترض نشط في ديسمبر 2016 إلى 17.2 مليار جنيه و3.1 مليون مقترض نشط في يونيو 2020 بزيادة قدرها 382%، 172% على التوالي. واستحوذت الإناث على 65% من إجمالي عدد المستفيدين مما يشير إلى مساهمة النشاط في دعم الشمول المالي (Central Bank of Egypt, 2019)¹. وتشير تقييمات السوق الأخيرة إلى أن السوق المحتمل لخدمات الائتمان متناهي الصغر هو 10 ملايين من رواد الأعمال متناهية الصغر، وبالتالي، فإن السوق لم يحقق سوى 31% من كامل طاقاته وإمكانياته. علاوة على ذلك، تتركز المنافذ بمحافظة الدلتا وتترك العديد من المناطق الجغرافية دون الوفاء بطلبها مثل محافظات الصعيد، والمحافظات الحدودية (البحر الأحمر وسيناء والوادي الجديد) التي لا يتجاوز عدد المقترضين النشطين فيها 3% من إجمالي العملاء (البنك الدولي، 2018، ص11)².

¹ Central Bank of Egypt (2019). Financial Stability Report 2019.

<https://www.cbe.org.eg/en/Pages/HighlightsPages/Financial-Stability-Report-2019.aspx>

2 البنك الدولي (13 نوفمبر 2018). وثيقة برنامج للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل تقديم قرض مقترح بمبلغ مليار دولار أمريكي إلى جمهورية مصر العربية من أجل مشروع تنمية القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع قرض سياسات التنمية-Development-for-Inclusive-Growth-Development-Policy-Financing-Project.pdf. <http://documents1.worldbank.org/curated/en/757371553833598275/pdf/Egypt-Private-Sector-Development-for-Inclusive-Growth-Development-Policy-Financing-Project.pdf>

5. بالنسبة للتأجير التمويلي: بلغت قيمة العقود لنشاط التأجير التمويلي نحو 55.9 مليار جنيه في عام 2019 بمعدل نمو 34.1% مقارنةً بالعام السابق، وهو ما يعكس تطور النشاط كأحد آليات تمويل الشركات، إلا أن الجانب الأكبر من العقود كانت لتمويل اقتناء العقارات والأراضي بنسبة 75.1%، يليها تأجير السيارات بنسبة 9.4% ولم تحظى الآلات والمعدات الثقيلة، وخطوط الإنتاج إلا بنسب 7.5% و 5.1% على التوالي (Central Bank of Egypt, 2019, P. 33).¹ تعزف الشركات والافراد عن المنتجات التمويلية لشركات التأجير التمويلي في حال تمويل خطوط الانتاج وتتوجه إلى البنوك للاستفادة من مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية لا سيما في ظل ارتفاع تكلفة التمويل لشركات التأجير التمويلي، بما يساهم في زيادة تكلفة التشغيل على الشركات. الجدير بالذكر أن دعم فائدة القروض الميسرة بالحساب الختامي للموازنة ارتفع من 128.9 مليون جنيه في عام 2019/2018 إلى 279.7 مليون جنيه عام 2020/2019.

6. وبالنسبة لأنشطة التخصيم والتوريق، فهي لا تناسب - فيما يرى الباحث - إلا الشركات الرسمية التي بلغت مرحلة متقدمة من النضج، أما المشروعات الجديدة، على سبيل المثال، فلا يتوافر لديها حقوق مالية (فواتير و أوراق تجارية) لتخصيمها أو أقساط آجلة عند العملاء لتوريقها. و رغم تنامي هذه الأنشطة وتفعيلها كآليات لتمويل الشركات، إلا أن حجمها لا يزال محدوداً وفقاً للمعايير الدولية، خاصة التخصيم الذي يلعب دوراً ثانوياً في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بلغت قيمة الأوراق المخصمة 10.6 مليار جنيه في عام 2019، وبلغت قيمة سندات التوريق المصدرة 22.1 مليار جنيه في ذات العام.

7. لا يزال نشاط رأس المال المخاطر في مصر في طور التكوين. ولدى مصر عدد قليل جداً من شركات رأس المال المخاطر وتفتقر إلى التمويل. وفي عام 2016، نجحت مصر في جذب 1% فقط من إجمالي تمويل رأس المال الخاص المخاطر الذي تم ضخه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظراً لعدم استقرار سعر النقد الأجنبي والتضخم اللذين أثرا

1 Central Bank of Egypt (2019). Financial Stability Report 2019.

على ثقة المستثمرين. ومن نافلة القول أن مصر لا تزال سوقا يرغب المستثمرون بشدة في النفاذ إليه إذا كانت الظروف مناسبة.

8. ينتظر من البنوك أن تلعب الدور الأكبر في تمويل المشروعات نظرا لهيمنتها على القطاع المالي، حيث تمثل الودائع المصرفية 85% من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يعكس قدرة القطاع المصرفي على جذب كميات كبيرة نسبياً من الودائع. يتم دعم المعروض من الودائع من خلال التحويلات المالية وبخاصة من الدول العربية وتدفقات رأس المال. تحتفظ البنوك بكميات كبيرة من الدين العام المحلي وهذا يعني أن القليل نسبياً من الودائع التي تتلقاها البنوك يتم تحويلها إلى إقراض للقطاع الخاص. يتم الاحتفاظ بمدخرات الأسر في الغالب في شكل ودائع بنكية وليس حيازات مباشرة من الديون الحكومية. نسبة السكان الذين يدخرون في المؤسسات المالية الرسمية أقل بكثير مما هي عليه في الاقتصادات ذات أحجام الودائع المماثلة، مما يشير إلى توزيع غير متوازن للثروة. وفقاً لأحدث بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، فإن 14% فقط من السكان فوق 15 عاماً لديهم حساب في مؤسسة مالية. وعلى الرغم من الحجم الكبير نسبياً للائتمان الخاص - كقيمة مطلقة وليس كنسبة من الودائع - لا يتم تمويل سوى شريحة صغيرة من القطاع الخاص من قبل القطاع المالي الرسمي، إذ يتركز الائتمان بشكل كبير ويفضل عددًا قليلاً من العملاء الكبار. ترتفع نسبة الشركات المنفصلة عن القطاع المصرفي في مصر بالمقارنة بالمتوسط في المنطقة مما يشير إلى افتقار الاقتصاد المصري للتعميق المالي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الدور القوي المنسوب عادةً إلى القطاع غير الرسمي في مصر وإلى طبيعة الاقتصاد النقدي في ظل غياب أنظمة المدفوعات الحديثة حيث تشكل المدفوعات النقدية 98% من المدفوعات. تبدي البنوك إحجاماً عن قبول الأصول المنقولة كضمان وتفضل الأرض أو العقارات بدلاً منها، وغالباً ما تطلب البنوك معدلات ضمان عالية للتعويض عن العمليات المكلفة والطويلة لحجز الضمانات حيث يبلغ متوسط نسبة الضمان في مصر 260% من قيمة القرض وهي أكثر من ضعف المستوى المطلوب في الأردن (European Bank for Reconstruction and Development).

European Investment Bank, & World Bank Group, 2016, pp. 35-55)¹. وفي المحصلة تلعب البنوك دورًا

ضئيلًا في تمويل الشركات.

ب- المشكلات غير التمويلية

ألقت دراسة (مؤسسة التمويل الدولية، 2020)² الضوء على عدد من المشكلات غير التمويلية بالقطاع الخاص في مصر وكان من أبرزها:

1. التركيز على السوق المحلي وانخفاض القدرة التنافسية للصادرات

نظرًا إلى كبر السوق المحلي، ينشط عدد قليل من الشركات في التجارة الدولية. وقد يعود ذلك إلى حقيقة أن السوق المصري واسع وغير مخدوم بشكل كافٍ، مما يعني أنه لا يتوجب على الشركات التنافس على الزبائن وبالتالي لا تشعر بالضغط من أجل الابتكار. إضافة لذلك، تقوم 3% فقط من الشركات بالعمل على اكتساب المعرفة، سواء عن طريق البحث والتطوير أو عبر مصادر أخرى. وبالمقارنة مع الاقتصادات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعد هذه النسبة متدنية خاصة في قطاعات الصناعات التحويلية التي تتطلب تقنيات عالية ومتوسطة - عالية. وبدون المعرفة والبحث والتطوير لا تصل المنتجات لمستوى الجودة والسعر الذي يمنحها القدرة على التنافس بالأسواق الخارجية وخاصة المنتجات الصناعية وذات المحتوى التكنولوجي.

وقد أدى ضيق القاعدة التصديرية ومحدودية التغلغل في الأسواق الخارجية إلى انخفاض قيمة صادرات المنتجات المصرية. وكان من المفترض أن يجعل الموقع الجيوستراتيجي للبلاد من مصر مركزًا تجاريًا ولوجستيًا إقليميًا. وتعد نسبة الشركات المصدرة في مصر منخفضة بشدة، مع وجود تفاوتات واسعة بين المناطق. تشير الاستقصاءات إلى أن نسبة 1.1% فقط من الشركات تقوم بالتصدير وأكثر من نصف هذه الشركات تعمل في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة. لم يسفر انخفاض قيمة العملة عن ارتفاع الصادرات إلا بدرجة ضعيفة، حيث أدى التضخم المصاحب لانخفاض قيمة العملة وإلغاء دعم الطاقة إلى زيادة التكلفة المحلية للإنتاج، كما أدى خفض قيمة العملة

1European Bank for Reconstruction and Development, European Investment Bank, & World Bank Group. (2016).

What's holding back the private sector in MENA? lessons from the enterprise survey.

https://www.eib.org/attachments/efs/econ_mena_enterprise_survey_en.pdf

2 مؤسسة التمويل الدولية (ديسمبر 2020). خلق الأسواق في مصر: الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص. البنك الدولي

[https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/6b42349b-daa4-453a-9f78-2904e5e0b3a2/CPSD-Egypt-](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/6b42349b-daa4-453a-9f78-2904e5e0b3a2/CPSD-Egypt-AR.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT2c1l)

[AR.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT2c1l](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/6b42349b-daa4-453a-9f78-2904e5e0b3a2/CPSD-Egypt-AR.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT2c1l)

ذاته إلى زيادة تكلفة المواد الخام والمستلزمات الوسيطة المستوردة . ويعد معدل مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية من أدنى المعدلات بين أقرانها إذ تتركز صادراتها في الأساس في السلع الأولية والمنتجات الأقل تطورا . تعزف الشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن السوق وعن الكفاءة عن العمل بمصر بسبب ارتفاع التضخم الذي يضعف الطلب المحلي وبسبب انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، ناهيك عن تآكل الأرباح عند تحويلها لعملة المستثمر الأجنبي الأم نتيجة تدهور قيمة العملة المحلية. بالإضافة لما سبق، غالبا ما تعوق تكلفة وتوافر وجودة الخدمات الحيوية (كالنقل والاتصال والربط والخدمات اللوجستية وأعباء إجراءات التخليص الجمركي) من إمكانية الانتقال إلى أنشطة تصنيع ذات قيمة مضافة أعلى واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير الاستخراجية. على سبيل المثال، فإن الهدر في المنتجات الزراعية الناجم عن عدم ملائمة وسائل النقل وعدم كفاية سعة التخزين وضعف البنية التحتية لسلسلة التبريد، تقدر نسبته ب 15% إلى 20% للمحاصيل الغير معرضة للتلف السريع، و 25% إلى 50% للمحاصيل المعرضة للتلف السريع. وفي حين أن متوسط التعريفية البسيطة المطبقة بشكل عام يبلغ حوالي 10 %، فإن متوسط تعريفية الدول التي لا تربطها اتفاقية تجارة مع مصر هي 19 % . ويجعل ذلك مصر ثاني أكثر اقتصاد خاضع للحماية في العالم بعد السودان. تقوض المستويات المرتفعة من الحماية التجارية كلا من المنافسة المحلية والقدرة التنافسية للصادرات، وتحد من رفاهة الفقراء. وتشير الشواهد التجريبية أن درجة المنافسة في السوق المحلية هي إحدى العوامل الرئيسية المحددة للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

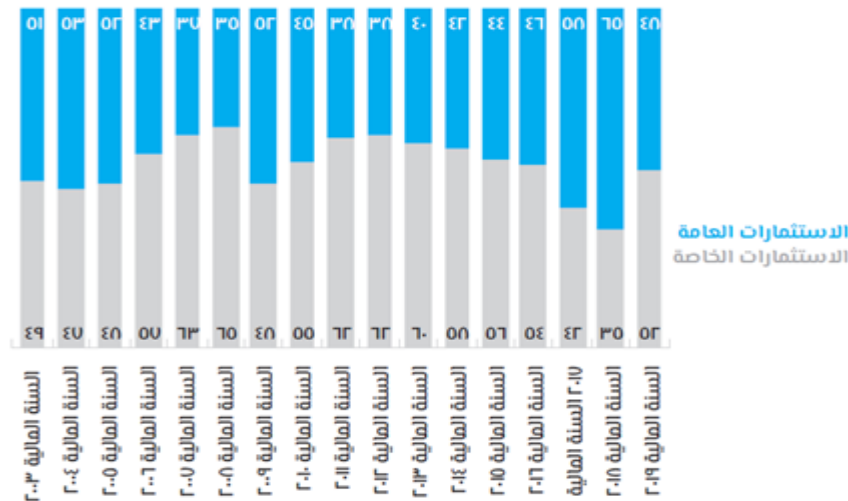
2. الدور البارز للدولة في النشاط الاقتصادي

في السنوات الأخيرة، ظهرت مخاوف بشأن الدور المتنامي والمفرط للدولة في سوق السلع أو الخدمات، التي يمكن نظريا أن توفرها شركات القطاع الخاص، والامتيازات الني تتمتع بها شركات الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتي يصفها البنك الدولي بأنها "أرضية غير مستوية للملعب"، (انظر الشكل 3-4 ومنه يتبين تنامي دور الدولة منذ عام 2013 وحتى 2018). كما أدى تنامي المخاوف حول غياب المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص إلى عرقلة الاستثمار الخاص والأجنبي. في حين أن كثرة القوانين الحاكمة وأطر الملكية التي تعمل بموجبها تلك الشركات تجعل من التعرف عليها أمرا صعبا ومعقدا.

فبعض الشركات تخضع لقانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم 97 لسنة 1983 وبعضها يخضع لقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 وبعضها يخضع لقانون الشركات

المساهمة وشركات المسؤولية المحدودة رقم 159 لعام 1981 ، بخلاف الهيئات الاقتصادية التي أنشأت بأحكام القانون رقم 61 لسنة 1963 بالإضافة إلى تبعية الكثير من الشركات المملوكة للدولة لهيئات تابعة لوزارة الدفاع ووزارة الإنتاج الحربي، وخضوع هذه الهيئات لقوانين خاصة مثل جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، والهيئة العربية للصناعات، والهيئة القومية للإنتاج الحربي¹. ومع غياب المعلومات المالية عن الشركات التي تسيطر عليها الدولة، يصعب على المستثمرين تكوين فهم دقيق لوزنها في الاقتصاد وحصتها في السوق وما إذا كانت تعمل في ظل الظروف نفسها التي تعمل فيها شركات القطاع الخاص. إن قيام الأسواق بوظائفها على نحو يتسم بالكفاءة والعدالة يقتضي توحيد القواعد المنظمة لعمل جميع المؤسسات والرقابة عليها بغض النظر عن طبيعة الملكية. ويشير تحليل مبدئي إلى وجود عدد من الفجوات التنظيمية التي تعرقل تطبيق مبادئ الحياد التنافسي في الأسواق المصرية. فعلى سبيل المثال، لا يوجد إلزام على الشركات المملوكة للدولة بفصل أنشطتها التجارية وغير التجارية (أنشطة الخدمات العامة)، ولا يشترط صراحة أن تحقق تلك الشركات معدل عائد إيجابي على أنشطتها التجارية، وعدم الفصل يفتح باباً خلفياً للدعم المفرط للأنشطة التجارية، مما يشوه السوق ويضعف الشركات الخاصة المنافسة في السوق نفسها. علاوة على ذلك، تتيح بعض الإعفاءات بموجب قوانين الضرائب والمنافسة والمشتريات امتيازات خاصة للشركات العامة.

شكل (3-4) الاستثمارات العامة والخاصة في مصر كنسبة من إجمالي الاستثمارات



المصدر: مؤسسة التمويل الدولية (ديسمبر 2020). خلق الأسواق في مصر: الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص. البنك الدولي
<https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/6b42349b-daa4-453a-9f78-2904e5e0b3a2/CPSPD-Egypt-AR.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT2c11>

¹ لمزيد من المعلومات راجع دراسة مؤسسة التمويل الدولية (ديسمبر 2020) خلق الأسواق في مصر: الدراسة التشخيصية للقطاع

على سبيل المثال، يسمح قانون المشتريات العامة الجديد الصادر في عام 2018 بالتعاقد المباشر بين كيانيين عامين دون التقيد بالإجراءات والقيود المالية لإرساء عقود المشتريات المنصوص عليها في القانون، أيضا يتم إعفاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية من ضريبة الدخل، وإعفاء المرافق التي يديرها الجيش من الضريبة العقارية... الخ. وبالنسبة لقانون المنافسة الصادر عام 2005 ، هناك أوجه قصور رئيسية تعتري نطاق تنفيذه بفاعلية. حيث تتمتع الشركات المملوكة للدولة ببعض الاستثناءات والإعفاءات. كما يفتقر جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية إلى سلطات فرض العقوبات والتي منحت للقضاء. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر هيكل إدارة جهاز حماية المنافسة على استقلاليته، خاصة بالنظر إلى التمثيل الوزاري في مجلس إدارتها. وجدير بالملاحظة أن غياب الفصل الواضح بين هيئات الدولة الرقابية والتنفيذية وتلك المعنية بوضع السياسات في بعض الأسواق يخلق تضاربا أصيلا في المصالح. ففي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سبيل المثال يعمل تحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المسؤولة عن وضع السياسات للقطاع بأكمله كل من الشركة المصرية للاتصالات (المشغل) وهي شركة مملوكة للدولة بنسبة 80 % وتحتل موقعا مهيمنًا في القطاع والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (الجهة الرقابية). يؤدي غياب استراتيجية واضحة لمنع تضارب إلى حالة من عدم اليقين بين الراغبين في الاستثمار من القطاع الخاص.

3. سيادة القانون وأداء العدالة

تعاني الشركات من التأخير، والتكاليف الباهظة، وعدم الاتساق في تطبيق القانون، والإنفاذ الانتقائي للأحكام. مما يشكل عائقا كبيرا أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، لأن ثبات القوانين واليقين بشأنها شرطان أساسيان لبيئة أعمال سليمة. مقارنة بالدول الأخرى، يعتبر أداء القضاء التجاري ضعيفا، حيث سجلت مصر 40 نقطة من أصل 100 في مؤشر إنفاذ العقود من خلال النظام القضائي عام 2019 وسجلت صفرا في الممارسات الجيدة في مجالات ممارسات إدارة القضايا و أتمتة المحاكم، وكان ترتيبها على مؤشر سيادة القانون 121 من أصل 126 بلدا، و 28 من أصل 30 دولة ذات مستوى دخل مماثل. ومنذ عام 2014 ، لم تتغير المدة الطويلة (1010 أيام) ، والتكلفة المرتفعة (26 % من قيمة المطالبة) لمعالجة القضية منذ رفع الدعوى وحتى إنفاذ الحكم. وتشير الأبحاث على مستوى العالم أن هذه التأخيرات تصب في صالح أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفها، بينما تضع ضغوطا على الطرف الأضعف اقتصاديا وتضطرهم للقبول بجزء صغير من مطالبهم. كما يشجع التأخير الأطراف على استخدام الرشاوى لتسريع معالجة القضايا، الأمر الذي يؤثر على الشركات المحلية والأجنبية. إن ضعف إنفاذ العقود

وحالات التأخير المفرط في الفصل في الدعاوى وتنفيذ الأحكام تؤثر على ثقة الشركات في الاتفاقات التعاقدية وتعويلها عليها. ويؤدي طول عملية التقاضي إلى تأخر الاستحقاقات المالية، الأمر الذي يفاقم مشكلات السيولة. ويزيد الإفلاس أو تجميد الأصول خلال فترة التقاضي من القدرة على استخدامها لأغراض إنتاجي مما يسبب خسائر للشركات وللاقتصاد بشكل عام. كذلك فإن هذه المشكلات في إنفاذ العقود تدفع الشركات الأكبر حجما نحو التكامل الرأسي أو التعامل مع الشركات الكبيرة الأخرى مما يعوق نمو الكيانات الأصغر ويضعف الروابط الأمامية والخلفية بين مختلف الصناعات. وبالنسبة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يعد اللجوء إلى المحاكم حول مبالغ ضئيلة أمرا مكلفا قد يفوق قيمة المطالبة. لا يوفر النظام القضائي المصري المشورة للأطراف التي تمثل نفسها أو المساعدة القانونية لتحقيق تكافؤ الفرص، وفي ظل هذه الظروف، تتجنب الشركات الصغيرة الدخول في عقود مع الحكومة، ولهذه العقبة تأثير سلبي على ديناميكية القطاع الخاص، إذ تؤدي إلى انخفاض مستويات المنافسة وتعزيز هيمنة النخبة، ومحاباة الشركات القائمة- سواء كانت خاصة أو مملوكة للدولة، مما يؤدي إلى التبرج على حساب المصلحة العامة. ستزيد أزمة فيروس كورونا من الضغوط على أداء جهاز القضاء التجاري، نظرا للزيادة المتوقعة في القضايا الناتجة عن الانكماش الاقتصادي مثل المنازعات حول الإفلاس، وتحصيل الديون، وإلغاء الوظائف واستحقاقات العمال.

4. هيمنة القطاع غير الرسمي وصغر حجم الشركات

○ بالإضافة لما سبق ذكره عن القطاع غير الرسمي في معرض الحديث عن انخفاض الإيرادات الضريبية، يشار إلى وقوع 76 % من وظائف القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي، وتتسم بانخفاض جودة المنتجات، وتدني معدلات الإنتاجية، وانخفاض الأجور. وعلاوة على ضياع الأيراد الضريبي من هذا القطاع فهو يؤثر بالسلب على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي والتي لم تعد تحتل المنافسة الشرسة مع البضائع الأجنبية المهربة و السلع المقلدة مجهولة المصدر التي لا يتحمل بائعوها أعباء التسجيل والضرائب، ، أفاد 45.8% من الشركات الرسمية في مصر، بأن المنافسة مع شركات غير رسمية هي أحد أهم القيود التي تواجههم، وأنها تضطربهم إلى اللجوء لممارسات غير رسمية لخفض التكاليف وتعزيز التنافسية بداية من اعتماد الشركات الرسمية على خدمات ومنتجات المشروعات غير الرسمية، ومرورا بقيام الشركات رسمية بالتوظيف بشكل غير رسمي لتخفيض التكاليف، ووصولاً إلى قيام شركات غير رسمية بالتصدير للخارج بشكل غير مباشر من خلال شركات رسمية أخرى مما يضر

بسمعة القطاع الإنتاجي المصري في حالة وجود العيوب. تضر منتجات "بئر السلم" أيضا بصحة المستهلكين ولا تتفق مع المواصفات القياسية المصرية (حسين الأسرج، 2010)¹. حتى بالنسبة للشركات المسجلة رسميا، تشير الاستقصاءات إلى أن حوالي 61 % من الشركات ليس لديها سجل تجاري، كما أن 71 % منها ليس لديه رقم تأميني. وفي قطاع الصناعات التحويلية نلاحظ أن 81 % من شركات القطاع الخاص ليس لديها سجل صناعي. فضلا عن ذلك، لا تحتفظ 77 % من هذه الشركات الرسمية بدفاتر محاسبية منتظمة، بما في ذلك 46 % من الشركات التي لديها بالفعل سجل تجاري. وتنتمى المشروعات غير الرسمية بالهشاشة الشديدة بسبب عدم قدرتها على الوصول للتمويل والأرض والتكنولوجيا والمعرفة الفنية المطلوبة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020)²، وقد يتأثر الأفراد والشركات في هذه المجموعة بشدة بالآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا ولكن يصعب الوصول إليهم من خلال برامج التحفيز المالي والنقدي. كما يتعذر عليهم الحصول على التمويل المؤسسي ويعتمدون بشكل كبير على مصادر رأس المال من شبكاتهم غير الرسمية. كذلك تعتبر معظم الشركات في مصر مشروعات متناهية الصغر وتتركز في القطاعات منخفضة المهارات. تصل نسبة الشركات التي توظف ما بين عاملا إلى خمسة عمال إلى نحو 97 % من الشركات. وفي الوقت نفسه، ظلت نسب التشغيل في الشركات المتوسطة والكبيرة مستقرة ومنخفضة للغاية، مما يشير إلى صعوبة نمو الشركات المصرية. وتمارس أكثر من نصف الشركات أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الإصلاح. وتمثل الصناعات التحويلية، على الرغم من كونها ثاني أكبر القطاعات، 11.5 % فقط من إجمالي الشركات.

5. عدم ملاءمة المهارات لمتطلبات السوق والحاجة إلى إصلاح التعليم

يتصدر رأس المال البشري العوامل التي تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية، ومع الأسف لم يتم تهيئة المؤسسات التعليمية في جميع مستوياتها لإعداد الخريجين لسوق العمل. ويواجه خريجو مؤسسات التعليم العالي، على وجه الخصوص، معدلات بطالة مرتفعة، لا سيما بين الإناث. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة ظهور تكنولوجيات جديدة تغير من طبيعة العمل. يعتقد الكثير من الشركات أن

1 حسين عبد المطلب الأسرج (2010). انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري. https://www.researchgate.net/profile/Hussein-Elasrag/publication/46446134_ankasat_alqta_ghyr_almnzm_ly_alaqtsad_almsryThe_impacts_of_the_informal_sector_On_the_Egyptian_economy/links/0deec5152a6081336b000000/ankasat-alqta-ghyr-almnzm-ly-alaqtsad-almsry-The-impacts-of-the-informal-sector-On-the-Egyptian-economy.pdf

2 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (6 أبريل 2020). رأي في أزمة الاقتصاد غير الرسمي. رأي في خبر. العدد 7. http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_4_6-6_37_306-4-2020-last%20by%20Ebrahim-1.pdf

اعتماد هذه التكنولوجيات أمر أساسي لاستمرارها في الأمد الطويل وأن معظم وظائف اليوم ستختفي في المستقبل.

وتحتل مصر المرتبة 133 من بين 141 بلدا في مهارات الخريجين (Schwab، 2019) ¹ و على الرغم من استمرار معدلات البطالة وارتفاع معدلات العمل غير الرسمي، أفاد نحو 20 % من الشركات التي شملها مسح البنك الدولي عام 2016 أن قوة العمل غير المتعلمة بالقدر الكافي” تمثل عقبة جسيمة أو رئيسية أمام عملياتها. تسجل مصر 0.49 على مؤشر رأس المال البشري، ويعني هذا أن مستويات الإنتاجية التي يمكن أن يحققها الطفل المولود اليوم ستشكل 49 % مما كان يمكنه تحقيقه في حال إتمام تعليمه وتمتعه بصحة تامة. والطفل في مصر الذي يبدأ المدرسة في سن أربع سنوات يكمل من الناحية الفنية 11.1 عام من التعليم المدرسي عند سن 18 عاما، ومع ذلك، فهي لا تعادل سوى 6.3 عام فقط من حيث جودة التعليم. إن درجة التقييم المنخفضة لمصر، المدفوعة في الغالب بضعف جودة التعليم الذي يركز على الحفظ والتلقين والاستعانة بنظام التعليم الموازي الذي تقدمه الدروس الخصوصية ، تعوق بشكل كبير إنتاجية العمالة وكذلك استثمارات القطاع الخاص في السوق المصرية.

وتظهر الآن بعض الجهود الرامية إلى تعزيز التعلم القائم على التكنولوجيا في بنك المعرفة المصري، وتشمل إصلاحات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الشراكة مع أرباب العمل في القطاع الخاص لإنشاء مدارس وجامعات تكنولوجية جديدة وثيقة الصلة بمتطلبات سوق العمل. يمكن للقطاع الخاص القيام بدور فعال في معالجة فجوة المهارات ولكنه يواجه عدة قيود. بعض الحواجز تعوق المستثمرين عن إنشاء مؤسسات تعليمية سواء كانت جامعات أو كليات تطبيقية مهنية حيث تشكل القوانين واللوائح المتعلقة بالتأسيس والتسجيل عبئا كبيرا. إن ضعف الاستثمار في تقديم خدمات التدريب، بالإضافة إلى نقص المعلومات عن المهارات التي يطلبها أصحاب الأعمال، يؤثران سلبا على قدرة القطاع الخاص على العثور على العمالة التي تتحلى بالمهارات الفنية والحياتية ذات الصلة، بالإضافة إلى التكلفة الإضافية التي تتكبدها الشركات لتدريب العاملين. في صناعة الكيماويات على سبيل المثال، نسبة كبيرة من الوظائف في المصانع والخدمات ذات الصلة تتطلب مهارات عالية أو متوسطة لأن الصناعة كثيفة رأس المال وتعتمد على التكنولوجيا، مما يتطلب عمالة مدربة تدريباً عاليا على العمليات والصيانة والبحث والتطوير.

1 Schwab, K. ed. (2019). The Global Competitiveness Report 2019. Geneva: World Economic Forum

وفي قطاع الزراعة، على الرغم من وجود مجموعة كبيرة من الباحثين في الجامعات والمعاهد، لا تتوفر استثمارات في البنية التحتية لتدريب المهارات المحلية أو المتخصصة اللازمة للزراعة وتجهيز المنتجات للتصدير. وفقا لمسح البنك الدولي للشركات المصرية عام 2020، تقوم 8% فقط من الشركات الصناعية في مصر بتدريب موظفيها بالمقارنة بنسبة 33% في الدول ذات الدخل المماثل (المتوسط -شريحة دنيا)، وهذه الشركات تدرب 19% فقط من موظفيها بالمقارنة بنسبة 52% في الدول ذات الدخل المماثل. وبلغت نسبة الشركات الصناعية التي قدمت منتجا أو خدمة جديدة 1.6% بالمقارنة بنسبة 35.8% في الدول ذات الدخل المماثل، وبلغت نسبة الشركات الصناعية التي أدخلت ابتكار على أحد عملياتها 0.4% بالمقارنة بنسبة 34.4% في الدول ذات الدخل المماثل.

6. انخفاض المستوى التكنولوجي في مزاولة الأعمال

تشير الاستقصاءات إلى مستويات منخفضة من الاعتماد على التكنولوجيا في مزاولة الأعمال بالنسبة للغالبية العظمى من الشركات. وتشير نسبة صغيرة للغاية للشركات إلى أنها تستخدم وسائل التكنولوجيا الأساسية التي يمكن أن تزيد الإنتاجية، مثل الكمبيوتر (6%) أو الإنترنت (4%). ولا يستخدم أي منها تقريبا البريد الإلكتروني ومواقع الويب، إذ تستخدم نسبة ضئيلة لا تتعدى 0.2% أي منهما. يتطلب هذا المستوى المتدني من اعتماد التكنولوجيا مناقشة دور ومكان الرقمنة في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في مصر. إن توسيع نطاق الحصول على التكنولوجيا وزيادة استخدامها أمران أساسيان لتغيير أسلوب العمل المعتاد وتوفير فرص عمل للشباب في العقود المقبلة، أو عصر “الثورة الصناعية الرابعة”.

7. التركيز الجغرافي

تواصل دراسة (مؤسسة التمويل الدولية، 2020) إيضاح المشكلات التي يعاني منها القطاع الخاص وتظهر أن التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي في مصر على درجة عالية من التركيز الجغرافي. حيث يقع حوالي 30% من شركات القطاع الخاص في ثلاث محافظات هي القاهرة والجيزة والإسكندرية، التي تستوعب أيضا قرابة 40% من وظائف القطاع الخاص، ويتناقض هذا مع المستويات المنخفضة للنشاط الاقتصادي ومحدودية فرص العمل في محافظات الصعيد، حيث معدلات الفقر من أعلى المعدلات، ويبلغ نصيبها من عدد الشركات 17% فقط، ونصيبها من

عمالة القطاع الخاص أقل من 14 % . وتشكل الشركات في المحافظات الحدودية (مطروح وشمال وجنوب سيناء والوادي الجديد) 1.3 % فقط من الشركات وفرص العمل في القطاع الخاص¹.
8. مشكلات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر

استفاد تطبيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص - كبدل لتطوير وتعزيز وتمويل مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة الكبيرة - من سن قانون لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة في عام 2010 . وأتاح القانون إنشاء وحدة مركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص تابعة لوزارة المالية وإنشاء لجنة عليا لشؤون الشراكات بين القطاعين وإنشاء إطار تنظيمي مرجعي لمشتريات المشروعات المندرجة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد تم طرح بعض المشروعات في مناقصات بنجاح منذ ذلك الحين، مثل مشروع مياه الصرف بالقاهرة الجديدة، والذي وصل إلى مرحلة تدفق التمويل في عام 2011 . ومع ذلك، لم يتم إطلاق سوى عدد قليل جدا من صفقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مدى السنوات القليلة الماضية. على سبيل المثال، لم يتم النظر في تنفيذ أي مشروعات للطرق السريعة أو النقل في صورة شراكة بين القطاعين العام والخاص. وهناك عدة معوقات رئيسية تمنع الاستخدام الواسع لإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، منها الغياب الواضح للحماس السياسي للاعتماد عليها كآلية رئيسية لتنفيذ مشروعات البنية التحتية. وقد تكون هذه العقبة مدفوعة بحرص الحكومة على تنفيذ المشاريع في غضون فترات زمنية قصيرة، على النقيض من الأطر الزمنية الطويلة اللازمة لتخطيط الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإدارة مخاطرها. لا تزال بعض العراقيل والتحديات التنظيمية قائمة، ومنها ازدواجية القوانين مثل قانون التعاقدات العامة الجديد، الذي يتعلق بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة و قانون منح الامتيازات رقم 129 لسنة 1947، كما أن آليات تسوية المنازعات عن طريق لجنة الالتماس التي نص عليها قانون الشراكة، والتي تكون قراراتها نهائية وملزمة يضيف عنصرا من عدم اليقين، وتتنظر إليه الأطراف الخاصة وتحسبه كعامل مخاطرة.

¹ مؤسسة التمويل الدولية (ديسمبر 2020). خلق الأسواق في مصر، مرجع سابق ص 28

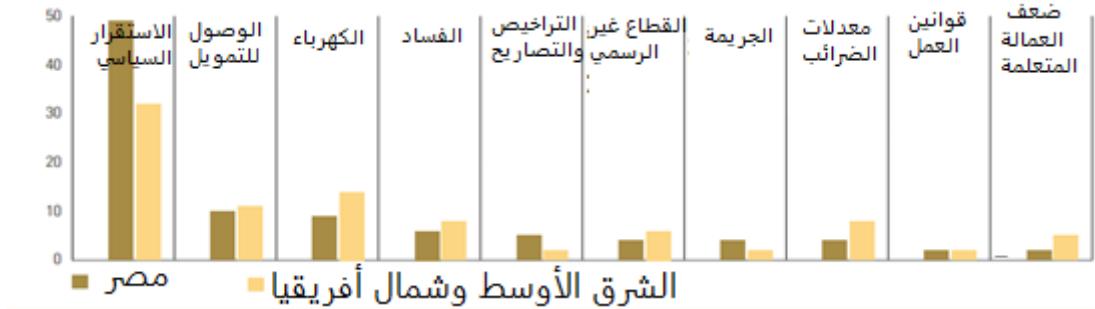
9. سلبيات مناخ الأعمال (من وجهة نظر الشركات)

تأثر تقييم الشركات للمناخ الاستثماري بالجهود الحكومية المبذولة الرامية إلى تحسين الإطار التشريعي ومعالجة التحديات المزمدة في بيئة الأعمال وزيادة الاستثمارات العامة لتطوير أو تحديث البنية التحتية للطرق وتعزيز إمدادات الكهرباء والغاز. ويتبين ذلك بجلاء إذا عقدنا المقارنة بين نتائج مسح البنك الدولي للشركات المصرية في عام 2016 (والذي أجري فعليا عام 2013) وبين مسح عام 2020 (انظر الشكل 3-5).

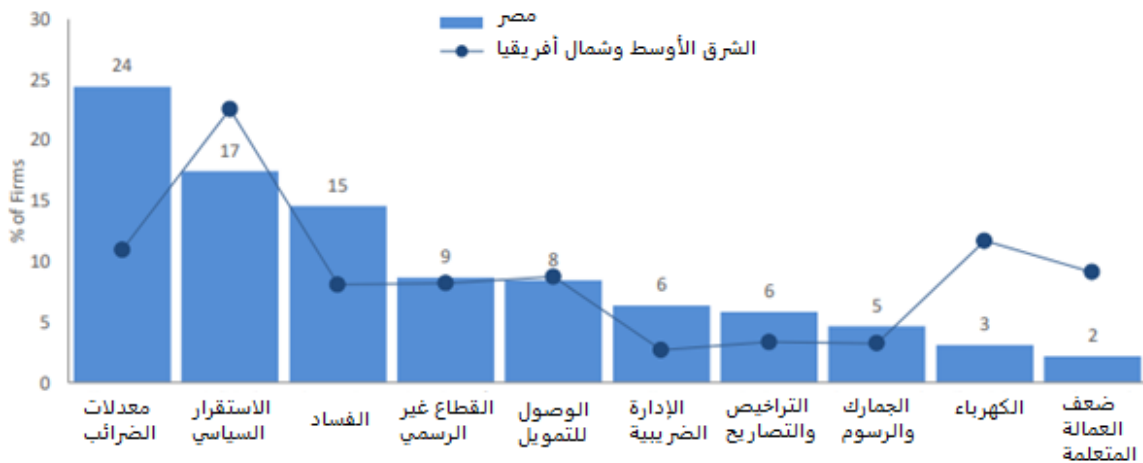
شكل (3-5): أهم معوقات الاستثمار الخاص من وجهة نظر الشركات:

مقارنة بين استطلاعي عامي 2016 و 2020 - كنسبة مئوية من إجمالي الشركات

أولا: في 2016



ثانيا: في 2020



Source: Enterprise Surveys www.enterprisesurveys.org The World Bank Group

يتبين من مقارنة المسحين مايلي:

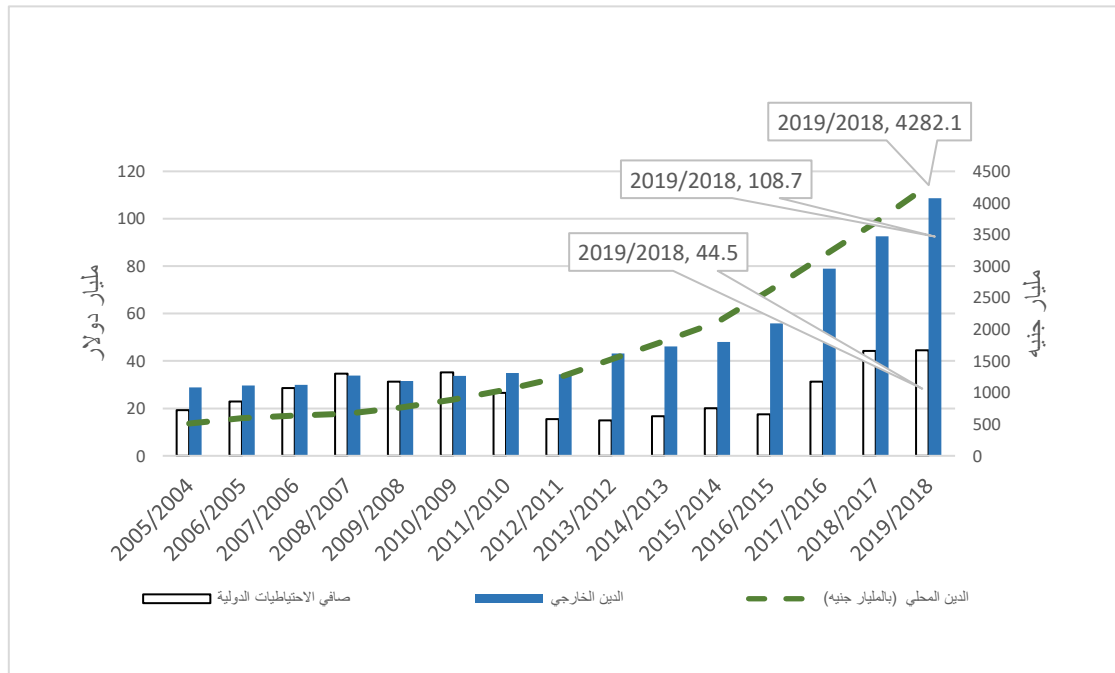
- تراجع عدم الاستقرار السياسي كأبرز عائق لدى نصف الشركات في استطلاع عام 2016 إلى أكبر عقبة عند 17% من الشركات كما تحسن وضعه قياساً بالمتوسط الإقليمي إلى حد بعيد. مما يعكس تحسناً نسبياً في الإحساس بالأمن، وقد كان عدم الاستقرار السياسي والتوترات الاجتماعية العالقة هاجساً رئيسياً للشركات إثر ثورات الربيع العربي وثورتي 25 يناير و30 يونيو وكان له أثر سلبي على نمو المبيعات والإنتاجية.
- أصبحت الشكوى من ارتفاع الضرائب أكبر عقبة لدى 24% من الشركات عام 2020 مقارنة بنحو 3% عام 2016، كما ظهرت شكوى من الإدارة الضريبية لدى 6% من الشركات، وربما يعود ذلك إلى فرض قانون الضريبة المضافة بنسبة 14% بدلا من 10% في ظل قانون ضريبة المبيعات، والتطبيق التدريجي لقانون الضرائب العقارية منذ عام 2014.
- ارتفعت شكوى الشركات من الفساد بصورة ملحوظة واعتبرته 15% من الشركات على أنه العائق الأبرز بالمقارنة بـ 6% عام 2016 ، وزاد عن المتوسط الإقليمي بعد أن كان أدنى منه، هو ما يشير إلى تفشي الفساد (في السنوات الأخيرة. توجد براهين على أن الفساد يحرم قطاع عريض من الشركات من التفاعل مع السلطات الحكومية، ويمنعها من الاستفادة بشكل كامل من الفرص المتاحة. علاوة على ذلك، يبدو أن الهواجس المتعلقة بالفساد تتجاوز الفساد الإداري، ما قد يشير إلى مشكلات أعمق مثل الهيمنة على مفاصل الدولة من قبل جماعات المصالح والنخب والمستويات الرفيعة، وقلة الإقدام على الإبلاغ خوفاً من العواقب السلبية المحتملة. بلغت النسبة المئوية للشركات التي يتوقع أن تقدم هدايا للحصول على تصريح بناء 41.1% من الشركات، وبلغت النسبة المئوية للشركات التي يتوقع أن تقدم هدايا في اجتماعات مع مسؤولي الضرائب 4.6% من إجمالي الشركات. ويطلب من 5% من الشركات تقديم رشوة.
- تراجع اعتبار موثوقية إمدادات الكهرباء كعقبة نتيجة الاستثمارات الحكومية في هذا القطاع وتعزيز الحكومة لإمداداتها، بعد أن نتسبب إمدادات الكهرباء غير المنتظمة في خسارة كبيرة في المبيعات لدى العديد من الشركات وارتبطت بتدني مستويات الإنتاجية.
- لا تزال عقبة الوصول إلى التمويل ثابتة رغم مبادرات القروض الحكومية المدعمة.

ثالثاً: تحليل رباعي للديون الداخلية والخارجية في مصر كمصدر لتمويل التنمية

(أ) نقاط الضعف

1. تنامي حجم الدين الداخلي والخارجي وسوء مؤشراتها: يتبين من الشكل (3-6) أن مستويات الدين المحلي والخارجي كانت مستدامة ومستقرة حتى عام 2011. ومنذ ذلك الحين أخذ كلا نوعي الدين الداخلي والخارجي في التنامي بوتيرة سريعة. في يونيو 2019 وصل رصيد الدين المحلي إلى 4282.1 مليار جنيه تمثل 80.5% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ الدين الأجنبي 108.7 مليار دولار تمثل 36% من الناتج المحلي الإجمالي منها 10.2% ديون قصيرة الأجل (البنك المركزي المصري، 2019).¹ بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي نحو ١٣,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث بلغت الأقساط المسددة نحو ١٠,٢ مليار دولار، والفوائد المدفوعة نحو ٣,٢ مليار دولار، وبذلك تزيد أعباء الدين الخارجي عن ضعفي إيراد قناة السويس.

شكل (3-6): تطور رصيد الدين المحلي (بالمليار جنيه) ورصيد الدين الخارجي (بالمليار دولار) وصافي الاحتياطيات الأجنبية في مصر (2004-2019)



المصدر: إعداد الباحث، من تقارير البنك المركزي السنوية الأعداد 2019-2004، www.cbe.org.eg

1 البنك المركزي المصري (2019) التقرير السنوي، 2019/2018.

بلغت أعباء خدمة الدين الحكومي الداخلي والخارجي 775.7 مليار جنيه تمثل 56.6% من إجمالي مصروفات الموازنة (38.9% فوائد و 17.7% أقساط) (وزارة المالية (التقرير الشهري، نوفمبر 2020) وهو ما يزيد إيرادات الدولة الضريبية خلال نفس العام البالغة 739.6325 مليار جنيه، ويزيد عن 4 أضعاف مصروفات التعليم والصحة مجتمعين البالغ 177.4 مليار جنيه (وزارة المالية، موازنة المواطن، 2019) أي أن أعباء خدمة الدين التهمت أكثر من نصف الموازنة وحرمت المجتمع من توجيه هذه الموارد للإنفاق الاستثماري والتنمية وحولت فائض الموازنة الأولي إلى عجز. وبلغت خدمة الدين الخارجي / الصادرات السلعية والخدمية 25.5%. ويقدر خبراء الصندوق الدولي أن الدين العام لمصر لا يزال مستدامًا ولكن ليس باحتمالية (سداد) عالية (International Monetary Fund , 2020).

من الشكل (3-6) يتبين أيضا وجود ارتفاع -ظاهري فقط- في مستوى صافي الاحتياطيات الدولية الذي بلغ 44.5 مليار دولار في يونيو 2019 مقارنة بـ 34.5 مليار دولار قبل الأزمة المالية العالمية و 35.2 مليار دولار قبل أزمة 2011، ولكن اختلاف مستوى الاحتياطيات لا يعني وجود مساحة مالية أفضل لتمويل التنمية في الوقت الحاضر، لأن القيمة الحقيقية للاحتياطيات تظل ثابتة إذا قيس بمؤشر عدد أشهر الاستيراد التي تغطيها هذه الاحتياطيات، حيث ظل هذا المؤشر ثابتا عند حوالي 8 أشهر.

2. لجوء الحكومة في كثير من الأحيان إلى السحب على المكشوف government overdraft لتمويل عجز الموازنة وتجاوزها الحدود المسموحة. يرتبط هذا المسلك بخروج عدد كبير من المستثمرين الأجانب من سوق سندات الخزنة الحكومية، مما يصعب على الحكومة تجنب تلقي عروض أسعار فائدة مرتفعة على سنداتها وأذونها، وهو ما قد يؤدي إلى إلغاء مزادات الأذون لتجنب تحمل دفع عوائد مرتفعة، وبالتالي ينقص التمويل وتظهر

1 وزارة المالية (2020). التقرير المالي الشهري. نوفمبر 2020. <https://www.mof.gov.eg/ar>

2 وزارة المالية (2019). موازنة المواطن للعام المالي 2019/2018 <http://www.mof.gov.eg/>

3 International Monetary Fund (September 2020). Request For Purchase Under The Rapid Financing Instrument— Press Release; Staff Report; And Statement By The Executive Director For The Arab Republic Of Egypt. <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2020/English/1EGYEA2020002.ashx>

الحاجة المتكررة إلى اللجوء إلى السحب على المكشوف من البنك المركزي. يسمح قانون البنك المركزي (سواء الجديد رقم 194 لسنة 2020 أو القديم رقم 88 لسنة 2003) للحكومة بأن تعهد إلى البنك المركزي أن ينوب عنها في إصدار الأوراق والأدوات المالية بجميع أنواعها وإدارتها وتحديد آجالها، ولكن يحظر عليه التعامل على أدوات الدين الحكومية سواء أذون خزانة والسندات الصادرة بالعملة المحلية في السوق الأولية، أي سوق الإصدار التي تصدر وتباع فيه الورقة المالية لأول مرة. لكن ذات القانون في المادة 47 (27 في القانون القديم) يسمح للحكومة بأن تحصل على تمويل من البنك المركزي لتغطية العجز الموسمي في الموازنة العامة، على ألا تتجاوز قيمة هذا التمويل (10%) من متوسط إيرادات الموازنة العامة في السنوات الثلاثة السابقة. وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة، شريطة أن يسدد بالكامل خلال اثني عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمه وعلى أساس أسعار العائد السائدة بالسوق، نلاحظ تجاوز الحكومة لنسب الاستدانة القانونية في كثير من الأحيان، فبالرجوع لسلاسل البنك المركزي الزمنية، على سبيل المثال، نجد أن البنك المركزي مول عجز الحكومة النقدي بمبلغ 80.6 مليار جنيه في العام المالي 2017/2016 وكانت إيرادات الموازنة خلال الثلاثة أعوام السابقة هي: 491.5 مليار جنيه في عام 2016/2015 و 465.2 مليار جنيه في عام 2015/2014 و 456.8 مليار جنيه في عام 2014/2013. ويعني ذلك أن نسبة الاقتراض من البنك المركزي بلغت 17.1% من متوسط إيرادات الموازنة العامة في الثلاث سنوات السابقة وتجاوزت النسبة القانونية (10%). وبالحساب على نفس الشاكلة، نلاحظ أن نسبة الاقتراض من البنك المركزي عام 2016/2015 بلغت 25% من متوسط إيرادات الثلاثة أعوام السابقة. والتجاوز جلي خلال الفترة (2011-2017) بأسرها.

3. تقوم الحكومة المصرية باقتراض مبالغ مالية كبيرة من بنك الاستثمار القومي المودع فيه أموال التأمينات والمعاشات وودائع صندوق توفير البريد وحصيلة شهادات الاستثمار، وذلك لتغطية العجز وتمويل بعض المشروعات الإضافية الواردة في الموازنة العامة للدولة. أشار تقرير البنك المركزي 19/2018 إلى بلوغ مديونية الحكومة لبنك الاستثمار القومي 290.6 مليار جنيه في يونيو 2019 بخلاف 72.1 مليار جنيه رصيد مديونية الهيئات العامة الاقتصادية، وكثير من هذه الديون تاريخية منذ سنوات طويلة ويتعذر سدادها لوجود

أزمة سيولة لدى الجهات المدينة. ولا يخفى عن المتابع للشأن العام قضية المديونية المستحقة لصناديق المعاشات طرف وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي ومطالبة النقابة المستقلة لأصحاب المعاشات باستردادها.

4. ارتفاع تكلفة الاقتراض أو العائد الذي تدفعه الحكومة المصرية على سنداتها، حيث تتناسب هذه التكلفة مع جودة التصنيف الائتماني وجودة المؤشرات الاقتصادية للدولة المقترضة ومخاطر تخلفها عن السداد. التصنيف الائتماني لمصر من مؤسسة ستاندرد أند بورز هو B (مضاربة عالية Highly speculative) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو تصنيف يبعد 5 درجات تحت أدنى فئة استثمارية (trading economics, 2020)¹، علاوة على ذلك ترتفع تكلفة التأمين على سندات الحكومية المصرية Credit Defaults Swap وهي نقاط هامش يتم إضافتها فوق سعر السندات لتعبر عن مخاطر تسليف الحكومة ، حيث تقوم شركات التأمين عادةً برفع تكلفة التأمين على مشتري السندات السيادية للدول التي تشهد مؤشرات اقتصادية سلبية عندما يبتاع وثيقة تأمين ضد تعثر الحكومة المدينة ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج لإحساس الشركات بارتفاع المخاطر. في فبراير 2021 على سبيل المثال كان التصنيف الائتماني لمصر B (بالمقارنة بتصنيف AA لكوريا الجنوبية) عند وكالة Standard & Poor's، وكان العائد على سندات العشر سنوات لمصر 15.074 % (مقابل 1.793% فقط لكوريا) وبلغت تكلفة التأمين على سندات المصرية لمدة 5 أعوام 439.25 نقطة (يعني ذلك تكلفة إضافية تبلغ 4.3925 %، مقابل 23.40 نقطة فقط للسندات الكورية) باحتمال ضمني للتخلف عن سداد السندات المصرية يبلغ 7.32 % (في مقابل 0.39 % فقط للسندات الكورية) (world government bonds, 2020)².

5. عجز ميزان المدفوعات وتراجع صافي الأصول الأجنبية بالبنوك يعمق من أزمة الدين الخارجي. بلغ عجز ميزان المدفوعات 102.5 مليون دولار في يونيو 2019 نتيجة أزمة

1 Trading economics (2020). Egypt - Credit Rating. Retrieved Mars 31, 2021, from

<https://tradingeconomics.com/egypt/rating>

2 world government bonds (2020). Retrieved Mars 31, 2021, from

www.worldgovernmentbonds.com/country/egypt/; www.worldgovernmentbonds.com/country/south-korea/

الأسواق الناشئة وهروب الاستثمار الأجنبي في السندات السيادية. يساعد فائض ميزان المدفوعات في تخفيف الأزمات عند حدوثها، على سبيل المثال كان فائض ميزان المدفوعات 5420.4 مليون دولار في عام 2007/2008 السابق للأزمة المالية ثم أصبح (3377.6-) مليون دولار في العام التالي، وبلغ الفائض في ميزان المدفوعات في عام 2009/2010 السابق لثورة 25 يناير 3355.7 مليون دولار ثم أصبح (9753.9-) في العام التالي. علاوة على ذلك، تراجع مركز صافي الأصول الأجنبية للبنوك في يونيو 2019 لـ 2.141 مليار دولار مقارنة بـ 23.172 مليار دولار قبل الأزمة المالية العالمية و 17.809 مليار دولار قبل ثورة 25 يناير. يعتبر صافي أصول البنوك أحد ملاذات السيولة للوفاء بالتزامات النقد الأجنبي المختلفة في حالة حدوث عجز في الإيرادات الجارية. وقد تم استنفاد هذه الأصول بالفعل في الفترات السابقة مما يجعل الموقف الحالي أكثر حرجا (Egyptian center for economic studies, 2020). 1.

6. حساسية ديون مصر إزاء الصدمات الناجمة عن أسعار صرف النقد الأجنبي وتحركات أسعار الفائدة: بعد عام 2011 انخفضت تدفقات الديون طويلة الأجل من المؤسسات الدائنة الرسمية إلى مصر بنحو 50% ويرجع ذلك إلى الزيادة في مدفوعات أصل وأعباء خدمة الديون القديمة والتباطؤ في عملية السداد. في تلك الفترة تم إحلال الديون المحلية محل الديون الخارجية، ولم تكن الديون الخارجية تمثل خطرا كبيرا حيث أعاد نادي باريس جدولتها وتم شطب الديون الخاصة بفترة التسعينيات، بالإضافة إلى مقايضة بعض الديون والتزام الحكومة بالحفاظ على سقف للديون الخارجية يبلغ 31% من الناتج المحلي الإجمالي وخدمة ديون أقل من 10% من الصادرات. نتيجة لذلك، ارتفع الدين المحلي بشكل حاد وتجاوز الدين الخارجي. عادت الحكومة المصرية منذ عام 2015 للاعتماد على الدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة للاستفادة من التمويل الدولي منخفض الفائدة - مقارنة بالفائدة على أوراق الدين الحكومية المحلية - نتيجة لتزايد السيولة لدى مؤسسات التمويل الدولية بسبب تباطؤ النمو العالمي. أتاح الدين الخارجي آجالا طويلة للسداد، وأعطى شهادة ثقة للمستثمرين الأجنبي في الاقتصاد الوطني (أو هكذا أملت الحكومة)،

1 Egyptian center for economic studies (2020 april 19). Views on The Crisis

Servicing Egypt's External Debt. Issue 8. Retrieved Mars 31, 2021, from

http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_4_19-7_30_26Debts-%20English-%20Yara%20.pdf

وبالتالي تفاقم الدين الخارجي. وتكمن المشكلة أن الاستدانة من الخارج تمت في ظل سعر صرف غير واقعي، مما يعني انخفاض تكلفة هذا الدين عن قيمته الحقيقية. وبعد تحرير سعر الصرف، ارتفعت فاتورة الدين وأعباء خدمته (مقومة بالعملة المحلية) بشكل غير مسبوق وتبين أن الحكومة أساءت حساب مخاطر أسعار الصرف أو ما يعرف بمخاطر عدم تطابق العملات Currency mismatch risk. بعد تحرير سعر الصرف في أواخر عام 2016، ركزت الإصلاحات الاقتصادية على الجانب المالي بدلاً من الجانب الحقيقي والمؤسسي. لذلك، جاءت معظم الزيادة في موارد النقد الأجنبي من الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين الحكومية في ظل معدل فائدة استثنائي. لكن هذا المصدر غير مستدام، وهو ما اتضح عند اضطراب الأسواق الناشئة منتصف عام 2018. في غضون ذلك، لم يتم الاهتمام برفع جاذبية البورصة المصرية لجذب استثمارات المحفظة.

7. لا توجد خطة معلنة لمشروعات يراد تمويلها بالاقتراض الخارجي وتذهب الديون بشكل أساسي إلى تمويل عجز الموازنة ولسداد بعض الديون التي حل أجلها دون وجود موارد كافية لسدادها و لاستيراد المنتجات الاستهلاكية والمحافظة على سعر الصرف (فادية عبد السلام وآخرون، 2019)¹، وبالتالي لا يتم استخدامها لخلق مصدر دخل جديد يمكن من سداد هذه الديون، وذلك على العكس من أوجه الانفاق الاستثماري التي يمكن أن تدر عوائد تسدد أعباء خدمة الدين. يتحوط صندوق النقد الدولي ضد ما يسميه بالفساد المتقشي في مصر واستخدام الديون في غير أغراضها المقصودة والترجح ويحاول تعزيز الحوكمة والحد من الفساد في مصر وتحسين الشفافية والمساءلة في المالية العامة (International Monetary Fund, 2020).

8. يزاحم الدين المحلي الاستثمارات العامة والخاصة على السواء crowd out both public and private investment. تؤدي هذه المزاحمة إلى نقص التمويل المتاح للمشروعات التنموية وارتفاع تكلفتها (ارتفاع أسعار الفائدة). طبقاً لتقرير البنك المركزي السنوي 2019/2018 كانت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 22.8% فقط من

1 فادية عبد السلام (الباحث رئيسي) وآخرون (أغسطس 2019). منافع وعبء التمويل الخارجي في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم 306. معهد التخطيط القومي

2 International Monetary Fund (2020, December 18). Key Questions on Egypt.

<https://www.imf.org/en/Countries/EGY/Egypt-qandas>

- إجمالي الائتمان، وحصل القطاع العائلي على 9.1% وقطاع الأعمال العام على 4.3% واستحوذت الحكومة على 63.8% من إجمالي الائتمان خلال العام.
9. تزيد الشروط المصاحبة لقروض صندوق النقد الدولي، مثل رفع الدعم وتقليص الأجور وتعويم العملة، من معاناة الطبقات الضعيفة. وهو ما يؤدي أيضا لارتفاع المخاطر الاجتماعية والسياسية، والتأثير سلبا على الاستثمارات الأجنبية.
10. انخفاض نسبة القروض الثنائية وقروض المؤسسات الدولية داخل هيكل الدين الخارجي حيث بلغت 41.9% في يونيو 2019 مقارنة بـ 86% في يونيو 2009. ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع بعض مكونات الدين الأخرى مثل ودائع غير المقيمين (15.8%) والسندات (17.8%) والتسهيلات متوسطة الأجل للموردين والمشتريين (10.4%)، والديون قصيرة الأجل (10.2%) وإعادة شراء الأوراق المالية (3.5%) وديون القطاع الخاص غير المضمونة (0.4%). على الرغم من كون التنوع إيجابياً، إلا أن القروض الثنائية وقروض المؤسسات الدولية هي التي يمكن إعادة جدولتها بطلب من الدول أو باقتراح من المؤسسات المالية الدولية، وتكون شروطها أكثر ملاءمة. يمكن أيضا التفاوض على تمديد مدة ودائع غير المقيمين، أما بالنسبة لبقية أنواع الديون، وخاصة الديون قصيرة الأجل، والتسهيلات متوسطة الأجل للموردين، والسندات فتمثل التزاماً مع كيانات غير سيادية. ومع الأخذ في الاعتبار أن الأسواق المالية في الوقت الحاضر لا تتجذب للاستثمار في أدوات دين البلدان النامية، سيكون من الصعب إعادة تمويل السندات من خلال إصدار سندات أخرى. كما تتسم السندات العامة بالتقلب والتعرض لمضاربات قوية.
11. يؤدي تزايد أعباء خدمة الدين العام المحلي إلى سوء توزيع الدخل القومي لأنها تعود إلى الأغنياء وأصحاب الثروات في صورة فوائد وأقساط للدين العام (السيد عبد العزيز دحية وآخرون، 2002، ص 22)¹.

(ب) نقاط القوة

1. تسمح العلاقات الجيدة مع الأشقاء العرب لمصر بالاستدانة أو التفاوض لتأجيل مواعيد استحقاق القروض والودائع. وفقا لتقرير البنك المركزي لعام 2018/2019 يستحق للدول

1 السيد عبد العزيز دحية (الباحث الرئيسي) وآخرون. (يوليو 2002). إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم 158. معهد التخطيط القومي.

العربية نحو ٢٣,٥ مليار دولار تمثل 21.4% من الدين الخارجي، منها نحو 17.2 مليار دولار ودائع طويلة الأجل لدى البنك المركزي، أغلبها من دول السعودية والإمارات والكويت.

2. أطلقت مصر في أكتوبر 2020، إصدارها الأول من السندات الخضراء في بورصة لندن، بقيمة 750 مليون دولار، فيما يعد أول إصدار سندات خضراء سيادية يدرج ببورصة لندن والأكبر بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أشار وزير المالية إلى أن هذا الإصدار شهد إقبالاً كبيراً من المستثمرين حيث تجاوزت طلبات الشراء حجم الإصدار المعلن بما يعادل 7.4 مرة مما ساعد على خفض سعر الفائدة على السندات المطروحة بنحو 50 نقطة أساس مقارنة بالأسعار الافتتاحية المعلن عنها عند بداية عملية الطرح، ولفت إلى أن هذا الإصدار جذب قاعدة جديدة من المستثمرين الدوليين لأدوات الدين المصرية، وأضاف أن حصيلة السند الأخضر سوف تستخدم في تمويل النفقات المرتبطة بمشروعات خضراء صديقة للبيئة، وتحقيق خطة مصر للتنمية المستدامة في مجالات النقل النظيف والطاقة المتجددة والحد من التلوث والسيطرة عليه والتكيف مع تغير المناخ ورفع كفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، على ضوء «رؤية مصر 2030»، التي تعطي الأولوية لمشروعات الاستثمار الأخضر (اقتصادي بلس، 2020)¹.
3. احتفاظ مصر بتصنيف مستقر نسبياً لدى مؤسسات التصنيف الائتماني حتى خلال أزمة COVID-19.

4. أعباء خدمة الدين المحلي تمثل تحويلات دخلية من الحكومة إلى الأفراد والمؤسسات المالكة للدين، ويتم ادخارها وفقاً للميل الحدي للادخار وبالتالي تدخل في الادخار القومي ولا تعتبر ادخاراً ضائعاً (السيد عبد العزيز دحية وآخرون، 2002، ص 38)².

(ج) التهديدات

1. كان لصدمة COVID-19 تأثير سلبي كبير وفوري على الاقتصاد المصري. خلقت الصدمة فجوة تمويل خارجية تقدر بحوالي 9.2 مليار دولار في السنة المالية 20/2019

1 ايكونومي بلس (15 أكتوبر 2020). مصر تطلق أول إصدارات السندات الخضراء بقيمة 750 مليون دولار وتدرجه ببورصة لندن.

تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021 في www.economyplusme.com/50037

2 السيد عبد العزيز دحية (الباحث الرئيسي) وآخرون. (يوليو 2002). إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم 158. معهد التخطيط القومي.

و 4.5 مليار دولار في السنة المالية 21/2020 نتيجة لتوقف السياحة ، وانخفاض التحويلات ، وهروب كبير لرؤوس الأموال وتباطؤ النشاط المحلي. من المتوقع أن يرتفع الدين العام من 84٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019/2018 إلى 91.5٪ في 21/2020 ، مقارنة مع توقعات ما قبل COVID البالغة 79٪ لعام 21/2020. فقدت مصر بالفعل أكثر من 5 مليارات دولار من الاحتياطيات، وفقدان المزيد يمكن أن يقوض الثقة ويولد عدم استقرار اقتصادي لا مبرر له. ألجأ ذلك مصر للسعى للحصول على تمويل من دائنين رسميين ثنائيين ومتعددي الأطراف ، وقد حصلت مصر على مساعدة مالية طارئة بقيمة 2.772 مليار دولار من صندوق النقد الدولي بموجب أداة التمويل السريع (Rapid Financing Instrument (RFI) تمثل 100٪ من حقوق سحبها الخاصة (2037.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) (International Monetary Fund , 2020)¹

2. لم تؤثر أزمة COVID-19 على مصر وحدها، ولكنها خلقت ضغوطا مالية على الدول المقرضة وجميع البلدان المتضررة، الأمر الذي قد يترتب عليه شح في السيولة الدولية ويصعب من فرص حصول مصر على قروض جديدة. كما تتسم البيئة الخارجية الحالية بظروف تمويل أكثر تشددا للأسواق الصاعدة.

(د) الفرص

1. حث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دول مجموعة العشرين على إعادة النظر في الديون المستحقة على الدول التي تعاني من ضغوط مالية ، بالإضافة إلى تقديم حزم تمويلية لمكافحة فيروس كورونا. وقد انضمت العديد من المؤسسات الأخرى لهذا التوجه ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، البنك الأوروبي للتنمية والتعمير ، وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي.
2. أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك كندا ، وبنك اليابان ، والبنك المركزي الأوروبي ، وبنك إنجلترا ، وبنك سويسرا عن إجراء تنسيق واتفاقية لإعادة الشراء (REPO) لمساعدة

1 International Monetary Fund (September 2020). Request For Purchase Under The Rapid Financing Instrument—Press Release; Staff Report; And Statement By The Executive Director For The Arab Republic Of Egypt.
<https://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2020/English/1EGYEA2020002.ashx>

الأسواق الأخرى على توفير السيولة بالدولار خلال الأزمة. يسمح ذلك للبنوك المركزية بمبادلة سندات السيادية بمبلغ سوقي معادل من الدولار الأمريكي. وبعد مرور فترة زمنية متفق عليها، يسترد البنك المركزي السندات التي باعها ويعيد الدولارات التي اقترضها (بالإضافة إلى بعض الفوائد). تسمح هذه المقايضات للبنوك المركزية باقتراض الدولار الأمريكي مع عزل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو الأوروبي عن مخاطر هبوط أسعار السندات.

3. تشجع أجنحة أديس أبابا (الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المنعقد بأثيوبيا عام 2015) على الأدوات المالية الجديدة للبلدان النامية مثل مقايضة الديون بالصحة أو بالطبيعة debt-to-health and debt-to-nature swaps . تتطلب المقايضة أن تتفق الحكومة على المشروع الاجتماعي أو البيئي أو الصحي أو التعليمي - على الأقل - بعض الأموال التي كانت ستستخدم لخدمة الديون. تتعاون مصر وإيطاليا من خلال آلية مبادلة الديون منذ عام 2001 وتبلغ محفظة التعاون بين مصر وإيطاليا نحو 350 مليون دولار. ومن أهم المشروعات المنفذة في إطار البرنامج مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمحافظة المنيا بتمويل قدره 70.5 مليون جنيه ، ودعم وزارة التموين لإقامة 10 مشروعات صوامع عمودية بقيمة 360 مليون جنيه و الرعاية الاجتماعية للأسر الأكثر ضعفاً في الأقصر بمبلغ 42 مليون جنيه وغيرها من المشروعات التنموية في مجالات التمويل متناهي الصغر والحد من الفقر والتعليم والصحة والتنمية الريفية (Nihal Samir, 2020)¹. ولدى مصر برامج مبادلة ديون مماثلة مع ألمانيا وبلجيكا وسويسرا (Kamel & Tooma, 2005)².

4. امتلاك مصر جاليات كبيرة في الخارج ، لا سيما في البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث يصل تعداد المصريين بالخارج إلى 9.5 مليون وفقا لإحصاءات القنصليات المصرية. يعول على هذه الجاليات -بدافع وطني بصفة أساسية- شراء سندات المهاجرين

1 Nihal Samir (2020, November 3). Egypt, Italy to launch 4th phase of Debt Swap Program for Development. Retrieved November 31, 2020, from, <https://dailynewsegypt.com/2020/11/03/egypt-italy-to-launch-4th-phase-of-debt-swap-program-for-development/>

2 Kamel, S., & Tooma, E. (2005). Exchanging debt for development: Lessons from the Egyptian debt-for-development swap experience. *Working Document, World Summit on the Information Society*.

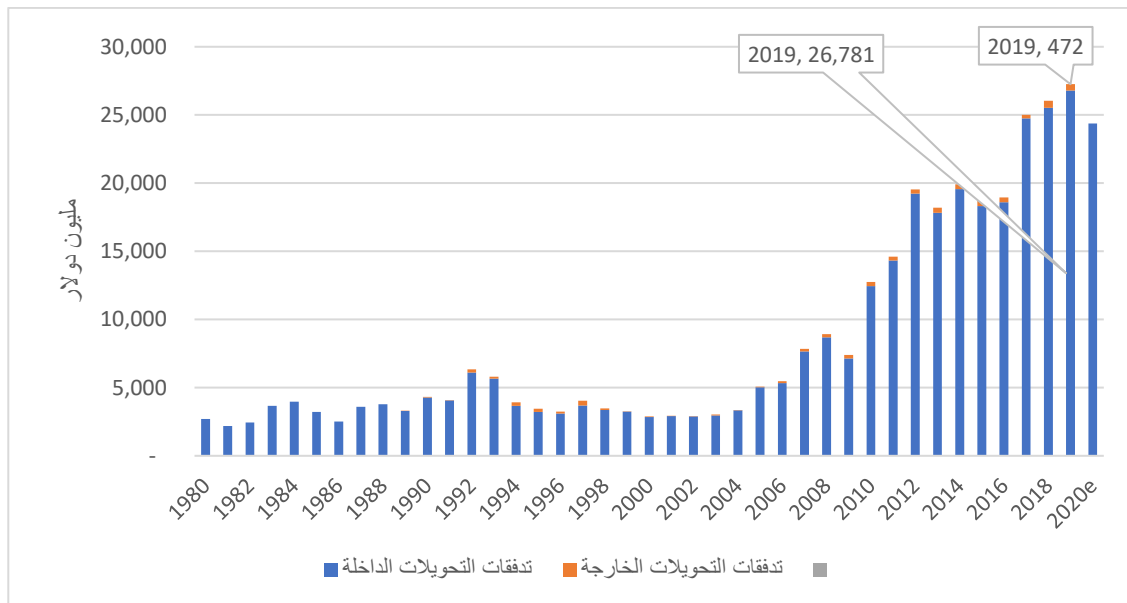
"diaspora bonds" التي أصدرتها الحكومة بالدولار واليورو لتخفيف النقص في العملة الصعبة.

رابعاً: تحليل رباعي للتحويلات الخارجية كمصدر لتمويل التنمية

(أ) نقاط القوة

1. امتلاك مصر جاليات كبيرة في الخارج ، لا سيما في البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث يصل تعداد المصريين بالخارج إلى 9.5 مليون وفقاً لإحصاءات القنصليات المصرية بينما تشير التقديرات أن تعدادهم الفعلي 13 مليون وفق تصريحات وزيرة الهجرة(جاكولين منير، 2020)¹. يترتب على ذلك ارتفاع حجم تدفقات التحويلات الداخلة إلى مصر (انظر الشكل 7-3)

شكل (7-3) تدفقات التحويلات الداخلة إلى مصر والخارجة منها



المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الدولي السنوية للهجرة والتحويلات

<https://www.worldbank.org/en/topic/labormarkets/brief/migration-and-remittances>

1 جاكولين منير. 3 فبراير 2020. وزيرة الهجرة: 13 مليون مصري بالخارج بشكل تقديري ونسعى للتواصل معهم. اليوم السابع. تم

الرجوع إليه في 31 مارس 2021

وزيرة-الهجرة-13-مليون-مصري-بالخارج-بشكل-تقديري-ونسعى-/-2020/2/3/story/2020/2/3/-/www.youm7.com

للتواصل/4616595

وقد وصلت التحويلات الداخلة في عام 2019 إلى 26.781 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 472 مليون دولار قيمة التحويلات الخارجة منها. تزيد قيمة التحويلات الداخلة عن أربعة أضعاف متحصلات رسوم المرور في قناة السويس خلال عام 2018-2019 رغم تحقيق الأخيرة رقما قياسيا بلغ نحو ٥,٧ مليار دولار وفق ما ورد بالتقرير السنوي للبنك المركزي ، وتعادل التحويلات ما يقارب ثلاثة أمثال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر بقيمة 9,010 مليون دولار خلال عام 2019. مثلت التحويلات 8.84% من الناتج المحلي البالغ 303.092 مليار دولار بالأسعار الجارية (البنك الدولي، مؤشرات مصر، 2020)¹. بل إن مصر جاءت خامس أعلى دولة في العالم تلقيا للتحويلات في عام 2019 بعد الهند والصين والمكسيك والفلبين (Ratha² et al., 2019).

الجدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بشكل كبير بعد الأخذ في الاعتبار التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية حيث اعتاد المصريون بالخارج إرسال مبالغ نقدية مع أصدقائهم أو إحضار مبالغ بصحبهم خلال الإجازات بالإضافة إلى قيمة الهدايا والأجهزة المنزلية والأدوات التي يعودون بها.

2. سمحت هذه التحويلات بتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية للأسر المتلقية لها والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الوصول لخدمات التعليم والصحة، على سبيل المثال، وجد أن عدد الأسر الفقيرة في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية ينخفض بنسبة 9.8% عندما يشمل دخل الأسرة التحويلات الدولية ، وأن التحويلات تمثل 14.7% من إجمالي دخل الأسر الفقيرة (Maimbo & Ratha, 2005)³، وكان أطفال الأسر المتلقية للتحويلات أكثر عرضة للالتحاق بالجامعة مقارنة بالأطفال الآخرين ، وكانت الفتيات

1 البنك الدولي، مؤشرات مصر (2020). <https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep>

² Ratha, D., De, S., Kim, E. J., Plaza, S., Seshan, G., & Yameogo, N. D. (2019). Data release: remittances to low-and middle-income countries on track to reach \$551 billion in 2019 and \$597 billion by 2021. *World Bank: Washington, DC*. <https://blogs.worldbank.org/peoplemove/data-release-remittances-low-andmiddle-income-countries-track-reach-551-billion-2019>.

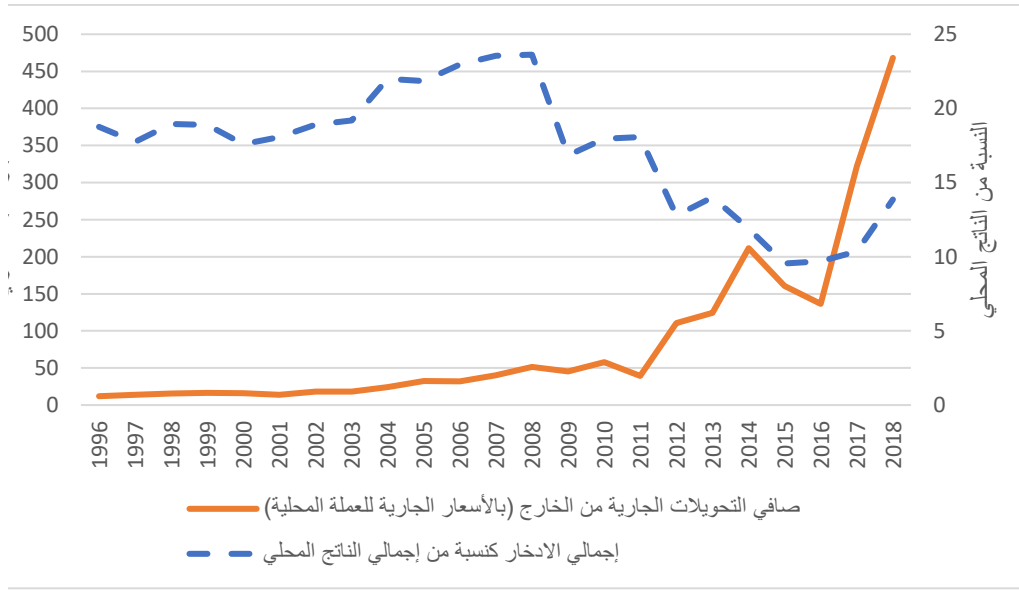
³ Maimbo, S. M., & Ratha, D. (Eds.). (2005). *Remittances: Development impact and future prospects*. The World Bank.

اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 17 عامًا في الأسر التي تتلقى التحويلات المالية يؤدين عملاً منزلياً أقل وكان احتمال التحاقهن بالمدرسة أكثر من الفتيات الأخريات في نفس العمر (Ratha, 2011, p.65).¹

3. عملت التحويلات في مصر كمصدر مستقر و معاكس للدورة الاقتصادية فقد زادت تدفقات التحويلات إلى مصر عندما ضرب عدم الاستقرار السياسي البلاد خلال الربيع العربي، وأرسل المهاجرون المزيد من الأموال خلال تلك الأوقات العصيبة لمساعدة أسرهم وأصدقائهم، في الوقت الذي انسحب المستثمرون (الاستثمار الأجنبي المباشر) والجهات المانحة (المساعدة الإنمائية الرسمية) وانخفضت الاحتياطات الأجنبية (انظر الشكل 3-8).

شكل (3-8): إجمالي الإنذار وتدفقات التحويلات الداخلة إلى مصر خلال فترة

"الربيع العربي"



المصدر: إعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمصر

<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep>

يتبين من الشكل أنه ومنذ عام 2011، انخفض معدل الادخار رغم تنامي التحويلات بصورة سريعة وهو ما يعني أن هذه التحويلات كانت إنقاذاً للمستهلكين. استمرت التحويلات في

1 Ratha, D. (Ed.). (2011). *Leveraging migration for Africa: Remittances, skills, and investments*. World Bank Publications.

التنامي ولم يبدأ معدل الادخار في الارتفاع الا عام 2018 عندما وصلت التحويلات إلى مستوى قياسي.

4. يعتقد أن التحويلات الواردة لها تأثير إيجابي على المدخرات والاستثمار في مصر ، حيث قامت نسبة كبيرة من المهاجرين العائدين في أواخر الثمانينيات بإنشاء شركاتهم الخاصة وخلق وظائف باستخدام الأموال التي جلبوها من الخارج. وبالرغم من ذلك، قد تنخفض التحويلات المخصصة لأغراض الاستثمار عندما يكون اقتصاد بلد المصدر قويًا ومعدلات العائد مرتفعة. حيث كانت تدفقات التحويلات إلى مصر أقل عندما كانت معدلات العائد أعلى في البلدان العربية خلال 1967-1991. وجدت دراسة أجريت في مصر في أوائل التسعينيات أن التحويلات كانت تُستثمر بشكل أساسي في الأراضي ، حيث كانت معدلات العائد الاقتصادي عليها أعلى من المجالات الأخرى. وكما هو متوقع، تزيد احتمالية مشاركة المهاجر العائد لمصر في النشاط الاستثماري إن كان رائد أعمال قبل الهجرة وفي الأنشطة ذات الصلة (Plaz & Ratha, 2011) 1. أما بالنسبة لتأثير التحويلات علي معدل النمو الاقتصادي بشكل عام في مصر فقد حملت الدراسات نتائج متضاربة، حيث تؤكد دراسات (منال محمد، 2021) و (Hassan & Bhuyan, 2013) و (Ahmed, 2010) و (Karagoz, 2009) علي التأثير السلبي للتحويلات علي معدل النمو الاقتصادي وهو ما يتعارض مع نتائج دراسات (نجا، 2015) و (أحمد، 2016) 2، وقد يرجع ذلك لاختلاف منهج التحليل والفترة الزمنية، أو قد يعود أيضا إلى التحدي الإحصائي

1 Plaza, S., & Ratha, D. (Eds.). (2011). *Diaspora for development in Africa*. The World Bank.

2 منال جابر مرسي محمد (20021). دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية للفترة 1990-

2019. مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد 22، العدد الأول، يناير 2021

نجا، علي عبد الوهاب (2015) أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1975 - 2012 :

دراسة تحليلية قياسية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد الثاني والخمسون، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، ص22.

أحمد، محمد إبراهيم (2016) تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للفترة 1990 - 2014، "مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد الثالث، العدد الثالث.

Hassan G. M. & Bhuyan M. S., (2013), "Growth Effects of Remittances: Is there a U-Shaped Relationship?" Working Paper in Economics 16/13, Department of Economics, Hamilton New Zealand, <http://www.google.co.uk/url>.

Ahmed M. S., (2010), "Migrant Workers Remittance and Economic Growth : Evidence form Bangladesh " ASA University Review , Vol. 4 , No. 1. <http://www.asaub.edu.bd/>.

Karagoz K., (2009), "Workers Remittance and Economic Growth: Evidence from Turkey", Journal of Yasar University, Vol. 4, No. 13, PP. 1891-1908, <http://journal.yasar.edu.tr/>.

الناتج عن طبيعة التحويلات المعاكسة للدورات الاقتصادية، إذ تعني هذه الميزة ارتفاع التحويلات عند انخفاض معدل النمو وبالتالي وجود علاقة عكسية معنوية في الأجل القصير.

5. تشكل التحويلات مصدرا للعملة الصعبة في مصر يساهم في تمويل الواردات وتقليص عجز ميزان المدفوعات، فحجمها البالغ 26.781 مليار دولار خلال عام 2019 يفوق حجم الصادرات الخدمية البالغ 25.05 مليار دولار ، ويقترّب من حجم الصادرات السلعية البالغ 28.472 مليار دولار، ويغطي وحده 34% من واردات السلع والخدمات البالغ 78.092 مليار دولار.

6. تبلغ تكلفة إرسال الأموال من دول مجلس التعاون الخليجي إلى مصر حوالي 4 % في بعض الممرات(Ratha et ai., 2020)¹. وهي نسبة جيدة ولا تزيد كثيرا عن النسبة المستهدفة البالغة 3% في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

(ب) نقاط الضعف

1. عدم تمكن الفقراء المدقعون من الهجرة وتحسين حالة أسرهم الاقتصادية من خلال التحويلات لأنهم لا يستطيعون دفع التكاليف المرتبطة بالسفر الدولي. وجد من بيانات مسح الأسر المصرية التي تم جمعها في النصف الثاني من الثمانينيات أن العلاقة بين الهجرة والدخل تأخذ شكل U مقلوب ، الفقراء المدقعون لا يستطيعون الهجرة، ذوي الدخل المتوسط كانوا يهاجرون، ، في حين أن الأثرياء لا يريدون الهجرة & Maimbo (Ratha, 2005)².

2. وفقا لـ Maimbo و Ratha ترى بعض الدراسات بأن التحويلات تزيد من عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية ، لأنها تميل إلى تمويل الاستثمارات في العقارات أو في الشركات في المناطق الحضرية. وجدت دراسة ماكورميك وهبة عام 2003 أن المهاجرين العائدين إلى مصر في عام 1988 يميلون إلى إقامة مشاريع في القاهرة الكبرى، ربما بسبب التشوهات في الاقتصاد التي تثبط الاستثمار في المناطق الريفية.

1 Ratha, D. K., De, S., Kim, E. J., Plaza, S., Seshan, G. K., & Yameogo, N. D. (2020, October). COVID-19 Crisis Through a Migration Lens (English). Migration and Development Brief. no. 32, Washington, DC: World Bank Group.

2 Maimbo, S. M., & Ratha, D. (Eds.). (2005). Remittances: Development impact and future prospects. The World Bank.

3. وفقا لـ Maimbo و Ratha أيضا، ترتفع نسبة التحويلات غير الرسمية إلى مصر حيث تبلغ ثلث إلى نصف إجمالي التحويلات الرسمية واستندنا إلى دراسة (Adams 1991). ويعتقد الباحث أن الحال ربما قد تغير منذ إجراء هذه الدراسة مع انخفاض تكاليف التحويلات، والتقدم التكنولوجي.

4. لم تنجح مصر بالقدر المأمول في تسويق سندات المهاجرين "diaspora bonds" التي أصدرتها بالدولار واليورو لتخفيف النقص في العملة الصعبة. وقد تم إصدار شهادة "المصري" الدولارية عام 2012 للمصريين المقيمين بالخارج بعائد سنوي 4% بهدف دعم الاقتصاد الوطني وتمويل خطة التنمية، وقد انخفض حجم رصيدها من 1125 مليون دولار عام 2016 إلى 248 مليون دولار عام 2017 (البنك المركزي المصري، 2021).¹

(ج) التهديدات

1. خطر استمرار تفشي جائحة كورونا: وفق أحدث التقديرات الصادرة عن البنك الدولي في تقرير "موجز الهجرة والتنمية"، من المتوقع أن تتراجع التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى بلادهم بنسبة 14% في 2021 مقارنة بمستويات ما قبل كورونا في 2019 (World Bank, 2020).² يميل المهاجرون إلى أن يكونوا أكثر عرضة لمخاطر البطالة من العمال المولودين في البلاد. في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة في فبراير 2020 ، انخفض مستوى توظيف العمال المولودين في الخارج بنسبة 21% في أبريل ، وهو أكثر حدة من الانخفاض بنسبة 14% في توظيف العمال المولودين في البلاد. أدت الأزمة إلى زيادة هجرة العودة وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي ، إلى دول مثل الهند وباكستان وبنغلاديش. وفقاً لبعض التقارير ، تواجه مصر شبح تزايد هجرة العودة ، حيث تشير التقديرات إلى عودة ما يصل إلى مليون فرد. من المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى مصر بنحو 9% خلال عام 2020 لتبلغ 24,381 مليار دولار ، ليستمر الانخفاض بنفس النسبة

1 البنك المركزي المصري (2021). السلاسل الزمنية.

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={64D6DFE1-1522-4E73-A32B-BFCF4434F852}&file=Domestic%20Debt%20Annual.xlsx&action=default

2 World bank (2020, October,29). COVID-19: Remittance Flows to Shrink 14% by 2021.

www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/29/covid-19-remittance-flows-to-shrink-14-by-2021

تقريباً خلال 2021. من ناحية أخرى ، تعد مصر دولة عبور رئيسية (transit)

ولديها معدل مرتفع من الإصابة بـ COVID-19 (Ratha et al. 2020) 1.

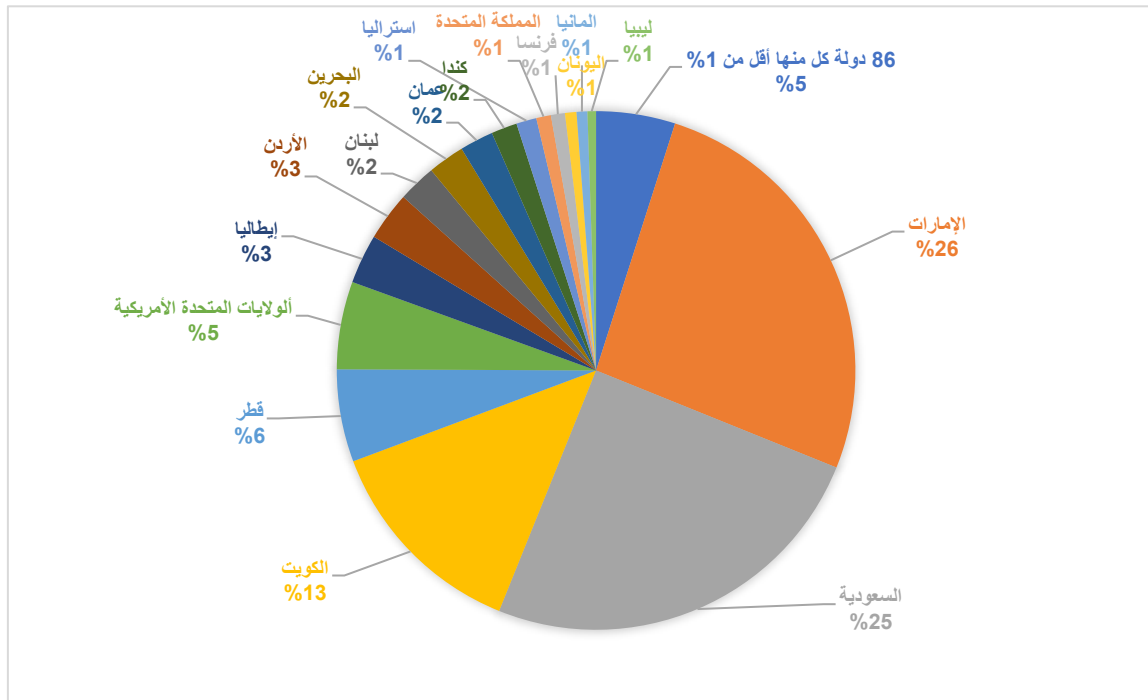
2. خطر الأزمات المالية العالمية: انخفضت تدفقات التحويلات إلى مصر ، على سبيل المثال ، وهي أكبر متلقٍ في منطقة شمال إفريقيا ، بنسبة 18٪ في عام 2009 بتأثير الأزمة المالية العالمية 2008-2009.

3. خطر تركيز مصدر التحويلات في دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا، حيث تشكل التحويلات المرسلّة من هذه الدول 79% من اجمالي من التحويلات التي تلقتها مصر من سائر بلاد العالم عام 2019، بل إن التحويلات القادمة من الإمارات والسعودية وحدهما تزيد عن 51% من سائر التحويلات (انظر الشكل 3-9). قد يشكل ذلك ورقة للضغط السياسي على مصر، أو يجعل التحويلات مرهونة المصير بالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها هذه الدول. تتجه العديد من الدول الخليجية مؤخراً إلى طرد أو ترحيل أو إنهاء خدمة ملايين الأجانب لديهم لأسباب وملاسات عديدة، فهذه الدول تحاول إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة بعد أن بدأ عدد السكان يتضاعف و بدأت القوة العاملة الوطنية المتعلمة في التزايد وبدأت البطالة في التفشي بينهم، وقد تعالت الأصوات المطالبة بذلك منذ صدمة تراجع أسعار النفط في صيف 2014 والركود الاقتصادي الذي تبعها وما تتعرض له دبي ودول الخليج من أزمات مالية. كذلك أجبر تفشي فيروس كورونا الشركات هناك على تسريح وتقليص عمالتها. وقد أدى ارتفاع نسب الإصابة بالفيروس في صفوف العمالة الوافدة بسبب ظروف سكنهم المزرية وغير الصحية إلى تأجيج مشاعر العداء تجاههم وعلو الأصوات المطالبة بترحيلهم وتشغيل المواطنين مكانهم. وبالمثل ، في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر في نيويورك ، وضعت الحكومة الأمريكية ضغوطاً عالمية على تحويلات المهاجرين التي تذهب إلى بعض الدول الإسلامية خوفاً من تمويل الإرهاب

1 Ratha, D. K., De, S., Kim, E. J., Plaza, S., Seshan, G. K., & Yameogo, N. D. (2020). COVID-19 crisis through a migration lens. Migration and Development Brief, 32.

https://www.knomad.org/sites/default/files/2020-11/Migration%20%26%20Development_Brief%2033.pdf

شكل (3-9) : الدول المرسلات للتحويلات لمصر عام 2018



المصدر: إعداد الباحث من مصفوفة التحويلات الثنائية للبنك الدولي،

<https://www.worldbank.org/en/topic/labormarkets/brief/migration-and-remittances>

4. لا تقتصر آثار الهجرة على التحويلات المالية، فهجرة رب الأسرة للعمل (86% من المهاجرين الذين اكتسبوا صفة المهاجر خلال عام 2019 من الذكور) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019¹) تفرق بين الزوج وزوجته وبين الأبناء وأبيهم، كذلك فإن المهاجرين يحملون عند عودتهم أنماطا ثقافية وفكرية ودينية قد يترتب عليها آثار اجتماعية خطيرة.

(د) الفرص

1. توريق التحويلات Remittance Securitization: أي تحويلها إلى ورقة مالية وإصدار سندات بضمانها. بصفة عامة، يمكن توريق مجموعة واسعة من المقبوضات المستقبلية مثل صادرات النفط الخام الثقيل ، ومبيعات تذاكر الطيران ، وإيرادات المكالمات الهاتفية ، ومستحقات بطاقات الائتمان ، والتحويلات الإلكترونية وإتاوات النفط والغاز ومستحقات التصدير و مستحقات الإيرادات الضريبي. لذلك ابتكر حديثا ما يعرف بتوريق حقوق الدفع

1 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6149&ind_id=1116

المتنوعة (DPRs) diversified payment rights لجميع المستحقات بالعملات الصعبة التي تأتي من خلال نظام الاتصالات المالية العالمية بين البنوك. وتعتبر DPR ضمانات جذابة لأن تنوع مصدرها يجعل هذه التدفقات مستقرة، وكذلك لأن مدفوعاتها لا تدخل البلد الأصلي مصدر السندات قبل الوفاء بالالتزامات تجاه مستثمري السندات. وقد نجحت مصر من الاستفادة من تدفقات التحويلات لتحسين التصنيف السيادي والتصنيف الخاص و تمكنت العديد من البنوك من جمع تمويل أرخص وأطول أجلاً من أسواق رأس المال الدولية باستخدام توريق تدفقات التحويلات المستقبلية (Ketkar & Ratha, 2008) ¹.

2. اتفاقيات إعادة قبول المهاجرين Readmission Agreements: دخلت بعض الدول الأفريقية في اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية لقبول بعض الهجرة القانونية من الدول النامية ودعم التنمية فيها مقابل التعاون في عودة المهاجرين غير الشرعيين. أتاح اتفاقية إعادة القبول التي وقعتها إيطاليا ومصر في يناير 2007 لمصر الاستفادة من اتفاقية ثنائية لمبادلة الديون ، وكذلك من الامتيازات التجارية لمنتجاتها الزراعية وخصص دخول أكبر للمواطنين المصريين في إيطاليا (Ratha, 2011) ².

خامسا: تحليل رباعي للاستثمارات الأجنبية كمصدر لتمويل التنمية

(أ) نقاط الضعف

1. ضعف الاستثمارات الأجنبية في مصر وتقلبها. بل إن القارة الأفريقية بأسرها غير ممثلة تقريبا في الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم دخولا وخروجا. فمن أصل 1.54 تريليون دولار هي حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة حول العالم خلال عام 2019 بلغ نصيب قارة أفريقيا منها 45,368 مليون دولار وهو ما نسبته 2.95% فقط من التدفقات العالمية. أما عن مصر فقد تلقت 9,010 مليون دولار خلال عام 2019 بنسبة 0.59% من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية للداخل وظلت أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا منذ عام 2016. لكن يلاحظ شيوع عمليات الشراء

1 Ketkar, S., & Ratha, D. (Eds.). (2008). *Innovative financing for development*. World Bank Publications.
<http://documents1.worldbank.org/curated/en/202621468156251840/pdf/456450PUB09780100ONLY10Sept030102008.pdf>

2 Ratha, D. (Ed.). (2011). *Leveraging migration for Africa: Remittances, skills, and investments*. World Bank Publications

والاستحواذ التي لا تضيف جديداً إلى رصيد الاستثمارات القائمة بالفعل . على سبيل المثال

تمت الإشارة للصفقات التالية في تقارير الاستثمار العالمي: استحواذ شركة بتروليام ناسيونال بي اتش دي (بتروناس) ماليزيا على 35% من أسهم شركة Egyptian LNG للغاز الطبيعي المسال بمبلغ 1.766 مليار دولار ، واستحواذ البنك الأهلي الكويتي على 93.7% من أسهم بنك الوطني المصري بمبلغ 962 مليون دولار (UNCTAD , 2010)¹، واستحواذ شركة أبراج كابيتال ليمتد من الإمارات العربية المتحدة على شركة مصر للأسمدة (النيتروجينية) بمبلغ 1.410 مليار دولار (UNCTAD , 2013)²، بيع مجموعة أباتشي Apache للنفط والغاز (الولايات المتحدة) فرعها في مصر إلى شركة سينوبك Sinopec (الصين) مقابل ما يقرب من 3 مليارات دولار . واستحواذ بنك قطر الوطني على 77% من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال في القاهرة (فرنسا) مقابل 1.97 مليار دولار (UNCTAD , 2014)³. يشار أيضاً إلى بيع باركليز (المملكة المتحدة) فرعها البالغ من العمر 150 عاماً في مصر إلى التجاري وفا بنك المغربي مقابل 500 مليون دولار ، واستحواذ روسنفنت الروسية في عام 2017 على حصة 30% في حقل ظهر البحري للغاز من شركة إيني الإيطالية مقابل 1.1 مليار دولار، وشراء إيتون تاورز (المملكة المتحدة) خدمات أبراج الهاتف المحمول. بالإضافة إلى ذلك تمثل الأرباح المعاد استثمارها للشركات المتعددة الجنسيات 41 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وهو ما يعني أن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لا تعني بالضرورة انجذاب شركات جديدة للسوق المصرية (UNCTAD , 2020)⁴ ، فقد توسعت بعض الشركات الأجنبية التابعة في الصناعة المالية (بنك CIB و Citadel Capital) والأدوية (Pfizer) وتوسع الاستثمار في صناعة الغاز من قبل إيني (إيطاليا) ووسعت كذلك شركة

1 UNCTAD (2010). World Investment Report 2010: Investing in a low-carbon economy. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

2 UNCTAD (2013). World investment report 2013: Global value chains: Investment and trade for development. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

3 UNCTAD (2014). World investment report 2014: Investing in The SDGs: An Action Plan. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

4 UNCTAD (2020). World Investment Report 2020: International production beyond the pandemic. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

أوبر (أمريكا) أعمالها في مصر (UNCTAD , 2016)¹. من الصفقات الضخمة التي تمت الإشارة إليها أيضا توقيع مصر في عام 2016 مذكرة تفاهم مع الصين ، تتضمن 15 مليار دولار من الاستثمارات الصينية لمشاركة مصر في مبادرة بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. تقوم المبادرة بتنفيذ عدد من المشاريع التعاونية بما في ذلك إنشاء منطقة اقتصادية في منطقة قناة السويس واستثمارات في مرافق النقل البحري والبري (UNCTAD , 2017)². كما بدأت شركة روساتوم Rosatom الروسية للطاقة النووية المملوكة للدولة مشروعًا نوويًا ضخماً باستثمارات 30 مليار دولار ، على أن يتم تنفيذه على مدى عدة سنوات لتشغيل مفاعلات محطة الضبعة (UNCTAD , 2018)³. وتم الإعلان عن مشروع شركة Nibulon (أوكرانيا) بتكلفة 2 مليار دولار لتطوير البنية التحتية لتخزين الحبوب في مصر ومشروع بقيمة مليار دولار أمريكي لشركة أترابا المتكاملة القابضة (السعودية) لبناء مدينة طبية. بالإضافة إلى ذلك، وقعت مجموعة Shandong Ruyi Technology Group (الصين) اتفاقية لاستثمار 830 مليون دولار لبناء منطقة نسيج في المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس (UNCTAD , 2019)⁴.

بالنظر لشكل (3-10) يمكننا ملاحظة انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل حاد نتيجة للأزمة المالية العالمية 2008/2009 وما ترتب عليها من تراجع التدفقات الواردة من الولايات المتحدة والتي كانت أولى الدول المصدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كذلك تأثرت مصر بتداعيات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني إثر اندلاع ثورة 25 يناير فانخفض من ذروته البالغة 11.6 مليار دولار عام 2007 إلى - 0.5 مليار دولار عام 2011، لكنه ظل ينمو منذ ذلك الحين بمعدل شبه ثابت، كما يلاحظ

1 UNCTAD. (2016). World investment report 2016: Investor nationality: Policy challenges. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

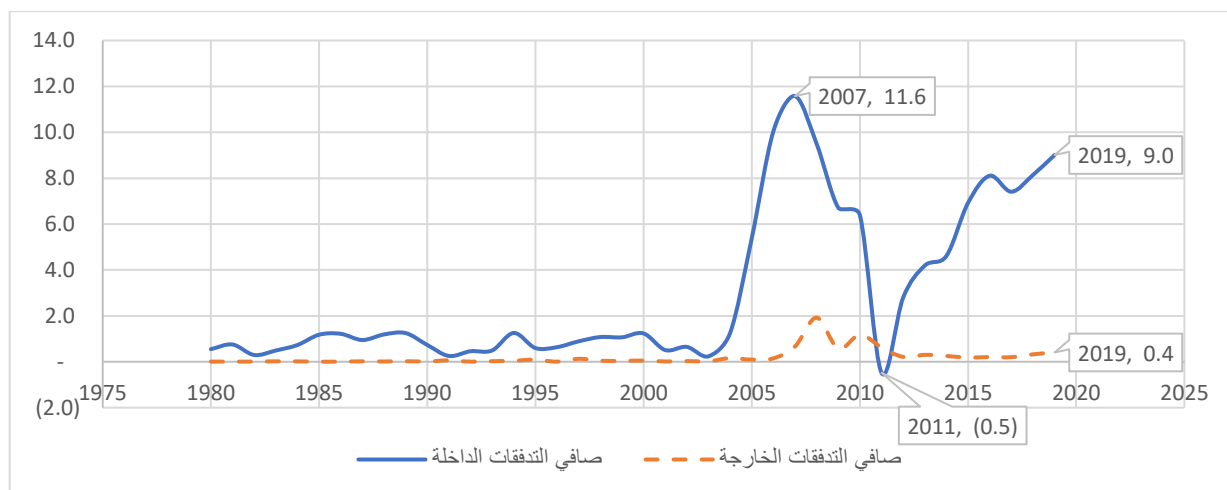
2 UNCTAD (2017). World Investment Report 2017: Investment and The Digital Economy. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

3 UNCTAD (2018). World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

4 UNCTAD. (2019). World investment report 2019: Special economic zones. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

تدني مستويات الاستثمار الأجنبي الخارج من مصر. وتعد المملكة المتحدة إلى حد بعيد أكبر مستثمر في مصر ، تليها بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات.

شكل (3-10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة في مصر بالمليار دولار أمريكي 2019-1980



المصدر: إعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمصر <https://data.worldbank.org/country/EG>

ولعقد المقارنة بين مصر والدول محل الدراسة مع الحد من أثر التذبذب يمكننا مقارنة متوسط التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في آخر خمس سنوات (2019-2015) وكذلك رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI stock في عام 2019، انظر جدول (3-1)

لعل ما يلفت النظر في الجدول هو أن التدفقات الخارجة من الدول محل الدراسة ورصيدها في نهاية عام 2019 تبدو مرتفعة للغاية عند مقارنتها بمثيلتها في مصر. لا تعكس هذه التدفقات الخارجة هروبا لرأس المال، على العكس، فمن سمات الاقتصادات القوية والشركات عبر الوطنية الديناميكية البحث بالخارج عن أسواق جديدة، أو عوامل إنتاج بتكلفة أقل أو تكنولوجيا أجنبية متطورة. في هذا الصدد نشير إلى استثمارات شركة السويدي للكابلات المصرية في زامبيا عام 2018 في مجال التشييد الصناعي برأس مال مقدّر 668 مليون دولار، اجتذب السودان أيضا مشاريع غير هيدروكربونية من مصر (تجاوز إجماليها 1.2 مليار دولار) في التصنيع (الأدوية والأسمنت) والكهرباء كنموذج للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب. كما تستثمر أوراسكوم (مصر)، الناشطة في صناعة مواد البناء والكيماويات ، في دول شمال إفريقيا.

جدول (3-1): متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة ورصيدا في

مصر والدول محل الدراسة (2015-2019)

رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة 2019	رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية 2019	متوسط التدفقات الخارجة (2015-2019)	متوسط التدفقات الداخلية (2015-2019)	
8,155	126,639	0.263	7,918	مصر
440,147	238,553	32,279	11,374	كوريا
362,453	100,600	14,825	6,031	تايوان
118,604	168,981	7,123	9,217	ماليزيا

المصدر: بيانات محسوبة ومنقولة بواسطة الباحث من تقرير الاستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الوباء

<https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2020>

2. تركز غالبية الاستثمارات الأجنبية في قطاع استخراج الموارد الطبيعية، رغم تحول الدافع السائد للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من شكله القديم الباحث عن الموارد الطبيعية إلى دافع البحث عن الأسواق المحلية وتلبية طلب مستهلكيها على المنتجات النهائية، تشير الاحصائيات إلى أن أهم الدوافع خلف الاستثمارات الأجنبية هي البحث عن الأسواق والعملاء الجدد (71%) والبحث عن الكفاءة وتخفيض التكاليف (13%) وتنسيق سلاسل القيمة (مثل الانتقال قرب الموردين) (6%) والبحث عن الموارد الطبيعية مثل المواد الخام والمنتجات الزراعية (4%) والبحث عن الأصول الاستراتيجية مثل التكنولوجيا الجديدة والعلامات التجارية (1%) وأسباب أخرى (5%) (World Bank, 2017) ¹.

ورغم كبر حجم السوق المصري - أكبر بكثير من المتوسط الإقليمي- وقوته الشرائية التي لا بأس بها، إلا أننا نلاحظ استمرار توجه غالبية الاستثمار الأجنبي القادم إلى مصر إلى البحث عن الموارد الطبيعية الناضبة، خاصة بعد اكتشاف احتياطات الغاز في منطقة أبو سنان بالصحراء الغربية للبلاد وفي حقل ظهر البحري، وهو الأكبر في البحر الأبيض المتوسط. ورغم أن هذا

1 World Bank. (2017). Global investment competitiveness report 2017/2018: Foreign investor perspectives and policy implications.

الاستثمار غالبا ما يولد عائدات حكومية كبيرة، إلا أن عملياته تتطوي على قيمة مضافة منخفضة، كما أنها تستنزف إمكانات الاقتصاد المصري ولا يرجى منها تحقيق تنمية مستدامة.

**جدول (3-2): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر
من يوليو 2011 حتى ديسمبر 2019**

القطاع	2011 /201	2012 /201	2013 /201	2014 /201	2015 /201	2016 /201	2017 /201	2018 /201	201/ 9 2020	المتوسط
العقاري	0.7	0.5	1.4	6	3.7	3.1	2.7	6	3	3.0
السياحي	0.4	0.2	0.1	0.1	0.3	0.4	0.3	0.6	0.9	0.3
التمويل	1.8	3.9	1	1.9	3.8	1.7	1.9	3.3	12.1	3.0
الاتصالات	11.8	0.2	0	0	0.5	0.3	3.4	1.4	2	2.2
خدمات أخرى	4	2.9	1.5	1.8	2.2	4	2.9	2.9	4.7	2.9
الصناعي	6.2	2.7	2	2.2	3.4	5.8	10	5.1	13.6	5.2
الزراعي	0.7	1.5	0.2	0	0	0.2	0.1	0.4	0.2	0.4
الإنشاء	1.1	0.2	2.2	5.8	1.5	0.9	4.5	2	5.8	2.5
البترو	60.3	68.7	71.7	59.6	53.2	61.2	67.3	74.3	52.4	63.8
غير موزع	13	19.2	19.9	22.6	31.4	22.4	6.9	4	5.3	16.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري أعداد متفرقة، وقد لاحظ الباحث اختلاف احصائيات هذه السلسلة عن احصائيات المجلة الاقتصادية رغم صدور كلا السلسلتين عن البنك المركزي، المتوسط المحسوب في العمود الأخير غير مرجح بالقيم الفعلية للاستثمارات

نلاحظ شيوع هذا النمط من الاستثمارات بعد حساب متوسط التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة مصر من يوليو 2011 حتى ديسمبر 2019 (انظر الجدول 3-2)، نلاحظ استئثار قطاع البترول والغاز بنصيب الأسد (63.8%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الاستثمارات في القطاع الصناعي التي يعول عليها لنقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي وخلق روابط أمامية وخلفية من أجل تعميق الصناعة وعلاج الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري، فلا تتلقى سوى 5.2% من التدفقات الداخلة.

علاوة على ذلك، عند فحص فروع الصناعة التي ينجذب إليها الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سنجد أنها لا تتوجه للتكنولوجيا العالية أو الصناعات كثيفة المعرفة. على سبيل المثال، خلال الفترة من بداية 2008 وحتى نهاية 2018 تأسست وفق قانون الاستثمار عدد 31,952 شركة برأس مال مصدر 25.242 مليار دولار، كانت مساهمة الأجانب منها 4.853 مليار دولار. اتجهت أغلب الشركات الأجنبية إلى الصناعات الغذائية (1565 مليون دولار) والصناعات الدوائية (985 مليون دولار) والصناعات الكيماوية (941 مليون دولار) والغزل والنسيج (305 مليون دولار) ومواد البناء (560 مليون دولار) والصناعات الهندسية (363 مليون دولار) والصناعات المعدنية (75 مليون دولار) والصناعات الخشبية (38 مليون دولار) والمناجم والمحاجر (21 مليون دولار). نلاحظ أن العديد من هذه الصناعات خفيفة وذات محتوى تكنولوجي بسيط خاصة الغذائية والغزل والنسيج والخشبية والمعدنية. بالإضافة لصناعات ملوثة للبيئة مثل الكيماوية ومواد البناء. ويثور تساؤل حول ما إن كانت الصناعات الدوائية تعتمد على البحث العلمي وصناعة المادة الفعالة بالداخل أم يتم استيرادها وشراء البراءات. وأخيرا بالنسبة للصناعات الهندسية التي تمثل قلب التحول الهيكلي في الصناعة التحويلية، فقد ذهب الجزء الأكبر منها إلى الأدوات كهربائية والإنارة، والأجهزة الكهربائية والمنزلية، والسيارات ووسائل النقل، وهي صناعات تعتمد على تجميع المكونات أكثر من تصنيعها. وبداخل الصناعات الهندسية، لم تأخذ الالكترونيات سوى 10 مليون دولار فقط، والمعدات والآلات وقطع الغيار 76 مليون دولار والأجهزة التي تعمل بالطاقة الشمسية 11 مليون دولار، أما المناطق التكنولوجية والحاضنات العلمية فلم تتلقى أي استثمار أجنبي (فادية عبد السلام وآخرون، 2019).¹

عند مقارنة نسبة نصيب القطاع الصناعي من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر (5.2%) مع النسب المقابلة في الدول محل الدراسة نجد أنها بلغت 38.2% في كوريا في 2018 و38.3% في تايوان في 2019، و38.8% في ماليزيا في 2019 (منها 16% في قطاع التعدين والمحاجر)

اجتذبت الاكتشافات الهامة لاحتياطيات الغاز البحرية استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، وأصبحت مصر مُصدِّرًا صافيا للغاز في يناير 2019. فقد زادت شركة البترول البريطانية من

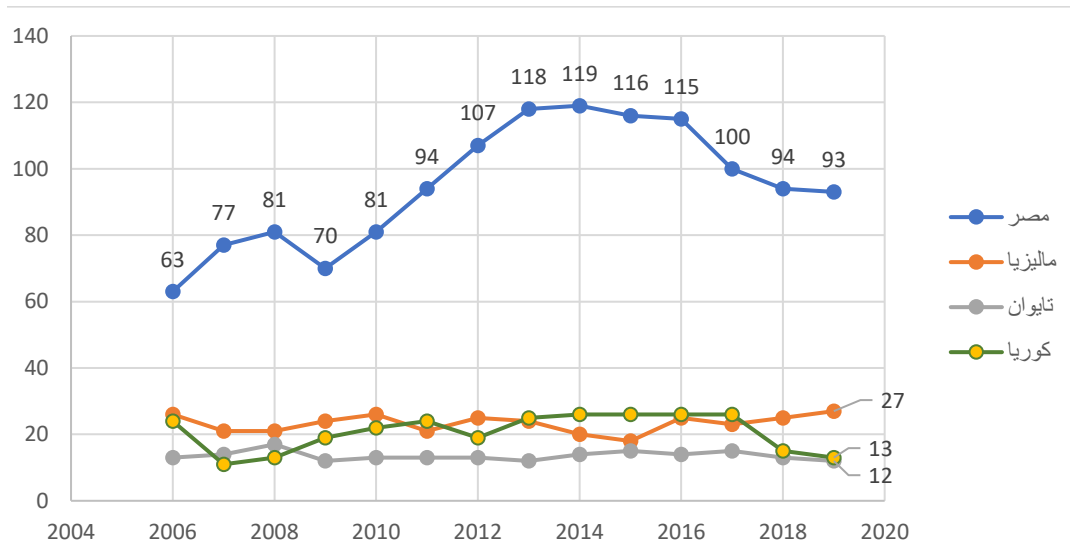
1 فادية عبد السلام (الباحث رئيسي) وآخرون (أغسطس 2019). منافع واعباء التمويل الخارجي في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم 306. معهد التخطيط القومي

استثماراتها الجديدة واندماجها واستحواذها، وبذلك وصل المخزون الاستثماري للشركة في البلاد إلى أكثر من 30 مليار دولار. ووقعت مصر على 12 اتفاقية استكشاف وإنتاج على الأقل مع شركات النفط العالمية في 2018.

3. مناخ الاستثمار والاعمال

تتنافس الدول المتقدمة والنامية على السواء بشتى الوسائل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها. في حين يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة صوب الوجهة الأكثر تنافسية. ويقيم تقرير التنافسية العالمية (GCR) Global Competitiveness Report سنويا الدول حسب معيار التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index). وجاءت مصر في المرتبة الـ 93 بين 141 دولة بتقرير عام 2019. وحلت ماليزيا بالمرتبة 27 وكوريا بالمرتبة 13 وتايوان بالمرتبة 12.

شكل (3-11): ترتيب التنافسية العالمية لمصر والدول محل الدراسة

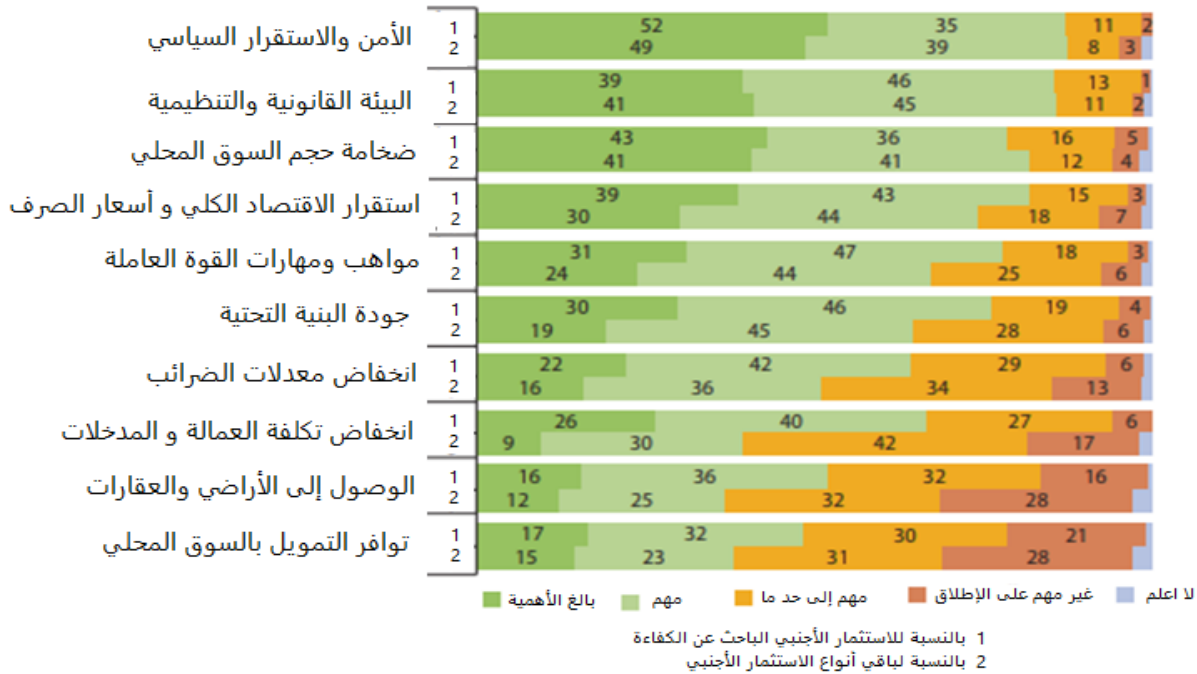


المصدر: إعداد الباحث من تقارير التنافسية العالمية السنوية الأعداد 2007-2019 الصادرة عن منتدى الاقتصاد العالمي <https://www.weforum.org>

إن النظرة المبدئية على الشكل (3-11) أعلاه تظهر أن أمواج التنافسية تحمل مصر صعودا وهبوطا في منطقة بعيدة عن المنافسة الحقيقية المحتمدة بين عينة الدول محل الدراسة. يبدو أن الجهود الحكومية المبذولة هنا وهناك لتحسين بيئة الأعمال - والتي تشهد بها العديد من التقارير الدولية- ليست كافية، كما أنها لا تعكس تبني استراتيجية للتحسين المستمر.

ولمعرفة أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي يمكننا الرجوع إلى الدراسة الاستقصائية للتنافسية العالمية للاستثمار -GIC survey التي أجرتها مجموعة البنك الدولي عام 2017 مع 754 من المديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات ممن لديهم استثمارات في البلدان النامية بهدف تقديم دليل عملي لمساعدة واضعي السياسات في البلدان النامية على تصميم السياسات وتحديد أولويات الإصلاحات التي يثمنها المستثمرون (World Bank, 2017)¹ (انظر الشكل 3-12).

شكل (3-12): خصائص البلدان النامية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية



Source: World economic Forum, Global Investment Competitiveness Report 2017/2018, <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018>

أوضح المسح أن الاستقرار السياسي والبيئة التنظيمية الصديقة للأعمال التجارية هما أهم عاملين يؤثران على قرارات الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية، ويتصدر هذان

1 World Bank. (2017). Global investment competitiveness report 2017/2018: Foreign investor perspectives and policy implications.

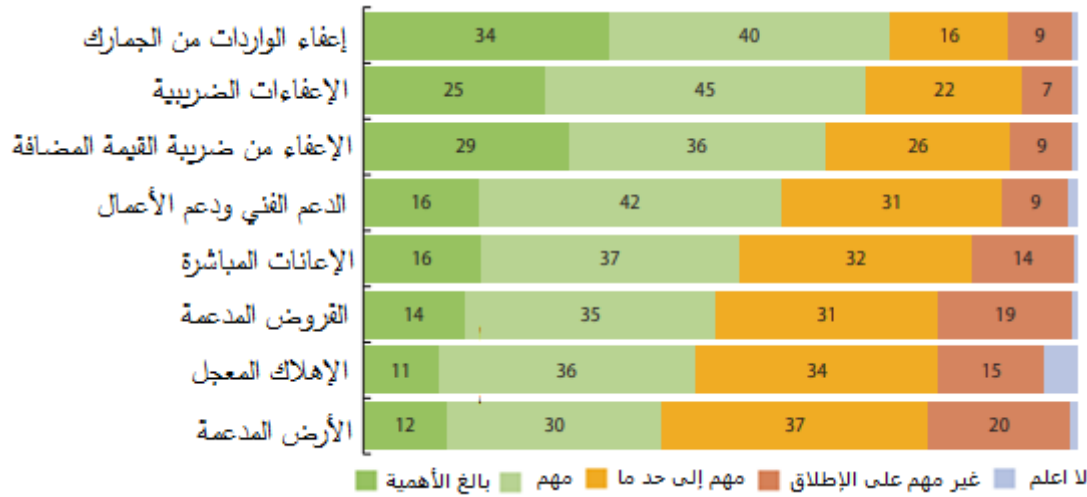
العاملان الخصائص الأخرى، بما فيها البنية التحتية وانخفاض معدلات الضرائب والحصول على الأراضي.

4. نوعية الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي

حوافز الاستثمار هي أداة جذب استثمارية شائعة ويزداد استخدامها، لكنها ليست كافية بمفردها. قدم 46% من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حوافز جديدة أو جعلوا الحوافز الحالية أكثر سخاء في الفترة 2009-2015. إن تقديم حوافز ضريبية يعد تخليا عن عائد ضريبي هام لذلك ينبغي تقديمه عندما يكون مؤثرا على قرار المستثمر الأجنبي بالاستثمار من عدمه، كالحال عندما يتذبذب المستثمرون بين مواقع متشابهة كقاعدة جديدة لصادراتهم أو في حالة المستثمر الأجنبي الباحث عن الكفاءة. أما عندما يكون الدافع للاستثمار هو الرغبة في الوصول إلى السوق المحلية أو استخراج الموارد الطبيعية، تكون الحوافز بشكل عام غير فعالة وغير حاسمة لقرار المستثمر ويكون تقديمها للمستثمر الأجنبي - الذي سيستثمر على أي حال - تخليا عن عائدات الضرائب بلا مقابل.

شكل (3-13): الحوافز الاستثمارية وأهميتها لدى المستثمرين الأجانب في الدول

النامية



المصدر: نفس مصدر الشكل السابق

في حالة القرار بمنح المستثمر حوافز ينبغي معرفة ما هي الحوافز التي يفضلها حقا، يبين الشكل (3-13) نوعية الحوافز التي يفضلها المستثمر الأجنبي في البلاد النامية طبقا لاستطلاع البنك الدولي المشار إليه سابقا وناقشها بترتيب أهميتها للمستثمر في ضوء قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 على النحو التالي:

- حافظ إعفاء الواردات من الجمارك Duty-free imports، مصر من أكثر الدول تراجعاً على مؤشر الانفتاح التجاري (المركز 137) ومؤشراته الفرعية مثل التعريفات الجمركية (136) وتعقيد التعريفات (86) وشيوع الحواجز غير الجمركية (67). ينص القانون على تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (2%) في حالة استيراد آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشاء الشركة. وتسري هذه الفئة الموحدة على جميع ما تستورده الشركات والمنشآت التي تعمل في مشروعات المرافق العامة، من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها أو استكمالها. يكون للمشروعات الصناعية استيراد القوالب والأسطوانات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج. وهناك إعفاءات أخرى يمنحها قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم 186 لسنة 1986
- حافظ الإعفاء الضريبي Tax holidays، ينظم القانون منح المشروعات المتوافقة مع الخريطة الاستثمارية للدولة خصماً من الوعاء الضريبي، يتراوح بين 30% و 50% من قيمة التكاليف الاستثمارية.
- حافظ الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة VAT exemption، لا يمنح القانون حوافز من هذا النوع، لكن قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016 يحدد السلع المعفاة من الضريبة
- حافظ الدعم الفني ودعم الأعمال Technical or business support، لا يقدم القانون حوافز من هذا النوع. لكن يجوز بقرار من مجلس الوزراء تحمل الدولة لجزء من تكاليف التدريب الفني العاملين، ويجوز أيضاً تحمل الدولة قيمة ما تكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلى مقر المشروع أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.
- حافظ الإعانات المباشرة Direct subsidies، لا يقدم القانون حوافز من هذا النوع
- حافظ القروض المدعومة Subsidized loans، لا يقدم القانون حوافز من هذا النوع. ولكن ينبغي الإشارة لوجود بعض المبادرات من البنك المركزي (خارج إطار قانون الاستثمار) لتقديم قروض مدعومة لأغراض متنوعة مثل تمويل المشروعات (وبصفة خاصة التوسع في المشروعات القائمة)، وللتقوية العقاري ولإحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج وغير ذلك.

- حافز الإهلاك المعجل Accelerated depreciation ، لا يقدم القانون حوافز من هذا النوع، رغم أنه من الحوافز المهمة للاستثمار، لأنه يقوم على تقصير حياة الأصل عن العمر المقدر ضريبياً، فتزيد السيولة المالية للشركة خاصة في سنين انتاجها الأولى التي لم يصل فيها الإنتاج والمبيعات لكامل الطاقة الإنتاجية.
- حافز الأرض المدعمة subsidized land ، يمكن بقرار من مجلس الوزراء تخصيص أرض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية، ويمكن كذلك رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض

يفتقر القانون لبعض أشكال الحوافز، ويرتهن بعض أشكال الحوافز بصدور قرار من مجلس الوزراء بعد تشغيل المشروع وبالتالي فهي حوافز غير مضمون نوالها بالنسبة للمستثمر الأجنبي ونظام منحها يفتقر للشفافية وللمعايير الموضوعية وإمكانية التنبؤ. نلاحظ أيضاً أن الخريطة الاستثمارية المشار إليها بالقانون تقتدر لقواعد تفضيلية ملائمة. فالقانون لا يميز بين المستثمر المحلي والأجنبي، والخريطة الاستثمارية تفضل الصناعات كثيفة العمالة وتضعها على الخريطة الاستثمارية (القطاع (ب))، في حين لا تعبأ بحدثة التكنولوجيا المستخدمة. ينتمي للقطاع (ب) من الخريطة الاستثمارية أيضاً الصناعات الهندسية وصناعات الأغذية وصناعة مستحضرات التجميل، فهل صناعة مستحضرات التجميل لها نفس أولوية الصناعات الهندسية؟ وأيضاً، نتيجة لعدم تفصيل التفضيلات داخل كل قطاع من الصناعات تساوت صناعات مثل صناعة الإلكترونيات والمعدات والآلات وقطع الغيار (داخل قطاع الصناعات الهندسية) بصناعات مثل صناعة المياه الغازية والمعدنية (داخل قطاع الصناعات الغذائية) فهل تتساوى أهميتهم التنموية؟. لم يُمنح مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - بما يشمل من أنشطة تصميم وتطوير الإلكترونيات، ومراكز البيانات، وتطوير البرمجيات، والتعليم التكنولوجي - أي معاملة تفضيلية إلا إذا تواجدت المشروعات داخل المناطق التكنولوجية والتي يتم إطلاقها بعد مساهمة القرية الذكية في توطين التكنولوجيا.

5. كثرة المنازعات بين المستثمرين الأجانب والدولة في مصر: نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (Investor-State Dispute Settlement (ISDS) أو نظام محاكم

الاستثمار (ICS) هو أداة من أدوات القانون الدولي العام تمكن المستثمرين من مقاضاة الدول المضيفة أمام هيئة تحكيم دولية إذا انتهكت حقوقهم، وفقا لما تم الاتفاق عليه في معاهدة الاستثمار الثنائية bilateral investment treaty (BIT) أو بعض معاهدات التجارة الدولية international investment agreements (IIAs). تمنح هذه المعاهدات الثقة والحماية للمستثمر الأجنبي وتشجعه على الاستثمار في البلاد التي تفتقر مؤسساتها التنظيمية والقانونية المحلية إلى سمعة جيدة، ورغم ذلك فهي تعرض الدولة لأحكام تعويضات في غير صالحها علاوة على ارتفاع كلفة التقاضي وبخاصة عندما يمتد أمد النزاع القانوني. وإذا اطلعنا على قاعدة بيانات هذه المنازعات (Investment Policy Hub, 2020)¹ سنلاحظ أنه منذ عام 1998 وحتى نهاية يوليو 2020 ثار عدد 38 نزاع بين الحكومة المصرية والمستثمرين الأجانب من أصل 1061 على مستوى العالم، بنسبة 3.6% من النزاعات العالمية، رغم أن رصيد الاستثمارات الأجنبية بمصر يبلغ 126.639 مليار دولار وهو ما نسبته 0.35% من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية والتي تبلغ 36470.162 مليار دولار (UNCTAD, 2020)². وهو ما يعني أن نصيب مصر من النزاعات أكثر من 10 أضعاف نصيبها من الاستثمارات الأجنبية وهي من أعلى 10 دول تظهر كطرف في هذه النزاعات على مستوى العالم. تم الحكم في 10 من هذه القضايا لصالح الدولة، وفي 5 قضايا لصالح المستثمر، و هناك 13 قضية جارية و 9 قضايا تمت تسويتها باتفاق الأطراف وواحدة أغلقتها المحكمة الدولية. حكم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على مصر في إحدى القضايا التي رفعت عام 2014 بدفع تعويض بلغ 2.0131 مليار دولار أمريكي لشركة يونيون فينوسا الأسبانية نتيجة لتوقيف شركة مصرية مملوكة للدولة لإمدادات الغاز الطبيعي المسال لمصنع الغاز الطبيعي التابع لشركة يونيون فينوسا بما يخالف اتفاق شراء الغاز. استند الحكم للاتفاقية الثنائية بين مصر وأسبانيا في عام 1992. تتبع معظم المعاهدات الجديدة خريطة طريق الأونكتاد التي تحاول تحقيق توازن

1 Investment Policy Hub. (2020, July, 30). Investment Dispute Settlement Navigator.

<https://investmentpolicy.unctad.org/investment-dispute-settlement/advanced-search>

2 UNCTAD (2020). World Investment Report 2020: International production beyond the pandemic. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

دقيق بين حقوق والتزامات الشركات والدول وتحافظ على حق الدول المضيفة في تنظيم أو تعزيز الاستثمار المسؤول. مؤخراً، يحث الأونكتاد على المرحلة الثانية من الإصلاح وهي إصلاح اتفاقيات الاستثمار الدولية من معاهدات الجيل القديم (أكثر من 2500 اتفاق استثمار دولي قبل عام 2010 تمثل 95 % من جميع المعاهدات السارية). المعاهدات القديمة تضر وتسبب المنازعات، وقد تلاحظ استناد جميع حالات المنازعات الاستثمارية منذ عام 2017 إلى تلك المعاهدات. تبذل مصر جهداً نشطاً -وحسناً تفعل- في إصلاح واستبدال الاتفاقات الثنائية والقطرية، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول المتقدمة والأفريقية، وعليها هذه المرة أن تستعين بأفضل الكوادر القانونية والفنية لتقليل المخاطر المترتبة على هذه الاتفاقيات عند صياغتها ومجابهة ما قد ينشأ من نزاعات عند العمل بها.

6. من نقاط الضعف أيضاً وجود مصر في محيط عربي أفريقي شرق أوسطي يخلو من وجود أقطاب صناعية متقدمة يمكن لمصر أن تجذبها وتستفيد منها أو تعقد شراكة معها، على غرار استفادة دول جنوب شرق آسيا من اليابان واستفادة الأجيال اللاحقة من الدول الصناعية الجديدة في آسيا من جيل النمرور الآسيوية. منع التعاطف الشديد والتضامن مع القضية الفلسطينية والموقف الثابت من "التطبيع" والتشكك في النوايا من عقد شراكة حقيقية مع إسرائيل بالرغم من توقيع مصر بروتوكول الكويز عام 2004.

(ب) نقاط القوة

1. كبر حجم السوق المصري: الأمر الذي يمنحها ميزة نسبية كبيرة لجذب الاستثمارات الباحثة عن الأسواق. فمصر من أكثر الدول تعداداً ومن أكبر الأسواق الاستهلاكية حجماً في منطقة الشرق الأوسط. حيث وصل عدد السكان داخل مصر إلى 99.849 مليون نسمة في مطلع 2020 بناتج محلي إجمالي 5.82 مليار جنيه بسعر السوق وبالأسعار الجارية في منتصف 2020 (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2020)¹.

2. موقع مصر الجغرافي وموقعها من النظامين الإقليمي والدولي: تعد مصر بموقعها الجغرافي الاستراتيجي أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب. ولديها شبكة

1 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري (2020). بيانات وإحصاءات.

<https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DMS/List.aspx>

من الطرق البرية والممرات النهرية والملاحية لنقل التجارة الخارجية من وإلى مصر .
وقد لعبت قناة السويس دورا كبيرا في دعم مكانة الموقع الجغرافي المصري . لدى
مصر 10 موانئ بحرية مطلة على البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليجي السويس
والعقبة تساعد على تنشيط التجارة الخارجية لمصر . بالإضافة إلى ذلك تتمتع مصر
بشبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تمكنها من أن تكون مركزا للتجارة في
الشرق الأوسط إذا أحسن استغلال هذه الاتفاقيات.

3. موارد مصر الطبيعية: والتي تعد عاملا جاذبا للاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد،
فمصر تمتلك موارد من خامات الطاقة (البتروول والغاز الطبيعي) مع طفرة في مجال
الاكتشافات الجديدة وقد أدى التدفق القادم من حقل غاز "ظهر" إلى تقليل الحاجة إلى
واردات الغاز باهظة التكلفة ، بالإضافة إلى خامات الطاقة الصلبة كالفحم والطفلة
الزيتية، وخامات مشعة تستخدم في إنتاج الطاقة النووية كاليورانيوم، وخامات فلزية
كالحديد وهو أساس الصناعات الثقيلة حيث يستخدم في صناعة السيارات والقطارات
وأعمال البناء، وخامات النحاس والمعادن النفيسة كالفضة والبلاتين والذهب، وخامات
لافلزية وأيضاً خامات الصناعات الكيماوية والأسمدة. وكل هذه المعادن تتوافر بكميات
كبيرة ويتم استغلالها في التصنيع والتصدير. كما تتوافر بمصر أيضاً موارد الطاقة
المتجددة لما تتمتع به من مناخ ملائم وموقع متميز . فعلى صعيد طاقة الرياح. تعد
مناطق قناة السويس من أكثر المناطق النية تتميز برياح ذات سرعات عالية نصل إلى
١٠م/ثانية. وكذلك مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر
على طول الخليج بما يجعل الدولة المصرية من أكثر الدول ملائمة لتنفيذ مشروعات
توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التي تتسم بالديمومة والاستمرارية وعدم النضوب. وفيما
يتعلق بالطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة، تتميز مصر عن كثير من الدول
بوقوعها ضمن الحزام الشمسي الذي تتوافر فيه ساعات سطوع الشمس وتصل حدة
أشعة الشمس المباشرة في مصر ما بين 2000 إلى 2600 كيلو وolt ساعة/م2
الأمر الذي يجعلها مصدراً مهماً لتوليد الطاقة.

4. المقومات السياحية: تمتلك مصر كل مقومات الجذب السياحي فبالإضافة إلى سحر
الطبيعة وروعة المناخ تضم مصر حوالي ثلث آثار العام. وتتميز مصر بتنوع المنتج
السياحي بين سياحة أثرية وتاريخية ودينية وثقافية، إلى جانب سياحة المؤتمرات

والمعارض الدولية وسياحة السفاري الصحراوية والسياحة البحرية وسياحة اليخوت ومراكز الغوص والسياحة البيئية والعلاجية والرياضية والريفية. بالإضافة إلى سياحة المهرجانات والفعاليات الترفيهية. ورغم ذلك بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي 0.3% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (2011-2019).

5. توافر الفرص الاستثمارية: والتي عدتها رؤية مصر 2030 ويتمثل أهمها في مشروع تنمية محور قناة السويس وتحويل مصر إلى مركز لوجستي عالمي ، ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع تنمية أربعة ملايين فدان لزيادة المساحة العمرانية بنحو 5% من مساحة مصر، ومشروع تنمية سيناء (شركة سيناء للاستثمار والتنمية) لإنشاء مناطق صناعية ذات طبيعة خاصة وإقامة مشروعات لاستغلال ثروات سيناء مثل تصنيع الأسماك والأعلاف وصناعات خام الملح ومواد البناء التي تعتمد على الخامات المحلية من أسمنت ورخام وطفلة ورمال بيضاء، ومشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي بإقامة طرق ومحاور لربط هذه المنطقة بمحافظات الجمهورية وزراعة واستصلاح نحو مليون فدان بالمياه الجوفية المتوفرة، وتوليد طاقة كهربائية بواسطة الطاقة الشمسية وبواسطة الطاقة النووية من خلال مشروع الضبعة، وتنمية النشاط السياحي بالمنطقة واستغلال ثرواتها الطبيعية لإقامة مشروعات استخراجية وصناعية وتحقيق الانتشار السكاني لنحو 34 مليون نسمة، ومشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر بهدف إنشاء 4 مناطق صناعية لصناعات الزجاج والكوارتز وتكرير الذهب والأسمنت وتأسيس محطة كهرباء ومحطة طاقة شمسية و ومعمل تكرير بتروكيماويات وإقامة مركز مال وخدمات أعمال وخدمات لوجستية وبورصة للمعادن وإنشاء الموانئ البحرية مثل ميناء سفاجا البحري وميناء أبو طرطور لتصدير الخامات التعدينية والمنتجات الصناعية على مستوى مصر ودول البحر الأحمر، وتعمير واستثمار منطقة شمال غرب خليج السويس، وغيرها من المشروعات على المستوى القومي والقطاعي والتي تمثل فرصا استثمارية عالية الجاذبية والربحية للمستثمر الوطني والأجنبي على السواء. أكثر من 90% من مساحة مصر ما زالت تحتاج الى استصلاح وتحتوي على الكثير من الخيرات والكنوز غير المستغلة.

6. تنوع الاقتصاد المصري بين قطاعات الخدمات والنفط والإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية والسياحة وعوائد قناة السويس، مما يقيه من التأثير السلبي للصدمات المحلية أو العالمية التي قد تصيب قطاعاً من قطاعات الاقتصاد.

7. توافر المناطق الاقتصادية الخاصة: مثل مناطق التجارة الحرة والمناطق الصناعية والتكنولوجية، حيث توفر المناطق الحرة في مصر مزايا جاذبة للاستثمار الأجنبي نتيجة خصوصية التعامل فيها حيث توفر أراضي مكتملة المرافق والبنية الأساسية، إلى جانب عدد من الضمانات من أبرزها عدم جواز تأميمها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو نزع ملكية عقاراتها من غير الطريق القضائي. بالإضافة إلى العديد من المزايا والحوافز أهمها عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات ونسبة الأرباح، وإعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم. يوجد نوعان للمناطق الحرة في مصر وهي المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة:

- المناطق الحرة العامة¹: يوجد في مصر نحو 10 مناطق حرة عامة، أهمها يقع في محافظات الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط وشبين الكوم والمنطقة الإعلامية بمدينة 6 أكتوبر. ومصر هي رابع دولة أفريقية في عدد المناطق الحرة بعد كينيا ونيجيريا واثيوبيا (UNCTAD, 2019)²
- المناطق الحرة الخاصة³: يوجد في مصر نحو 164 مشروعاً تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.

¹ هي مناطق تخضع لسيادة الدولة وتقع في أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية ويجرى تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة وتضم مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من الحوافز والمزايا الاستثمارية في هذه المنطقة وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة.

2 UNCTAD. (2019). World investment report 2019: Special economic zones. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development

³ هي مناطق يقتصر كل منها على مشروع واحد فقط تنطبق عليه عدة شروط أهمها، إن يكون المشروع استثماري مشروعاً مؤثراً أو يسهم في تنمية مناطق عمرانية جديدة ، وأن لا يتسبب في تلوث البيئة المحيطة به. ويجوز تحويل أي مشروع استثماري داخل البلاد للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة شريطة أن يستوفي الشروط الخاصة التي تحددها اللوائح وأن يكون قد زاول النشاط بالفعل ولا تقل صادراته عن 50%.

ومن أحدث ما أشارت إليه تقارير تنافسية الأعمال لعام 2019 في هذه النقطة توقيع الاتحاد الروسي ومصر اتفاقية في مارس 2018 لبناء المنطقة الصناعية الروسية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. هذا الاستثمار تبلغ قيمته 7 مليارات دولار ، وسيتم تنفيذه على ثلاث مراحل بواسطة مطور صناعي روسي ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه بحلول عام 2031. توفر المنطقة حوالي 35000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في مصر. الجدير بالذكر أن هذه المناطق فعالة في تنويع الصادرات حيث استحوذت على 25% من الصادرات غير النفطية بمصر (وصلت النسبة 60% في المغرب) مما يعكس أهميتها للتحويل الهيكلي.

8. انخفاض أجر اليد العاملة في مصر ، ويسترعي الانتباه ما يؤكد عليه بعض الخبراء من أن تراجع إنتاجية العامل المصري تلغى ميزة انخفاض الأجور و تجعل تكلفة أجره النهائية مرتفعة. ويلاحظ أنه في الوقت الذي تعاني قوة العمل من البطالة ، يعاني عدد من رجال الأعمال من نقص العمالة الماهرة. الجدير بالذكر أن معدل البطالة قد انخفض إلى 7.9% في نهاية 2019 وهو أدنى معدل منذ 20 عاما (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019)¹

9. الإصلاحات الاقتصادية الحكومية، والتي أدت إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في البلاد، و منها إصدار قانون التراخيص الصناعية رقم 15 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية ، بهدف تسهيل إجراءات الحصول على تراخيص للمنشآت الصناعية، وإصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 الذي يهدف إلى تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تقديم المزيد من الضمانات والحوافز الاستثمارية والحد من البيروقراطية وتبسيط العمليات الإدارية، وإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار الذي سيتولى مسؤولية سياسات الاستثمار في الدولة بهدف زيادة تحسين مناخ الاستثمار وتسهيله. يشير تقرير ممارسة الأعمال لعام 2016 إلى أن مصر قد سجلت أكبر تحسن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدار الـ 12 عامًا الماضية ، لا سيما في مجال بدء عمل تجاري. منذ عام

1 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020). معدل البطالة السنوي.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

2004 ، قدمت مصر نماذج عقود الشركات المحوسبة لاستخدامها في تأسيس الأعمال وأنشأت الشباك الواحد one-stop shop لتسهيل وتبسيط التفاعلات بين رواد الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة، كما خفضت مصر رسوم التسجيل وتكلفة بدء العمل التجاري وألغت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وتم إنشاء مكتب الائتمان I-Score في عام 2007 وتحسين خدماته. بالإضافة لما سبق أطلقت الحكومة قانون هيئة التنمية الصناعية في عام 2018 وقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة أو ما يعرف بقانون المشتريات العامة الجديد رقم 182 لسنة 2018 الذي ألغى العمل بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم 89 لسنة 1998 ومن شأن هذا القانون تشجيع وتسهيل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التعاقدات العامة، وقانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم 11 لسنة 2018 الذي يضمن حماية المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، لا سيما صغار المستثمرين، من السجن في حالات التصفية والإفلاس. و قانون البنك المركزي المصري الجديد رقم 194 لسنة 2020 وقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018، الذي يهدف لدعم المستثمر الصغير في الحصول على التمويل وقانون المعاملات المضمونة رقم 115 لسنة 2015 وما ارتبط به من إنشاء أول سجل للضمانات المنقولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي خطوة رئيسية لفتح المجال أمام الحصول على التمويل في مصر، وقانون أسواق رأس المال الجديد رقم 17 لسنة 2018 الذي يعدل القانون القديم وينظم إصدار الصكوك (التمويل الإسلامي)، وتأسيس وترخيص أسواق الأوراق المالية الجديدة غير المملوكة للحكومة، وإنشاء وترخيص عمليات بورصات العقود الآجلة، و القرار الوزاري رقم 16 لسنة 2018 بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الشركات لتعزيز حوكمة الشركات وحماية حقوق الأقلية في الشركات و القانون رقم 27 لسنة 2018 بشأن تنظيم تسجيل الملكية(الشهر العقاري) في المجتمعات العمرانية الجديدة، لتبسيط إجراءات تسجيل الملكية والقانون رقم 144 لسنة 2017 للتعامل مع حالات الحيازة المكسبة للملكية (التصرف في أملاك الدولة الخاصة)، ووضع إجراءات واضحة تمكن المستأجرين من اكتساب الملكية أو أي حق رسمي آخر بعد التأكد من الحيازة المستمرة والهادئة وغير الخافية أو الغامضة للأرض والقرار الوزاري رقم 221 لعام 2018 بتعديل بعض

المواد في اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدخل رقم 91 لعام 2005. و إلزام الكيانات الاعتبارية بتقديم الإقرارات الضريبية من خلال الإنترنت مما يؤدي إلى خفض تكلفة الامتثال الضريبي بالنسبة لدوائر المال والأعمال وسيسهم في تعزيز فهم الممولين للإدارة الضريبية في مصر ويقلل من الفساد الناتج عن تعامل الممولين مع موظفي الضرائب وقانون الطاقة المتجددة رقم 203 لسنة 2014، وقانون الكهرباء رقم 87 لسنة 2015 وقانون الغاز الطبيعي رقم 196 لعام 2017 والقرارات الوزارية المعدلة لتعريف بيع الكهرباء وأسعار الوقود بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة وترشيد فاتورة الدعم وقانون جهاز حماية المنافسة .

في عام 2017 شكلت مصر -كحال أكثر من 40 دولة أخرى- لجانا للإصلاح التنظيمي تستخدم مؤشرات تقارير "ممارسة أنشطة الأعمال" كمدخل لتوجيه برامجها لتحسين بيئة الأعمال. ويبدو أن وتيرة الاصطلاحات والتحسينات قد هدأت مؤخرا إذ لم تتقدم مصرفي تقرير التنافسية الأخير إلا مركزا واحدا (من 94 إلى 93)، كما خرجت في تقرير ممارسة الأعمال 2020 الأخير من قائمة أفضل 10 دول في التحسن بعد أن ظلت على القائمة خلال الثلاث دورات السابقة، وبالرغم من ذلك فقد أشار التقرير إلى تسهيل مصر بدء نشاط تجاري من خلال إلغاء شرط الحصول على شهادة عدم التباس ، وتحسين موثوقية إمدادات الكهرباء من خلال تنفيذ أنظمة آلية لمراقبة انقطاع التيار الكهربائي والإبلاغ عنه وتسهيل دفع الضرائب من خلال تطبيق نظام إلكتروني لتقديم ودفع ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة (World Bank, 2019)¹.

(ج) التهديدات

1. خطر الإرهاب: أثبتت العديد من الدراسات في مصر وسوريا وليبيا والعراق واليمن ولبنان والسعودية وجنوب إفريقيا وباكستان ونيجيريا وغيرها من الدول التأثير السلبي الملحوظ للإرهاب على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الاستثمار المحلي وعلى الطلب على السياحة (Evans & Kelikume, 2018; Zakaria, Jun & Ahmed, 2019; Bandyopadhyay,

1 World Bank. (2019). *Doing business 2020*. The World Bank.

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf>

1. Sandler & Younas, 2014; Krajčák, 2020). احتلت مصر المركز 136 عالميا في التعرض للحوادث الإرهابية، ولعل هذا هو السبب الرئيسي - إلى جانب مخاطر الحروب وضعف الاستقرار السياسي وتدهور أسعار الصرف- في عزوف أنواع عديدة من الاستثمارات الأجنبية عن القدوم إلى مصر.
2. خطر الحروب: تعاني دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموما من ارتفاع المخاطر القطرية (Country risk) (Al-Khouri, 2015).² فالوضع الأمني غير مستقر ويتصاعد عدم اليقين بشأن اندلاع حروب بين أطراف عربية وإسرائيلية وإيرانية وتركية وأمريكية وروسية.
3. خطر انهيار أسعار البترول: تهيمن الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول والغاز على نحو ثلثي الاستثمار الأجنبي في مصر. وعند انخفاض أسعار هذه السلع تتخفض تدفقات استثماراتها، وهو ما حدث في عام 2017 حيث أدى ضعف أسعار النفط واستمرار تراجع أسعار السلع الأساسية إلى تقلص تدفقات الاستثمارات الأجنبية في مصر والدول الأفريقية خاصة غير المنوعة لصادراتها، وفق تقرير التنافسية العالمية لعام 2018.
4. خطر استمرار جائحة كورونا: بسبب التداعيات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا COVID-19 وما ترتب عليه من عمليات الإغلاق والركود العميق في جميع أنحاء العالم قامت الشركات متعددة الجنسيات بإعادة تقييم المشروعات الجديدة. تشير الاحصائيات إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 50% في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2019 ، لتصل إلى 364 مليار دولار أمريكي ، وهو أدنى مستوى نصف سنوي منذ عام 2013 (OECD,2020).³ صمدت

1 Evans, O., & Kelikume, I. (2018). The effects of foreign direct investment, trade, aid, remittances and tourism on welfare under terrorism and militancy. *International Journal of Management, Economics and Social Sciences*, 7(3), 206-232.; Zakaria, M., Jun, W., & Ahmed, H. (2019). Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 32(1), 1794-1812.; Bandyopadhyay, S., Sandler, T., & Younas, J. (2014). Foreign direct investment, aid, and terrorism. *Oxford Economic Papers*, 66(1), 25-50.; Krajčák, T. (2020). The effects of terrorism on tourism demand: A systematic review. *Tourism Economics*, 1354816620938900.

2 Al-Khouri, R. (2015). Determinants of foreign direct and indirect investment in the MENA region. *The Multinational Business Review*. Vol. 23 No. 2, pp. 148-166. <https://doi.org/10.1108/MBR-07-2014-0034>

3 OECD. (October 2020). FDI in Figures. <https://www.oecd.org/investment/investment-policy/FDI-in-Figures-October-2020.pdf>

الدول النامية بشكل أفضل أمام العاصفة، فبينما وصلت نسبة التراجع إلى 75% في الدول المتقدمة كانت 16% في الدول النامية (UNCTAD, 2020)¹.

5. خطر الأزمات المالية العالمية: تتناوب على الاقتصاد العالمي أزمات إقليمية وعالمية مثل الأزمة الآسيوية 1997 والأزمة المالية العالمية 2008-2009. في عام 2008 ، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية أقل تأثراً من تلك الواردة إلى البلدان المتقدمة، حيث كانت أنظمتها المالية أقل ارتباطاً بالأنظمة المصرفية الأكثر تضرراً في الولايات المتحدة وأوروبا (UNCTAD, 2009)²، وبالرغم من ذلك فقد تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الأمريكية إلى مصر في ذلك الوقت. وبالتالي يصعب التكهّن بمدى تأثير هذه الأزمات -مستقبلاً- على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر.

(د) الفرص

1. ارتفاع الأجور بالدول الصناعية الجديدة والصين: منذ منتصف الثمانينيات قام المصنعون من شمال شرق آسيا (خاصة اليابان وتايوان وسنغافورة) بنقل بعض صناعاتهم لماليزيا وأندونيسيا وتايلاند للاستفادة من الحوافز والبنية التحتية الجيدة نسبياً واللوائح البيئية وغير البيئية المتساهلة ، فضلاً عن تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبياً بسبب انخفاض الأجور وانخفاض أسعار الصرف. ومع نمو هذه الاقتصادات وارتفاع تكلفة العمالة بها، قد تصبح مصر الوجهة المقبلة للاستثمار القادم من دول الشمال أو دول الجنوب الباحث عن الكفاءة والتكاليف المنخفضة شريطة تأهيل العمالة ورفع مهاراتها ونتاجيتها وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات.

1 UNCTAD. (2020, October 27). Global foreign direct investment falls 49% in first half of 2020.

<https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-falls-49-first-half-2020>

2 UNCTAD (2009). World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

https://unctad.org/system/files/official-document/wir2009_en.pdf

الفصل الرابع: الدروس
المستفادة من تجارب الدول
الصناعية الجديدة
والمقترحات

يقدم هذا الفصل العديد من الدروس المستفادة من تجارب الدول الصناعية الجديدة والمقترحات التي تستهدف تعبئة الموارد وترشيد استخدامها من أجل التنمية. وسيتم تقسيم الموارد - والمقترحات بالتبعية- إلى أربعة أنواع رئيسية على نحو ما ورد بإطار التمويل الوطني المتكامل (INFF) الذي تبناه الباحث. وسنلاحظ أنه غالباً ما تتطوي المقترحات المتعلقة بالمصادر المحلية لتمويل التنمية سواء العامة أو الخاصة على شكل من أشكال تعظيم الإيرادات والدخول المكتسبة أو تقييد وترشيد الإنفاق الاستهلاكي من أجل توفير أكبر كم ممكن من مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي لتمويل التنمية، علاوة على توفير مناخ ثقافي واقتصادي صحي يدعم هذه التوجهات. وفيما يتعلق بالمصادر الخارجية لتمويل التنمية تحرص المقترحات على بيان كيفية استغلال الفرص السانحة على الساحة الدولية وتعظيم الاستفادة منها.

أولاً: دروس مستفادة ومقترحات في مجال التمويل المحلي العام

1. **تشجيع مدخرات القطاع العائلي:** خلال عام 2019 بلغ إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 14.6% في مصر بالمقارنة بـ 24.4% في ماليزيا و 34.8% في كوريا و 35.6% في تايوان (World Bank, 2020; National Statistics of Taiwan, 2021)¹. وقد تنوعت أساليب تحفيز المدخرات طوعاً وقسراً في الدول محل الدراسة والتي يمكن لمصر انتهازها عند الحاجة ولعل من أبرزها:
 - **في تايوان:** كان معدل الفائدة الاسمي دوماً يفوق معدل التضخم حتى في فترات جموحه. على سبيل المثال، في مارس 1951 عندما كان التضخم جامحاً بمعدل 66% كان معدل الفائدة الاسمي 69.6%، مما يعني سعر فائدة حقيقي موجب قدره 3.6%، وفي عام 1958 كان معدل التضخم 1.4% وسعر الفائدة الاسمي 21%. وخلال عام 2020 كان معدل التضخم (التغير في مؤشر أسعار المستهلكين) سالباً (-0.23%) (National Statistics of Taiwan, 2021)² واقترن بأقل فائدة ممنوحة في تاريخ تايوان وهي (1.125% Central)

1 World Bank. (2020). Gross savings (% of GDP) - Taiwan, China, Egypt, Arab Rep., Malaysia, Korea, Rep.

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=TW-EG-MY-KR>; National Statistics of Taiwan

(2021). <https://eng.stat.gov.tw/ct.asp?xItem=33339&ctNode=3570&mp=5>

2 National Statistics of Taiwan. (2021). Latest indicators. <https://eng.stat.gov.tw/point.asp?index=2>

(Bank of Taiwan, 2021)¹ ولكنها لا تزال تشكل معدلا إيجابيا لسعر الفائدة الحقيقي. وبالتالي ، ساهم استقرار الأسعار و معدل الفائدة الحقيقي المرتفع وانتشار فروع البنوك ومكاتب البريد في زيادة المدخرات.

- أما ماليزيا فقد ظلت واحدة من أكبر المدخرين في العالم بمعدل ادخار 43% عام 1996 نتيجة لتقليد العمل بعد التقاعد ومعدل الفائدة الحقيقي الإيجابي وانخفاض معدلات التضخم، وعلاوة على ذلك لدى ماليزيا نظام تقاعد عادل ومتميز للغاية وجدير بالدراسة، حيث يقطع صندوق ادخار الموظفين (Employees Provident Fund (EPF) 11% من الراتب الشهري لكل موظف تودع في حساب توفير خاص به، بينما يلتزم صاحب العمل العضو بإضافة 12% على الأقل من راتب الموظف في نفس الحساب ، ويسمح للعمال بسحب هذه المدخرات عند التقاعد أو لأغراض خاصة قبل ذلك. قبل التقاعد، يمكن للعضو استثمار مدخراته بالشركات التي يعتبرها الصندوق مربحة ومسموح بها ، ويتم تحويل أرباح الأسهم منها إلى حسابات الأعضاء المعنيين. كما يمكن للأعضاء ، بشروط معينة ، استخدام مدخراتهم في تمويل استثماراتهم الخاصة. الصندوق من أكبر حاملي أدوات الدين الحكومي (60% عام 1980 انخفضت إلى 29% عام 2019)، وهو ملزم من الناحية القانونية بتقديم أرباح سنوية بنسبة 2.5% ولكن الأرباح الموزعة فعليا تتراوح بين 5% و 8%، وهي معدلات ممتازة بالنظر إلى معدلات التضخم المنخفضة (0.7% في عام 2019).

في كوريا: قامت الحكومة بشن حملات إعلانية للحد من الاستهلاك الشخصي و تنكير الكوريين بأن "هذا ليس الوقت المناسب للكوريين للانخراط في الاستهلاك المفرط". و حاولت الصحافة الحكومية اقناع المواطنين بالادخار بافتتاحيات تذكر الكوريين "بزيادة مدخراتنا لضمان نمو صحي ومستدام للاقتصاد. يجب أن نضع في اعتبارنا أن معدل المدخرات الوطنية لدينا البالغ 27.9 % عام 1984 كان أقل بكثير من نظيره في بعض الدول الآسيوية الأخرى ". فرضت كوريا ضوابط صارمة ومعدلات فائدة عالية على قروض السلع الاستهلاكية ، وكذلك فرضت ضرائب صارمة على ما يسمى بالاستهلاك الفاخر. ذهبت الحكومة الكورية إلى حد تجميد جميع حسابات الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية في عام 1962 لتحويلها إلى ودائع ادخار طويلة الأجل، وطالبت جميع موظفي الخدمة المدنية وموظفي القطاع العام في عام 1972 بتخصيص 2 % من رواتبهم

1 Central Bank of Taiwan (2021).<https://www.cbc.gov.tw/en/mp-2.html>

أو أجورهم في ودائع مصرفية أو تأمين أو أسهم . وبعدها تم فرض الادخار القسري أيضا على المزارعين والصيادين ، الذين كانوا مطالبين بتوفير 5 وون يوميا لكل أسرة والمساهمة بنسبة 50 % من سعر بيع المحاصيل التي تتجاوز 10000 وون في ودائع ادخار ذات فائدة بنسبة 6%. حاولت الحكومة أيضًا زيادة المدخرات عن طريق بيع سندات العامة ذات أسعار الفائدة المنخفضة وإجبار البنوك والمؤسسات المالية الأخرى و مجموعات أخرى على شرائها.

2. دراسة توزيع الدخل والثروة في مصر،

يعتقد الباحث أن دراسة هذا التوزيع هو المدخل المناسب لوضع وتطوير السياسات الضريبية، كما أن قياس اللامساواة الاقتصادية و فهم أبعادها يعد خطوة أولى رئيسية نحو اختيار السياسات الصحيحة لمعالجة ظاهرة التفاوت المتنامي في توزيع الدخل والثروة عالميا ومحليا.

على الصعيد العالمي يشير تقرير الثروة العالمي لعام 2019 الصادر عن معهد أبحاث كريديه سويس Credit Suisse إلى أن نصف سكان الأرض يملكون أقل من 1% من إجمالي الثروة العالمية في منتصف عام 2019 ، في حين أن 1% بمفردهم يمتلكون 45% من ثروات العالم و أغنى 10% يمتلكون 82% من الثروة العالمية (Suisse, 2019)¹. وعلى الصعيد المحلي لا تتوفر إحصاءات رسمية عن توزيع الثروة في مصر والبيانات المتاحة غير جيدة. لكن توجد تقييمات خارجية متعددة لعدالة توزيع الثروة في مصر، ولعل أكثرها موثوقية وأبعثها على القلق هي دراسة معهد أبحاث كريدي سويس السابق الإشارة إليه، حيث صنف مصر ضمن أكثر البلدان التي تنمو فيها اللامساواة في توزيع الثروة بشكل حاد منذ بداية الألفية. وفقا لتقرير المعهد، نما نصيب أكثر 1% من الأسر المصرية ثراءا من 32.3% من إجمالي ثروات المصريين عام 2000 إلى 37.7% عام 2007 قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية وثورتي 25 يناير و 30 يونيو ثم إلى 48.5% عام 2014 (Suisse, 2014)². يرى الباحث ضرورة إعداد جهاز الإحصاء لإحصاءات اللامساواة في توزيع الثروة والإفصاح عنها بشفافية حتى يتمكن متخذو القرار والباحثون من وضعها في الاعتبار عند التخطيط للسياسات العامة الضريبية وغير الضريبية ولمعالجة الظاهرة بحد ذاتها.

1 Suisse, C. (October 2019). Global wealth report 2019. Credit Suisse.

<https://www.credit-suisse.com/media/assets/corporate/docs/about-us/research/publications/global-wealth-report-2019-en.pdf>

2 Suisse, C. (October 2014). Global wealth databook 2014. Credit Suisse.

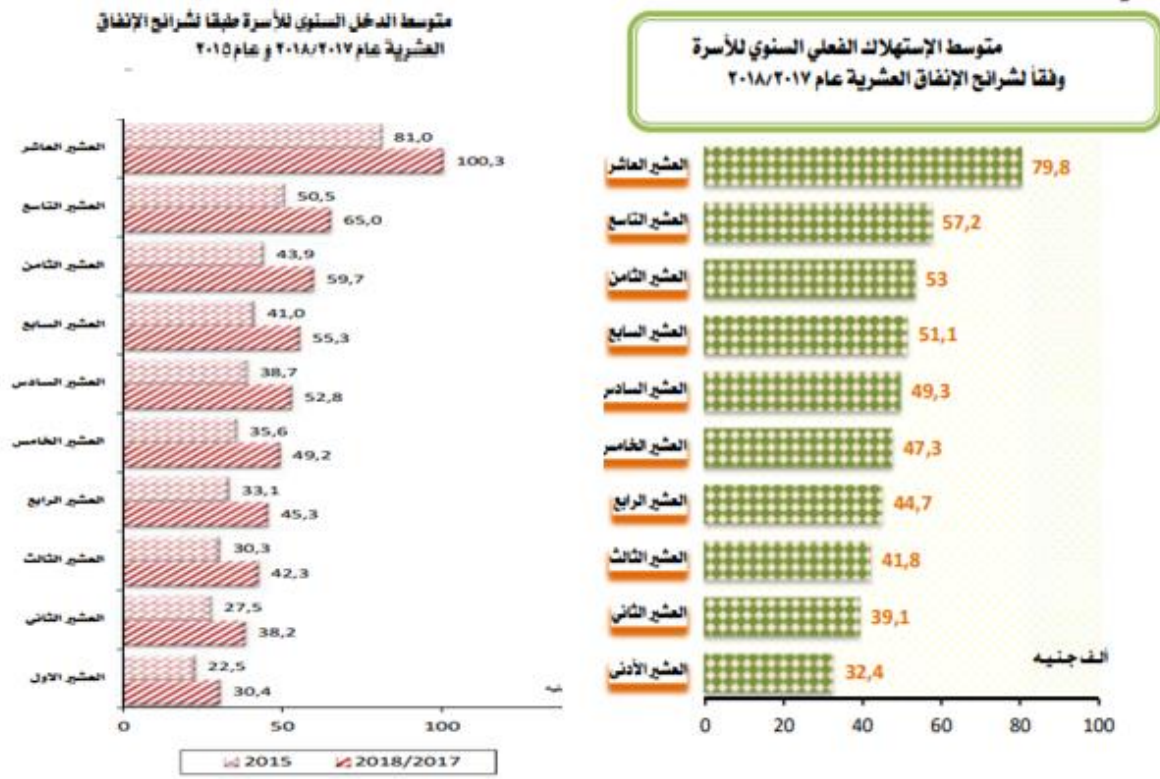
<https://www.credit-suisse.com/media/assets/corporate/docs/about-us/research/publications/global-wealth-databook-2014.pdf>

والملفت للنظر أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقيس العدالة في التوزيع -وفق ما ورد
 ببحث الدخل والأنفاق - بتقسيم المجتمع إلى عشر شرائح وقياس مستويات الاستهلاك الفعلي
 للأسر وفق ما يسميه بـ " شرائح الإنفاق العشرية " (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،
 2018)¹، وكان حري به أن يقدم أيضا إحصاءات مماثلة حول شرائح الثروة العشرية بل والمئينية
 Percentile لإعطاء منظور آخر لا يقل أهمية لعدالة التوزيع، إذ أنه ليس من الضروري أن يسفر
 التفاوت في توزيع الدخل والثروة عن تفاوت في الاستهلاك بنفس المعدل. ناهيك عن أن المنهجية
 التي يتبعها جهاز الإحصاء وهي جمع بيانات من عينات من الأسر هي منهجية قاصرة تتبع في
 البلدان النامية والأقل نمواً، وتختلف عن تلك المتبعة في الاقتصادات المتقدمة التي تجمع بيانات
 للدخل عالية الجودة مثل تلك المستمدة من سجلات الضرائب (Trapeznikova, 2019)². لا يستشعر
 الباحث أيضا بالاطمئنان تجاه النتائج الواردة ببحث الدخل والأنفاق، حيث كان متوسط دخل الأسرة
 من العشير العاشر (وهو مجموع إيرادات جميع أفراد الأسرة من جميع مصادر الدخل المختلفة لأكثر
 الشرائح ثراءاً) 100.3 ألف جنيه خلال عام 2018/2017 (انظر الشكل 4-1)، وبذلك يصبح
 متوسط الدخل الشهري لأكثر الأسر ثراءاً في المجتمع 8300 جنيه فقط وهو رقم أقل من المتوقع
 بكثير. وكان متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي لهذه الأسرة 79.8 ألف جنيه، أي أنها أنفقت
 80% من دخلها على الاستهلاك وادخرت أو استثمرت 20% فقط، وهي نسبة استهلاك مرتفعة
 لا تتفق مع البديهييات الاقتصادية بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك (وبالتالي متوسط الاستهلاك)
 مع ارتفاع الدخل. ولعل السبب في هذه النتائج -على افتراض حسن النوايا وعدم قيام الجهاز
 بتجميل النتائج للوصول إلى معامل جيني منخفض- هو أن هذه الفئة الثرية التي اعتادت بذل
 قصارى جهدها للتجنب والتهرب الضريبي- لن تقصح عن دخلها بأريحية أثناء جمع البيانات، كما
 أن العينة الضئيلة (26000 أسرة، بحد أدنى 1000 أسرة من كل محافظة مع اعتبار 5 محافظات
 حدودية محافظة واحدة وزيادة القاهرة 1000 أسرة إضافية) لم تولي اعتباراً كافياً للتباين الشاسع
 في عدد السكان ومعدلات الفقر بين محافظات مصر، فوفق إحصاءات الجهاز نفسه يتراوح معدل
 الفقر من مستوى منخفض يبلغ حوالي 7% في بورسعيد وحوالي 18% في القاهرة إلى مستوى
 مرتفع يبلغ 60% في سوهاج و67% أسبوط.

1 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018). بحث الدخل والإنفاق، كتيب أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك

2 Trapeznikova, I. (July 2019). Measuring income inequality. IZA World of Labor 2019: 462 doi: 10.15185/izawol.462. <https://wol.iza.org/articles/measuring-income-inequality/long>

شكل (4-1) متوسط استهلاك ودخل الأسر وفق شرائح الانفاق العشرية



المصدر: الشكليات منسوخين من بحث الدخل والانفاق عام 2018/2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183

3. تعزيز الحصيلة من ضريبة الدخل الشخصي واللجوء للحلول الالكترونية

يتفق الباحث مع توصية صندوق النقد الدولي بزيادة معدلات ضريبة الدخل الشخصي، وتوسيع الفئات الضريبية ومنح خصم ضريبي للفئات الأقل دخلاً. تتدرج شرائح الضريبة على دخول الأفراد في كوريا حتى تصل إلى 45% على الدخل السنوي الذي يزيد عن مليار وون (880359 دولار أمريكي)، وتتدرج في تايوان حتى تصل لسعر 40% للدخل السنوي الذي يزيد عن 4530000 دولار تايواني جديد (ما يعادل 160397 دولار أمريكي)، وفي ماليزيا تتدرج لتصل إلى 30% للدخل السنوي الذي يزيد عن 2 مليون رينجيت (485909 دولار أمريكي). أما في مصر فقد تم إصدار القانون 26 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام الضريبة على الدخل وزيادة سعر أعلى شريحة لنسبة 25% للدخل الذي يزيد عن 400 ألف جنيه سنوياً (حوالي 25600 دولار فقط)

(الجريدة الرسمية، 2020)¹. لا يزال هناك مجال لمزيد من الشرائح التصاعدية في الضريبة على دخول الأفراد التي تحقق المزيد من العدالة الاجتماعية دون أن يؤثر ذلك بالسلب على الاستثمارات كالحال عند رفع ضريبة أرباح الشركات. والمؤسف أن بعضاً من الفئات التي تتقاضى الملايين سنوياً مثل لاعبي كرة القدم المحليين والأجانب والفنانين يعمدون إلى التهرب الضريبي مما يستدعي اليقظة وبذل مزيد من الجهود لمكافحة التهرب الضريبي. وبخصوص التهرب الضريبي واسع النطاق الذي يشهده الممولين أصحاب المهن الحرة أو غير التجارية - مثل الأطباء والمحامين وغيرهم - نتيجة لعدم وجود وسيلة قانونية تحاصر إيراداتهم لأن كثير من تعاملاتهم يتم بها بدون إيصالات أو فواتير، يقترح الباحث التبني التدريجي لأنظمة الفاتورة الإلكترونية الحديثة والسداد عبر الهاتف المحمول (أو أي وسيلة إلكترونية) وصولاً إلى حظر التعامل النقدي مع هذه الفئة من الممولين، ومنح مكافأة للمبلغين عن مخالفة ذلك مع الحفاظ على سرية هوياتهم. والعودة لإلزام الممولين وأسرهم بتقديم إقرارات الثروة في بداية النشاط وكل خمس سنوات وهو النظام الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

منذ فبراير 2019 في تايوان، ومن أجل تشجيع المستهلكين على طلب الإيصالات عند شراء البضائع ولحث المصنعين على إصدار الفواتير ودفع الضرائب بأمانة، يتم إجراء قرعة دورية كل ثلاثة أشهر على أرقام الفواتير السحابية Invoice Cloud (فواتير الكترونية ومرتبطة بنظام تسجيل على الإنترنت) وسحب جوائز تضمن 15 فاتورة فائزة بمبلغ مليون دولار تايواني جديد و 15000 فاتورة فائزة بمبلغ 2000 دولار تايواني، و 400000 مجموعة من الأرقام الفائزة بجائزة قيمتها 500 دولار تايواني وغيرها من الجوائز الممنوحة للمشتريين والبائعين على السواء. تروج تايوان لاستخدام الفاتورة الإلكترونية ونظام البار كود للهواتف المحمولة والدفع بواسطة الهاتف المحمول عن طريق بطاقات الائتمان وغيرها من أدوات الدفع الإلكترونية. بحلول نهاية عام 2019، تم إصدار ما مجموعه 73.48 مليون فاتورة سحابية. ولا شك أن التطبيق التدريجي لهذه الوسائل يحاصر التهرب الضريبي ويحد من الاقتصاد غير الرسمي.

4. فرض ضرائب الأيلولة وأو ضرائب على الثروة

يقترح الباحث العودة إلى فرض الضرائب على الأيلولة والنظر في فرض ضرائب على صافي الثروة. تتميز ضرائب التركات والأيلولة بأنها نوع فريد من الضرائب لا يؤثر بالسلب على النمو مثل ضرائب الأرباح والضرائب الجمركية ولا يؤثر بالسلب على عدالة توزيع الدخل مثل

1 الجريدة الرسمية (7 مايو 2020). العدد 19. قانون رقم 26 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005

الضرائب على دخول الأفراد وضرائب استهلاك السلع والخدمات. وضريبة الأيلولة تعتبر أكثر عدالة من الضريبة على التركات لأنها تفرض على صافي نصيب كل وارث وليس على صافي التركة قبل التقسيم. وبصفة عامة يعول على ضرائب الممتلكات للمساهمة في إعادة توزيع الثروة والدخل في ظل تنامي اللامساواة في توزيع الدخل والثروة محليا وعالميا. كان مجلس الشعب قد وافق في عام 1996 على مشروع قانون تقدمت به حكومة دكتور كمال الجنزوري لإلغاء ضريبة الأيلولة المفروضة بالقانون رقم 228 لسنة 1989 على صافي نصيب كل وارث، حيث ارتأت أن هذه الضريبة تعد إحدى معوقات الاستثمار ودفع عجلة التنمية بما لها من آثار سلبية على تشجيع المستثمرين وبالأذات الأجانب من حيث زيادة أنشطتهم في مصر وكذلك زيادة مدخراتهم وأن الغاءها يرفع المعاناة عن المواطنين لا سيما وأن حصيلتها منخفضة (نحو 21.3 مليون جنيه بختامي مبدئي السنة المالية 94 / 1995) ولا تتناسب مع تكاليف جبايتها (15 مليون جنيه سنويا) وأن أجهزة الضرائب يمكنها تعويض النقص في الحصيلة نتيجة إلغاء هذه الضريبة بمزيد من الجهد في تحصيل الضرائب العامة ومكافحة التهرب، وتوسيع المجتمع الضريبي وحصره حصراً دقيقاً.

يرى الباحث أن حجة تأثير الضريبة على الاستثمار والتنمية تصدق على جميع أنواع الضرائب بشكل أو بآخر ولا يمنع ذلك الحكومات من تحصيل الضرائب ولكن تقع على الحكومة مسؤولية المواءمة بين تعظيم الإيرادات والمحافظة على الاستثمارات ، كما أن هذه الضريبة مطبقة بالفعل في أمريكا وأغلب الدول الأوروبية منذ ما يزيد عن قرن مضى ومبوبة تحت بند (estate inheritance and gift taxes). ويصل أقصى سعر للضريبة إلى 55% في اليابان و 50% في كوريا الجنوبية و 45% في فرنسا و 40% في إنجلترا وأمريكا و 30% في ألمانيا، في حين اختارت بعض الدول الغائها مثل البرتغال والسويد وروسيا وهونج كونج وسنغافورة (Cole, 2015)¹. لكن يبدو أن الحكومة المصرية قد ثقل عليها كثرة المنازعات القضائية بين الورثة والحكومة والتهرب القانونية والعوار بنصوص القانون الذي أفضى إلى الحكم بعدم دستورية بعض مواد وقيام بعض المواطنين بنقل ممتلكاتهم لحساب ورثتهم حال حياتهم أو عدم تسجيل إرثهم بغرض التهرب الضريبي. وهي مشكلات حقيقية كان يتوجب على الحكومة مواجهتها وعلاجها أو دراسة وتبني بدائل أخرى مستعينة في ذلك بالتجارب العريقة للبلدان الأخرى ومحاولة تعظيم هذا المورد بدلا من التفريط فيه والتخلص من الأمر برمته بإلغاء القانون والتجاوز عن أي مستحقات لم تسدد للدولة. على سبيل المثال تحظر قوانين الضرائب الفيدرالية الأمريكية على الأفراد "إهداء" ممتلكاتهم بالكامل

1 Cole, A. (2015). Estate and inheritance taxes around the world. *Fiscal Fact*, 458.

<https://taxfoundation.org/estate-and-inheritance-taxes-around-world/>

لمنع التهرب من دفع الضرائب على التركة حيث تفرض على مقدم الهدية ضريبة يتراوح سعرها بين 18% إلى 40% على الهدايا التي تتجاوز قيمتها 15 ألف دولار أمريكي، وإذا قدم فرد هدية (عقارية) في غضون ثلاث سنوات من تاريخ وفاته، يتم تضمين قيمة الهدية في قيمة تركة المتوفى. تفرض بعض الدول أيضا على الأفراد والشركات نوع آخر من الضرائب التصاعدية لا تفرضه مصر وهو الضريبة الدورية على صافي الثروة (recurrent taxes on net wealth). وهناك دعوات لفرض هذه الضريبة لمرة واحدة فقط، ويرى صندوق النقد الدولي أن الميزة الرئيسية لضريبة المرة الواحدة هي أنها تساعد الدول على علاج عجز الموازنة دون اللجوء للسياسات التقشفية، التي تؤثر بشكل كبير على معدلات الادخار والاستثمار، ويرى البعض فرضها على فترات منتظمة ومتباعدة لأن فرضها لمرة واحدة سيتطلب أن يكون معدلها مرتفعاً للغاية، حتى تجلب مستوى مقبولا من الإيرادات (نادر أسامة، 2018)¹. يمكن لضرائب الأيلولة أو التركات التصاعدية والضرائب التصاعدية على صافي الثروة أن توفر موردا ماليا إضافيا وأن تساهم في رأب صدع التفاوت في توزيع الثروات والدخول في مصر. في عام 2019 بلغت ضريبة الموارث في كوريا في 3154 مليار وون وضريبة الهدايا 5175 مليار وون وهو ما يعادل 2.84 مليار دولار أمريكي و4.67 مليار دولار أمريكي على التوالي.

5. ترشيد إعفاءات ضرائب القيمة المضافة

يطالب الصندوق مصر بتقليل الإعفاءات الواردة في قانون الضريبة على القيمة المضافة لأن الصندوق يرى أن إعفاء السلع والخدمات يستفيد منها الفقير والغنى معا. ويرى الصندوق في هذا الصدد أن يتم إلغاء الإعفاءات مع توجيه الحصيلة الإضافية لبرامج الدعم النقدي للفقراء بشكل مباشر. الجدير بالذكر أن الصندوق في مراجعته الرابعة للبرنامج المصري في أكتوبر 2018 قد رحب بجهود السلطات لتحسين المستويات المعيشية لمحدودي الدخل. وتشمل هذه الجهود: برنامج تكافل وكرامة الذي تم توسيع تغطيته ليشمل حوالي 10 ملايين فرداً، وبرنامج فرصة الذي أنشأ فرص عمل لمن تخطوا مرحلة الاستفادة من برنامج تكافل، وبرنامج مستورة الذي يوفر التمويل متناهي الصغر للنساء حتى يستطعن تحقيق دخل مستدام. ويجري استكمال هذه البرامج ببرامج سكن كريم الذي يتيح مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية للمناطق الريفية (صندوق النقد

1 نادر أسامة (23 يناير 2018). ورقة سياسات: نحو ضريبة على الثروة في مصر. تم ارجوع إليه في 31 مارس 2021

ورقة-سياسات:-نحو-ضريبة-على-الثروة-في-مصر/495/articles/aps.ucegypt.edu/ar/

الدولي، 2018)¹. وبالنسبة لتجربة الدول محل الدراسة كوريا وتايوان وماليزيا نلاحظ أن لكل دولة قائمتها الخاصة من السلع التي تمنح إعفاء أو تخفيضاً من ضريبة القيمة المضافة (أو ضريبة المبيعات)، وغالباً ما تشتمل هذه القائمة على السلع الغذائية الأساسية غير المصنعة وبعض الخدمات الصحية والتعليمية. وهذه القائمة يتم مراجعتها وتعديلها باستمرار، ففي ماليزيا على سبيل المثال تم تخفيض ضريبة السياحة من 10 مليون رينجت إلى صفر، وضريبة الخدمة على الإقامة والخدمات الفندقية من 6% إلى صفر استجابة لجائحة فيروس كورونا²(Asquith,2020). يتفق الباحث مع توصيات صندوق النقد الدولي بمراجعة القائمة الطويلة من السلع والخدمات المعفاة من هذه الضريبة في مصر شريطة تجهيز منظومة الدعم للوصول إلى الفئات الضعيفة والحد من تسرب الدعم إلى غير مستحقه قبل النظر في تقليل الإعفاءات على السلع والخدمات الأساسية.

6. تبسيط وترشيد الضريبة على التجارة الدولية

فقد بلغت حصيلتها 32.6 مليار جنيه بنسبة 4.4% من إجمالي الضرائب المحصلة في مصر ويرى صندوق النقد الدولي أن تبسيط هيكل التعريفات الخاص بالرسوم الجمركية في مصر، والقضاء على سلطة التقدير الجزافي لمنح إعفاءات، ومراجعة دور الرسوم الجمركية لتشجيع الإنتاج المحلي يمكنها جميعاً أن تزيد الإيرادات، وتساعد على تحسين الكفاءة الاقتصادية. وقال إن هيكل التعريفات الخاص بالرسوم الجمركية معقد بالتعريفات التي تتباين بشكل كبير بناءً على المجموعة السلعية، فالتعريفات تبلغ الحد الأقصى لها بالنسبة للمنتجات النهائية التي يتم إنتاجها في مصر، وعلى بعض المنتجات التي من المرجح أن تستوردها الأسر الغنية. لذلك يمكن مراجعة استخدام الرسوم الجمركية كأداة سياسية لوضع قيود على الواردات، لأنها قد تُضعف الكفاءة الاقتصادية، كما يمكن

1 صندوق النقد الدولي (31 أكتوبر 2018). خبراء الصندوق يتوصلون إلى اتفاق على مستوى الخبراء حول المراجعة الرابعة لبرنامج

مصر في ظل تسهيل الصندوق الممدد. بيان صحفي رقم 405/18

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/10/31/pr18405-imf-team-reaches-staff-level-agreement-on-the-fourth-review-for-egypt-eff>

² Asquith, R. (2020, Nov 24). Malaysia service tax measures for COVID-19. Retrieved March 31, 2021 from,

<https://www.avalara.com/vatlive/en/vat-news/malaysia-tax-measures-for-covid-19.html>

تحسين مستوى الشفافية والإيرادات عن طريق إلغاء الإعفاءات الجمركية الممنوحة بناء على التقديرات الجزافية (مها أبو ودين، 2018)¹.

بالنسبة للدول محل الدراسة فقد رأينا كيف تحولت كوريا وتايوان سريعا من سياسة انتاج بدائل الواردات الحمائية إلى الإنتاج التنافسي الموجه للتصدير، ولعل ذلك من أبرز الدروس المستفادة من تجارب هاتين الدولتين، أما ماليزيا فقد رأينا كيف تناوبت عليها جولات من انتاج بدائل الواردات ومن التوجه للتصدير. خلال عام 2019 بلغت نسبة الضرائب على التجارة الدولية في مصر 3.3% من إجمالي الإيرادات، في حين بلغت 1.5% في ماليزيا و1.6% في كوريا، أي أن نسبة الإيراد الضريبي على التجارة الخارجية في مصر تزيد عن الضعف في الدول محل الدراسة بالرغم من أن مصر أقل انفتاحا على التجارة الخارجية من هذه الدول، حيث تبلغ التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 نسبة 43.3% في مصر مقابل 123% في ماليزيا و77% في كوريا.

يرى الباحث أن التخلي عن إيراد الرسوم الحمائية مع تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق هو توجه تنموي حتمي وقد يتم تعويضه بعائد أكبر إن كان في إطار خطة تنتهي بتعزيز كفاءة وتنافسية الصناعات المحلية لا القضاء عليها.

مما يجدر ذكره أن تايوان طلبت من مشغلي المستودعات وساحات الحاويات في مارس 2019 توفير سجل منسوخ لكاميرات المراقبة، وتستخدم "إنترنت الأشياء" لمراقبة نقل البضائع ولضمان أمن حركتها ولتحسين فعالية الرقابة الجمركية (Ministry of Finance(Taiwan), 2020)².

7. تعديل قوانين سرية الحسابات المصرفية

ينص قانون البنك المركزي على سرية حسابات العملاء وودائعهم وأمانتهم وخزانتهم في البنوك وعدم جواز الاطلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها إلا بطلب من النائب العام أو بناء على حكم قضائي. ويلقى طلب مصلحة الضرائب بالاطلاع على هذه الحسابات رفضا من محافظ البنك المركزي (أحمد الدسوقي، 2018)³. تسمح سرية الحسابات للممولين بتقديم بيانات غير سليمة عن

1 مها أبو ودين (28 يناير 2018). 5 ردود من المالية على تقرير النقد الدولي بشأن الإصلاحات الضريبية. جريدة المال. تم الرجوع إليه في 2021/3/31.

/ردود-من-المالية-على-تقرير-النقد-الدولي-5/ https://almaalnews.com/

2 Ministry of Finance(Taiwan). (September 2020). Government Finance in The Republic of China 2020.

3 أحمد الدسوقي، (26 أغسطس 2018). تعرف على المواد القانونية سرية الحسابات البنكية. جريدة المال. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021

/تعرف-على-المواد-القانونية-سرية-الحساب/ almaalnews.com/

إيراداتهم وثروتهم. ورغم المبادرات الدولية الأخيرة مثل معيار التبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي في المسائل الضريبية AEOI الذي تم قبوله من قبل ما يقرب من 50 سلطة قضائية ، والجهود السابقة التي بذلتها الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة لتحقيق الشفافية من أجل الكشف عن تمويل الإرهاب والتهرب الضريبي، لا تزال مصر متمسكة برفض تبادل معلومات الحساب المالي للأغراض الضريبية. يوجد ما يزيد عن عشرة مشروعات لاتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع كل من النمسا والنرويج وفنلندا ولوكسمبورج والهند وكوريا والبحرين دون توقيع، بسبب عدم إضافة الفقرة التي تتطلب تبادل المعلومات المصرفية حتى ولو كانت محظورة وفقا للقوانين والتشريعات الداخلية. يرى الباحث أن هذا التمسك الغير مبرر بسرية الحسابات في وجه السلطات الضريبية يحمل علامة استفهام، ويعد تفريطا في حقوق المجتمع لصالح المتهربين ضريبيا. كما أن قانون البنك المركزي ينظم الكشف عن بعض المعلومات لأغراض مكافحة غسل الأموال و الاستعلام والتصنيف الائتماني وغير ذلك، فلماذا الإصرار عن حجب المعلومات في وجه مصلحة الضرائب؟

8. التوسع في ضرائب الخطيئة

شجعت أجندة أديس أبابا (ما تمخض عنه المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أثيوبيا لعام 2015) على فرض ضرائب على التبغ كوسيلة فعالة ومهمة للحد من استهلاكه وللحد من تكاليف الرعاية الصحية ، وكتدفق إيرادي لتمويل التنمية . وهو ما يشير إلى ما يعرف بـ "ضرائب الخطيئة Sin Taxes" التي تفرض على السجائر والمشروبات الكحولية والمشروبات المحلاة بالسكر (في بعض البلدان) ، وعلى الرهان والمقامرة بدرجة أقل. وبالمثل تفرض الضرائب الايكولوجية Ecotax على إنتاج أو استيراد السلع تسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة والسلع الملوثة للبيئة ، مثل وقود السيارات والأسمدة والأكياس البلاستيكية. تشمل الضرائب الايكولوجية أيضا ضرائب استخراج أو إزالة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم والأخشاب، ورسوم ترخيص التخميم والتتزه والصيد والمعدات المرتبطة بها، وضرائب التخلص من النفايات لاسيما نفايات المصانع السائلة والنفايات الخطرة الأخرى، والضرائب على الأرض غير المحسنة. هذه الضرائب نادرة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط رغم أنها تساعد على استعادة توازن السوق وإنتاج الكمية المثلى من المنتجات بعد الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الصحية والبيئية، كما تولد هذه الضرائب أيضًا المزيد من الإيرادات وتمنح التنمية بُعدها المستدام.

يلاحظ اقتصار هذه الضرائب في مصر على ضريبة التبغ والمشروبات الكحولية، أما في ماليزيا، على سبيل المثال، فتتضمن استراتيجيتها لتعزيز النمو الأخضر مبدأ "الملوث يدفع" 'polluter pays' والدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، وإنشاء أدوات اقتصادية جديدة لتنمية أنظمة التمويل الخضراء مثل الضرائب الخضراء Green taxes وضريبة الكربون و الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+). جزء آخر من استراتيجية تحفيز النمو الأخضر بماليزيا ينطوي على تشجيع الإنتاج الأخضر وإنشاء سوق محلي للمنتجات والخدمات الخضراء. ويشمل ذلك إصدار الشهادات الخضراء للمباني والصناعات والمنتجات والالتزام بجعل 20% من المشتريات الحكومية "خضراء".

9. تفعيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية من الأوراق المالية

كانت الحكومة المصرية قد فرضت في عام 2014 ضريبة على الأرباح الرأسمالية المحققة من الأوراق المالية المقيمة في بورصة الأوراق المالية المصرية للضريبة بسعر 10% وغير المقيمة بالبورصة بالسعر العام 22.5%. إلا أنها واجهت مشكلات في تطبيقها وهو ما اضطر الحكومة في 2015 إلى تأجيلها مرة تلو الأخرى (آخر تأجيل حتى نهاية 2021) خشية هروب رؤوس الأموال وفقدان الأسواق المالية لحجم كبير من الاستثمارات. عبر المسؤولون في صندوق النقد الدولي عن إحباطهم من قرار تأجيل تفعيل ضريبة الأرباح الرأسمالية، لأن تأجيلها يعنى أن المزيد من أعباء خفض العجز في الميزانية سيتحمله أفراد الشعب، غير القادرين أصلاً على دفع أي تكاليف إضافية. يبلغ سعر هذه الضريبة 28.6% في الولايات المتحدة و يبلغ المتوسط المرجح لسعرها في دول OECD 23.3%، ويعفي عدد قليل من الدول الأرباح الرأسمالية من الخضوع للضريبة مثل كوريا وهولندا وتركيا (Pomerleau, 2015)¹. ويرى الباحث الشروع في تطبيق هذه الضريبة على نحو تدريجي وبسعر ضريبي أعلى على التداولات قصيرة الأجل بشكل يتناسب مع تأثيراتها الاقتصادية السلبية و بسعر ضريبي منخفض على الاستثمارات طويلة الأجل بهدف تشجيع هذا النوع من التداولات في البورصة وبهدف تعويض هذه الاستثمارات طويلة المدى عن

1 Pomerleau, K. (2015, March 24). S. Taxpayers Face the 6th Highest Top Marginal Capital Gains Tax Rate in the OECD. Retrieved March 31, 2021 from, <https://taxfoundation.org/us-taxpayers-face-6th-highest-top-marginal-capital-gains-tax-rate-oecd/>

التضخم المرتفع الذي تواجهه مقارنة بالتضخم الذي تواجهه الاستثمارات قصيرة الأجل (محمد سلطان، 2018)¹.

10. الالتزام بعدم مخالفة القانون بشأن اللجوء للسحب على المكشوف

في معرض الحديث عن مشكلات التمويل المحلي للتنمية، تعرض هذا البحث لقضية السحب على المكشوف وسببها والمواد القانونية الحاكمة وقيام الحكومة بالتوسع في السحب على المكشوف لا سيما خلال الفترة (2011-2017) والتي مول البنك المركزي فيها العجز الحكومي بمبلغ 607.684 مليار جنيه لعلاج عجز الموازنة وبنسب تجاوزت المنصوص عليها في قانون البنك المركزي سواء القديم أو الجديد (البنك المركزي المصري، 2020)². وتنامى المعروض النقدي (M1) و (M2) من 249 مليار جنيه و1.009 تريليون جنيه على التوالي في يونيو 2011 إلى 1.1 تريليون جنيه و4.5 تريليون جنيه على التوالي في يونيو 2020 (البنك المركزي المصري، 2020)³. ويعد السحب على المكشوف من "التابوهات" التي لا تقترب إلا في أوقات الحروب، وتحاول الدول تجنبها قدر الإمكان حتى في أوقات الأزمات، على سبيل المثال كان آخر مرة تم فيها اللجوء إلى هذه الآلية في إنجلترا هو عندما تفجرت الأزمة المالية عام 2008، ومؤخرا سمح به لمواجهة خطر الكساد الاقتصادي بعد أن أدت جائحة كورونا إلى تدمير النشاط الاقتصادي وإضعاف الطلب، وهو ما تطلب تدخلا قويا من البنوك المركزية. والحقيقة أن هناك تخوف دائم من ترك آليات ضخ السيولة النقدية في يد السياسيين الذين يسعون عادة وراء أهداف انتخابية قصيرة الأجل، يمكن أن تؤدي إلى إفراط في الإنفاق العام يضر بالاقتصاد على المدى الطويل نتيجة ارتفاع معدلات التضخم ويخلق مشكلات أكبر بالنسبة للبنوك المركزية.

1 محمد سلطان (21 يناير 2018). ورقة سياسات: ضرائب البورصة المصرية كفاءة وعدالة. حلول للسياسات البديلة. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021

<https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/496/egyptian-exchange-taxes-efficiency-and-equitability>

2 البنك المركزي المصري (2020). السلاسل الزمنية. العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة.

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={C80BAED8-2B58-4036-ABDA-1F312C940FFD}&file=Deficit%20and%20Sources%20Annual.xlsx&action=default

3 البنك المركزي المصري. (2020). السلاسل الزمنية.

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={8524AB77-06DF-4071-B679-7A0718130BE9}&file=Domestic%20Liquidity%20and%20Counterpart%20Assets%20Annual.xlsx&action=default

وبالنظر إلى تجارب الدول محل الدراسة نجد أن كوريا لجأت في مطلع تجربتها التنموية إلى تأميم البنوك التجارية وتعديل قانون بنك كوريا المركزي لعام 1962 بغرض نقل سلطة السياسة النقدية من بنك كوريا المركزي إلى وزارة المالية. كانت هذه الخطوة حاسمة في استراتيجية تمويل الحكومة لمشاريع التنمية المدرة للعائد وبناء البنية التحتية ومرافق الإنتاج وشراء السلع الرأسمالية ، والتي اعتمدت بشكل كبير على التوسع النقدي لبنك كوريا حتى بلغت استثماراتها 38.8% من إجمالي الإنفاق الحكومي في الفترة 1971-1994. أما تأميم البنوك التجارية وإنشاء بنوك متخصصة فقد مكن حكومة كوريا الجنوبية من لعب دور إيجابي ونشط في توجيه استثمارات القطاع الخاص مقارنة بالعديد من البلدان المتقدمة والنامية الأخرى. حيث عملت الحكومة على دعم مشروعات القطاع الخاص في القطاعات الاستراتيجية الصناعية والتكنولوجية الموجهة للتصدير بما تحتاجه من ائتمان. كانت كوريا الجنوبية تحت ضغط مستمر من "التضخم التتموي" بمتوسط معدل سنوي يبلغ حوالي 17.3% بين عام 1953 وعام 1981. بعد ذلك ، هبط التضخم إلى 5.3% سنوياً بين عامي 1983 و 1994. ومنذ ذلك الحين ، انخفض إلى ما بين 2% و 3% سنوياً. أما في مصر ومع ضعف المخصص للإنفاق الاستثماري في الموازنة (10.4% فقط من إجمالي المصروفات عام 2018) وارتفاع معدلات الاستدانة من المصادر المحلية والخارجية الأخرى، لا يوصي الباحث باللجوء إلى هذا الشكل من التمويل لسد عجز الموازنة ، والالتزام بالحدود القانونية عند الاضطرار.

11. اتباع الممارسات الضريبية الدولية الحديثة في ظل رقمنة الاقتصاد وللتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات

أدركت الدول، وبصفة خاصة المتقدمة ، أن التهرب والتجنب الضريبي الدولي أصبح كالإرهاب الدولي لا يمكن مواجهته إلا بالتعاون الدولي في إصلاح النظم الضريبية، الداخلية والدولية. ومن القضايا المعاصرة ما أشار إليه تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020 من أن الرقمنة المستمرة للاقتصاد تجعل القواعد الضريبية المتفق عليها قبل قرن تقريباً قد عفا عليها الزمن. حيث يمكن لنمو التجارة الإلكترونية والبيع عبر الانترنت ونماذج الأعمال الرقمية تعطيل الأنظمة المالية المختلفة ، بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة و تفرض تحديات في تحصيل ضرائب السلع والخدمات خاصة عندما لا يكون المورد والمنصة الرقمية في نطاق الولاية القضائية للعميل مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات إذا لم يتم اتخاذ

التدابير المناسبة. تسهل الرقمنة العمل في السوق دون تفعيل قواعد الإقامة الضريبية. و هناك بعض الدلائل على أن الشركات متعددة الجنسيات تدفع ضرائب أقل نسبياً من الشركات الصغيرة والمتوسطة. لا تشارك هذه الشركات في العقد الاجتماعي للبلد المضيف مثل المؤسسات المحلية وتقوم أحياناً باختيار مقر عملها الرئيسي في بلد منخفضة أو معدومة الضرائب (ملاذات ضريبية) يتم تحويل الأرباح إليها سوريا باستخدام بعض الطرق والأدوات مثل دفع الاتاوات وبراءات الاختراع والفوائد بين فروع الشركة مستغلة بذلك ازدياد المنافسة الضريبية الضارة Harmful Tax Competition بين الدول وعدم التطابق في القواعد الضريبية ووجود فجوات. ومن ثم يتوجب على مصر الاشتراك الفعال في وضع السياسات والمعايير الدولية البالغة الأهمية لها وللدول النامية، وتطبيق أحدث الممارسات بما يعظم استفادتها و يحافظ على نصيبها العادل من الضريبة. وقد أسفر مشروع تأكل الوعاء وتحويل الأرباح (BEPS project) Base Erosion and Profit Shifting project التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين عن وضع وثيقة متعددة الأطراف Multilateral instrument انضمت إليها حوالي 150 دولة. تتطلب مكافحة التهرب تطبيق آلية تبادل المعلومات التلقائي (Automatic exchange of information (AEOI)) وعدم جواز امتناع الدول عن تبادل المعلومات بدعوى سرية الحسابات المصرفية، وهو ما وافقت عليه وتطبقه الدول محل الدراسة كوريا وماليزيا منذ سنوات خلت وتتمسك مصر برفضه كما سبقت الإشارة (OECD, n.d.)¹.

12. محاربة الفساد

تدفع مصر فاتورة باهظة للفساد المالي. لا يؤدي الفساد فقط إلى خسارة محتملة فورية للموارد ولكنه ينتهك العقد الاجتماعي و يقوض الثقة بالحكومات. رغم صعوبة قياس الفساد بدقة، إلا أننا نلمس تداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية. يؤدي الفساد إلى انخفاض الإيرادات العامة وعدم كفاءة وفعالية الانفاق العام والخدمات المقدمة من قبل الحكومات (United Nations, IATF, 2020)². لكن ما يمكن رصده هو التدفقات المالية غير المشروعة (Illicit Financial Flows (IFFs) و هي التدفقات المالية العابرة للحدود غير

1 OECD. (n.d.). International tax co-operation: Key indicators and outcome.

<https://www.oecd.org/tax/international-tax-co-operation-map.htm>

2 United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report 2020. (New York: United Nations, 2020), available from: <https://developmentfinance.un.org/fsdr2020>.

مشروعة الكسب أو التحويل أو الاستخدام. تقدر التدفقات غير المشروعة الخارجة من مصر بنحو 105 مليار دولار خلال الفترة من 1970-2008 ويتركز 40.6% منها في قطاع النفط (United Nations. Economic Commission for Africa, 2015)² وحاليا تحتل مصر المرتبة السادسة والثلاثين عالميا للتدفقات غير المشروعة الخارجة منها بمتوسط سنوي يبلغ 3,983 مليار دولار 1. نسبة 83% من التدفقات غير المشروعة يكون في صورة تلاعب بالفواتير Misinvoicing (Kar & Spanjers, 2015).² غالبًا ما تستبعد هذه التقديرات بعض أشكال التدفقات التي تكون بطبيعتها سرية ولا يمكن تقديرها بشكل صحيح ، مثل عائدات الرشوة والاتجار بالمخدرات ، البشر والأسلحة. وبالتالي ، من المرجح أن يتجاوز المبلغ الذي تفقده مصر هذه التقديرات بمبلغ كبير .

يمكن الاستفادة من تجربة تايوان في مكافحة الفساد،(تحتل تايوان الترتيب 141/12 في التنافسية لعام 2019 والترتيب 141/25 في حوادث الفساد بالمقارنة بترتيب تنافسية مصر في المركز 141/93 و ترتيب مؤشر الفساد 141/91) فتايوان لديها إطارًا قانونيًا شاملاً لمكافحة الفساد والرشوة، ونظام لمراقبة وعزل القضاة الفاسدين و للتحقيق في انتهاكات وفساد عناصر الشرطة ومعاقبتهم. نادرًا ما تبلغ الشركات عن اضطرابها لدفع رشوى لمسؤولي الضرائب أو الجمارك أو للمسؤولين للحصول على المرافق العامة. تتعاون وزارة العدل ، المسؤولة أيضًا عن مكافحة الفساد ، مع منظمات المجتمع المدني وأولئك الذين يعملون في مجال حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية والقضايا البيئية، ويمكنهم العمل دون مضايقة. لدى تايوان أيضًا مجموعة من القوانين واللوائح الشاملة المصممة لاستهداف الفساد وبناء حوكمة نظيفة وشفافة ، مثل قانون التبرعات السياسية وقانون جماعات الضغط وقانون إعلان الملكية من قبل الموظفين العموميين وقانون تحية الموظفين العموميين بسبب تضارب المصالح وقانون مكافأة المبلغين وحماية الشهود والحفاظ على سرية هوياتهم في قضايا غسيل الأموال أو تزوير الانتخابات أو

1 United Nations. Economic Commission for Africa (2015). Illicit Financial Flow Report of the High Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa

<https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/22695/b11524868.pdf?sequence=3&isAllowed=y>

2 Kar, D., & Spanjers, J. (2015). Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013. *Global Financial Integrity*, 1-10. https://secureservercdn.net/45.40.149.34n.8bd.myftpupload.com/wp-content/uploads/2015/12/IFF-Update_2015-Final-1.pdf

الرشوة. تُعد البيئة الإعلامية في تايوان من بين الأكثر حرية في آسيا. ويحظر القانون التايواني على الحكومة والأحزاب السياسية امتلاك أو إدارة شركات وسائط البث فـالمنافذ الإعلامية حكراً على القطاع الخاص الذي يقدم تقارير عن سياسات الحكومة ومزاعم الفساد. يحتوي قانون معاقبة الفساد والقانون الجنائي على عقوبات محددة لأنشطة الفساد تصل للسجن مدى الحياة وغرامة تصل إلى 100 مليون NTD (3.3 مليون دولار أمريكي). في إحدى قضايا الفساد ، أُدين الرئيس السابق تشين شوي بيان وزوجته بتهم الفساد وغسيل الأموال، وحكم عليه بالسجن 18 عامًا وعلى زوجته بالسجن أكثر من 19 عامًا وغرامة قدرها 5.45 مليون دولار أمريكي. في مصر، من الضروري إحراز تقدم على صعيد التشريعات الخاصة "بالحق في المعلومات"، و"حماية المبلغين عن الفساد"، و التدابير الرامية إلى ضمان سماع صوت المواطنين فيما يتعلق بقرارات السياسات وآثارها¹. (GAN,2020)

13. استرداد الأصول المسروقة وإعادتها

لم تستند مصر من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرة إعادة الأصول المسروقة Stolen Asset Recovery Initiative «STAR» لاستعادة التدفقات المنهوبة المشار إليها بعاليه. يتم اعتبار الأصل "مسروقاً" إذا كان نتاج تدفقات مالية مرتبطة بالفساد (United Nations, IATF, 2016)². عادة ما تكون عملية تعقب الأصول المسروقة وتجميدها ومصادرتها وإعادتها إلى بلدها الأصلي عملية معقدة وطويلة ، تنطوي على ولايات قضائية عديدة، وغالباً ما تكون معقدة بسبب الحواجز التقنية أو القانونية أو السياسية. وبعد ثورات الربيع العربي، أمل مواطنو العديد من البلدان العربية، بثقة مبالغ فيها، في استعادة هذه الأصول. وبحسب التقديرات المتحفظة، يُسرق من البلدان النامية كل عام ما بين 20 مليار دولار أمريكي و 40 مليار دولار أمريكي – ما يعادل 20 إلى 40 % من إجمالي المساعدة الإنمائية الدولية السنوية (World Bank & UNODC, n.d.)³. إن

1 GAN (September 2020). Taiwan Corruption Report. <https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/taiwan/>

2 United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, Adis Ababa Action agenda, Monitoring commitments and actions, Inaugural report. (New York: United Nations, 2016), available from: https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/03/Report_IATF-2016-full.pdf.

3 World Bank & UNOD (n. d.). Stolen Asset Recovery Initiative.

متوسط التدفقات الغير مشروعة الخارجة من مصر المقدّر بمبلغ 3,983 مليار دولار سنوياً يتطلب من مصر بذل أقصى الجهد لاستعادة هذه التدفقات التي قد تتجاوز ما تحصل عليه مصر من قروض خارجية.

في الشأن المالي، أعلنت وزارة العدل الأمريكية في أبريل 2020 أنها أعادت إلى ماليزيا ما يقرب من 300 مليون دولار (1.292 مليار رينغيت ماليزي) بالإضافة إلى 600 مليون دولار سبق إعادتها أيضاً من بين أكثر من 4.5 مليار دولار تم اختلاسها من صندوق تنمية الاستثمار المالي من قبل مسؤولين رفيعي المستوى فيهم بعض المقربين من رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق من خلال مؤامرة إجرامية تتطوي على غسيل الأموال الدولي والرشوة في العديد من الولايات القضائية بما في ذلك الولايات المتحدة وسويسرا وسنغافورة ولوكسمبورغ. كان ذلك بمساعدة غرف النائب العام في ماليزيا ، والشرطة الملكية الماليزية ، ولجنة مكافحة الفساد الماليزي¹ (USA Department of Justice, 2020).

14. جمع الزكاة

يمكن لمصر الاستفادة من تجربة الزكاة في ماليزيا رغم أنها قيد التطوير. تجمع الزكاة إلزامياً في ماليزيا وفق أحكام الشريعة وتصرف في مصارفها الشرعية وقد تخصم من الراتب مباشرة ويمنح الموظف خصماً ضريبياً. بلغت حصيله زكاة المال وحدها في ماليزيا عام 2016 ما يعادل 598 مليون دولار أو نحو 0.25% من الناتج المحلي الإجمالي جمعت من نحو 15.5 مليون مسلم . يتاح للمواطنين تتبع ومراقبة عملية تحصيل الزكاة وصرفها. علاوة على ذلك ، هناك تقارير سنوية تشرح التفاصيل وتبين مكان وكيفية صرف الزكاة (Migdad, 2019)² تعمل الزكاة على إعادة توزيع الثروة وتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء.

¹ USA Department of Justice (2020, April 14). U.S. Repatriates \$300 Million to Malaysia in Proceeds of Funds Misappropriated from 1Malaysia Development Berhad. Retrieved March 30, 2021, from <https://www.justice.gov/opa/pr/us-repatriates-300-million-malaysia-proceeds-funds-misappropriated-1malaysia-development>

² Migdad, A. (2019). Managing Zakat through Institutions: Case of Malaysia. *Uluslararası İslam Ekonomisi ve Finansı Araştırmaları Dergisi*, 5(3), 28-44.

15. إصدار اليانصيب لأغراض التنمية

يمكن لمصر الاستفادة من تجربة تايوان في اليانصيب، حيث تتولى الخزنة العامة في تايوان الإشراف على إصدار يانصيب النفع العام Public Welfare Lottery وضخ الفائض في أنشطة الرعاية الاجتماعية. بلغت مبيعات يانصيب الرفاهية العامة في عام 2019 ما قيمته 117.95 مليار دولار تايواني جديد (حوالي 4.17 مليار دولار أمريكي)، وبلغ فائض اليانصيب الموزع 27.39 مليار دولار تايواني، منها 12.33 مليار دولار تايواني تم توزيعها على وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية لتعزيز نظام المعاشات الوطني، 1.37 مليار دولار تايواني جديد للإدارة الوطنية للتأمين الصحي لتعزيز احتياطي السلامة لبرنامج التأمين الصحي الوطني و 13.7 مليار دولار تايواني للحكومات المحلية للإنفاق على الرعاية الاجتماعية (Ministry of Finance, 2020).¹

16. المطالبة بالتعويضات المستحقة لمصر

بعد التوقيع على "معاهدة السلام" بين كوريا واليابان في عام 1965 وعقب إبرام اتفاقية تعويضات "الاحتلال" بين البلدين، قدمت اليابان لكوريا من التعويضات والقروض ما كان له تأثير ملحوظ على الاقتصاد الكوري. في حين لم تحصل مصر عن تعويضات الألغام التي زرعتها قوات الحلفاء والمحور في صحراء مصر الغربية خلال الحرب العالمية الثانية والتي تعوق تنمية المنطقة وتحتاج إلى تكلفة مالية مرتفعة لإزالتها. كذلك لم تحصل مصر على تعويض عن تدمير مدن بورسعيد والإسماعيلية وميناء ومدينة السويس ومدينة بورفؤاد وتهجير قاطنهم نتيجة ما عرف بالعدوان الثلاثي على مصر. بالإضافة إلى مقابل الخدمات العسكرية التي قدمتها مصر لبريطانيا وترتب عليها استشهاد مئات الجنود والضباط المصريين أثناء الحرب مع إنجلترا. لقد عانت مصر دون جريرة من ويلات الاستعمار والحروب المتعددة ومن حقها أن تفتح سجلاتها وأن تطالب بتعويض عما حاق بها من أضرار.

17. تعزيز الاستفادة من الثروات الطبيعية

أشارت أجنحة عمل أديس أبابا إلى أن البلدان التي تعتمد على صادرات الموارد الطبيعية تواجه تحديات خاصة. وفي ضوء توصيات الأجنحة، يجب أن تمارس مصر السيادة الكاملة الدائمة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية من الغاز والنفط والذهب والمعادن وغيرها، وأن تسعى

1 Ministry of Finance, (2020, September). *Government Finance in The Republic of China*,

<https://www.mof.gov.tw/eng>

للاستثمار في إضافة القيمة ومعالجة الموارد الطبيعية محليا والتنويع الإنتاجي، وأن تعيد النظر في الحوافز الضريبية المفرطة المتعلقة بهذه الاستثمارات، لا سيما في الصناعات الاستخراجية. ويتحتم عليها تبادل أفضل الممارسات والتعلم من الأقران وبناء القدرات من أجل التفاوض والتعاقد الذي يمنح مصر امتيازات عادلة وشفافة في اتفاقيات الإيرادات والإتاوات ومراقبة تنفيذ العقود.

18. ترشيد الدعم

في عام 2019 حولت الخزانة العامة 17.3 مليار جنيه للشركة القابضة لكهرباء مصر دعماً -بالأساس- لكهرباء القطاع الصناعي حيث أن الدعم المقدم للمواطنين محدودى الدخل أصبح "دعماً تبادلياً" بين كثيفي الاستهلاك وقليلي الاستهلاك وفق تصريحات وزير الكهرباء والطاقة المتجددة (نورا فخري، 2020)¹. صحيح أن كوريا تبنت أساليب مماثلة لدعم القطاع الصناعي حيث شمل الدعم الحكومي للتصنيع تخفيض معدلات استخدام المنافع العامة بالنسبة للشركات الصناعية إلى حوالي 77% من المعدلات في الأسر المعيشية و 41% من المعدلات للقطاع التجاري والقطاع العام ناهيك عن بيع المؤسسات العامة و الأصول اليابانية بأسعار زهيدة واستخدام أدوات سعر الصرف المتعدد و الائتمان الموجه و قمع النقابات العمالية من أجل تخفيض تكاليف الأجور وتقديم دعم مباشر وغير مباشر، بل وصل الأمر إلى حد كما غض الطرف عن التهرب الضريبي ، لكن كل هذه المزايا كانت لدعم القدرة التنافسية ومشروطة بتحقيق أهداف التصدير والربحية، ويتم سحب هذه المزايا فوراً من الشركات التي تسقط. أما في مصر فلا يتم فحص حالة كل مشروع على حدة، وربما يتم منح هذه المزايا لمشروع احتكاري يعمل في ظل سياسة جمركية حمائية، ناهيك عن أن دعم الطاقة بحد ذاته يشجع الصناعات كثيفة الطاقة في محاولة للتربح من هذا الخل الهيكلي.

وبالنسبة للدعم الموجه للفقراء ورغم أن برنامج تكافل قد إلى خروج 10% من المستفيدين من الفقر، وبرنامج كرامة إلى خروج 6% من المستفيدين من الفقر، لكن هذا لا ينفى وجود بعض التسرب فيها حيث إن 27% من برنامج تكافل و 34.3% من كرامة تذهب إلى غير الفقراء ولهذا يجب العمل على الحد من تسرب الدعم إلى غير مستحقيه.

1 نورا فخري (13 يناير 2020). وزير الكهرباء: رفع دعم الكهرباء لا يعنى إلغائه عن محدودى الدخل. اليوم السابع.

وزير-الكهرباء-رفع-دعم-الكهرباء-لا-يعنى-إلغائه-عن-محدودي/https://www.youm7.com/story/2020/1/13/4584915

في ماليزيا تم ربط نظام الإعانات الشامل بنقص السلع الأساسية وتهريبها. غالبًا ما يتخلى الصيادون الماليزيون عن الصيد لبيع الوقود المخصص لقواربهم إلى نظرائهم في دول مثل تايلاند وإندونيسيا التي لا تقدم إعانات مماثلة. وتقوم الشركات المؤهلة للحصول على السكر المدعوم بالإفراط في طلب السكر وبيع فائضها بشكل غير قانوني إلى الصناعات غير المستهدفة للدعم. و في 1 ديسمبر 2014 ، أنهت حكومة ماليزيا رسميًا دعم جميع أنواع الوقود ، مستفيدة من انخفاض أسعار النفط في ذلك الوقت ، مما قد يوفر للحكومة ما يقرب من 20 مليار رينجت (5.97 مليار دولار أمريكي) سنويًا. تم وضع آلية تعويم مُدارة حيث يتم تعديل الأسعار وفقًا لسعر السوق. وأكد رئيس الوزراء الماليزي أن المدخرات لن تذهب كلها لخفض عجز الموازنة بل ستساهم في دعم أجندات عمل أخرى وطنية واقتصادية مثل المنح الدراسية للطلاب المتميزين وجهود الرعاية الصحية وقال نجيب إن هذه التغييرات لن تؤثر إلا بشكل ضئيل على ميزانيات الأسرة بينما تجلب منافع طويلة الأجل للأمة

19. الأخذ بالطرق الحديثة والمبتكرة للاستثمار وتمويل التنمية

أشارت أجندة أديس أبابا إلى إمكانات وسائل الاستثمار الجديدة، مثل:

- صناديق رأس المال المخاطر الموجهة نحو التنمية development-oriented venture capital funds وهو شكل من أشكال التمويل تقوم فيه شركات رأس المال أو الصناديق بتمويل الشركات الناشئة التي يُعتقد أنها تتمتع بإمكانيات نمو عالية في مراحلها المبكرة مقابل حقوق ملكية أو حصة ملكية. يتحمل أصحاب رؤوس الأموال مجازفة تمويل المشاريع الناشئة والتي تكون معدلات فشلها عالية على أمل أن تصبح بعض الشركات التي يدعمونها ناجحة. عادة ما تعتمد الشركات الناشئة على تقنية مبتكرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات (IT) أو التكنولوجيا النظيفة أو التكنولوجيا الحيوية.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص public-private partnerships (وسيتم تفصيل هذه النقطة في مقترحات تمويل التنمية من المصادر المحلية الخاصة)
- التمويل المختلط finance blended وهو استثمار ميسر لجذب المستثمر يجمع بين استثمار أولي غالبًا من جهة خيرية أو حكومية مع استثمار تجاري لاحق. بمجرد أن يمتص التمويل الميسر الكثير من المخاطر، يصبح المشروع أكثر جاذبية للمستثمرين.

- تمويل المشاريع بدون حق الرجوع non-recourse project وهو نوع من الإقراض التجاري يتم سداد القرض فيه فقط من أرباح المشروع الذي يموله القرض أو من الضمانات، وفي حالة التخلف عن السداد ، لا يجوز للمقرض الاستيلاء على أي أصول للمقترض بخلاف الضمان.
 - هياكل التمويل المجمعة structures pooled funding حيث يتم تجميع أموال عدد كبير من الأفراد في محفظة عملاقة واحدة لأغراض الاستثمار. صناديق الاستثمار المشتركة Mutual funds، وصناديق التحوط hedge funds، والصناديق المتداولة في البورصة exchange traded funds، وصناديق التقاعد pension funds، وصناديق الاستثمار الائتمانية unit investment trusts، كلها أمثلة على الصناديق المجمعة التي تدار باحتراف وتسمح للأفراد بالوصول إلى الوفورات والفرص المتاحة فقط للمستثمرين المؤسسيين الكبار.
 - الكيانات ذات الغرض الخاص special-purpose vehicles وهي شركة تابعة تنشؤها الشركة الأم لعزل المخاطر المالية. إن وضعها القانوني كشركة منفصلة يجعل التزاماتها آمنة حتى لو أفلسَت الشركة الأم، وبالعكس يمكن استخدامها للقيام بمشروع محفوف بالمخاطر مع الحد من أي تأثير مالي سلبي على الشركة الأم والمستثمرين.
 - أدوات تخفيف المخاطر risk mitigation instruments للتخفيف من المخاطر وتحويلها من الجهات الراعية للمشروع والمقرضين من القطاع الخاص إلى أطراف ثالثة للتأمين والضمانات، مثل وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف the Multilateral Investment Guarantee Agency
 - الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول mobile banking والتي لم تتحقق إمكاناتها الكاملة حتى الآن.
- رحبت أجندة أديس أبابا أيضا بالتقدم المحرز في تطوير وحشد الدعم للمصادر والآليات المبتكرة للتمويل الانمائي مثل:
- السندات الخضراء green bonds التي تُصدّر لجمع الأموال لمشاريع المناخ والبيئة التي تهدف إلى تمويل الطاقة النظيفة ، ومنع التلوث ، والزراعة المستدامة ، ومصايد الأسماك والغابات ، وحماية النظم البيئية المائية والبرية ، والنقل النظيف ، والمياه النظيفة

، والإدارة المستدامة للمياه. البنك الدولي هو أكبر مُصدر لها. في فبراير 2020 بدأت وزارة المالية المصرية إجراءاتها لإصدار سندات خضراء حكومية دولية، لتكون أول دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر "سندات المناخ". تحمل السندات عادةً نفس التصنيف الائتماني للالتزامات الديون الأخرى لمُصدرها. غالبًا ما يتم التحقق منها من قبل طرف ثالث مثل Climate Bond Standard Board ، الذي يشهد بأن السند سيمول المشاريع التي تتضمن فوائد للبيئة.

- سندات اللقاحات vaccine bonds ولها تأثير فوري وهام لإنقاذ الأرواح.
- سندات البنية التحتية طويلة الأجل long-term infrastructure bonds
- سندات الكوارث catastrophe bonds تسمح سندات الكوارث للمُصدر وهو غالبا شركة تأمين أو إعادة تأمين بتلقي أصل قيمة السند مقابل سداد الفوائد بانتظام وفي حالة حدوث ظروف محددة ، مثل الزلزال أو الإعصار يتحمل المستثمرون المخاطرة ولا يستردون أصل قيمة السند. عادة ما تستخدم شركات التأمين سندات الكوارث كبديل للتأمين التقليدي ضد الكوارث.
- سندات الأثر الاجتماعي social impact bonds يقوم المستثمرون بتمويل برنامج اجتماعي (كمحو الأمية مثلا) وتوافق الحكومة على سداد مدفوعات للبرنامج فقط عند تحقيق نتائج ناجحة. ورغم تسميتها بالسندات لكنها لا تقدم معدل عائد ثابت للمستثمرين. ففي حالة نجاح المشروع وتحقيق النتائج الاجتماعية يتم منح العائد للمستثمر الممول للمشروع، أما إذا فشل المشروع ، لا يتلقى المستثمرون أي شيء. لذلك يتحمل المستثمرون مخاطر عالية. "
- آليات تسعير الكربون carbon pricing mechanisms يقصد بتسعير الكربون قياس التكاليف الخارجية التي يدفعها الجمهور لانبعاثات الكربون ، مثل الأضرار التي تلحق بالمحاصيل وتكاليف الرعاية الصحية من موجات الحرارة والجفاف أو الدمار الذي يَحِق بالممتلكات من الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر. يساعد سعر الكربون في إعادة عبء الضرر إلى المسؤولين عنه ، ويقرر الملوثون بأنفسهم ما إذا كانوا سيقفون

- نشاطهم الملوّث ، أو يقللوا الانبعاثات ، أو يواصلوا التلويث ويدفعوا مقابل ذلك. بهذه الطريقة ، يتم تحقيق الهدف البيئي العام بالطريقة الأكثر مرونة والأقل تكلفة للمجتمع.
- القروض الثلاثية triangular loans يشار إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب South-South cooperation باعتباره مكملاً متزايد الأهمية للتعاون بين الشمال والجنوب North-South cooperation في تمويل التنمية ، وهو أمر أساسي لتنفيذ خطة عام 2030. من ناحية أخرى ، يُفهم التعاون الثلاثي Triangular cooperation بشكل عام على أنه شراكات بين بلدين ناميين أو أكثر ، يدعمها بلد متقدم أو منظمة متعددة الأطراف.
 - آليات السحب pull mechanisms تعوض آليات السحب ضعف الموارد المالية المخصصة لمجال البحث والتطوير (R&D) في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. تعزز آليات السحب الطلب على منتج غير مطور. وكمثال على ذلك أن تعلن الحكومة المصرية عزمها التعاقد على شراء أي لقاح مصري ضد الالتهاب الكبدي الوبائي تكون فاعليته مؤكدة لعلاج مليون مريض بسعر محدد. عندئذ ستحاول مراكز الأبحاث والمعامل تطوير لقاح محلي كفاء وتكون متأكده من عائد مبيعاته. وبنفس الطريقة يمكن للحكومة عرض شراء حقوق براءة الاختراع لمنتج ما يفي بشروط أداء محددة بسعر محدد (عادة ما يكون أعلى من القيمة السوقية)، أو تنظيم جوائز تهدف إلى تحفيز تطوير الحلول لمشكلة معينة محددة جيداً.
 - ضريبة التضامن الدولي على تذاكر الطيران the international solidarity levy for airline tickets وهي رسم إضافي على ضريبة الطيران المدني في الدول المشاركة تخصص لتمويل Unitaid وهي منظمة صحية عالمية تعمل تبتكر في مجالات الوقاية من الأمراض الرئيسية وتشخيصها وعلاجها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، مع التركيز على السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والعدوى المصاحبة المميتة
- هذه المصادر والآليات وغيرها مستقرة ويمكن التنبؤ بها وتكمل دور المساعدات الإنمائية الرسمية دون أن تثقل كاهل الدول النامية

انعكست أهمية التعليم في كوريا بشكل جيد في الدخل والوقت الذان يبذلان على التعليم، وفي مرتبات المعلمين مقارنة بفئات الدخل الأخرى في الدولة، وكذلك في البلدان المتقدمة الأخرى. يحصل المدرس المخضرم في كوريا الجنوبية على 2.5 ضعف المتوسط الوطني لدخل الفرد، مقارنة بـ 1.2 ضعف متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة. متوسط راتب كل ساعة لمعلم في مدرسة ثانوية لديه 15 عاما من الخبرة في عام 1999 بلغ 77 دولارا، مقارنة بـ 35 دولارا في الولايات المتحدة وأكثر من 50 دولارا في الدانمرك ، وإسبانيا وألمانيا. وقد انفتحت الحكومة ، التي لعبت دورا هاما جدا في الاستثمار في رأس المال البشري ، حوالي 15 % من الميزانية على التعليم في عام 1987 ، وهو ما يعادل تقريبا النفقات على الخدمات الاجتماعية . وأصبح الطلاب الذين تخصصوا في العلوم والهندسة وإدارة الأعمال يعاملون بشكل إيجابي في عملية الفرز الوطنية أكثر من الطلاب في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالجودة، ووفقا لإحصاءات البنك الدولي لعام 1979، فإن حالة التعليم في كوريا الجنوبية قد وصلت إلى المستوى الذي وصلت إليه بلدان أوروبا الغربية المتقدمة. ونتيجة للاستثمارات العالية في رأس المال البشري، كان لدى كوريا الجنوبية بحلول عام 1961 قوة عاملة شابة متعلمة تعليما جيدا، إلى جانب بنية تحتية حديثة. وقد تمكنت القوى العاملة المتعلمة جيدا والمتحمسة للغاية من إنتاج سلع منخفضة التكلفة وعالية الجودة وجدت أسواقا جاهزة في الولايات المتحدة وبقية العالم الصناعي. إن تعزيز قدرة كوريا الجنوبية على اقتناء التكنولوجيا الجديدة من الخارج وتكييفها مع الظروف المحلية، هو نتيجة ثانوية لاستثمارها في رأس المال البشري حيث سهل العمال المتعلمون إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى اقتصاد كوريا الجنوبية ، كذلك جلب الكوريون الذين تلقوا تعليمهم في الخارج الكثير من التكنولوجيا الجديدة إلى الوطن مما مكن كوريا، بالإضافة إلى دول شرق آسيا الأخرى - بما في ذلك سنغافورة وتايوان، والتي كانت من بين قادة العالم في هذه المناطق - من ترقية تقنياتها بسرعة أكبر من بلدان أمريكا اللاتينية. وبالمثل، كان الالتحاق بالتعليم العالي في العلوم والهندسة، ونفقات الأعمال التجارية على البحث والتطوير، في المتوسط، أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية. وبذلت الحكومة الكورية جهدا واعيا لجذب الطلاب الكوريين المتعلمين في الخارج إلى بلدهم الأصلي. وقد تولى العديد من هؤلاء الطلاب مناصب قيادية في الحكومة، وفي مجال الأعمال، وفي العديد من المجالات البحثية والتقنية. كان بناء القدرات التكنولوجية والتعلم على مدى العقود الخمسة الماضية

مصدرا رئيسيا للتنمية الصناعية والنمو الاقتصادي في كوريا. إن نمو الاقتصاد الكوري يعزى إلى نجاحها في تكوين وتراكم رأس المال المادي والبشري والتوجه نحو التصنيع والتكنولوجيا المتقدمة. في تايوان يحتل الإنفاق على التعليم صدارة الإنفاق العام، وخلال عام 2019 توزعت المصروفات العامة كالتالي: التعليم والعلوم والثقافة (24.1%)، الصحة والمساعدات والرفاهية الاجتماعية (20.3%)، التنمية الاقتصادية (16%)، الإدارة العامة (14.3%)، الدفاع الوطني (11%)، التقاعد والتعزية (6.6%)، تنمية المجتمعات وحماية البيئة (3.6%)، الالتزامات (3.6%)، أخرى (0.5%). ينصب تركيز الحكومة على بناء بيئة تعليمية عالية الجودة وتوسيع نطاق رعاية المحرومين في المجتمع والتنمية الاقتصادية وتعزيز نظام التقاعد الوطني. ونلاحظ شفافية الإفصاح عن مصروفات الدفاع الوطني.

وفي مصر، بعد الكثير من الدندنة والطنطنة حول إصلاح منظومة التعليم واعتبار عام 2019 هو عام التعليم في مصر، كانت حصته في المصروفات العامة 8.4% فقط في موازنة 2019/20. (وزارة المالية، 2020)¹

21. خلق ثقافة داعمة للنمو الاقتصادي

تدعو البوذية، الدين السائد في الدول الآسيوية، إلى التواضع والزهدي في الحياة الدنيوية مقابل التنعم في الحياة الأبدية. ويقدم الرهبان البوذيون أمثلة حية على هذا التواضع يوميًا. مما خلق مناخًا مواتيًا للادخار والتراكم الداخلي. كما شجعت القيم الكونفوشيوسية على الاجتهاد والعمل الجاد وتقديم المصلحة العامة على الخاصة وتبجيل التعليم واعتبرت الجدارة والكفاءة هي الوسيلة المقبولة للتقدم الوظيفي في النظام الهرمي، وبالتالي شجعت الكونفوشيوسية على التكوين السريع لرأس المال البشري. وهنا يثور تساؤل عن سبب الجفوة بين سلوكياتنا وبين القيم الإيجابية البناءة التي يزخر بها الدين الإسلامي مثل نبذ الاسراف والحض على العلم والعمل. هل يمكن أن يكون لعلماء الأزهر تأثير مماثل؟

يمكننا أيضا تعلم العديد من الدروس الثقافية من ماليزيا التي أصبحت نموذجا للسلام العرقي في مجتمع متعدد الأعراق بعد أن شهدت اضطرابات عرقية دموية عام 1969. لم يخلو المجتمع الماليزي من بعض الطوائف الأصولية التي حاولت تطبيق الشريعة قسرا على غير المسلمين، وقد

1 وزارة المالية (2020). موازنة-المواطن- "حقك-تعرف-موازنة-بلدك" لعام 2020/2021. <https://mof.gov.eg>

تصدت لها الدولة بحزم واطلق مهاتير حملة من أجل استيعاب القيم الاسلامية والدعوة إلى أخلاقيات وممارسات العمل اليابانية، مثل العمل بجد والولاء للشركة والابتكارات ذات الصلة مثل مراكز مراقبة الجودة التي تعزز إنتاجية العمالة بأقل تكلفة للإدارة، وأكد أن هذه القيم والممارسات ليست متناقضة ، بل متوافقة مع الإسلام.

من أجل تحقيق الانطلاقة التنموية لا بد أن تتوحد الدولة حكومة وشعبا لتحقيق هذا الهدف. كان لدى الكوريين رغبة عارمة للحاق باليابانيين أو تجاوزهم -a-catch-up-with-Japan-“ movement.” ومن الكلمات المتداولة بين الكوريين “إذا كان اليابانيون يستطيعون فعل ذلك ، يمكننا أيضا”. وكان الاعتقاد العام أن الطريق الوحيد للنمو الاقتصادي هو “تحديث” الاقتصاد، ولمعظم الكوريين كان ذلك مرادفا للتصنيع. ولا يتوقع من الحكومة فحسب، بل أيضاً الأفراد والشركات التجارية أن يسهموا في التنمية الاقتصادية، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحهم الخاصة. كان السبب الرئيسي لانتشار الأرباح المرتفعة هو الدعم المالي الحكومي السخي وتقديم الحوافز وتهيئة بيئة مواتية تساعد على الحد من مخاطر الاستثمار، والشكوك، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتوجيه الطاقات والموارد الاقتصادية القائمة إلى مجالات ذات إنتاجية اجتماعية عالية. وممكن تراث كوريا الجنوبية - مثل معظم دول شرق آسيا المجاورة - الحكومة من لعب دور نشط وحاسم للغاية في التنمية الاقتصادية للبلاد على أساس مبدأ الإدارة من أعلى إلى أسفل الذي تتغلب فيه القرارات السياسية ليبروقراطيو الدولة على حسابات شركات الأعمال الفردية واعتبارات الرفاه الشخصي في شكل من أشكال الرأسمالية الموجهة يطلق عليه بعض الاقتصاديين “الرأسمالية الكونفوشيوسية”. وقد أيد معظم شعب كوريا الجنوبية الدور القوي للحكومة المركزية، معتقدين حتى وقت قريب أن دور الحكومة هو إدارة وحكم البلاد وشعبها، في حين أن واجب المواطنين هو “الطاعة” و إخضاع مصالحهم الشخصية لما يسمى بالرفاه الوطني. لم تتمتع الأعمال التجارية برفاهية رفض السياسات الحكومية. وإذا اعترضوا، يمكن للحكومة تأديب ومعاينة العمال والشركات على حد سواء، بما في ذلك التكتلات الكبيرة وشطبها من قائمة الشركات المفضلة ورفض منحها الموافقات الحكومية اللازمة والائتمان المصرفي والنقد الأجنبي. وهكذا استمر أسلوب الدولة الإنمائية في الحكم عبر مجلس التخطيط الاقتصادي الذي تم انشاؤه في عام 1961. ولا يفهم من ذلك انفراد السياسيين أو البيروقراطيين بتحديد وصياغة وفرض الأهداف، بل عمل صانعي السياسات الحكومية والبيروقراطيين على التشاور والتنسيق بشكل وثيق مع التكتلات التجارية الكبيرة

في تطوير الخطط والسياسات الاقتصادية للبلاد وتنفيذها وتحقيق أهدافها من خلال قنوات مثل "مجموعات النقاش" و"مجالس التداول" واللجان التي تم إنشاؤها لتوجيه تطوير الصناعات المستهدفة وتنفيذ السياسات الحكومية. حافظت حكومة كوريا الجنوبية على موضوعيتها بشأن سياساتها وكانت عملية ومرنة وتمكنت بعد ذلك من استخدام حوافز وتقنيات مراقبة أخرى لكبح جماح عدد قليل من الانتهازين. لم يشارك جزء من القطاع الخاص الذي يتألف من شركات صغيرة ومتوسطة الحجم مباشرة في هذا النظام ولم يكن خاضعاً لتدخل حكومي مباشر، ولكن القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومة والتي كان لها تأثير على الشركات الكبيرة أثرت بشكل غير مباشر على أنشطتها، لأن العديد من هذه الشركات كانت مرتبطة بالمشاريع الكبيرة إما كموردين أو عملاء. وبهذه الطريقة امتد النفوذ الحكومي إلى نطاق واسع من المجالات والشركات.

22. تحقيق متطلبات الإقلاع الاقتصادي

إن العوامل الثلاثة الحاسمة في الإقلاع الناجح للاقتصاد هي نسبة المدخرات ونسبة رأس المال / الإنتاج ومعدل النمو السكاني. يمكن لأي بلد أن يجتاز عتبة الإقلاع إما عن طريق رفع نسبة المدخرات، أو عن طريق خفض نسبة رأس المال / الإنتاج وخفض معدل النمو السكاني. وقد نجحت دول كوريا وتايوان على صعيد الثلاثة محاور: رفع الادخار وتخفيض النمو السكاني وتحسين كفاءة رأس المال، واجتازوا عتبة الإقلاع منذ منتصف الستينيات. في حين يزيد معدل النمو السكاني في مصر في أغلب السنوات عن 2% نجده 0.2% في كوريا، 1.33% في ماليزيا خلال عام 2019 وفق بيانات البنك الدولي وتشير الإحصاءات القومية لتايوان توقع معدل نمو سكاني سلبي خلال عام 2020. بلغ إجمالي الادخار في مصر 13.89% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، بينما بلغت النسب المناظرة في 26.17% في ماليزيا و35.85% في كوريا و 35.1% في تايوان. كما تحسنت نسبة رأس المال/الإنتاج في هذه الدول نتيجة كفاءة استخدام رأس المال والابتكار والتقدم التقني وارتفاع معدل الاستثمارات.

23. ترشيد استخدام موارد القطاع العام وتقييد الاستهلاك الحكومي

في ظل التوجه الدولي نحو عدم الخصخصة Non-Privatization و محاولة إصلاح الشركات العامة بل والتوسع في إنشائها، نلاحظ أن المؤسسات العامة شكلت موردا هاما لإيرادات الدولة في الدول محل الدراسة، حيث وصل فائض المؤسسات العامة في تايوان وصل إلى 9.8% من صافي

الإيرادات الحكومية بخلاف 2.2% أخرى من الحيازات العامة، ولم يكن النفط أو الغاز الطبيعي أو الذهب مصدر هذه الفوائض فتايوان دولة فقيرة للموارد والثروات الطبيعية. يختلف ذلك عن الحال في مصر حيث يلقي القطاع العام بأعباء ثقيلة على الدولة تم التعرض لها بالبحث ولمشكلة الإفصاح المرتبطة بها.

تعانى الكثير من الدول من مشكلة ضعف استغلال الأصول المملوكة للشركات العامة وعدم وجود حصر دقيق لهذه الأصول من أراضي ومباني ومحلات وفنادق وخطوط إنتاج وآلات ومعدات ومخزون قطع غيار ومستلزمات إنتاج وبضاعة مزجاة، بالإضافة إلى الطاقات البشرية العاطلة التي تكتظ بها بعض الشركات العامة والتي تؤدي إلى ارتفاع إجمالي تكلفة الأجور دون وجود عائد حقيقي، وقد تقوم غيرها من الشركات بشراء أصول جديدة أو تعيين موظفين جدد دون استغلال المتاح بأماكن أخرى نتيجة ضعف إدارة هذه الأصول وعدم وجود قواعد بيانات لرصدها وإدارتها. في ماليزيا تقوم الحكومة بمبادرات لزيادة فاعلية الإنفاق العام، حيث يتم إزالة الحدود التقليدية بين المنظمات وإتاحة الموارد غير المستغلة في منظمة للاستغلال من قبل المنظمات الأخرى بطريقة مثمرة وخلاقة. على سبيل المثال، منذ عام 2009 وحتى 2016 وفرت التدريبات العسكرية الشرطة المشتركة 700 مليون رينجيت ماليزي، و أدى إعادة نشر ضباط الشرطة المكتبيين إلى أعمال الدوريات إلى توفير 1.3 مليار رينجيت ماليزي، و أدى افتتاح 15 مركزاً للتحويل الحضري إلى توفير 1.5 مليار رينجيت ماليزي من خلال الجمع بين موارد الإدارات وتقديم الخدمات الحكومية العامة في مكان واحد مثل الخدمات صحية وخدمات الأمن وخدمات التعليم والتدريب والتوظيف و الخدمات المالية وخدمات تطوير وريادة الأعمال وخدمات المرافق... الخ. لا تقتصر المبادرات على الوكالات الحكومية، ففي الوقت الحاضر، هناك 90 مبادرة نفذتها أكثر من 80 وزارة ووكالة بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية والشركاء المجتمعيين (Government of Malaysia, 2017)¹

لدى تايوان إدارة لأموال الدولة the National Property Administration تابعة لوزارة المالية تدير أكثر من 2.2 مليون هكتار من الأراضي بقيمة 5.4 تريليون دولار تايواني جديد. يتم التأكد من كفاءة الاستخدام الاقتصادي لأموال الدولة وتحويل الأراضي والعقارات المعطلة أو غير

1 Government of Malaysia. (2017). Malaysia's Sustainable Development Goals Voluntary National Review 2017.

<http://digitallibrary.un.org/record/3866832/files/Malaysia.pdf>

المستغلة إلى استخدام آخر أو تحويلها إلى ممتلكات خاصة. في عام 2019 ، وصلت عائدات تفعيل الممتلكات العامة الوطنية إلى 41.914 مليار دولار تايواني جديد ، و تم جرد ما مجموعه 60448 قطعة أرض محتلة بشكل غير قانوني ، وتم تسوية ما مجموعه 47219 قطعة أرض محتلة بشكل غير قانوني و 70 وحدة سكنية مشغولة بشكل غير قانوني ، ودفع شاغلو المبنى غير القانونيين مبلغ 977.85 مليون دولار تايواني جديد كتعويض عن الاستخدام غير القانوني.

وفي تايوان كانت المدخرات الحكومية (إيرادات الحساب الجاري للحكومة مطروحًا منها نفقات الحساب الجاري) إيجابية ومثلت جزءا كبيرا من إجمالي المدخرات، يزيد دائما عن 30%، بل يتجاوز 50% في بعض الحالات بفضل المساعدات أمريكية و بفضل الأرباح الاحتكارية وزيادة الإنفاق للأغراض الإيجابية وتخفيض الإنفاق للأغراض السلبية والحفاظ على ميزانية متوازنة. مكن الفائض الحكومة من الاستثمار في بناء البنية التحتية والصناعات الثقيلة ، مثل توليد الطاقة النووية ، البتروكيماويات ، والصلب. لم يكن ارتفاع معدل المدخرات الحكومية ناتجا عن الضرائب الباهظة ، ولكن بسبب الاستهلاك الحكومي المقيد للغاية. بلغ إجمالي نسبة الدخل الضريبي 12.3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة جدا إذا قورنت بالمتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 34.3% خلال عام 2019، وبالرغم من ذلك حققت إيرادات الحكومة التايوانية فائضا عن مصروفاتها بلغ 3.1، 20.2 مليار دولار تايواني جديد في أعوام 2018،2019 على التوالي.

24. تحويل الفائض للقطاعات الاستراتيجية مرتفعة القيمة المضافة

يفرض قانون الضرائب رقم 91 لسنة 2005 معدلات ضريبية متساوية على جميع أنواع الدخل الخاصة بالشخص الطبيعي أيا كانت طبيعتها أو مصدرها دون تمييز، سواء كانت ناتجة من ثروات عقارية أو منقولة وسواء كانت مستمدة من عمل أو رأس مال أو من اختلاط العمل ورأس المال معا لذلك تسمى بالضريبة "الموحدة"، ويعتبر القانون ذلك نوعا من العدالة الضريبية. وكذلك لا يرتبط سعر الضريبة على الشركات بمجال الاستثمار. لكن تجارب الدول محل الدراسة تشير إلى التأثير الحكومي على اتجاه الاستثمار والعمل من أجل تعزيز الأنشطة المفضلة وزيادة إنتاجية القطاعات الصناعية والتصديرية الهامة وتنشيط الاستثمار والمضاربة في الأنشطة غير المنتجة. واستخدمت في ذلك أدوات سعر الصرف المتعدد و الائتمان الموجه وتخفيض أسعار استخدام المنافع العامة بالنسبة للشركات الصناعية و قمع النقابات

العمالية من أجل تخفيض تكاليف الأجور وتوفير قوة عاملة عالية الجودة وطبيعة، ومنح الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات. كما استخدمت الدول محل الدراسة سلاح الضرائب لانتزاع الفائض الزراعي وتوجيهه لتمويل التصنيع. على سبيل المثال، جمعت حكومة تايوان عددا من الطرق الظاهرة وغير الظاهرة لتحقيق تلك الغاية. كان من الوسائل الظاهرة تحصيل إيجار الأراضي الزراعية المملوكة للدولة في شكل عيني، بخلاف الضريبة العينية على الأراضي، والتوريد الإجباري للمحاصيل بسعر يقل عن نصف سعر الجملة السوقي. أما الطرق غير الظاهرة فمنها نظام مقايضة سماد الأرز. حيث احتكرت الحكومة الأسمدة الكيماوية وتم المغالاة في سعرها بما يتراوح بين 1.7 إلى 2.9 ضعف سعر استيرادها، لتقايسها مع كميات الأرز أو الحبوب التي بحوزة الفلاح والتي تم بخس أسعارها إلى أقل من نصف السعر السوقي. وهكذا اضطر المزارعون إلى دفع ثمن باهظ للغاية مقابل الأسمدة مما سمح للحكومة باستخراج رأس المال من القطاع الزراعي وتمويل انفاقها التنموي. لكن لم تتماذى الحكومة في حرمان المزارعين من ثمرة جهدهم ولم تحد بشكل كبير من مستوى معيشة المزارعين كما حدث في بلدان أخرى، بل إنها أضافت للقاعدة الزراعية من خلال الاستثمارات والبحوث الزراعية والقروض الميسرة للمزارعين.

ولا يقصد الباحث استنساخ هذه الأساليب التي ربما عفا عليها الزمن، لكن هناك مجال أكبر للتمييز الضريبي و فرض ضرائب أعلى على النشاط التجاري والخدمي التقليدي وضرائب تصاعدية على القطاع الزراعي لصالح قطاع الصناعات التحويلية والموجهة للتصدير. فمن المعلوم أن فرض ضريبة ثقيلة على الأنشطة منخفضة القيمة المضافة وضريبة منخفضة على الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة ستجعل المستثمرين والعمال يغيرون اتجاههم صوب القطاع الصناعي وبذلك يحدث التحول الهيكلي المنشود.

25. الاحتكارات الحكومية

ظلت الحكومة التايوانية تحتكر انتاج التبغ والكحوليات حتى عام 2002 حين تم إلغاء الاحتكار الحكومي لهذه المنتجات، وحتى بعد ذلك الإلغاء لا زالت شركة Taiwan Tobacco & Liquor Corporation تسيطر على أكثر من 80 في المائة من سوق البيرة في الجزيرة، و 53 في المائة من سوق الخمر والنبيذ، و 45 في المائة من سوق التبغ. وفي فترات سابقة احتكرت الحكومة التايوانية والاستعمار الياباني انتاج الأفيون (للصناعات الدوائية) و أسواق الملح والكافور والمنتجات البترولية.

وفي كوريا قام الجيش الأمريكي وحكومة كوريا الجنوبية بتشغيل المرافق والمصانع بشكل مؤقت بعد إجلاء الاستعمار الياباني وإعادة الإعمار لبعضها مع الاحتفاظ بمعظم المرافق العامة (مثل الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات)، والاحتكارات العامة للتبغ، الجينسنغ والملح والبنوك و الفحم. تم بيع وخصخصة باقي الأصول بموجب قانون تصفية الممتلكات الصادر في مايو 1949.

على الرغم من التأثير السلبي المتوقع للاحتكار الحكومي على الاقتصاد وكفاءته إلا أنه قد يشكل موردا فعالا ومتجددا لتوليد الإيرادات للحكومة، وإنتاج بعض السلع والخدمات الأساسية.

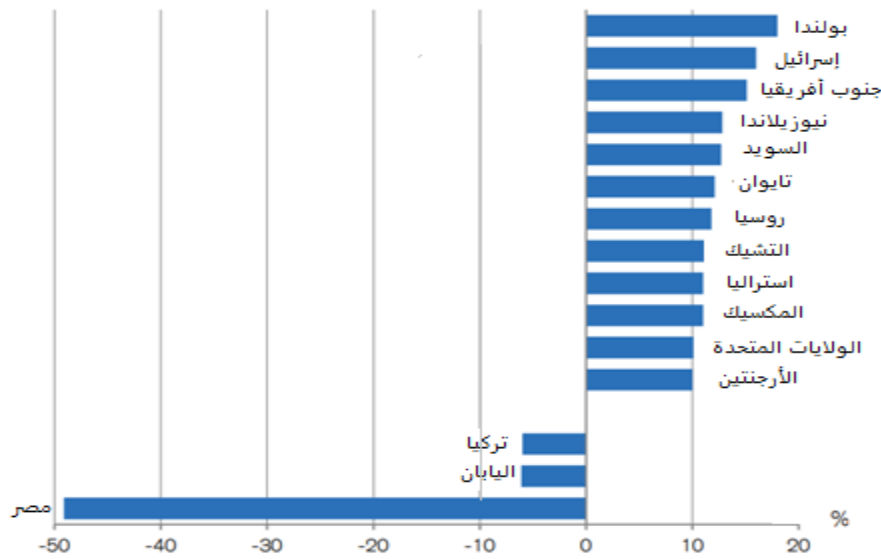
26. السيطرة على سعر الصرف

لم يؤدي تدهور سعر الصرف إلى الحد من الواردات لانخفاض مرونة الطلب عليها ولم يؤدي إلى تشجيع الصادرات إلا بدرجة ضعيفة، حيث أدى التضخم المصاحب وتخفيض دعم الطاقة إلى زيادة التكلفة المحلية للإنتاج، كما أدى خفض قيمة العملة ذاته إلى زيادة تكلفة المواد الخام والمستلزمات الوسيطة المستوردة علاوة على انخفاض مرونة عرض الصادرات، لكن تدهور سعر الصرف أضر بتمويل التنمية في مصر من طرق عديدة:

- ارتفاع فاتورة الدين الخارجي وأعباء خدمته (مقومة بالعملة المحلية) بشكل غير مسبوق خاصة بعد تعويم الجنيه، وتبين أن الحكومة اقترضت في ظل سعر صرف غير واقعي لتمويل عجز الموازنة، مما يعني انخفاض تكلفة هذا الدين عن التقدير الحقيقي، وأسأت حساب مخاطر أسعار الصرف أو ما يعرف بمخاطر عدم تطابق العملات Currency mismatch risk.
- تآكل القدرة الشرائية لثروات المصريين النقدية وذهابها أدراج الرياح، مما يقلل القيمة الحقيقية للمدخرات وما تستطيع تمويله من استثمارات. ناهيك عن سقوط شرائح من المجتمع تحت خط الفقر.

- يتضح من الشكل (4-2) أن الأسر المصرية كانت أكبر الخاسرين لثرواتها على مستوى العالم عام 2017/2016 على إثر تعويم الجنيه، حيث فقدت حوالي 50% من قيمة ثرواتها وهو مثال لما يمكن أن تسببه سياسات أسعار الصرف وتدهور العملة من أضرار

شكل (4-2): التغير النسبي في ثروة الأسر 2016-2017: أكبر الرابحين والخاسرين عالميا



Source: Credit Suisse Global Wealth Databook 2017, <https://www.credit-suisse.com>

- أدى إلى عزوف الاستثمارات الأجنبية التي تستهدف المنافسة وبيع منتجاتها داخل السوق المحلية حيث يسبب انخفاض قيمة العملة لهذه الاستثمارات ضررا جسيما، إذ أن المستثمر الأجنبي في هذه الحالة يحصل على إيراداته وأرباحه بالعملة المحلية وعند تحويلها إلى عملة بلده الأم تتآكل قيمتها. بوجه عام يفضل المستثمر الدول ذات سعر الصرف المستقر والتي تستطيع امتصاص الصدمات باستخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية، بمعنى أن يتقلب سعر الصرف في حدود معينة (+- 5% مثلا، ويقال عندها إن الثعبان النقدي داخل النفق). يسمح سعر الصرف المستقر بتجنب مخاطر العملة ومنح الموثوقية لدراسات الجدوى، لا سيما وأنه لا تتوافر للشركات الأجنبية في مصر حتى الآن سوق آجل لصرف العملة لأغراض التحوط.

لقد ساعد توجه الدول محل الدراسة نحو التصدير وتحقيق فوائض في الميزان التجاري من ملاقاتة هذا المصير. خلال عام 2018 بلغ عجز الميزان التجاري لمصر (10.2) مليار دولار أمريكي، وخلال نفس العام بلغ الفائض في ماليزيا 7.6 مليار دولار وفي كوريا وصل إلى 77.5 مليار دولار وفي تايوان وصل إلى 49.2 مليار دولار.

تعرض البحث لمشكلات كفاءة الاستثمار العام في مراحل صياغة الرؤى والخطط الاستراتيجية وإعداد مقترحات المشروعات وتقييمها وإدراجها بالخطوة وتنفيذها وتعديلها ومتابعتها وتشغيلها وتقييم أدائها الاقتصادي ومردودها الاجتماعي. ويمكننا في هذا الصدد الاستفادة من التجربة الكورية

عندما بدأ الاقتصاد الكوري في النمو السريع في السبعينات ظهرت الحاجة إلى نظم التخطيط والتقييم الشاملة ، وتم إعداد أدلة إرشادية وتدريب الكوادر على المنهجيات واستخدامها. لكن لم تستطع هذه السياسة تحقيق أهدافها نتيجة عدم كفاية الخبراء المطلوبين لتقييم مشروعات الاستثمار. وتأثرت دراسات جدوى المشروعات الكبرى بمجموعات المصالح متضمنة الوزارات القطاعية والحكومات المحلية والمجموعات السياسية.

و بعد الأزمة الآسيوية عام 1997، صدرت خطة شاملة لحفز الكفاءة في الاستثمار العام، حيث قامت وزارة الاستراتيجية والمالية في عام 1999 بإنشاء مركز إدارة الاستثمار العام في البنية التحتية العامة والخاصة (بيماك PIMAC) داخل معهد التنمية الكوري KDI للقيام بدراسات الجدوى الأولية لمشروعات البنية التحتية الكبرى إذا زادت مساهمة الحكومة المركزية فيها عن 30 مليون دولار من خلال فريق بحثي متعدد التخصصات، بينما يتم إعفاء مشروعات المكاتب الإدارية، ومعالجة المخلفات، ومشروعات إعادة التأهيل، والمشروعات التي تنفذ وفقاً لاتفاقيات دولية ومشروعات الأمن القومي من دراسة الجدوى الأولية. كما قام المركز بتطوير إرشادات التقييم والأدلة المعيارية الخاصة بإعداد دراسة الجدوى الأولية وإعادة تقييم دراسة الجدوى وإعادة تقييم التنبؤ بالطلب متضمنة وصف تفصيلي للمنهجيات والإجراءات.

أسست وزارة الاستراتيجية والمالية نظام 'إدارة التكاليف الكلية للمشروع' للتحكم في تكاليف كل مراحل حياة المشروع، ويسمح للوزارات أن تُغير التكاليف الكلية للمشروع في مرحلة التشييد بنسبة تصل إلى 8% من قيمة العقد في حالة حدوث تغيرات طارئة لا يمكن تجنبها. أما في حالة السير عكس إرشادات إدارة التكاليف الكلية للمشروع والزيادة الكبيرة في التكاليف نتيجة الأداء غير المرضي أو الفشل في تقدير تكاليف التشييد المناسبة، يمكن لوزارة المالية أن تستقطع من مخصصات المشروع وأن تقوم الوزارة المسؤولة عن المشروع بتوقيع جزاءات على فريق التصميم ومنع الدعوة إلى طرح المناقصة.

خلال العشر سنوات التالية لتطبيق إدارة التكاليف الكلية للمشروع انخفضت طلبات زيادة التكاليف

الكلية للمشروع من 26.4% كمتوسط للفترة (1996-1999) إلى 4.4% كمتوسط للفترة (2000 — 2004) كما انخفضت التعديلات في التكاليف الكلية للمشروع من 11.1% إلى 1%.

تتم إعادة تقييم دراسة الجدوى إذا زادت التكاليف الكلية للمشروع عند التنفيذ إلى الحد الذي يجعل المشروع المعفى خاضعا لدراسة جدوى، أو إذا زادت تكاليف المشروع بأكثر من 20% أو إذا انخفض الطلب المقدر للمشروع بنسبة 30% مقارنة بالطلب المقدر. وإذا أظهرت دراسة إعادة التقييم أن المشروع لم يعد مجديا يعمل فريق إعادة التقييم على خفض حجم المشروع من أجل تحسين جدواه، وعندما لا يوجد بديل تقرر وزارة الاستراتيجية والمالية وقف تنفيذ المشروع.

يتم إعادة تقييم الطلب إذا شهد الطلب تغيرات جوهرية في الافتراضات التي تم الاستناد إليها في التنبؤ بالطلب، أو إذا مرت أكثر من 5 سنوات على آخر تنبؤ بالطلب أو إذا ثبت انخفاض الطلب على المشروع بنسبة 30% أو أكثر، أو إذا تحول المشروع إلى مشروع شراكة بدلاً من كونه مشروعاً حكومياً.

يوجد ثلاثة مستويات من متابعة الأداء والتقييم، الأول يطلب من الوزارات وضع أهداف ومؤشرات الأداء في بداية الموازنة السنوية وإعداد خطط وتقارير الأداء وإرسالها إلى وزارة الاستراتيجية والمالية على أن تتضمن تقارير الأداء تفسير مستوى الأداء وخطط التحسين المستقبلية. والثاني هو تقييم ذاتي تقوم فيه الوزارات بتقييم برامجها التي تتجاوز مستويات الإنفاق فيها حد معين والبرامج التي يظهر التقييم أنها غير فعالة تكون عرضة لاستقطاع مخصصاتها بنسبة 10%.

والمستوى الثالث هو التقييم العميق لبرامج الموازنة حيث يخضع حوالي 10 برامج مختارة للتقييم العميق سنوياً. ويلزم القانون الجهات المعنية أن تعد تقرير تقييم أداء لمشروعات التشييد التي تبلغ تكلفتها الكلية 50 مليون دولار. (أمل زكريا، 2016)¹

ثانياً: دروس مستفادة ومقترحات بشأن التمويل المحلي الخاص

28. تخفيف أثر مزاحمة القطاع العام للخاص

تعرض البحث لهذه القضية الهامة، وتأخذ مزاحمة القطاع العام للخاص في مصر صورتين:

- المزاحمة التمويلية: حيث استحوذت الحكومة خلال عام 2020 على 67% من الائتمان المحلي، وهي بذلك تقصي الاستثمارات الخاصة (21%) والعامة (3%)

1 أمل زكريا عامر (الباحث الرئيسي) وآخرون. (سبتمبر 2016). كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. عدد 74، معهد التخطيط القومي

وقروض القطاع العائلي (9%) (راجع الشكل 3-2). وتصل المزاحمة مداها في سوق السندات بالبورصة المصرية حيث استحوذت الحكومة على ٩٨,٧ ٪ من إجمالي قيمة السندات المقيدة.

- المزاحمة الإنتاجية: حيث تنامي دور الدولة في سوق السلع والخدمات، التي يمكن نظريا أن توفرها شركات القطاع الخاص، ومع غياب المعلومات المالية عن الشركات التي تسيطر عليها الدولة وكثرة القوانين الحاكمة وأطر الملكية التي تعمل بموجبها تلك الشركات، يصعب على المستثمرين تكوين فهم دقيق لوزنها في الاقتصاد وحصتها في السوق وما إذا كانت تخضع لنفس الرقابة وتعمل في ظل الظروف نفسها التي تعمل فيها شركات القطاع الخاص. أدى تنامي المخاوف حول غياب المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص إلى عرقلة الاستثمار الخاص والأجنبي وهو الأمر الذي وصفه البنك الدولي بأنه "أرضية غير مستوية للملعب".

يوصي الباحث بضرورة أخذ تأثير المزاحمة والضرر الذي قد يحيق بالقطاع الخاص بعين الاعتبار عند حساب العائد من المشروعات الحكومية أو مشروعات الجيش، وإتاحة قدر أكبر من الشفافية تبدد مخاوف القطاع الخاص وتوفر له المعلومات الكافية لإدارة أعماله.

29. دعم الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا

شجعت الحكومة الكورية الشركات المحلية على استيراد التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة من الخارج من خلال سياسة الائتمان الانتقائية وتقديم القروض التي سمحت لها بإنشاء أعمال تجارية في البلدان المتقدمة لتوسيع استثماراتها في الخارج وتعلم واستيراد التكنولوجيا الجديدة. تراوحت قيمة القروض لاستيراد السلع الرأسمالية من 50 إلى 80 ٪ من تكاليفها. تم إدخال نظام ضمان الائتمان التكنولوجي في عام 1986 لتقديم المساعدة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي واجهت صعوبة في الوصول إلى الموارد المالية بموجب سياسة الائتمان المصرفية القديمة. وأنشئ الصندوق الكوري لضمان الائتمان التكنولوجي في عام 1989 ، والذي ساهم في تقدم الصناعات التكنولوجية. منحت الحكومة مزايا مالية وضريبية وغيرها للشركات عندما اعتبرت قادرة على تكييف التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج أشباه الموصلات وأجهزة الكمبيوتر. كما أقامت الحكومة مشاريع مشتركة ووقعت اتفاقيات ترخيص التقنية مع شركات أجنبية. وشجعت الشركات الكبيرة على تقديم المساعدة التكنولوجية للشركات الصغيرة

والمتوسطة. استثمرت وزارة العلوم والتكنولوجيا ما يقدر بنحو 55 مليار وون في توطين إنتاج الآلات وتعزيز استخدام الطاقة الذرية. من أمثلة الشراكات الناجحة صناعة الترانزستور التي بدأت بشراكة بين شركة Komi-Semiconductor (اليابانية) وشركة Motorola / Korea الكورية. وكذلك صناعة السيارات الكورية التي كانت في مرحلة بدائية للغاية في الستينيات من القرن الماضي ، حيث كانت تجمع الأجزاء المستوردة، و تحسنت التكنولوجيا المستخدمة ونما استخدام المكونات المحلية بسرعة بعد أن أقامت شركة Shin-Jin شراكة مع جنرال موتورز (GM) في السبعينيات. قامت دايو بترتيبات مماثلة مع فورد. واستخدمت سيارات هيونداي محركًا في الأصل طورته شركة ميتسوبيشي اليابانية.

30. دعم مشروعات ريادة الأعمال

دعمت كوريا تمويل مشروعات "ريادة الأعمال" التي تدخل مجالات جديدة وغالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر ولكنها واعدة. كان هناك تفاهم ضمني مفاده أنه في حالة عجز المقترض التجاري عن سداد قروضه ، فإن الحكومة ستضمن السداد إلى حد ما (من خلال برامج ضمان القروض) أو ستكون مستعدة لإنقاذه ، وبذلك تقاسمت الحكومة أو مؤسسة الإقراض عبء الخسائر المحتملة - دون تقاسم المكاسب - مع المقترضين و أصبحت حاملة للمخاطر الضمنية أو رائد أعمال.

31. تشجيع المؤسسات الخيرية

رحبت الأجندة أيضا بالنمو السريع والمساهمة المالية وغير المالية الكبيرة للعطاء الخيري philanthropic giving. في مصر يمكن ذكر: بنك الطعام المصري ومؤسسة مصر الخير وجمعية الأورمان الخيرية وجمعية رسالة للأعمال الخيرية والجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية و الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ومؤسسة مجدي يعقوب لأبحاث القلب ومستشفى 57357 ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية. يجب تشجيع هذه الجهات المانحة الخيرية philanthropic donors والتي تتميز بالمرونة والقدرة على الابتكار والمجازفة ، والقدرة على جمع الأموال إضافية من خلال عقد شراكات متعددة مع أصحاب المصلحة. دعت الأجندة إلى زيادة الشفافية والمساءلة في الأعمال الخيرية و إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحلية والمواءمة مع السياسات والأولويات الوطنية و التركيز على الاستثمار المؤثر impact investment ، الذي يأخذ في الاعتبار كل من الربح والآثار الاجتماعية و البيئية ويوظف الموارد في مجالات مفيدة مثل الطاقة

المتجددة والإسكان، والرعاية الصحية، والتعليم، والتمويل الصغير، والزراعة المستدامة.

32. دعم المشروعات المصدرة

في عام 1968 بلغ سعر الفائدة في السوق غير المنظمة 51.4% في حين بلغ في السوق الرسمية 22.8% للإيداع و 24% للاقتراض في حين بلغت "قروض السياسة" Policy Loans للصناعات التصديرية المستهدفة 3.5% فقط. لم يتم إنهاء سياسة تخصيص الائتمان المدعوم إلا بعد عام 1985 عندما توجهت البلاد نحو الليبرالية. قامت الحكومة الكورية بمراقبة الشركات الكبيرة بمعايير الصادرات والربحية. وكان بجانب مكتب الوزير المسؤول ما يسمى "غرفة موقف التصدير" "export situation room" وحافظ عدد كبير من الموظفين على اتصالات يومية تقريباً مع كبار المصدرين ، ولم يكن من غير المألوف أن يتدخل الوزير في المواقف الصعبة. تعقد الوزارة اجتماعات شهرية لترويج الصادرات لمتابعة الوضع التجاري الحالي ، والتقدم المحرز في حملات التصدير ، وأداء القطاعات والشركات الفردية وضمان عدم وجود عوائق إدارية تعوق نمو الصادرات ولتوجيه الأنشطة المستقبلية. يترأس مؤتمر الترويج التجاري الشهري رئيس الجمهورية ويحضره وزراء ومصرفيون والمصدرون الأكثر نجاحاً. كما دعمت كوريا الصناعات المصدرة بإعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات وتخفيضات في ضرائب الدخل على الشركات والدخول الخاصة وبدلات الاهلاك المعجلة ، كما تم غرض الطرف عن التهرب الضريبي للشركات الناجحة بحيث شكلت قوانين الضرائب عقوبة تقديرية في العلاقات بين الحكومة والأعمال التجارية، ومُنحت إعانات تصدير مباشرة للعديد من المنتجات تراوحت بين 5 و 25 وون لكل دولار من الصادرات، ولكنها انخفضت مع مرور الوقت. أنشأت الحكومة أيضاً "مسابقات أداء" لتعزيز المنافسة والتعاون بين شركات القطاع الخاص وبين الحكومة. وتمنح مكافآت مثل إمكانية الحصول على ائتمان للمصدرين، والوصول إلى النقد أو الائتمان الأجنبي أو قد تأخذ المكافأة شكل المشاركة في المداولات التجارية الحكومية. كافأت الحكومة الشركات الناجحة بمزيد من الائتمان وعاقبت الشركات الأقل نجاحاً بتخفيض الائتمان واستخدام القانون - لا سيما قانون الضرائب - كسلاح حاد ضد الشركات التي سقطت.

33. تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات

تشجع ماليزيا الشركات الأكبر وبوسائل مختلفة على المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية بجوار النتائج الاقتصادية البحتة. قامت البورصة الماليزية على سبيل المثال بنشر إطار عمل

لإعداد تقارير وممارسات المسؤولية الاجتماعية ، ومنذ عام 2007 أصبح الكشف عن الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية إلزاميا في التقارير السنوية للشركات المدرجة. كما تمنح ماليزيا - وكذلك مصر - حوافز ضريبية للشركات التي تظهر اضطلاعها بالمسؤولية الاجتماعية.

ونظرًا لأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل اتجاهًا عالميًا متزايدًا ، قامت لجنة الإشراف المالي (FSC) في تايوان بمراجعة نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تدريجيًا ، وأعطت تعليمات لبورصة تايوان لإطلاق " أفضل الممارسات للمسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة" و "أفضل الممارسات الأخلاقية لإدارة الشركات للشركات المدرجة". علاوة على ذلك ، أعلنت لجنة الخدمات المالية عن "خارطة طريق حوكمة الشركات 2013" كمبدأ توجيهي لتعزيز حوكمة الشركات وسياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في تايوان. على مستوى الاستثمار بالأسواق ، عملت صناديق التأمين والتقاعد بشكل مطرد على دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في اعتباراتها لاختيار الأسهم. كما أطلقت بورصة تايوان مؤشرًا لأكثر الشركات توظيفًا ومؤشرًا آخر للراتب المرتفع لتشجيع الشركات على تحسين فرص العمل وأجور الموظفين.

34. تخصيص القروض للاستثمارات المنتجة وقمع القروض الاستهلاكية

تظهر قروض المؤسسات المالية المنظمة في كوريا في الفترة ما بين 1970 و 1994 أن (76.8%) من أرصدة القروض قدمت للشركات ، بينما كانت القروض المقدمة للأسر والحكومة صغيرة نسبيًا ، 14.6 و 8.6% على التوالي. لقد تم قمع القروض الاستهلاكية ولم يتم توفير المزيد من الموارد المالية للأسر إلا في السنوات اللاحقة لتلبية احتياجاتها من الإسكان والسلع الاستهلاكية المعمرة. سمحت الحكومة للشركات بالاقتراض من الخارج بعد الحصول إذن للتأكد من استخدام القروض في الأغراض المنتجة. وفي تايوان نتيجة لسياسة الحكومة لتشجيع الصناعة الخاصة ، تم تعديل تركيبة القروض التي تقدمها جميع البنوك لصالح الشركات الخاصة. ارتفعت نسبة القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة من 24% عام 1953 إلى 77% عام 1979. أما في مصر وطبقا لتقرير البنك المركزي السنوي 2019/2018 كانت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 22.8% فقط من إجمالي الائتمان، وحصل القطاع العائلي على 9.1% وقطاع الأعمال العام على 4.3% واستحوذت الحكومة على 63.8% من إجمالي الائتمان خلال العام. يعني ذلك أن الدين المحلي -وهو موجه بشكل أساسي لسد عجز الموازنة - يزاحم الاستثمارات العامة والخاصة crowd out

both public and private investment بل يقصدها. تؤدي هذه المزاخمة إلى نقص التمويل المتاح للمشروعات التنموية وارتفاع تكلفتها (ارتفاع أسعار الفائدة).

35. التعميق والشمول الماليين

ارتبط النمو الاقتصادي الكبير بالتنمية المالية في الدول محل الدراسة. اتضح التعميق المالي السريع لهذه الاقتصادات من ارتفاع عدد وأنواع المؤسسات المالية. خلال عام 2019 بلغ عدد الشركات المقيدة في البورصة المصرية 246 شركة مقابل 919 في ماليزيا و2262 في كوريا الجنوبية، بإجمالي قيمة سوقية بلغ 14.6% من الناتج المحلي في مصر مقابل 82% في كوريا و110.8 في ماليزيا. وصل إجمالي قيمة الأسهم المتداولة 11.16 مليار دولار في مصر بنسبة 3.68% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 108.62 مليار دولار في ماليزيا بنسبة 29.78% من الناتج و1.93 تريليون دولار في كوريا بنسبة 117.07% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي ينتظر من البورصة المصرية أن تلعب دوراً أكبر في تمويل الاستثمارات المحلية. كما يوصي الباحث بتقديم اوعية ادخارية واستثمارية إسلامية تناسب فئات المجتمع التي تمنعها قناعاتها الدينية من التعامل مع الجهاز المصرفي، حيث صار هناك تشكك وتساؤل حول مدى "إسلامية" البنوك الإسلامية. يقدم القانون الجديد رقم 17 لسنة 2018 نظاماً جديداً ينظم إصدار الصكوك (التمويل الإسلامي) ونأمل في تطبيق هذه الآليات والترويج لها والتخطيط لعدم الإضرار بمصالح صغار المستثمرين. ينظم القانون ذاته تأسيس وترخيص أسواق الأوراق المالية الجديدة غير المملوكة للحكومة، وإنشاء / ترخيص عمليات بورصات العقود الآجلة، ومن المؤكد أن إنشاء بورصة عقود آجلة للعملات سيكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لأنها ستعمل كأداة تحوط للمستثمر الأجنبي الباحث عن السوق ضد مخاطر انخفاض أرباحه التي يجنيها بالعملة المحلية.

أنشأت ماليزيا بنوك تنمية لتخفيف القيود في أسواق رأس المال طويلة الأجل، فضلاً عن مؤسسات متخصصة لتوفير التمويل للزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. أوضح داتوك زماني عبد الغني، النائب السابق لمحافظ بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي)، كيف أن التمويل متوسط إلى طويل الأجل من مؤسسات تمويل التنمية (DFIs) يملأ فجوة في السوق بسبب تركيز المؤسسات المصرفية ذات التوجه التجاري على المدى القصير وتعظيم الأرباح.

وفي ماليزيا أيضا توسع قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة ، وقد أصبح هذا واضحا مع زيادة قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من 141.2 مليار رينجيت ماليزي في عام 2010 إلى 299.1 مليار رينجيت ماليزي في عام 2016. وارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 32% عام 2010 إلى 36.3 % في عام 2015. بالإضافة إلى ذلك ، ازداد معدل التوظيف بهذه الشركات ، بمتوسط 8.4% بين عام 2010 و 2015

36. توسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعرض البحث لقلّة عدد صفقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالرغم من سن قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة في عام 2010 وقد يرجع غياب الحماس السياسي للاعتماد على هذه الآلية مدفوعا بحرص الحكومة على تنفيذ المشاريع في غضون فترات زمنية قصيرة، على النقيض من الأطر الزمنية الطويلة اللازمة لتخطيط الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإدارة مخاطرها.

في تايوان، منذ عام 2002 حتى ديسمبر 2019 ، تم التعاقد على إجمالي 1,742 مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص (محلي وأجنبي) بقيمة استثمارية بلغت 1721.4 مليار دولار تايواني جديد، وفرت انفاقا حكوميا يقدر بنحو 1,628.2 مليار دولار تايواني جديد ، وأضافت للإيرادات الحكومية نحو 989.4 مليار دولار تايواني جديد ووفرت أكثر من 288 ألف فرصة عمل.

توفر وزارة المالية "منصة المشاركة الخاصة في البنية التحتية". وتعتقد الاجتماعات لإزالة العوائق أمام الاستثمار. كما صاغت وزارة المالية "هيكل آلية التشغيل لمشاركة القطاع الخاص في حالات الإنشاءات العامة" لتعزيز رغبة مؤسسات التمويل في المشاركة في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية. يتم دعوة المستثمرين لزيارة ميدانية للمشاريع وجمع الآراء لتكون مرجعية للسلطة المسؤولة لجذب الاستثمار في المستقبل .. وبموجب قانون الشراكة تُمنح "جوائز الإبهام الذهبي" كل عام للسلطات المسؤولة أو الشركات الخاصة الخاصة التي نفذت أفضل مشاريع البنية التحتية" "Golden Thumb Awards for Private Participation in Infrastructure Projects". نقطة أخرى يمكن الاستفادة منها في تجربة تايوان وهي بناء قدرات الموظفين الحكوميين من أجل تخفيض مخاطر عقد الشراكات حيث يتم إجراء تدريب مهني ، وامتحانات تأهيل ، وإصدار شهادات لتعزيز القدرة المهنية للموظفين

المشاركين في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
يمكننا الاستفادة أيضا من التجربة الماليزية، وفيها تعمل وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت مكتب رئيس الوزراء على وضع سياسات الشراكة وإدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. أطلقت الوحدة في عام 2015 مبادرة بالتعاون مع المنظمات ذات الأغراض الاجتماعية (SPOs) تهدف إلى معالجة الفوارق الاجتماعية من خلال إيجاد طرق جديدة لتقديم الخدمات الاجتماعية بتكلفة أقل. يتم تمويل المشاريع على أساس النتائج. مثل تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على الوظائف في مراكز الاتصال الافتراضية والتدريب الفني للشباب.

يرى الباحث إمكانية تطبيق أسلوب التمويل على أساس النتائج في مصر لتنفيذ أهداف اجتماعية متنوعة مثل القضاء على الأمية أو تدريب الشباب على البرمجة ومهارات العمل الحديثة بحيث لا يتم دفع مستحقات القطاع الخاص الا بعد اجتياز الشاب المتدرب للاختبار الدولي وحصوله على شهادة مبرمج معترف بها دوليا.

37. التشجيع على العمل التطوعي والتمويل الذاتي

يرى آرثر لويس أنه يمكن إقناع الناس بالعمل في المشروعات بدون أجر، خاصة في المناطق الريفية، إذا كانت المشروعات موجهة لتنمية مجتمعهم وذات فائدة للجميع في القرية. ولا يخلو الأمر من تكلفة تتحملها الحكومة مثل التكاليف الإدارية للتخطيط والدعاية وتنظيم الناس وتكاليف المواد الخام المطلوبة و المساعدة الفنية. يرى الباحث ضرورة حث أبناء المجتمعات المحلية للمساهمة بالمال والعمل في تنفيذ مشروعات الخطة التي تحمل منفعة عامة لهم ومنح أولوية للمشروعات التي تزيد مساهمة الأهالي بها. كما يجب تنمية ثقافة العمل التطوعي Volunteering وتدريب المتطوعين. وفقا لاستطلاعات عام 2019 كانت مصر كسادس أقل دولة في التطوع بالوقت (126/121) ، وفي التبرع بالمال حلت في مرتبة متأخرة أيضا (121/101)، في حين جاءت ماليزيا في المرتبة 126/24 في التبرع بالمال و 121/29 في التطوع بالوقت (Charities Aid Foundation, 2019)¹ حبذا لو تتضمن العملية التعليمية أنشطة عمل تطوعي لخلق هذه الثقافة.

1 Charities Aid Foundation (October 2019), CAF WORLD GIVING INDEX Ten years of giving trends.

[https://www.cafonline.org/docs/default-source/about-us-](https://www.cafonline.org/docs/default-source/about-us-publications/caf_wgi_10th_edition_report_2712a_web_101019.pdf)

[publications/caf_wgi_10th_edition_report_2712a_web_101019.pdf](https://www.cafonline.org/docs/default-source/about-us-publications/caf_wgi_10th_edition_report_2712a_web_101019.pdf)

وبمنطق مشابه تكون الخدمة الإلزامية بالقوات المسلحة في جهاز الخدمات العامة وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وغيرها تنطوي على شكل من أشكال تمويل التنمية والذي يمكن لمتخذ القرار التوسع فيه بتقليل الاعفاءات الممنوحة للدفعات أو مد فترة الخدمة.

وبنفس المنطق أيضا يمكن محاكاة ما ذهبت إليه بعض الدول بمعاقبة بعض المخالفين للقانون بتأدية الخدمات العامة لفترة من الوقت يحددها القاضي بدلا من سجنهم.

ثالثا: دروس مستفادة ومقترحات بشأن التمويل الدولي العام

38. وضع سقف الديون والحفاظ على استدامتها

لم تسقط الدول محل الدراسة في فخ المديونية غير المستدامة ، وساعدها على ذلك ارتفاع معدلات الادخار المحلي والمعونات الأمريكية التي أحسن استغلالها في كل من تايوان وكوريا في مطلع تجربتهما التنموية، وساعدتهما لاحقا الفوائض الناجمة عن التوجه نحو التصدير. في كوريا تحاول الحكومات تقييد نسبة الدين إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب فيروس كورونا أعلنت الحكومة أنها ستبنى قاعدة مالية من شأنها أن تحد من الدين الوطني إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 60 في المائة.

في تايوان يفرض القانون على الحكومة عدم تجاوز الدين نسبة 50% من الناتج. وفي ماليزيا ، وضعت الحكومة سقفا للدين وهو 55 % من الناتج المحلي الإجمالي ووصفه رئيس الوزراء بأنه "يمكن التحكم فيه". حتى عندما ضربت الأزمة الآسيوية الاقتصاد الماليزي عام 1997، رفضت حكومة مهاتير محمد الحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي وتنفيذ توصياته المالية والنقدية النقدية ونفذت إجراءات مستقلة للخروج من الأزمة. وقد تفاقت أزمة الديون في مصر إلى حد وصول الدين الداخلي وحده 80.5% من الناتج المحلي الإجمالي والخارجي إلى 36% في يونيو 2019 بل وصلت خدم الدين خدمة الدين الحكومي الداخلي والخارجي خلال عام 2018/2019 إلى 775.7 مليار جنيه وهو ما يزيد إيرادات الدولة الضريبية خلال نفس العام البالغة 739.6325 مليار جنيه. يرى الباحث ضرورة وضع سقف للدين حتى لا تعتاد الحكومة و(تستسهل) علاج مشكلاتها الجارية على حساب تحميل الأجيال القادمة بدين غير مستدام. وقل فائدة لهذا السقف -حتى إن تم تجاوزه بضوابط يتم تحديدها أيضا- هو معرفة أغراض الديون على نحو دقيق و الرقابة عليها وترشيدها وهوما نفتقر إليه حاليا.

تناولت العديد من الأوراق البحثية الحديثة دور بنوك التنمية الإقليمية في جدول الأعمال العالمي الجديد ، بما في ذلك تقرير الفريق رفيع المستوى التابع للمركز العالمي للتنمية CGD حول بنوك التنمية متعددة الأطراف ، وتقرير الاقتصاد المناخي الجديد "ضرورة البنية التحتية المستدامة" ، وتقرير اللجنة الدولية لتمويل التعليم العالمي "جيل التعلم" وغيرها. كل منها يضع دورا مركزيا للبنوك متعددة الأطراف في قلب الأجندة العالمية الجديدة لتحقيق خطة التنمية لعام 2030.

وقد ظلت فكرة قيام مؤسسة إقليمية عربية للتمويل الإنمائي تراود أذهان القادة العرب منذ خمسينات القرن الماضي، إلا أنها لم تر النور إلا في عام 1967، عندما وافق وزراء المال والاقتصاد والنفط على اقتراح دولة الكويت الذي تم بموجبه إحياء هذه الفكرة، فكان إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لدفع مسيرة التعاون والتكامل العربي. ليعقد فيما بعد أول اجتماعاته الرسمية بالكويت في يونيو 1972¹. تتمثل أهم أغراض الصندوق في تمويل المشاريع التي تعود بالنفع الاقتصادي الاجتماعي على الدول الأعضاء من خلال منح قروض ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الأولوية للمشاريع الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشاريع العربية المشتركة. وفي ضوء تنامي الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في إنجاز مشاريع التنمية، قرر مجلس محافظي الصندوق في سنة 1997 تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق على نحو يحوّل للصندوق المساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الإنمائية في الدول العربية. بنهاية عام 2019، بلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع للصندوق حوالي 3,769 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2019 بلغ عدد قروض القطاع العام الموقعة مع مصر 64 قرضا بقيمة 1.6732 مليار دينار كويتي، ومنح قرض واحد للقطاع الخاص بقيمة 4.3 مليون دينار كويتي. كما منح الصندوق مصر 57 معونة قيمتها الإجمالية 18.45 مليون دينار كويتي. كان آخر قروض الصندوق لمصر هو قرض إضافي قيمته خمسة وسبعون مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر في إطار برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء. سيكون قرض الصندوق بفائدة سنوية قدرها 2.5% ويتم سداؤه على مدى ثلاثين عاما بما فيها فترة إمهال مدتها ست سنوات. وستكون الهيئة الهندسية للقوات المسلحة هي الجهة القائمة على تنفيذ المشروع، وستكون وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية هي الجهة المستفيدة من المشروع. (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2020)

¹ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2020). <http://www.arabfund.org/>

كما تأسس صندوق النقد العربي عام 1976 بدولة الإمارات العربية المتحدة ، بهدف تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء من خلال تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل وإرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، و تطوير الأسواق المالية العربية و العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة، وغيرها من الأهداف. الدينار العربي الحسابي هو عملة الأساس لصندوق النقد العربي، و يعادل ثلاثاً من وحدة حقوق السحب الخاصة المحددة من قبل صندوق النقد الدولي (دولار أمريكي = 4.27047 دينار عربي في 24 مارس 2021)(صندوق النقد العربي، 2021)¹

يرى الباحث أن الهياكل المؤسسية للعمل العربي المشترك لتمويل التنمية قد تم بناؤها وتم تأسيس مؤسستين عربيتين على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويحتاج الأمر إلى إرادة سياسية قوية من جانب الزعماء العرب ودعمًا ماليًا كافياً لتحقيق الأهداف والغايات التي أنشأت هذه المؤسسات العربية من أجلها. ولعل الأحداث السياسية العاصفة التي تشهدها المنطقة العربية و التي تهدد الأمن القومي لدولها وبقاء الأنظمة، بالإضافة إلى الأزمات المالية المحلية والدولية مما يصرف الانتباه والجهد عن العمل التنموي.

يقترح الباحث آلية جديدة لتخفيض تكلفة استدانة مصر والبلدان العربية غير النفطية من المصادر التجارية. نظراً لأن تكلفة الاستدانة تتناسب مع جودة التصنيف الائتماني للدولة وجودة مؤشرات الاقتصادية ومخاطر تخلفها عن السداد، ونظراً لارتفاع التصنيف الائتماني للدول النفطية وانخفاض تكلفة اقتراضها (العائد المدفوع على السندات)، يمكن أن تقتصر هذه الدول النفطية بتكلفة منخفضة تتناسب مع قوة تصنيفها الائتماني ثم تعيد إقراض هذا القرض لمصر أو غيرها من الدول غير النفطية بذات التكلفة المنخفضة. على سبيل المثال فإن التصنيف الائتماني لمصر هو B بالمقارنة بـ تصنيف AA للإمارات و AA- للكويت وقطر و A- للسعودية. لذلك تبلغ العائد المدفوع على سندات العشر سنوات في مصر إلى 15.074% (بالمقارنة بـ 2.271% فقط في قطر) وتكلفة التأمين على السندات 4.3925% (بالمقارنة بنسبة 0.65% في قطر) (World Government Bonds, 2020)².

¹ صندوق النقد العربي (2021) <https://www.amf.org.ae/ar>

² World Government Bonds. (2020). www.worldgovernmentbonds.co

40. اقتصار الاقتراض على أغراض التنمية والتصنيع

في كوريا كان الغرض من الحصول على قروض عامة أجنبية هو تمويل مشاريع رأس المال الاجتماعي والتصنيع. أشهر الأمثلة على القروض العامة الأجنبية التي تمول استثمارات كبيرة في الصناعة كانت شركة بوهانج للحديد والصلب (بوسكو) ، أول مصنع متكامل للحديد والصلب في البلاد. كما تم بناء أول حوض لبناء السفن الكورية في عام 1974 بقرض 100 مليون دولار ممول من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي . وقد تم استخدام (83.5 %) من القروض العامة للحصول على السلع الرأسمالية. كانت القروض العامة الموجهة لتمويل الشركات الخاصة محدودة خاصة خلال السنوات الأولى. وكانت بعض القروض العامة موجهة لاستيراد المواد الخام والسلع الاستهلاكية ، وخاصة المنتجات الزراعية.

41. استقطاب المساعدات الفنية

لعبت المساعدة التقنية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى كوريا الجنوبية دورا لا يمكن تجاهله سواء على المستوى الثنائي أو بشكل متعدد الأطراف من خلال برامج التعليم والتدريب. أرسل برنامج AID ما يقرب من 1900 خبير إلى كوريا بين عامي 1951 و 1972 ، بينما ذهب حوالي 4000 كوري إلى الولايات المتحدة في إطار البرنامج نفسه ، بتكلفة بلغت حوالي 126 مليون دولار. تم تقديم المساعدة التقنية متعددة الأطراف في الغالب من قبل منظمات المساعدة الأجنبية التابعة للأمم المتحدة ، وخطة كولومبو ، وبرنامج الأمم المتحدة لتوفير التدريب والخدمات الفنية ، ومصادر أخرى. من عام 1951 إلى عام 1982 ، تم إرسال ما يقرب من 2300 خبير أجنبي إلى كوريا ، بينما شارك حوالي 15000 كوري في التدريب من خلال هذه المنظمات. تم تصميم بعض البرامج ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على وجه التحديد لبناء الخبرة لصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية في كوريا. ويكون مفيدا إذا استطاعت مصر استقطاب هذا النوع من المساعدات.

رابعاً: دروس مستفادة ومقترحات بشأن التمويل الدولي الخاص

42. تطويع الاستثمارات الأجنبية لاحتياجات الاقتصاد الوطني والتحول الهيكلي وترشيد الحوافز

لعل أهم الدروس المستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي انتقائيتها وتقديمها "الكيف" على "الكم" والعناية الفائقة والمتواصلة بإصلاح قوانين وسياسات الاستثمار الأجنبي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وقد تطرق البحث لمشكلة الحوافز المقدمة للاستثمار المحلي والأجنبي في مصر (راجع الشكل 3-13)

- **في كوريا:** كانت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فائدة بكثير مما قد يشير إليه حجمه حيث كان مصدراً مهماً لإدخال تقنيات جديدة إلى الصناعة والتي كان من الصعب الحصول عليها بطريقة أخرى، علاوة على تطوير مهارات القوى العاملة في بلد يتمتع بموارد بشرية عالية الجودة مما أدى إلى رفع الإنتاجية في كوريا بوجه عام. اجتذب قطاع التصنيع أكثر من نصف (56.6 %) جميع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1962-2002 وتركز في حقول التكنولوجيا الفائقة حيث تم توفير امتيازات ضريبية له. في الثمانينيات والتسعينيات ، تم توجيه ما يقرب من 90 % من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاستثمارات الموجهة نحو التصدير. كانت سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية انتقائية و صارمة. منحت كوريا أولوية عالية للمشاريع المشتركة وحددت نسبة المشاركة الأجنبية عند 50 % ، لكن تم استثناء ما يسمى بالقائمة الإيجابية من هذا القيد. تضمنت القائمة الإيجابية المشاريع الموجهة بالكامل نحو التصدير والتي لا تتنافس الشركات المحلية في الأسواق الخارجية ، والمشاريع كثيفة التكنولوجيا و المشاريع التي ترشد الهيكل الصناعي وتتجاوز القدرات المحلية من حيث رأس المال أو التكنولوجيا ، والمشاريع القادمة من دولة يمكن لكوريا أن تتوقع منها زيادة كبيرة في الاستثمار في المستقبل ، والمشاريع الواقعة في مناطق التصدير الحر أو المناطق الصناعية الأخرى التي تعينها الحكومة. وعندما اعتمدت السياسة الليبرالية للاستثمار الأجنبي المباشر في يوليو 1984 ، تم استبدال نظام القائمة الإيجابية بنظام القائمة السلبية التي تعني أن أي استثمار غير محظور بشكل خاص مفتوح للاستثمار الأجنبي المباشر. شملت القائمة السلبية تلك المشروعات التي من شأنها تعطيل الطلب المحلي وتوريد المواد الخام والمنتجات الوسيطة، أو التنافس ضد الشركات المحلية في الأسواق الخارجية ، أو التي تهدف فقط إلى توفير الدعم المالي

للشركات المحلية القائمة أو الربح من المضاربة على الأراضي. بموجب هذا النظام ، قامت كوريا الجنوبية بتقييم طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صناعات "محظورة" ، وصناعات "مقيدة" يُحظر فيها الاستثمار الأجنبي من حيث المبدأ ولكن يمكن الحصول على الموافقة من وزير المالية ، وصناعات "محررة" ، التي لم تكن على القائمة السلبية يمكن الموافقة عليها.

حددت الحكومة 58 منطقة (اعتبارًا من سبتمبر 1992) والتي سيتم تطبيق الإعفاء الضريبي عليها. وكان من بينها تصنيع التكنولوجيا الفائقة لآلات الاختبار الدقيق ، والروبوتات الصناعية ، وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة ذات الصلة ، صناعة الطيران ، صناعة الدفاع ، صناعة المنتجات البيولوجية ، والمواد والأجزاء فائقة التوصيل ، ومعدات مولدات الليزر

أطلقت سلسلة من الإصلاحات لقوانين وسياسات الاستثمار الأجنبي لجعل كوريا الجنوبية ، على حد تعبير الرئيس الأسبق ، داي جونج كيم ، "أفضل مكان للاستثمار في العالم". ومع ذلك ، تم تشديد معايير العائد الضريبي للاستثمار الأجنبي المباشر و تم إلغاء الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الممنوحة سابقاً لجميع الشركات ذات الاستثمارات الأجنبية مع تحسن وضع ميزان المدفوعات. أدركت الحكومة أن الإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب يمكن أن تضع المنافسين المحليين في وضع غير موافٍ، كما أنها تسببت في خسائر ضريبية دون تعويض.

- **في ماليزيا:** كان دور الاستثمار الأجنبي المباشر جلي ومتغير دوره بمرور الوقت. تركزت الاستثمارات الأجنبية إلى ماليزيا حتى أوائل الستينيات في قطاعي التعدين وزراعة أشجار المطاط، وكانت المصدر الرئيسي للبلاد من العملات الأجنبية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني. أما في السبعينيات، فكانت مشكلة البطالة المتفاقمة على رأس جدول أعمال التنمية، لذلك تم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات كثيفة العمالة الموجهة للتصدير التي تتطلب مهارات منخفضة نسبياً ، مثل تجميع المكونات الإلكترونية لتأمين التكنولوجيا المتقدمة والوصول إلى الأسواق الأجنبية وخبرات الشركات الأجنبية. لكن الروابط الضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد المحلي حصر ماليزيا في مركز تجميع منخفض القيمة المضافة ونتيجة لذلك ، فقدت ماليزيا الكثير مما يمكن جنيه إذا توطنت عمليات التصنيع في البلاد. وبناء عليه تبني مهاتير محمد استراتيجية التصنيع الثقيل لتوطين الصناعات وتم تشجيع التعاون مع الشركات الأجنبية وبخاصة اليابانية لقيادة التطور

التكنولوجي وإنشاء المصانع والاستثمار في البحث والتطوير المحلي. منذ منتصف الثمانينيات قام المصنعون من شمال شرق آسيا (خاصة اليابان وتايوان وسنغافورة) بنقل بعض صناعاتهم لماليزيا وأندونيسيا وتايوان للاستفادة من الحوافز والبنية التحتية الجيدة نسبياً واللوائح البيئية (وغير البيئية) المتساهلة ، فضلاً عن تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبياً بسبب انخفاض الأجور وانخفاض أسعار الصرف. وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستقرار في منتصف التسعينيات حيث ارتفع المنحنى التعليمي في التصنيع وشجعت الحكومة الماليزية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير والتكنولوجيا الفائقة و جلبت ماليزيا التقنيات والخبرات والاتصالات السوقية ، والتي تعتبر مهمة لضمان استدامة برامج التصنيع. حالياً تهدف الحكومة إلى جذب الاستثمارات في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى وكثيفة المعرفة والاستمرار في تحسين بيئة الأعمال. لدى ماليزيا قائمة هائلة من الحوافز الضريبية، المباشرة وغير المباشرة، التي تمنح للمشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات التكنولوجيا الحيوية والمشروعات البيئية طبقاً لقانون تشجيع الاستثمار لعام 1986 ، وقانون ضريبة الدخل لعام 1967 ، وقانون الجمارك لعام 1967 ، وقانون ضريبة المبيعات لعام 1972 ، وقانون المكوس لعام 1976 ، وقانون المناطق الحرة لعام 1990 تلخصها هيئة تنمية الاستثمار الماليزية في أكثر من دليل مبسط على موقعها الإلكتروني. تمنح ماليزيا حوافز مفصلة للغاية داخل مختلف القطاعات الإنتاجية بما يوافق احتياجاتها التنموية، على سبيل المثال تمنح شركات التكنولوجيا العالية مكانة رائدة "Pioneer Status" (وهي مكانة تمنح العديد من المزايا بحد ذاتها) وإعفاء من ضريبة الدخل بنسبة 100٪ لمدة خمس سنوات. يمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة و الخسائر المتراكمة المتكبدة خلال فترة الريادة وخصمها من دخل مرحلة ما بعد الريادة. ويلاحظ أن التكنولوجيا العالية -التي تمنح حوافز -محددة تحديداً دقيقاً من خلال قائمة بالأنشطة والمنتجات في دليل إرشادي.

43. ابتكار أساليب جديدة لتعزيز الاستفادة من التحويلات

تعرض البحث في الفصل النظري للطرق التي يمكن بها يلعبها مورد التحويلات من أجل تمويل التنمية. ورغم ضخامة هذا المورد في مصر وكونها خامس أكبر متلقي للمعونات خلال عام 2019 إلا أن جهودها اقتصرت للاستفادة من التحويلات اقتصر على التلقي السلبي وإصدار بعضاً من سندات المهاجرين "diaspora bonds" التي أصدرتها تحت اسم "شهادة

المصري" و"شهادة بلادي" بالدولار واليورو لتخفيف النقص في العملة الصعبة ولم تنجح في تسويقها بالقدر المأمول.

وبصفة عامة تحلم الحكومات بأموال رخيصة من المغتربين المخلصين لأوطانهم لا سيما في أوقات المحن. ويشار في هذا الصدد لتجارب الهند وإسرائيل المكسيك، مع العلم أن الهند والمكسيك يصنفهما بعض الخبراء كدول صناعية جديدة. ففي الهند، أنقذت أموال المغتربين الدولة من أزمة ميزان المدفوعات عام 1991 وجمعت 4.2 مليار دولار في عام 1998 لتعويض العقوبات الدولية المفروضة بعد التجارب النووية ، وهو ضعف المبلغ المطلوب في البداية. أما إسرائيل فقد نجحت في جمع أكثر من 40 مليار دولار عبر سندات الشتات منذ عام 1951 ، والتي شهدت ارتفاعاً حاداً في عمليات الشراء خلال حرب عام 1967. للمكسيك أيضاً تجربة ناجحة، حيث أطلقت في أواخر الثمانينيات برنامج للتمويل المطابق Matching-fund programs أسمته 3*1 ثلاثة مقابل واحد بمعنى أن لكل بيزو يرسله المهاجرون ، تضيف الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات والبلديات 3 بيزو ويتم تنفيذ بعض مشاريع تنمية المجتمع الصغيرة في الوطن. بمساعدة اتحادات المهاجرين الذين يعيشون في الخارج الذين تجمعهم روابط عاطفية بوطنهم الأم تم تمويل أكثر من 2000 مشروع تنمية مجتمعية في ولاية زاكاتيكاس وحدها ، ولم يقتصر دور روابط المهاجرين على التبرع بالمال فحسب ، بل تشارك أيضاً في تحديد وتنفيذ ومراقبة مشاريع التنمية والعمل والتنسيق مع الشركاء المحليين و المنظمات الموجودة في المجتمع المحلي. يعيب هذه البرامج عدم قابليتها للتوسع ، كما أنها قد تحول الأموال بعيدا عن أولويات التنمية المحلية الأخرى.

كثير من البلدان تبالغ في تقدير كرم مواطنيها في الخارج ويصعب على بعض البلدان النامية الأخرى نماذج الهند والمكسيك. ومن الأمثلة البارزة على ذلك اليونان ، التي أثبتت عدم قدرتها على جمع 3 مليارات دولار مأمولة من الجالية اليونانية التي يبلغ قوامها مليون نسمة في الولايات المتحدة في ذروة أزمة ديونها في عام 2011. تبنت بعض الحكومات، مثل أثيوبيا، نهجاً أكثر برامجية، مما أضر بثقة المهاجرين. فشلت سندات إثيوبيا عام 2009 في جمع تمويل لسد توليد الطاقة الكهرومائية(سد النهضة). لم تستطع أثيوبيا إقناع المستثمرين بقدرتها على السداد، واعترض البعض على المشروع لأسباب بيئية (Strohecker, 2016) ¹.

1 Strohecker, K. (2016, April 17). Countries look to draw expatriate cash with 'diaspora bonds'. Reuters. Retrieved 31 March 2021, from <https://www.reuters.com/article/us-emerging-bonds-diaspora-idUSKCN0XE0ID>

وعلى الحكومة المصرية أن تراجع علاقتها التاريخية بالجاليات المصرية بالخارج وأن تضطلع بمسئولياتها تجاه مشكلاتهم وانتهاكات التي يتعرضون لها وحقوقهم الضائعة قبل الحديث عن الاستفادة من الروابط النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجمعهم بمصرهم الحبيبة. بالإضافة لما سبق، يلاحظ ضعف أو غياب جمعيات الجاليات المصرية بالخارج، مما يُصعب من توجيه المهاجرين وحثهم على المشاركة في الأنشطة التنموية بمصر.

خاتمة الدراسة

لا تحتاج توجهات الدول الصناعية الجديدة نحو رفع معدلات الادخار والاستثمار وتوطين التصنيع والتكنولوجيا العالية وتشجيع الصادرات وتنمية رأس المال البشري وتحقيق أقصى استفادة من المعونات ومن الاستثمارات الأجنبية إلى إعادة تأكيد. ولا يحتاج للتأكيد أيضا الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري ومشكلاته من ضعف الإيرادات العامة والفساد والتهرب الضريبي وانخفاض تنافسية منتجات القطاع الخاص ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص -أو إقصائه- على مصادر التمويل وعلى المشروعات الإنتاجية في الآونة الأخيرة، ووصول المديونية لمعدلات قياسية عامة تلو الآخر وتركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز، وضعف إنتاجية العمالة المرتبطة بقضية التعليم وتنمية العنصر البشري، هدف التنمية ووسيلتها.

ومن دراسة تطور الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية (بالفصل الأول) وتجارب الدول الصناعية الجديدة (بالفصل الثاني) يمكن للمرء أن يصل إلى نتيجة مفادها أن مصر لم تتولى تخطيط وتنفيذ مشروع تنموي حقيقي خاص لتحويل شعبها إلى شعب منتج متطور.

فإذا بدأنا بالإصلاح الزراعي على سبيل المثال، يرى الباحث أنه لم يتم توجيهه لتحقيق تنمية اقتصادية، وكان - في أفضل حالاته - موجها لتحقيق مبادئ العدالة في تحقيق الدخل والثروة والقضاء على التفاوت الصارخ بين الطبقة الارستقراطية من الباشوات ملاك الأراضي وبين الأجراء و فقراء الفلاحين حتى صارت الخمسينيات والستينيات بحق المرحلة الذهبية في ريف مصر وفي غيره من الأرياف العربية. وصب ذلك سياسيا في مصلحة الجيش الذي تمكن من إلغاء النفوذ السياسي لكبار ملاك الأراضي وحشد الفلاحين لدعم النظام الجديد ضد النظام السابق، وقبلت به قوى الاستعمار الإنجليزي بعد حيرة لتجنب تحول البلاد نحو شيوعية صريحة. وبخلاف تجربتي كوريا وتايوان تم منح تعويضات عالية لملاك الأراضي في مصر قدرت بعشرة أمثال قيمتها الإيجارية، ولم يتم نزح الفائض من القطاع الزراعي على النحو السابق عرضه في تجارب الدول الصناعية الجديدة لتمويل البنية التحتية والصناعات الثقيلة والاستثمارات الصناعية وزيادة الاستثمارات الزراعية وتعزيز الإنتاجية.

اتبعت مصر أيضا "حلم" النموذج التقليدي للتنمية القائم على التحديث والتصنيع الذي راود الكثير من الدول النامية حديثة الاستقلال، وأملت بعد ثورة 23 يوليو في تصنيع كل شيء من الإبرة للصاروخ مع اهتمام خاص بالتصنيع العسكري لسد حاجة الجيش المصري من الأسلحة والذخائر،

فأقامت صروحاً عظيمة للصناعة في جميع ربوع مصر، ففي الفترة من 1956 حتى 1970 وما بعدها تم إنشاء أكثر من سبعمائة وخمسين مصنعاً ملكيتها خالصة للدولة المصرية، منها ما يزيد عن مائتين وخمسين مصنعاً للصناعات الثقيلة، مثل المراحل البخارية و مجمع الحديد والصلب بحلول من أجل تطوير الصناعات الثقيلة و مجمع الألومنيوم في نجع حمادي ومصانع الغزل والنسيج في المحلة الكبرى وكفر الدوار ومصانع الأسمدة (كيما) في أسوان ومصانع الأسمنت في حلوان ومصنع الفيرومنجنيز في جنوب سيناء ومصنع الفيروسيلىكون في إدفو و مجمع البترول بالسويس ومسطر وطنطا والإسكندرية ، ومصانع إطارات السيارات الكاوتشوك ، ومصانع عربات السكك الحديدية سيماف ، ومصانع الكابلات الكهربائية وتوليد طاقة كهربائية من السد العالي و غيرها من المصانع. كما تم بناء المناجم في أسوان والوحدات البحرية. وقد اتخذ الرئيس جمال عبدالناصر وقتها قراراً بالآلا تصدر خامات مصر للخارج إلا بعد إدخال عمليات صناعية عليها، وتنفيذا لهذا القرار فقد تم تصنيع القطن المصري في المصانع المصرية التي تم تحديث مغازلها في المحلة الكبرى وكفر الدوار والإسكندرية وإنشاء مصانع أخرى للغزل والنسيج في قنا وأسيوط ودمياط وغيرها من محافظات مصر لتقوم بتصنيع القطن المصري بأيدي مصرية قبل أن يصدر للخارج، فأصبحت مصر تنتج أجود أنواع قماش اللينوه وتصدره إلى سويسرا وفرنسا وغيرها، فيما توقف عدد كبير من المصانع في إنجلترا عن الإنتاج لعدم وجود القطن المصري الخام (سامي شرف، 2020) 1 .

وكانت نتيجة بناء تلك القلاع الصناعية فتح أبواب العمل أمام الملايين من أبناء مصر في كل المجالات الصناعية والخدمية، وتوفير احتياجات القوات المسلحة والشعب من المصنوعات التي توقف استيرادها من الخارج لظروف الحرب.

في هذه الفترة أمسكت مصر بزمام المبادرة لبرهة، لكن الصناعات المصرية علفت بسياسة انتاج بدائل الواردات ولم يسعفها التاريخ لتمتد تجربتها لمراحل صناعية أكثر تقدماً ، ربما بفعل العدوان الإسرائيلي عام 1967 الذي نكب بالاقتصاد المصري عن الدخول في "مرحلة الانطلاق" . أما الدول الصناعية الجديدة فقد فطنت للأمر مبكراً وتحولت سريعاً لسياسة الترويج للصادرات. لقد كان كبر حجم السوق المصري -ولا يزال- نقطة ضعف بدلاً من أن يكون ميزة، لأنه واسع وغير مخدوم بشكل جيد فتوجه الاستثمارات المحلية إليه دون أن يكون لديها حافز كافي للتطوير ورفع القدرة التنافسية لمنتجاتها.

¹ سامي شرف (19 أكتوبر، 2020). عبدالناصر و صروح الصناعة، مجلة الوعي العربي. تم الرجوع إليه في 30 مارس 2021
http://elw3yalarabi.org/elw3y/2020/10/19/-/سامي-شرف-يكتب-عبدالناصر-وصروح-
الصناعة/?fbclid=IwAR031Yn22zv3ujE9qE4CGt6SIUrSA0yLX97TQrrSik2as2BVYvzCyDrbxc

وعندما طغت " الليبرالية " على المشهد التنموي العالمي قامت مصر بالانفتاح الاقتصادي وفشلت في السيطرة على الواردات وعانت كغيرها من الدول النامية من تدهور معدل التبادل التجاري في غير صالحها، وأثقلت نفسها بالديون قصيرة الاجل باهظة التكاليف التي ذهب جزء منها لتمويل مشروعات لا تضيف الكثير للنتاج وبدا أن القيادة السياسية والطبقات العليا والنخبة غير متحمسين لتحقيق تنمية جذرية. لم تنجح القيادة في زيادة حجم المعونات العربية المقدمة لمصر، وكغالبية الدول النامية التي سقطت في فخ المديونية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، اتبعت مصر إملاءات صندوق النقد وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي للخروج من هذا المأزق وتوجهت نحو الخصخصة وتهيئة الاقتصاد لقدوم الشركات عابرة الجنسية والتحول من الاشتراكية للرأسمالية.

وعندما تبنى المجتمع الدولي أهدافا إنمائية للألفية وأهدافا للتنمية المستدامة، استجابت مصر بذات المنهجية والبطانة وقدمت، فيما قدمت، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

والاطلاع على وثائق تقدم مصر للحصول على قروض وتقارير متابعتها يكشف أن تحسينات المناخ الاستثماري هي -حتى اللحظة الراهنة- تعاطي مع لغة وتوصيات (أو إملاءات) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل التعاقد على قرض جديد أو الإفراج عن دفعة تالية من دفعات القرض عاما تلو الآخر.

ولنتساءل هل يهدف صندوق النقد والبنك الدولي إلى حدوث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد المصري وتحول مصر إلى قوة اقتصادية عالمية أو إقليمية؟ أم أنه يستهدف تحسين بعض المؤشرات الإسمية، هنا وهناك؟ ماذا جنت مصر بعد عقود من السير في ركاب هذه المؤسسات الدولية؟ وما الذي نطمح إليه مستقبلا؟

يروى جون بيركنز (John Perkins) في كتابه " Confessions of an Economic Hit Man " المترجم لـ " الاغتيال الاقتصادي للأمم " كيف يتم إغراء الدول النامية على أخذ قروض من الولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة تطوير بنيتها التحتية وجلب التقدم والمنفعة مقابل منح الشركات والبنوك الأمريكية كافة الامتيازات في جميع المناقصات والعقود، وإدخال هذه الدول في مستنقع الديون والتبعية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة. وكشف أن اللجان الاقتصادية تُرسل وهي مُحملة منذ البداية بالنتائج التي يجب أن تضعها في تقريرها مهما كان ما تشاهده مختلفًا أو متعارضًا تعارضا صارخا مع تلك النتائج؛ فعليها أن تجعل القروض ضخمة بشكل يتعذر معه سدادها وفي ذات الوقت تقديم نتائج متفائلة للغاية عن عوائد تلك

المشروعات وكم هي آمنة، مهما كانت مرتفعة المخاطر. وبعيدا عن نظرية المؤامرة يختم الباحث هذه الدراسة بالتأكيد على أن التوصيات المتعددة التي قدمتها الدراسة بناء على تجارب بعض من الدول حديثة التصنيع ليست ضامنا للتنمية ما لم تنتظم كأدوات في إطار خطة متكاملة. و قبل إعداد هذه الخطة ينبغي على الدولة تحديد ماهية التنمية التي ترنو إليها. هل تستهدف تنمية اقتصادية بحتة وتحولا هيكليا نحو التصنيع والتكنولوجيا والمعرفة وتطبيق النموذج التقليدي للتنمية القائم على الحداثة والتصنيع الذي تبنته دول شرق آسيا في مطلع تجربتها التنموية؟ أم أنها ستضيف أبعادا اجتماعية بجوار البعد الاقتصادي البحت مثل المساواة و التخفيف من حدة الفقر بتوفير الاحتياجات الأساسية للطبقات المحرومة و"التمكين" و"التنمية التشاركية"؟ هل تتبنى مفهوم "التنمية البشرية" أو "التنمية كحرية" أم تلتزم بمفهوم "التنمية المستدامة" الذي يسيطر على لغة وأهداف المجتمع الدولي المعاصر؟ فلكل من هذه المفاهيم والرؤى أولوياتها واستراتيجياتها الخاصة. إن أول الدروس التي يمكن أن نتعلمها من تجربة الدول الصناعية الجديدة هو "أن لديها تجربة ذاتية صادقة"، لم تنتظر هذه الدول تحت قدميها ولكن كان لديها استراتيجياتها وسياساتها وخططها وأهدافها التي حددتها جيدا والتفت حولها حكومة وشعبا.

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع

Bibliography

- African Commission on Human and Peoples' Rights. (1981, June 28), *African Charter on Human and Peoples' Rights*, achpr.org ,Retrieved March 30, 2021, from <https://www.achpr.org/legalinstruments/detail?id=49#:~:text=their%20national%20resources-,ARTICLE%2022,of%20the%20right%20to%20development>.
- Ahmed M. S., (2010), " Migrant Workers Remittance and Economic Growth : Evidence form Bangladesh " *ASA University Review* , Vol. 4 , No. 1. <http://www.asaub.edu.bd/>.
- Al-Khouri, R. (2015). *Determinants of foreign direct and indirect investment in the MENA region*. The Multinational Business Review. Vol. 23 No. 2, pp. 148-166. <https://doi.org/10.1108/MBR-07-2014-0034>
- Balassa, B. (1980) 'The Newly Industrializing Countries After the Oil Crisis', World Bank Staff Working Papers, No. 437
- Bandyopadhyay, S., Sandler, T., & Younas, J. (2014). Foreign direct investment, aid, and terrorism. *Oxford Economic Papers*, 66(1), 25-50.
- Bozyk, P. (2012). *Globalization and the transformation of foreign economic policy*. Ashgate Publishing, Ltd..
- Bureau of Labor Insurance, 2021. *characteristics of the New Labor Pension System*. <https://www.bli.gov.tw/en/0010366.html>
- Central Bank of Egypt (2019). *Financial Stability Report 2019*. <https://www.cbe.org.eg/en/Pages/HighlightsPages/Financial-Stability-Report-2019.aspx>
- Central Bank of Taiwan (2021). <https://www.cbc.gov.tw/en/mp-2.html>
- Chang, S.S. & Spinelli, J. G. (1998). *Newly Industrializing Countries: A Discussion of Terms*. In The New Third World. Routledge. New York.
- Charities Aid Foundation (October 2019), *CAF WORLD GIVING INDEX Ten years of giving trends*. https://www.cafonline.org/docs/default-source/about-us-publications/caf_wgi_10th_edition_report_2712a_web_101019.pdf
- Chowdhury, A., & Islam, I. (1993). *The newly industrialising economies of East Asia*. Psychology Press.
- Chu, K. (1992). *The Critical Factors Of Economic Development: The Case Of Taiwan*. Journal of Third World Studies, 9(1), 173.

- Chung, Y. I. (2007). *South Korea in the fast lane: Economic development and capital formation*. Oxford University Press.
- Clammer, J., & Giri, A. K. (2017). *The aesthetics of development*. New York: Palgrave Macmillan.
- Cowen, M., & Shenton, R. W. (1996). *Doctrines of development*. Taylor & Francis.
- Egyptian center for economic studies (2020 april 19). *Views on The Crisis*. Servicing Egypt's External Debt. Issue 8. Retrieved Mars 31, 2021, from http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_4_19-7_30_26Debts-%20English-%20Yara%20.pdf
- Enterprise Surveys(2020).*Egypt 2020, Country profile*. The World Bank Group. <https://espanol.enterprisesurveys.org/content/dam/enterprisesurveys/documents/country/Egypt-2020.pdf>
- European Bank for Reconstruction and Development, European Investment Bank, & World Bank Group. (2016). *What's holding back the private sector in MENA? lessons from the enterprise survey*. https://www.eib.org/attachments/efs/econ_mena_enterprise_survey_en.pdf
- Evans, O., & Kelikume, I. (2018). The effects of foreign direct investment, trade, aid, remittances and tourism on welfare under terrorism and militancy. *International Journal of Management, Economics and Social Sciences*, 7(3), 206-232.
- Fukuyama, F. (1995). *Trust: The social virtues and the creation of prosperity* (Vol. 99). New York: Free press.
- GAN (September 2020). *Taiwan Corruption Report*. <https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/taiwan/>
- Global economy. (2020). *Malaysia: Share of manufacturing*. Retrieved Mars 24, 2021, from, https://www.theglobaleconomy.com/Malaysia/Share_of_manufacturing/#:~:text=The%20average%20value%20for%20Malaysia,122%20countries%20is%2012.47%20percent.
- Gonzalez, A., & Norwine, J. (1998). *The new third world* (2nd ed.). Routledge.
- Goulet, D. (1983). *Obstacles to world development: An ethical reflection*. *World Development*, 11(7), 609–624. doi:10.1016/0305-750x(83)90006-2
- Government of Malaysia. (2017). Malaysia's Sustainable Development Goals Voluntary National Review 2017. <http://digitallibrary.un.org/record/3866832/files/Malaysia.pdf>
- Grabowski, R. (1988). *Taiwanese economic development: an alternative interpretation*. *Development and Change*, 19(1), 53-67.
- Halperin, S. (2018, December 17). Development theory. Encyclopedia Britannica. <https://www.britannica.com/topic/development-theory>

- Hassan G. M. & Bhuyan M. S., (2013), "Growth Effects of Remittances: Is there a U-Shaped Relationship?" Working Paper in Economics 16/13, Department of Economics, Hamilton New Zealand, <http://www.google.co.uk/url>.
- ATF.(2019). 2019: Integrated national financing frameworks for sustainable development. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://developmentfinance.un.org/2019-integrated-national-financing-frameworks-sustainable-development>
- INFF. (2020). AFRICA: Egypt. Retrieved Mars 24, 2021, from, <https://inff.org/country/egypt>
- International Finance Corporation. (December 2020). *Creating Markets in Egypt: Country Private Sector Diagnostic*. World Bank. <https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/af513599-08b4-45a4-b346-1a44de58cda6/CPSD-Egypt.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT1-BJ>
- International Monetary Fund (2020, December 18). Key Questions on Egypt. <https://www.imf.org/en/Countries/EGY/Egypt-qandas>
- International Monetary Fund (September 2020). Request For Purchase Under The Rapid Financing Instrument—Press Release; Staff Report; And Statement By The Executive Director For The Arab Republic Of Egypt. <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2020/English/1EGYEA2020002.ashx>
- International Monetary Fund (September 2020). *Request for Purchase Under the Rapid Financing Instrument*—Press Release; Staff Report; And Statement by The Executive Director for The Arab Republic Of Egypt. <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2020/English/1EGYEA2020002.ashx>
- Investment Policy Hub. (2020, July, 30). *Investment Dispute Settlement Navigator*. <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-dispute-settlement/advanced-search>
- Kamel, S., & Tooma, E. (2005). Exchanging debt for development: Lessons from the Egyptian debt-for-development swap experience. *Working Document, World Summit on the Information Society*.
- Karagoz K., (2009), "Workers Remittance and Economic Growth: Evidence from Turkey", Journal of Yasar University, Vol. 4, No. 13, PP. 1891-1908, <http://journal.yasar.edu.tr/>.
- Kar, D., & Spanjers, J. (2015). Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013. *Global Financial Integrity*, 1-10. https://secureservercdn.net/45.40.149.159/34n.8bd.myftpupload.com/wp-content/uploads/2015/12/IFF-Update_2015-Final-1.pdf

- Ketkar, S., & Ratha, D. (Eds.). (2008). *Innovative financing for development*. World Bank Publications.
<http://documents1.worldbank.org/curated/en/202621468156251840/pdf/456450PUB0978010ONLY10Sept030102008.pdf>
- Krajňák, T. (2020). The effects of terrorism on tourism demand: A systematic review. *Tourism Economics*, 1354816620938900.
- Kuo, S. W. (2019). *The Taiwan economy in transition*. Routledge.
- Kuo, S. W., & Ranis, G. (2020). *The Taiwan Success Story: Rapid Growth With Improved Distribution In The Republic Of China, 1952-1979*. Routledge.
- Liang, M. Y. (1982). Savings in Taiwan: an empirical investigation. *Journal of Economic Development*.
- Lin, J., Leung, S.K.C., Chen, D.M. (1998). *A Century of Economic Development in Taiwan*. Review of Pacific Basin Financial markets and policies, Vol. 1, No. 3. World Scientific Publishing.
- Lin, T. C., & Lin, J. Y. C. (2017). Taiwan's Foreign Aid in Transition: From ODA to Civil Society Approaches. *Japanese Journal of Political Science*, 18(4), 469.
- Locke, J. (1689). Two Treatises Of Government, Encyclopedia Britannica. Retrieved January 5, 2021, from <https://www.britannica.com/biography/John-Locke/Two-Treatises-of-Government>
- Maimbo, S. M., & Ratha, D. (Eds.). (2005). Remittances: Development impact and future prospects. The World Bank.
- Malaysia ministry of economic affairs. (2019, November 5). Media release: Twelfth 2021-2025 online public engagement, Retrieved January 5, 2021, from <https://www.malaysia.gov.my/portal/content/30789>
- Malaysian Government Documents Archive. (2020). Retrieved Mars 24, 2021, from, <https://govdocs.sinarproject.org/documents/prime-ministers-department/economic-planning-unit/rmke-11-book.pdf/view>; <https://www.theedgemarkets.com/article/institutions-help-achieve-bumiputera-30-corporate-ownership-target>
- Mansur, K., Mamalakis, M., & Idris, S. (2003). Savings, investment & FDI contribution to Malaysian economic growth in the globalization era. *International Business & Economics Research Journal (IBER)*, 2(8).
- Melkote, S. R., & Merriam, A. H. (2019). The Third World: Definitions and new perspectives on development. In *The New Third World* (pp. 9-27). Routledge.

- Mensah, J., & Casadevall, S. R. (2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review. *Cogent Social Sciences*, 5(1), 1653531.
- Migdad, A. (2019). Managing Zakat through Institutions: Case of Malaysia. *Uluslararası İslam Ekonomisi ve Finansı Araştırmaları Dergisi*, 5(3), 28-44.
- Ministry of Finance(Taiwan). (September 2020). Government Finance in The Republic of China 2020.
- Ministry of Finance, (2020, September). *Government Finance in The Republic of China*, <https://www.mof.gov.tw/eng>.
- Ministry of Finance, (2020, September). *Government Finance in The Republic of China*, <https://www.mof.gov.tw/eng>
- Mirakhor, A., & Askari, H. (2010). The Evolution of the Western Concept of Development. In *Islam and the Path to Human and Economic Development* (pp. 1-25). Palgrave Macmillan, New York.
- National Development Council of Taiwan. (2020, July 16). National Development Plan (2021-2024), Retrieved January 5, 2021, from https://www.ndc.gov.tw/en/Content_List.aspx?n=9649AD857AF274BA
- National Statistics of Taiwan. (2021). *Macro Database*. <http://statdb.dgbas.gov.tw/>
- National Statistics of Taiwan.(2021). Latest indicators. <https://eng.stat.gov.tw/point.asp?index=2>
- Nihal Samir (2020, November 3). Egypt, Italy to launch 4th phase of Debt Swap Program for Development. Retrieved November 31, 2020, from, <https://dailynewsegypt.com/2020/11/03/egypt-italy-to-launch-4th-phase-of-debt-swap-program-for-development/>
- Nurkse, R. (1953). Problems of capital formation in underdeveloped countries. Oxford University
- ODA Korea (n.d.). *Overview. Korea's ODA by Type of Aid (2010-2015)*. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://www.odakorea.go.kr/eng.result.Overview.do>
- OECD (1979) The Impact of the Newly Industrializing Countries on Production and Trade in Manufactures, Paris: OECD
- OECD (2020, April 20). The COVID-19 Crisis in Egypt. Retrieved March 31, 2021, from <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/The-Covid-19-Crisis-in-Egypt.pdf>
- OECD Data, (2020). *Tax revenue*, <https://data.oecd.org/tax/tax-revenue.htm>

- OECD stat. (2020). Other official flows (OOF) and export credits - disbursements [DAC2b], <https://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=TABLE2B#>
- OECD- Tunisia, (2020). Revenue Statistics in Africa 2020 — Tunisia. <https://www.oecd.org/countries/tunisia/revenue-statistics-africa-tunisia.pdf>
- OECD. (n.d.). International tax co-operation: Key indicators and outcome. <https://www.oecd.org/tax/international-tax-co-operation-map.htm>
- OECD. (October 2020). *FDI in Figures*. <https://www.oecd.org/investment/investment-policy/FDI-in-Figures-October-2020.pdf>
- OECD.Stat. (2020). *Revenue Statistics - OECD countries: Comparative tables*. <https://stats.oecd.org/index.aspx?DataSetCode=REV#>
- OECD-Brazil. (2020). *Revenue Statistics in Latin America and the Caribbean 2020 – Brazil*, <https://www.oecd.org/tax/tax-policy/revenue-statistics-latin-america-and-caribbean-brazil.pdf>
- OECD-Egypt. (2020). *Revenue Statistics in Africa 2020— Egypt*. <https://www.oecd.org/countries/egypt/revenue-statistics-africa-egypt.pdf>
- OECD-Morocco.(2020). *Revenue Statistics in Africa 2020— Morocco*. <https://www.oecd.org/countries/morocco/revenue-statistics-africa-morocco.pdf>
- OECD-South Africa. (2020). *Revenue Statistics in Africa 2020— South Africa* <https://www.oecd.org/tax/tax-policy/revenue-statistics-africa-south-africa.pdf>
- OECD-Turkey. (2020). *Revenue Statistics 2020 - Turkey*, <https://www.oecd.org/tax/tax-policy/revenue-statistics-turkey.pdf>
- Plaza, S., & Ratha, D. (Eds.). (2011). *Diaspora for development in Africa*. The World Bank.
- Pomerleau, K. (2015, March 24). .S. Taxpayers Face the 6th Highest Top Marginal Capital Gains Tax Rate in the OECD. Retrieved March 31, 2021 from, <https://taxfoundation.org/us-taxpayers-face-6th-highest-top-marginal-capital-gains-tax-rate-oecd/>
- Rahnema, M., & Bawtree, V. (1997). *The post-development reader*. Zed Books.
- Ratha, D. (Ed.). (2011). *Leveraging migration for Africa: Remittances, skills, and investments*. World Bank Publications.
- Ratha, D. K., De, S., Kim, E. J., Plaza, S., Seshan, G. K., & Yameogo, N. D. (2020, October). *COVID-19 Crisis Through a Migration Lens* (English). Migration and Development Brief. no. 32, Washington, DC: World Bank Group.

- Ratha, D. K., De, S., Kim, E. J., Plaza, S., Seshan, G. K., & Yameogo, N. D. (2020). COVID-19 crisis through a migration lens. *Migration and Development Brief*, 32.
www.knomad.org/sites/default/files/2020-11/Migration%20%26%20Development_Brief%2033.pdf
- Ratha, D., De, S., Kim, E. J., Plaza, S., Seshan, G., & Yameogo, N. D. (2019). Data release: remittances to low-and middle-income countries on track to reach \$551 billion in 2019 and \$597 billion by 2021. *World Bank: Washington, DC*. <https://blogs.worldbank.org/peoplemove/data-release-remittances-low-andmiddle-income-countries-track-reach-551-billion-2019>.
- Reynolds, L. (1983). The Spread of Economic Growth to the Third World: 1850-1980. *Journal of Economic Literature*, 21(3), 941-980.
- Richter, F. (2020, February 25). *These are the top 10 manufacturing countries in the world*. World Economic Forum. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://www.weforum.org/agenda/2020/02/countries-manufacturing-trade-exports-economics/>
- Rogers, E. M. (1976). Communication and development: The passing of the dominant paradigm. *Communication research*, 3(2), 213-240.
- Sachs, W. (ed.). (2010). *The Development Dictionary: a guide to knowledge as power* (2nd ed.). Zed Books. London.
- Schwab, K. ed. (2019). *The Global Competitiveness Report 2019*. Geneva: World Economic Forum
- Sen, A. (2001). *Development as freedom*. Oxford Paperbacks.
- Senate (2020, August 5). *CORONAVIRUS; Congressional Record Vol. 166, No. 139*. Congress.gov. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://www.congress.gov/congressional-record/2020/8/5/senate-section/article/s4888-2?s=1&r=5>
- Singh, S. (1972). *The determinants of aggregate savings*. The World Bank.
- Sinha, N. (April 2020). *Poverty & Equity Brief Arab Republic of Egypt*. The World Bank.
- Soares Jr, J., & Quintella, R. H. (2008). Development: an analysis of concepts, measurement and indicators. *BAR-Brazilian Administration Review*, 5(2), 104-124.
- Strohecker, K. (2016, April 17). *Countries look to draw expatriate cash with 'diaspora bonds'*. Reuters. Retrieved 31 March 2021, from <https://www.reuters.com/article/us-emerging-bonds-diaspora-idUSKCN0XE0ID>
- Suisse, C. (October 2014). *Global wealth databook 2014*. Credit Suisse. <https://www.credit-suisse.com/media/assets/corporate/docs/about-us/research/publications/global-wealth-databook-2014.pdf>

- Suisse, C. (October 2019). Global wealth report 2019. Credit Suisse. <https://www.credit-suisse.com/media/assets/corporate/docs/about-us/research/publications/global-wealth-report-2019-en.pdf>
- Sundaram, J. K., & Wee, C. H. (2013). *Malaysia@ 50: Economic development, distribution, disparities*. World Scientific
- The Office of the High Commissioner for Human Rights, 1986, Declaration on the Right to Development: Adopted by General Assembly resolution 41/128 of 4 December 1986, Retrieved March 31, 2021, from <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/righttodevelopment.aspx>
- Thomas, A., Allen, T., & Thomas, A. (Eds.). (2000). *Poverty and Development in the 21st Century*. Oxford.
- Trading economics (2020). Egypt - Credit Rating. Retrieved March 31, 2021, from <https://tradingeconomics.com/egypt/rating>
- Trapeznikova, I. (July 2019). Measuring income inequality. IZA World of Labor 2019: 462 doi: 10.15185/izawol.462. <https://wol.iza.org/articles/measuring-income-inequality/long> Cole, A. (2015). Estate and inheritance taxes around the world. *Fiscal Fact*, 458. <https://taxfoundation.org/estate-and-inheritance-taxes-around-world/>
- Turner, L. and McMullen, N. (eds) (1982) *The Newly Industrializing Countries: Trade and Adjustment*, London: George Allen & Unwin
- Ul Haq, M. (1995). *Reflections on human development*. Oxford University Press.
- UNCTAD (2009). World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2009_en.pdf
- UNCTAD (2010). World Investment Report 2010: Investing in a low-carbon economy. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD (2013). World investment report 2013: Global value chains: Investment and trade for development. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD (2014). World investment report 2014: Investing in The SDGs: An Action Plan. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD. (2016). World investment report 2016: Investor nationality: Policy challenges. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD (2017). World Investment Report 2017: Investment and The Digital Economy. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

- UNCTAD (2018). World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD. (2019). World investment report 2019: Special economic zones. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD (2020). World Investment Report 2020: International production beyond the pandemic. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD. (2020, October 27). Global foreign direct investment falls 49% in first half of 2020. <https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-falls-49-first-half-2020>
- UNDP (2020). United Nations Development Programme, Human Development Reports, Latest Human Development Index Ranking, <http://hdr.undp.org/en/content/latest-human-development-index-ranking>
- UNDP. (2016). *Development Finance Assessment Snapshot Malaysia :Financing the future with an integrated national financing framework* . Funded by Government of China as input into the 2017 ASEAN-China-UNDP Symposium on Financing the Sustainable Development Goals in ASEAN.
- United Nations (2003). *Monterrey Consensus of the International Conference on Financing for Development*, The final text of agreements and commitments adopted at the International Conference on Financing for Development Monterrey, Mexico, 18-22 March 2002. https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_CONF.198_11.pdf
- United Nations (2015). *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*. Resolution adopted by the General Assembly on 27 July 2015. https://unctad.org/system/files/official-document/ares69d313_en.pdf
- United Nations (n.d.). *History of Financing for Development*. Retrieved Mars 24, 2021, from <https://www.un.org/development/desa/financing/about/history-financing-development>.
- United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report 2020. (New York: United Nations, 2020), available from: <https://developmentfinance.un.org/fsdr2020>.
- United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, Adis Ababa Action agenda, Monitoring commitments and actions, Inaugural report. (New York: United Nations, 2016), available from: https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/03/Report_IATF-2016-full.pdf.

- United Nations. Economic Commission for Africa (2015). Illicit Financial Flow Report of the High Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa
<https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/22695/b11524868.pdf?sequence=3&isAllowed=y>
- World Bank & UNOD (n. d.). Stolen Asset Recovery Initiative.
- World bank (2020, October,29). COVID-19: Remittance Flows to Shrink 14% by 2021.
www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/29/covid-19-remittance-flows-to-shrink-14-by-2021
- World Bank Data Help Desk. (2021). Where are your data on Taiwan? Retrieved 31 March 2021, from <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/114933-where-are-your-data-on-taiwan#:~:text=Taiwan%2C%20China%2C%20is%20not%20listed,the%20high%2Dincome%20countries%20aggregate.>
- World Bank Korea Rep. Indicators (2020). *Korea, Rep.*
<https://data.worldbank.org/country/korea-rep>
- World Bank, Malaysia Indicators. (2020). <https://data.worldbank.org/country/malaysia>
- World Bank. (2008). *The growth report: Strategies for sustained growth and inclusive development*. The World Bank.
<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/6507/449860PUB0Box3101OFFICIAL0USE0ONLY1.pdf?sequence=>
- World Bank. (2017). Global investment competitiveness report 2017/2018: Foreign investor perspectives and policy implications.
- World Bank. (2019). *Doing business 2020*. The World Bank.
<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf>
- World Bank. (2019, April 30). Press Release. World Bank Group to Extend Current Strategy in Egypt To Maintain Momentum on Reforms. Retrieved March 31, 2021, from www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/30/world-bank-group-to-extend-current-strategy-in-egypt-to-maintain-momentum-on-reforms
- World Bank. (2020). Gross savings (% of GDP) - Taiwan, China, Egypt, Arab Rep., Malaysia, Korea, Rep. <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=TW-EG-MY-KR>; National Statistics of Taiwan (2021).
<https://eng.stat.gov.tw/ct.asp?xItem=33339&ctNode=3570&mp=5>

- World Bank. (2020). *World Development Indicators: Size of the economy*. Retrieved Mars 24, 2021, from <http://wdi.worldbank.org/table/WV.1>
- World Bank. (2020a). New World Bank country classifications by income level: 2020-2021. <https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021#:~:text=The%20World%20Bank%20assigns%20the,i.e.%202019%20in%20this%20case> e).
- world government bonds (2020). Retrieved Mars 31, 2021, from www.worldgovernmentbonds.com/country/egypt/; www.worldgovernmentbonds.com/country/south-korea/
- World bank (2021). Gross fixed capital formation (% of GDP). Retrieved Mars 31, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS>
- World bank (2021). *Poverty gap at \$3.20 a day (2011 PPP) (%)*. Retrieved Mars 31, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.LMIC.GP>
- World bank (2021). Total reserves (% of total external debt). Retrieved Mars 31, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.DT.ZS>
- Zakaria, M., Jun, W., & Ahmed, H. (2019). Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 32(1), 1794-1812.

• ثانياً: مراجع باللغة العربية

- أحمد الدسوقي، (26 أغسطس 2018). تعرف على المواد القانونية سرية الحسابات البنكية. جريدة المال. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021 www.almaalnews.com/تعرف-على-المواد-القانونية-سرية-الحساب/
- أحمد عاشور (يناير 2016). الهيئات العامة الاقتصادية مشكلاتها وأساليب معالجتها، سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي
- أحمد عاشور عبد الله (باحث رئيسي) وآخرون (يوليو 2017). آليات إصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية . معهد التخطيط القومي.
- أحمد، محمد أبراهيم (2016) (تقديم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة 1990 - 2014، "مجلة جامعة التنمية البشرية"، المجلد الثالث، العدد الثالث.
- أمل زكريا عامر (الباحث الرئيسي) وآخرون. (سبتمبر 2016). كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. عدد 74، معهد التخطيط القومي
- ايكونومي بلس (15 أكتوبر 2020). مصر تطلق أول إصدارات السندات الخضراء بقيمة 750 مليون دولار وتدرجه ببورصة لندن. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021 في www.economyplusme.com/50037

- أيمن رمضان.(29 يوليو 2020). الضرائب: نحصل أموالا من تجار المخدرات والدعارة والسلاح ولا يعد ذلك اعترافا. اليوم السابع. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021
<https://www.youm7.com/story/2020/7/29/الضرائب-نحصل-أموالاً-من-تجار-المخدرات-والدعارة-والسلاح-ولا-يعد-4903587/>
- البنك الدولي (13 نوفمبر 2018). وثيقة برنامج للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل تقديم قرض مقترح بمبلغ مليار دولار أمريكي إلى جمهورية مصر العربية من أجل مشروع تنمية القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع قرض سياسات التنمية.
<http://documents1.worldbank.org/curated/en/757371553833598275/pdf/Egypt-Private-Sector-Development-for-Inclusive-Growth-Development-Policy-Financing-Project.pdf>
- البنك الدولي (2019). إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي) - Taiwan, China, Egypt, Arab Rep., Malaysia, Korea, Rep.,
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=TW-EG-MY-.Rep> KR;
- البنك الدولي. (2019). العائدات، مع استبعاد المنح (بالأسعار الجارية للعملة المحلية). تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.
<https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.REV.XGRT.CN>
- البنك الدولي. (2021). الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.
<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>
- البنك الدولي. (2021). حافظة أسهم رأس المال، صافي التدفقات الوافدة. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.
<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.PEF.TOTL.CD.WD>
- البنك الدولي. (2021). صافي التحويلات الجارية من الخارج. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.TRF.NCTR.KN>
- البنك الدولي. (2021). صافي التدفقات الرسمية من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي). تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.
<https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.NFL.IAEA.CD?end=2019&start=2019&view=bar>
- البنك الدولي. (2021). صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (% من إجمالي الدخل القومي). تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021.
<https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.GN.ZS>
- البنك الدولي، مؤشرات مصر (2020).
<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep>
- البنك المركزي المصري (2019) التقرير السنوي، 2019/2018.
<https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx>
- البنك المركزي المصري (2020). السلاسل الزمنية. العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة.
https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={C80BAED8-2B58-4036-ABDA-1F312C940FFD}&file=Deficit%20and%20Sources%20Annual.xlsx&action=default
- البنك المركزي المصري (2021). السلاسل الزمنية.

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={64D6DFE1-1522-4E73-A32B-BFCF4434F852}&file=Domestic%20Debt%20Annual.xlsx&action=default

- البنك المركزي المصري. (2020). السلاسل الزمنية.
https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={8524AB77-06DF-4071-B679-7A0718130BE9}&file=Domestic%20Liquidity%20and%20Counterpart%20Assets%20Annual.xlsx&action=default
- جاكين منير. 3 فبراير 2020. وزيرة الهجرة: 13 مليون مصري بالخارج بشكل تقديري ونسعى للتواصل معهم. اليوم السابع. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021
<https://www.youm7.com/story/2020/2/3/-/وزير-الهجرة-13-مليون-مصري-بالخارج-بشكل-تقديري-ونسعى-للتواصل/4616595>
- الجريدة الرسمية (7 مايو 2020). العدد 19. قانون رقم 26 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018). بحث الدخل والإنفاق، كتيب أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2017/2018
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020). معدل البطالة السنوي.
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (8 نوفمبر 2020)، بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للشباب
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6149&ind_id=1116
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام. (مارس 2020). تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035
- حسين عبد المطلب الأسرج (2010). انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري.
https://www.researchgate.net/profile/Hussein_Elasrag/publication/46446134_ankasat_alqta_ghyr_almnzm_ly_alaqtsad_alsryThe_impacts_of_the_informal_sector_On_the_Egyptian_economy/links/0deec5152a6081336b000000/ankasat-alqta-ghyr-almnzm-ly-alaqtsad-alsry-The-impacts-of-the-informal-sector-On-the-Egyptian-economy.pdf
- سهير أبو العينين (باحث رئيسي) وآخرون. (2013). دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، عدد 247. معهد التخطيط القومي
- السيد عبد العزيز دحية (الباحث الرئيسي) وآخرون. (يوليو 2002). إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم 158. معهد التخطيط القومي.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2020).
<http://www.arabfund.org/>
- صندوق النقد الدولي (31 أكتوبر 2018). خبراء الصندوق يتوصلون إلى اتفاق على مستوى الخبراء حول المراجعة الرابعة لبرنامج مصر في ظل تسهيل الصندوق الممدد. بيان صحفي رقم 405/18

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/10/31/pr18405-imf-team-reaches-staff-level-agreement-on-the-fourth-review-for-egypts-eff>

- صندوق النقد العربي (2021) [https://www.amf.org.ae/ar\(2021\)](https://www.amf.org.ae/ar(2021))
- فادية عبد السلام (الباحث رئيسي) وآخرون (أغسطس 2019). منافع وإعباء التمويل الخارجي في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم 306. معهد التخطيط القومي
- فاروق فتحي السيد الجزار ومحمد أصيل شكر (أبريل 2021) ، فجوة الموارد المحلية (I-S) في مصر وأهم الاتجاهات الحديثة في الاستثمار والادخار لتقليص الفجوة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الثاني
- كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محررين). النموذج الماليزي للتنمية. برنامج الدراسات الماليزية. جامعة القاهرة. 2005.
- محمد سلطان (21 يناير 2018). ورقة سياسات: ضرائب البورصة المصرية كفاءة وعدالة. حلول للسياسات البديلة. تم الرجوع إليه في 31 مارس 2021
- <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/496/egyptian-exchange-taxes-efficiency-and-equitability>
- محمد يوسف (2021). البرلمان يناقش إعفاء عائد السندات المطروحة للاكتتاب بالخارج من الضرائب. جريدة الوطن. تم الرجوع إليه في تاريخ 30 مارس 2021 <https://www.elwatannews.com/news/details/5250902>
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (6 أبريل 2020). رأي في أزمة الاقتصاد غير الرسمي. رأي في خبر. العدد 7. http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_4_6-6_37_306-4-2020-last%20by%20Ebrahim-1.pdf
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري (2020). بيانات وإحصاءات. <https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DMS/List.aspx>
- مركز خدمات قطاع الأعمال العام (2019). الهيئات الخدمية www.bsic.gov.eg/Pdf/Hyaat/hyaat_KH1.pdf. ٢٠١٨/٢٠١٧
- مركز معلومات قطاع الأعمال العام (2020). بيانات الموازنات التقديرية للشركات القابضة. <http://www.bsic.gov.eg/Moaznat.aspx?callingitem=1yYdiMKEn/JR3LNOGB0Uzw==>
- مصطفى محمود عبد القادر. (2019). إصلاح السياسة الضريبية في مصر، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية. العدد رقم 2. www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2019_1_5-7_0_451.pdf
- منال جابر مرسي محمد (2002). دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية للفترة 1990-2019. مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد 22، العدد الأول، يناير 2021
- مها أبو ودين (28 يناير 2018). 5 ردود من المالية على تقرير النقد الدولي بشأن الإصلاحات الضريبية. جريدة المال. تم الرجوع إليه في 2021/3/31
- <https://almaalnews.com/5-ردود-من-المالية-على-تقرير-النقد-الدولي/>
- مها أبو ودين (2 سبتمبر 2019). الضرائب ترفع حالة الاستعداد لمكافحة التهرب من القيمة المضافة. جريدة المال <https://almaalnews.com/#:~:text=الضرائب-ترفع-حالة-الاستعداد-لمكافحة> ويبلغ حد التسجيل في قانون نفسه حتى
- يخضع لأحكام القانون
- مؤسسة التمويل الدولية (ديسمبر 2020). خلق الأسواق في مصر: الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص. البنك الدولي

<https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/6b42349b-daaaf-453a-9f78-2904e5e0b3a2/CPSD-Egypt-AR.pdf?MOD=AJPERES&CVID=npT2c1l>

- نادر أسامة (23 يناير 2018). ورقة سياسات: نحو ضريبة على الثروة في مصر. حلول للسياسات البديلة. تم الرجوع إليه في 30 مارس 2021.

<https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/495/ورقة-سياسات:-نحو-ضريبة-على-الثروة-في-مصر/>

- نجا، علي عبد الوهاب(2015) أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1975 - 2012 : دراسة تحليلية قياسية " , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, العدد الأول, المجلد الثاني والخمسون, كلية التجارة , جامعة الإسكندرية, ص22.
- نورا فحري (13 يناير 2020). وزير الكهرباء: رفع دعم الكهرباء لا يعنى إلغاءه عن محدود الدخل. اليوم السابع. www.youm7.com/story/2020/1/13/وزير-الكهرباء-رفع-دعم-الكهرباء-لا-يعنى-إلغاءه-عن-محدودي-4584915/
- وزارة التخطيط (2020). بيانات الاستثمار العام والحسابات القومية <https://mped.gov.eg>
- وزارة المالية (2019). موازنة المواطن للعام المالي 2018/2019 <http://www.mof.gov.eg/>
- وزارة المالية (2020). الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2019/2020. <http://www.mof.gov.eg>
- وزارة المالية (2020). موازنة-المواطن-"حقوق-تعرف-موازنة-بلدك" لعام 2020/2021 <https://mof.gov.eg>
- وزارة المالية (2020). التقرير المالي الشهري. نوفمبر 2020. <https://www.mof.gov.eg/ar>
- وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. يوليو 2020. <https://mof.gov.eg/ar>
- الوطن (19 ديسمبر 2019). وزير المالية: استمرار حملات مكافحة التهريب الضريبي.. لتحصيل حق الدولة. تم الرجوع إليه في 30 مارس 2021 <https://www.elwatannews.com/news/details/4490805>

overdraft mechanism, and following the latest international tax practices to meet the challenges of the digital economy and tax avoidance by transnational companies. The proposals also assured the importance of fighting corruption, with reference to Taiwan's experience, and recommended that efforts are to be made to recover stolen assets from abroad, rationalize subsidy, and adopt modern and innovative methods of financing development. The importance of rationalizing government consumption, raising the efficiency of public investment, controlling the exchange rate, reducing harmful competition between the public and private sector, the importance of supporting technology-intensive industries, entrepreneurship projects and exporting projects, encouraging charitable work, encouraging corporate social responsibility, suppressing consumption loans, financial deepening and inclusion, expanding PPP, and setting a ceiling for debt were stressed.

Microfinance did not reach its full potential. The private sector also suffers from low competitiveness of exports, the growing productive role of the state, problems of the commercial judiciary, the dominance of the informal sector, and the lack of partnership deals with the public sector. As for domestic and foreign borrowing, it has taken an upward curve since 2012, and the government has resorted to overdraft. Debt service burdens amounted to 775.7 billion LE during the year 2018/19, which exceeded the tax revenues during the same year of 739.6 billion LE. Egypt was the fifth largest recipient of remittances in 2019, but no special schemes are implemented to maximize its benefit as in India and Mexico. Two-thirds of foreign investments in Egypt are concentrated in the oil and gas sector. Market seeking FDI is limited despite Egypt's large market size and its geopolitical position due to the political instability in the region generally, the deterioration of exchange rates and the low productivity of Egyptian labor, which canceled the advantage of its low cost. The investment climate in Egypt needs to continue its improvements and amend the methodology for providing incentives and not be limited to the tax incentive that needs to be rationalized to combine between the aspirations of investors and the needs of structural transformation in Egypt.

4. The fourth and final chapter of the research was entitled “**Lessons Learned and Recommendations**” regarding studying the distribution of income and wealth in Egypt, encouraging household sector savings, promoting the tax on individuals' income via resorting to electronic solutions, returning to impose inheritance taxes and rationalizing VAT tax exemptions, amending bank account secrecy laws, expanding eco-taxes and “sin” taxes in general, activating capital gains tax, not resorting to an

3. The third chapter was titled “**Development Financing Problems in Egypt**” and started with government revenue problems that did not exceed 12.7% of GDP. The reasons for their decline were the high size of the informal sector, low efficiency in tax administration, and widespread evasion of non-commercial occupations. Tax revenues collected from companies decrease due to lack of commitment to hold regular books and accounts, corruption of some tax officials with their huge authority, insufficient attention to Large Taxpayer, Egypt's adherence to the secrecy of bank accounts, and exaggerated incentives aimed at attracting foreign investments and encouraging local and denying Egypt the right to collect taxes from foreign investments according to most Double taxation prevention agreements. Egypt postponed collecting the tax on capital gains time and again. Implementing the real estate tax law faced the problems of registering units and evaluating their rental value. The tax campaigns revealed that some branches of companies were not registered and transactions were transferred to them to evade value-added tax, and that more than half of those registered had not submitted tax reports to obtain a competitive advantage for their goods and services. a group of non-registered enterprises even collect the tax for themselves from the citizens and do not hand it to the tax authority. The public sector added a burden to the public budget, and many factors led low efficiency of public investment. The private sector also suffered from financing problems as a result of the government's acquisition of 70% of available credit and 98.7% of bonds listed on the stock exchange. Banks in Egypt tend to provide their services to a small number of large clients, while the stock exchange did not finance more than 1% of industrial companies' assets in 2020.

the Chinese citizen. During the year 2019, the government has never borrowed, and its revenues amounted to 15.5% of GDP, and the rate of domestic private investment was 18.2%. As for foreign direct investment, portfolio shares, and remittances, they amounted to \$ 8.24 billion, \$ 8.11 billion and \$ 412 million, which are insignificant sources if they are attributed to the GDP.

- c. The third section presented "**Malaysia's experience in financing development**" and how the multi-ethnicity arose and turned into a dilemma that was an obsession that seized the Malaysian developmental thought and practice after the bloody ethnic events that the country witnessed in 1969 between the poor Malay and the Chinese who dominate the levers of wealth and business. Malaysia fluctuated between import substitution and export promotion many times, even during the era of Mahathir Muhammad, who was inspired by the experiences of Japan and Korea and ended with privatization, stimulating private investment, and adopting "Malaysia incorporated" policy before facing the Asian financial crisis. Mahathir refused to seek the help of the International Monetary Fund and adopted caution in dealing with the global system. The social security system in Malaysia, the tradition of taking a job after retirement, the positive real interest rate, political stability and low inflation rates were among the reasons that made Malaysia one of the largest savers in the world, with a savings rate of 43% in 1996 before the financial crisis. During the year 2019, private domestic investment reached 14.6% of GDP, foreign direct investment reached 2.1% of output, and government revenues (excluding grants) reached 17.5% of output. The government sets a debt ceiling at 55% of GDP that it deems sustainable and manageable.

capacity for self-growth. The average growth rate in the period 1961–1996 was 9.4%, which was higher than the target of the five-year plans, before the Asian financial crisis hit it, which began with the collapse of some of the giant conglomerates, "Jaebeol ". Domestic savings accounted for 22.1% during the second half of the twentieth century and reached 34.3% in 2019, while its peak was 41.2% in 1988. the high savings was due to the increase in incomes associated with economic growth and the government's efforts to curb consumption and boost savings. In 2019, government revenues was 35% of GDP and the rate of domestic private investment alone amounted to 24% of GDP, while foreign direct investment, portfolio shares, or remittances did not exceed 1% of GDP. Of course, South Korea did not receive any aid because it has long been a donor and not a recipient of aid. The government depends on internal borrowing, not external, and is bound by a debt ratio of 40% GDP.

- b. The second section presented "**Taiwan's experience in financing development**" and how the surplus was drained from the agricultural sector during the Japanese colonialism and after independence to finance the building of infrastructure and heavy industries. Taiwan was an example to be emulated in the efficiency of the exploitation of foreign aid and in curbing government consumption and negative expenditures, which resulted in high government savings rates that were exploited together with government monopoly profits to finance development and achieve the structural transformation that later relied on flexible small and medium-sized enterprises that were not heavily taxed by the government. Low inflation and high real interest rates helped raising household sector savings. Saving is mainly a virtue of

foreign direct investment, foreign portfolio shares, remittances, and private sector borrowing from abroad.

- c. The third section dealt with the "**concept of new industrialized countries**" for which there is no definitive official definition, and the criteria for classification as a new industrial state according to some economic thinkers and international institutions that relied on variables such as the share of manufacturing in the gross national product, the share of industrial goods in total exports and GDP per capita, saving rate, and HDI of a country. This section discussed the most important economic and social indicators that characterize the new industrialized countries and the special historical success factors that they enjoyed and helped them to succeed in their development paths, such as the huge amount of aid they received and the Vietnam War, which allowed them to obtain huge export revenues from the American army, and the historical circumstances that led to the easy transfer of foreign direct investments to it, which transferred capital and technical expertise, and allowed it to export and fill gaps in international markets, in addition to the availability of cheap loans from petrodollar surpluses.
2. The second chapter of this research is titled "**Development Financing Experiences in Some New Industrial Countries**" and it consists of three sections:
 - a. The first section presented "**South Korea's experience in financing development**" and how it quickly transformed from the policy of import substitution to the policy of export promotion, the policy of heavy and chemical industries and the policy of the high-tech industry before adopting the economic liberalization policy at the moment when the structural transformation was completed and its industries gained the

arose which dominates the language and goals of the contemporary international community. There was also a "post-development" school that viewed development as a lie and a hoax for the industrialized North to continue its global hegemony.

- b. The second section entitled "**Financing for Development**", where it presented the vicious circle of poverty that developing countries suffer from, and international efforts in the field of financing for development, which began with the first international conference on financing for development in Monterrey, Mexico in March 2002, and the third conference on financing for development. In Addis Ababa, Ethiopia. The document obtained, known as "Monterrey Consensus" and "Addis Ababa Action Agenda" are the reference points and the global framework for financing development to bridge the annual financing gap needed to implement the sustainable development goals, which is estimated at \$ 2.5 trillion. The study indicated the framework adopted by the researcher, which is the "integrated national financing framework", a tool sponsored by the United Nations Development Program (UNDP) to evaluate and diagnose national financing frameworks, identify financing gaps, and design financing strategies and plans that take into account the political, economic and social risks of each country. The framework divides the sources of development financing into four main types: public domestic financing, which consists of government revenues (other than grants), government domestic borrowing, domestic private financing, which is domestic private sector investment, public international financing, which is represented by government borrowing from abroad, official development aid and other official flows , and private international financing, which consists of

Summary

This study consists of four chapters:

1. The first chapter is entitled "**Theoretical Concepts**" and consists of three sections:

- a. The first section is entitled "**Development and its meanings**". It indicates that the concept of development is a complex one. Its difficulty is not only in terms of definition/description but also in terms of measurement. Some definitions of development were presented, along with a brief presentation of the evolvement of the concept and its multiple meanings, which evolved rapidly after the Second World War, when what is known as the Orthodox model of development based on modernity and industrialization was inaugurated and the West was considered a model that should be traced politically, economically, socially and culturally. The failure of this model in many regions of the world has expanded the concept of development to include social dimensions beside the purely economic one, and the concepts of "growth with equality", "basic needs approach", "empowerment" and "participatory development" have emerged. On the other hand, "Socialist" approach challenged the "free market capitalism" approach, which was also called "neoliberalism". The idea of basic needs returned to the world scene in a more sophisticated fashion in the 1990 Human Development Report under the concept of "human development ". With further modification and expansion, "development as freedom" and "capabilities approach" emerged. It is After taking into account the environmental dimension, the concept of "sustainable development"

Abstract

Thesis title: Development Finance Experiences in Some NICs: The Limits and Potentialities of Its Usefulness to Egypt

Researcher: Mohamad Mohamed AbdelZaher Abdelrahman

Supervisor: Prof. Dr. / Mohamed Abd Elshafea Eisa , **year** 2021

Degree: Master in Planning and Development, Institute of National Planning

The study aims to shed light and suggest some solutions to the problems of financing development in Egypt, which is a constraint facing any real development project, in light of the experiences of a number of new industrialized countries, South Korea, Taiwan and Malaysia, which were able to break the vicious cycle of poverty, and achieve developmental breakthroughs in Short epochs of the life of nations.

The study reached a number of results. Regarding Egypt, the most important of which are: the decrease in tax revenues and other government revenues for many reasons, which led to a lack of resources available for public investment and to more borrowing from internal and external sources, thus crowding out the private sector on local financing resources and raising their cost. The majority of foreign investments were found to be concentrated in the natural resource extraction sector despite the large size of the Egyptian market and its strategic location. The weakness of the competitiveness of Egyptian exports, the need for further improvements in the investment climate and a reformulation of the incentive system were revealed.

The study concludes with a number of lessons learned from the experiences of NICs and gives some suggestions: mobilizing domestic savings, increasing tax revenue, combating corruption and tax evasion, rationalizing subsidy, practicing modern and innovative means to finance development, raising the efficiency of public investment, expanding partnership between the public and private sectors, supporting industrial and technological projects, export promotion, financial deepening and other recommendations.

Key words: development, development finance, new industrialized countries, taxes, private investment, domestic debt, external debt, remittances, foreign direct investment, portfolio investments, portfolio equity, official development assistance, and other official flows.

Arab republic of Egypt



Institute of National planning
Postgraduate Studies

Development Finance Experiences in Some of the Newly Industrialized Countries: The Limits and Potentialities of their Usefulness to Egypt

A thesis Submitted for completing of the requirements of obtaining Master
Degree in Planning and Development, I.N.P.

Submitted By

Mohammed Mohamed Abdelzaher Abdelrahman

Supervised By

Prof. Dr. Mohamed Abd Elshafea Eisa

**Professor of International Economic Relations, Institute of National
planning**

2021